

كِتَابُ

الْمَكِّيَّاتِ

لِلشَّيْخِ الْأَعْظَمِ مُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ

١٢١٥-١٢١٦ هـ

تصنيف وتعليق
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ كَلَامُ

مكتبة
مؤسسة
المعروف



کتاب المکاسب

كتاب المكاسب

للمشيخ الاعظم الشيخ مرتضى الانصاري

للمرّة

١٢١٤ هـ - ١٢٨١ هـ

الجزء السادس عشر

نخبط ونطبط

السيد محمد كلاتر

منشورات
مؤسسة النور للمطبوعات
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

مؤسسة النور للمطبوعات

بيروت . شارع المطار . قرب كلية الهندسة ص . ب - ١١/٨٦٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وآله الطاهرين

(الخامس) (١) خيار التأخير :

قال (٢) في التذكرة :

من باع شيئاً ولم يسلمه الى المشتري ، ولا قبض الثمن ، ولا شرط
أخبره ولو ساعة لزم البيع ثلاثة أيام :

فان جاء المشتري بالثمن في هذه الثلاثة فهو أحق بالعين :

وان مضت الثلاثة ولم يأت بالثمن تخير البائع :

بين فسخ العقد والصبر ، والمطالبة بالثمن عند علمائنا اجمع (٣) :

والاصل (٤) في ذلك قبل الاجماع المحكي عن الانتصار والخلاف

والجواهر وغيرهما المتنفذ (٥) بدوى الاتفاق المصرح بها في

(١) اي القسم الخامس من أقسام الخيارات التي ذكرها قدس سره

في الجزء ١٣ من المكاسب في ص ٦٩ بقوله :

والمجمع في كل كتاب صفة :

(٢) اي العلامة قدس سره :

(٣) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٤٥

عند قوله : البحث الخامس في خيار التأخير .

(٤) اي المدرك في مشروعية خيار التأخير :

(٥) بالجهر صفة الكلمة الاجماع اي الاجماع المحكي المتنفذ بادعاء

العلامة الاتفاق من الفقهاء على ذلك :

التذكرة (١) والظاهرة (٢) من غيرهما .
وبما (٣) ذكره في التذكرة : من (٤) أن الصبر أبداً مظنة
الضرر المنطقي بالخبر (٥) .
بل الضرر هنا (٦) أشد من الضرر في الغبن ، حيث (٧) إن

- (١) راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧
ص ٢٤٦ عند قوله : عند علمائنا اجمع
(٢) بالخبر صفة لكلمة بدعوى الاتفاق اي وبدعوى الاتفاق الظاهر
من خبر التذكرة أيضاً .
(٣) عطف على قوله في ص ٧ : والاصل في ذلك اي والاصل
في مشروعية خيار التأخير أيضاً ما ذكره العلامة في التذكرة .
(٤) كلمة من بيان لما ذكره العلامة في التذكرة اي ما ذكره
العلامة في التذكرة في مشروعية خيار التأخير عبارة عن أن الصبر الى
مدة غير معلومة موجب للضرر على البائع ولازم هذا الضرر عدم
انتفاع المالك من مقاعه وهذا النحو من الضرر منفي بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) .
فطيه لا بد أن تكون المدة المضروبة معينة مضبوطة ، لئلا يضرر البائع .
(٥) راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٤٦
عند قوله : لأن الصبر أبداً مضر بالبائع :
(٦) اي في خيار التأخير :
(٧) لتعليل لكون الضرر في خيار التأخير أشد من الضرر الحاصل
في خيار الغبن .
خلاصته إن المبيع في خيار التأخير في ضمان البائع ليكون دركه =

المبيع هنا في ضمانه ، وتلقاه منه ، وملك (١) لغيره لا يجوز له التصرف فيه ؛

الأخبار (٢) المستفيضة :

(منها) (٣) رواية علي بن يقطين .

قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل :

يبيع البع (٤) ولا يقبضه (٥) صاحبه ، ولا يقبض (٦) الثمن ؟

= وتلقاه عليه ، بخلاف المبيع في خيار الغبن ، فان تلقاه حل المغبون لو كان في يده وتحت تصرفه ، لنهاية الامر يثبت له الخيار ، إما الامضاء واخذ الارض ، وإما الفسخ واخذ الثمن كله من الغابن ؛

(١) هذا من معجمات التعليل المذكور اي بالاضافة الى ما ذكرنا من أشدبه الضرر في خيار التأخير من الضرر الحاصل في خيار الغبن ؛ هو أن المبيع في خيار التأخير ملك للمشتري لا يجوز للبائع التصرف فيه بأي نحو من أنحاء التصرفات ، فهذا ضرر هاهنا وأي ضرر .

(٢) خبر للمبتدئ المتقدم : وهو قوله في ص ٧ : والأصل في ذلك اي المدرك لمشروعية خيار التأخير هي الأخبار المستفيضة الواردة في المقام .

(٣) من هنا اخذ قدس سره في عد الأخبار المستفيضة اي من بعض تلك الأخبار المستفيضة .

(٤) المراد منه المبيع وهو المنافع والسلمة .

(٥) من باب الافعال من قبض يقبض اي ولا يقبض البائع المبيع لصاحبه : وهو المشتري ؛

(٦) من قبض يقبض من باب ضرب بضرب والفاعل نفسه =

قال (١) : الاجل بينهما ثلاثة أيام :

فان قبض (٢) بيعه ، وإلا (٣) فلا بيع بينهما (٤) :

ورواية (٥) اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام .

قال : من اشترى بهماً فضت ثلاثة أيام ولم يجيء (٦) فلا بيع له (٧) .

ورواية (٨) ابن الحجاج :

- البائع اي ولم يقبض الثمن ايضاً .

(١) اي الامام عليه السلام قال في جواب السائل :

(٢) من باب التفعول اي البائع لو سلم مبيعه الى المشتري فهو المطلوب :

(٣) اي وإن لم يقبض البائع المبيع للمشتري ولم يقبض من المشتري الثمن بطل البيع .

(٤) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ من ص ٣٥٧ الباب ٩ الحديث ٤ .

(٥) اي ومن بعض تلك الأخبار المستفيضة الدالة على مشروعية خيار التأخير رواية اسحاق بن عمار :

(٦) اي المشتري لم يأت بالثمن ليأخذ المبيع :

(٧) اي لا يتحقق في الخارج بيع للمشتري ، بل المبيع باق على ملك البائع في صورة عدم قبض البائع المبيع للمشتري ، وعدم قبضه الثمن منه :

(٨) اي ومن تلك الأخبار المستفيضة الدالة على مشروعية خيار التأخير رواية عهد الرحمان بن الحجاج .

قال اشتريت محملاً واطعيت بعض ثمنه وتركته عند صاحبه ، ثم احبست اياماً ثم جئت الى البائع المحمل لأخذه فقال (١) ، قد بعته فضحك ، ثم قلت (٢) : لا والله لا ادعك (٣) ، أو افاضيك ؟ فقال (٤) لي : لرضى بأبي بكر (٥) بن عياش ؟ قلت : نعم فأتيناه فقصدنا عليه قصتنا .

- (١) اي البائع قال للمشتري : قد بعتم المحمل .
- (٢) اي المشتري يقول : ثم قلت للبائع بعد أن ضحك
- (٣) أو بمعنى حتى : اي حتى افاضيك .
- (٤) اي البائع قال للمشتري :
- الرضى بقضاوة ابي بكر بن عياش ؟
- (٥) قيل : اسمه كنيته .
- وقيل : اسمه شعبة .
- وقيل : اسمه سالم :
- كان من رواة (علماء اخوان السنة) ، وكان اسدياً من اهل الكوفة ،
- ادرك من (أئمة اهل البيت) عليهم صلوات الله وسلامه اجمعين
- اربعة :

(الامام الباقر والصادق والكاظم والرضا) ، توفي عام ١٩٣ هـ في الكوفة ودفن هناك .

له مرقف مشرف لدى طاهية (بني العباس) موسى بن عيسى العباسي عندما امر بهدم قبر ربحالة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم سيد شباب اهل الجنة خامس أصحاب الكساء الامام ابي عبد الله الحسين صلوات الله وسلامه عليه .

فقال أبو بكر : بقول من تريد أن افضي بينكما ؟

بقول صاحبك (١) أو لهبره ؟

قال : قلت : بقول صاحبي .

قال (٢) : سمعته يقول :

من اشترى شيئاً فجاء بالثمن ما بينه ، وبين ثلاثة أيام ، وإلا

فلا بيع له (٣) .

وصحيفة (٤) زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له :

الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدهه عنده ليقول : حق

آتيك بثمنه ؟

قال (٥) : إن جاء فيما بينه ، وبين ثلاثة أيام ،

وإلا (٦) فلا بيع له (٧) .

(١) المراد به أحد الأئمة الثلاثة الذين ادركهم عبد الرحمان بن

الحجاج وروى عنهم وهو من أصحابهم : وهم

الامام الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام .

(٢) أي أبو بكر بن عباس :

(٣) راجع (فروع الكافي) الجزء ٥ باب الشرط والخيار ص ١٧٢

الحديث ١٦ . عام الطباعة ١٣٧٨ هـ :

(٤) أي ومن تلك الأحاديث المستفيضة الدالة على مشروعية الخيار

صحيفة زرارة :

(٥) أي الامام عليه السلام .

(٦) أي وإن لم يأت المشتري بالثمن خلال الأيام الثلاثة :

(٧) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٦ الباب ٣ الحديث ١ .

وظاهر (١) هذه الأخبار بطلان البيع كما فهمه في المبسوط ،

حيث قال (٢) :

وروى أصحابنا : إنه اذا اشترى شيئاً بعينه بثمن معلوم وقال

للبائع : اجبتك بالثمن ومضى .

فان جاء في هذه الثلاثة كان البيع له .

وان لم يرتفع بطل البيع ، انتهى (٣) :

وربما يحكى هذا (٤) عن ظاهر الاسكافي المبسر (٥) بلفظ

الروايات :

ولوقف فيه (٦) المحقق الاردبيلي . وقواه (٧) صاحب الكفاية

(١) هذا كلام شيخنا الألباري قدس سره اي ظاهر الأحاديث

التي قلناها هنا حول مشروعية خيار التأخير :

(٢) اي شيخ الطائفة قدس سره قال في المبسوط ،

(٣) راجع (المبسوط) الجزء ٢ ص ٨٧ عند قوله :

وروى أصحابنا أنه اذا اشترى شيئاً .

(٤) اي وربما يحكى بطلان البيع اذا لم يأت المشتري بالثمن لحلال

الأهام الثلاثة عن ظاهر كلام الاسكافي قدس سره :

(٥) بالجر صفة لكلمة الاسكافي ، وهذه الكلمة بصيغة الفاعل

اي الاسكافي عبر عن البطلان بلفظ الروايات الواردة في المقام ،

بأن قال : اذا لم يأت المشتري بالثمن في الأهام الثلاثة فلا بيع بينهما

فلا بيع له ، ولم يقل : إن البيع باطل :

(٦) اي في بطلان البيع اذا لم يأت المشتري بالثمن :

(٧) اي وقوى هذا التوقف صاحب الكفاية قدس سره

وجزم به (١) في الحدائق ، طاعناً (٢) على العلامة في المختاف ، حيث (٣) إنه اعترف بظهور الأخبار (٤) في خلاف المشهور ثم اختار (٥) المشهور ، مستدلاً (٦) بأن الاصل بقاء صحة العقد وحل (٧) الأخبار .

(١) اي وقطع المحدث البحراني قدس سره بهذا العرف في (الحدائق الناضرة) :

(٢) منصوب على الحالية للمحدث البحراني :

(٣) من هنا اخذ المحدث البحراني قدس سره في الظن على العلامة قدس سره .

خلاصة الظن إن المشهور قائل بأن المشتري اذا لم يأت بالثمن في الأيام الثلاثة فالبيع لا يكون لازماً ، لا أنه مهر صحيح ، والعلامة ذهب الى خلاف المشهور : بأن قال : إن البيع فاسد ، لاعتقاده بظهور الأخبار المذكورة في ص ٩-١٠-١٢ على خلاف المشهور اي تدل على نفي الصحة ، ثم بعد ذلك اختار قول المشهور ، واستدل على ذلك باصصحاب بقاء صحة العقد عند الشك في زوالها اذا لم يأت المشتري بالثمن في ايام المذكورة ، وحمل تلك الأخبار المذكورة في ص ٩-١٠-١٢ على نفي القزوم ، لا على نفي الصحة ، والاختلاف هذا تهافت منه قدس سره .

(٤) اي المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ :

(٥) اي العلامة قدس سره :

(٦) اي العلامة قدس سره استدل على ذلك ،

(٧) اي العلامة حل الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢

على نفي الزوم (١) .

القول (٢) : ظهور الأخبار في الفساد في محله :

إلا أن فهم العلماء ، وحملهم الأخبار على نفي الزوم مما يقرب هذا المعنى ،

مضافاً (٣) الى ما يقال : من أن قوله عليه السلام في أكثر تلك الأخبار :

لا يبيع له ظاهر في انتفاء البيع بالنسبة الى المشتري فقط .

ولا يكون نفي الزوم إلا من طرف البائع

(١) اي نفي لزوم البيع ، لا على نفي الصحة .

(٢) من هنا يروم شيخنا الأنصاري قدس سره أن يكون حكماً بين

ما ذهب اليه المشهور : من نفي الزوم .

وبين اعتراف العلامة بظهور الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢

في نفي الصحة .

فقال : إن ما افاده العلامة : من ظهور الأخبار المذكورة على

نفي الصحة في محله لا كلام فيه .

لكن العلماء فهموا من البطلان نفي الزوم ، لا نفي الصحة وحاولوا

الأخبار المذكورة على الزوم .

فهذا الفهم والحمل مما يقرب قول المشهور القائل بأن المشتري

إذا لم يأت بالشحن في الأيام الثلاثة يكون البيع غير لازم .

(٣) تأييد آخر لما افاده قدس سره : من أن فهم العلماء ، وحملهم

الأخبار المذكورة على نفي الزوم يقرب قول المشهور .

خلاصته إنه لو تنازلنا عن ذلك وقلنا : إنه يراد من نفي البيع -

إلا (١) أن في رواية ابن يقطين : فلا بيع بينهما ، وكيف كان (٢) فلا أقل من الشك فيرجع الى استصحاب الآلات المترتبة على البيع .
ولوهم (٣) كون الصحة سابقاً في ضمن

= نفي الصحة ، لأنفي لزوم :

فنقول : إن أكثر الأخبار الواردة في المقام تدل على نفي البيع من جالب المشتري فقط ، وليس فيها ما يدل على نفي البيع من الجانبين : البائع والمشتري ، ولا يكون نفي اللزوم إلا من طرف البائع مع أن المدعى للنفي البيع من الطرفين .

(١) استثناء عما افاده ، من أن الأخبار المذكورة ظاهرة في نفي البيع بالنسبة الى المشتري فقط :

خلاصته إن في رواية علي بن يقطين المتقدمة في ص ٩ نصريح بأن نفي البيع من الجانبين في قوله عليه السلام : فلا بيع بينهما : (٢) أي سواء قلنا : إنه يراد من لا بيع نفي صحة البيع أو نفي اللزوم فلا أقل من الرجوع الى استصحاب بقاء آثار العقد المترتبة على العقد عند الشك في زوالها .

ومورد الشك ما إذا لم يأت المشتري بالثمن خلال المدة المضروبة فنجري صحة بقاء الآثار المترتبة على العقد الذي وقع صحيحاً .
(٣) هذا النوع لهدم الاستصحاب المذكور :

خلاصته إن صحة العقد التي كانت سابقة إنما كانت في ضمن اللزوم واللزوم قد ارتفع بعدم مجيء المشتري بالثمن ، وإذا ارتفع اللزوم ارتفعت الصحة عن البيع فلم يبق لها آثار حتى تستصحب .

الزوم فترتفع (١) بارتفاعه ا

مندفع (٢) ا بأن الزوم ليس من قبيل الفصل للصحة .

ولانما (٣) هو حكم مقارن لها (٤) في خصوص البيع الحالي من الخيار .

ثم إنه يشترط في هذا الخيار (٥) امور :

(١) اي الصحة السابقة التي كانت في ضمن الزوم ترتفع بارتفاع الزوم فلم يبق لها اثر حتى تستصحب كما علمت .

(٢) جواب عن التوهم المذكور :

خلاصته إن الزوم ليس من قبيل الفصل للصحة الذي هو من لوازم الجنس وماهيته : بحيث اذا فُقِدَ فُقِدَ الجنس .

كما في الناطقية ، حيث إنها من لوازم الانسان وماهيته فالحا اذا فقدت يلفق الانسان ، بل هو صلة من الصلوات كالزنجية والرومية .

(٣) اي الزوم انما هو حكم عارض على الموضوع ومقارن للصحة فاذا فُقِدَ لم يُلَفَقَ الموضوع كما في البيع الحالي من الخيار .

فالصحة والزوم حكان شرعيان مستقلان لاملازمة بينهما من الطرفين بل الملازمة من طرف واحد : وهو طرف الزوم ، فبينهما عموم وخصوص مطلق ، لأنه .

كلما صدق الزوم صدقت الصحة .

وليس كلما صدقت الصحة صدق الزوم .

(٤) اي الصحة كما علمت .

(٥) اي في خيار التأخير بشرط امور اربعة :

(احدها) (١) عدم قبض المبيع ، ولا خلاف في اشتراطه ظاهراً .
وبدل عليه (٢) من الروايات المتقدمة (٣) قوله (٤) في صحيحة
علي بن يقطين المتقدمة : فان قبض بعه ، وإلا فلا بيع بينهما ، بناءً
على أن البيع هنا (٥) بمعنى المبيع .
لكن في الرياض^{١٤} إلكار دلالة الأخبار (٦) على هذا الشرط ،
وتبعه (٧) بعض المعاصرين :

- (١) أي أحد تلك الأمور الأربعة المشروطة في خیار التأخير .
 - (٢) أي على الأمر الأول الذي هو عدم قبض المبيع من جانب
المشتري وعدم قبض الثمن من جانب البائع .
 - (٣) أي في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ هـ
 - (٤) بالرغم فاعل لقوله : وبدل أي وبدل على هذا الشرط قوله
عليه السلام في صحيحة علي بن يقطين المتقدمة في ص ٩ :
 - (٥) أي في صحيحة علي بن يقطين .
 - (٦) أي (صاحب الرياض) قدس سره انكر دلالة الأخبار المتقدمة
على هذا الشرط : وهو عدم قبض المبيع :
 - (٧) أي وتبع (صاحب الجواهر صاحب الرياض) قدس سرهما :
في عدم دلالة الأخبار المذكورة على الشرط المذكور .
- راجع (الجواهر) الطبعة الحديثة الجزء ٢٣ ص ٥٣ عند قوله :
ولولا ذلك لأمكن المناقشة في اشتراط الثاني ، لاطلاق الموثق وغيره
الذي لا يقبده ما في صحيح ابن يقطين ، وقد اعترف بعض الأفاضل
بعدم ظهور النصوص في الشرط المزبور بل ظاهرها بخلافه، انتهى -

• • • • •

- والمراد من بعض الأفاضل هو صاحب الرياض :

ثم لا يخفى عليك أن الأخبار الواردة في المقام صفة :

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٢٥٦ - ٢٩٧ الباب ٩

الأحاديث (وشيخنا الأنصاري) قدس سره ذكر منها أربعة .

فلي بعضها : وهي صحيحة علي بن يقطين المذكورة في ص ٩

مناط خيار التأخير ، هو عدم إقباض البائع المبيع الى المشتري ، سواء

قبض من المشتري الثمن أم لا ، فهذه مطلقة من هذه الجهة .

ومناط خيار التأخير في الثلاثة الأخيرة المذكورة في ص ١٠-١٢-١٣ :

هو عدم قبض البائع الثمن ، سواء قبض المشتري من البائع المبيع أم

لا ، فهذه مطلقة من هذه الجهة .

إذا يقع التعارض بينهما فلا بد من العلاج في الجمع بينهما .

فنقول : إن التكلم حول اعتبار هذا الشرط : وهو ١ إن قبض

بيعه (يقع من جهتين :

(الأولى) اثباته من الأخبار الواردة في المقام بغض النظر من

دعوى الإجماع على إعتباره :

(الجهة الثانية) الوجه في اشتراكه مع الشرط الثاني في ترتب

الجزاء الذي هو ثبوت الخيار للبائع عليها :

أما الكلام من الجهة الأولى فاثباته من الروايات متوقف على أن

يكون المراد من قوله عليه السلام في صحيحة علي بن يقطين : (فإن

قبض بيعه) هو إقباض البائع المبيع للمشتري ، فتكون النتيجة في -

= قوله عليه السلام في الصحيحة : (وإلا فلا بيع بينهما) هو عدم بيع بين البائع والمشتري إن لم يقبض البائع المبيع للمشتري ، بناءً على أن المثلّي هنا هو لزوم البيع ، لاحقيقة البهيم ، فثبت الخيار للبائع . وأما الكلام من الجهة الثانية فاشترك الشرط الاول مع الشرط الثاني في حلية التأثير لترتب الجزاء عليهما معاً : بحيث يكون كل واحد منهما جزءاً من العلة النامة المؤثرة في ترتب الجزاء الذي هو ثبوت الخيار للبائع ، وهذا الاشتراك مبني على كيفية علاج التعارض الظاهر بين صحة حلي بن يقطين المتقدمة في ص ٩ المتضمنة للشرط الاول .

وبين الطائفة الاخرى من الروايات المتضمنة للشرط الثاني ، فإن الصحيحة تنص على أن الشرط في اثبات هذا الخيار هو عدم اقباض البائع المبيع للمشتري .

كما أن الظاهر من اطلاقها أن هذا الشرط هو تمام العلة في التأثير لترتب الجزاء عليه ، سواء اقبض المشتري الثمن للبائع ام لا : والطائفة الاخيرة من الروايات تنص على أن الشرط في ثبوت هذا الخيار هو عدم إقباض المشتري الثمن للبائع ، والظاهر من اطلاقها أن هذا الشرط هو تمام العلة في التأثير لترتب الجزاء عليه ، سواءً أكان البائع اقبض المبيع الى المشتري ام لا ، فيقع التعارض حيثل بين هذين الاطلاقين فلا بد اذاً من التماس وجه لمعالجة هذا التعارض والجمع بين الطائفتين وذلك بتقييد اطلاق كل منهما بنص الاخرى بطريق العطف بالواو بين الجملتين ، بناءً على الألسب بتقييد هذا =

= الاطلاق هو العطف بالواو فتكون النتيجة هكذا :
(إن لم يقبض البائع المبيع للمشتري ، ولم يقبض المشتري الثمن
لبائع فلا بيع بينهما) .

فالجملةتان هاتان وإن كانتا في قضيتين مستقلتين منفصلتين بلا فرق
بين صدورهما من متكلم واحد ، أو أكثر وفي مجلس واحد أو أكثره
إلا أن الجمع العرفي بهذا الوجه يجعلها كالكلام الواحد من متكلم
واحد في مجلس واحد ، فهذا يتم للشرط الاول جزئية التأثير
واشتراكه مع الشرط الثاني في ترتيب الجزاء عليها معاً كما افاده في
المتن قلص سره .

هذا تمام الكلام فيما اذا كان تقييد الاطلاق بالعطف بالواو كما
هو المشهور والمذكور في المتن .

وأما على رأي من يقول بأن الأنسب في تقييد هذا الاطلاق أن
يكون العطف بأو :

فيكون الشرط الاول عدلاً للشرط الثاني ، لأنه جزء معه :
والوجه في ذلك أن اطلاق كل من القضيتين وإن كان ظاهراً في
أن هذا الشرط هي العلة التامة في التأثير لترتيب الجزاء عليه ، إلا
أن له ظهوراً آخر في أن هذا التأثير منحصراً بهذا الشرط ، وليس
له عدل يقوم مقامه .

وحيث إن الظهور في التامية أقوى من الظهور في الانحصار
فالأجدر أن يكون التصرف في الجمع بينهما في الظهور الأضعف ،
وهو الظهور الثاني ، فحيث لا بد من رفع اليد عن كلا الاطلاقين =

ولا (١) اهل له وجهاً غير (٢) سقوط هذه الفقرة من النسخة

= من حيث الانحصار في حلية هذا الشرط ويبقى ظهور كل منهما في التامة والاستقلال في التأثير على حاله ، فهذا الوجه يكون كل واحد من الشرطين عدلاً للآخر ، لا جزءاً معه .

فالتهجة حل هذا النحو من الجمع بين الصحيحة والأخبار الأخرى تكون هكذا .

إن لم يقبض البائع المبيع للمشتري :
أو لم يقبض المشتري الثمن الى البائع .

فلا بيع بينهما

فيترب احد الشرطين بترتب الجزء الذي هو ثبوت الخيار للبائع عليه ، سواء تحقق الشرط الآخر أم لا .

(١) هذا كلام (شيخنا الأنصاري) اي لا اعرف لانكار صاحب الرياض عدم دلالة الصحيحة المذكورة على الشرط المذكور في الصحيحة وجهاً صحيحاً .

(٢) من هنا يروم قدس سره توجيه انكار صاحب الرياض قدس سره ، وكلمة غير هنا بمعنى إلا الاستثنائية اي ويمكن التوجه المذكور بعدم وجود الفقرة المذكورة في الصحيحة ؛ وهي (فان قبض بوجه وإلا فلا بيع بينهما) عن النسخة التي اخذت منها الصحيحة ولا يخفى أن الفقرة المذكورة في الصحيحة موجودة في جميع النسخ التي نقلت عنها الصحيحة .

راجع (التهذيب) الطبعة الحديثة الجزء ٧ ص ٢٤ .

وراجع (التهذيب) الطبعة الحجرية الجزء ٢ ص ١٢٤ الحديث ٩٣-٩٢ = :

المأخوذة منها الرواية (١) .

= وراجع (الاستبصار) الطبعة الحديثة - الجزء ٣ ص ٧٨ الحديث (٢٥٩) :

وراجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٦ الباب ٩ الحديث ٣ :

وراجع (الجواهر) الجزء ٢٣ ص ٥١ - القسم الخامس هـ

وراجع (الجواهر) الطبعة الحجرية المجلد ٤ ص ١١٢ هـ

ثم إن في الجواهر الطبعة القديمة والحديثة توجد كلمة (جاء) في الفقرة المذكورة من الصحيحة هكذا .

فإن جاء قبض بيعه ، مع أنها لا توجد في التهذيب والاستبصار والوسائل ، ولست أدري أنها كيف جاءت في نسخة الجواهر ، ومن أين جاءت ؟

والعجب ممن أشرف على تصحيح الجواهر ، وراجع الأحاديث الموجودة فيها إلى الوسائل .

كهف خفي عليه تطبيق هذا الحديث على المصدر مع أن الحديث موجود في المصادر بغير لفظة (جاء) ، وهو أرجعه إليها .

والكلمة هذه بالاضافة إلى كونها مخلة بالتهصاح والبالغة مخلة بالمعنى ايضاً :

فرجاؤنا الأكيد من هؤلاء الأعلام الذين تصدوا لتصحيح الكتب النفيسة ، وصرفوا أعمارهم الثمينة ، وبلدوا جهودهم القيمة ، وكرسوا أوقاتهم الغالية في سبيل احياء تراث (اهل البيت) الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا :

بذل عنابة أكثر وأكثر ، ولا يكتبون بكتابة قولهم :

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب الخيار - الحديث ١ - ٣ .

واحتمال (١) قراءة قبض بالتخفيف ، وببعضه بالتشديد ، يعني قبض بابعض الثمن .

ولا يخلو ضعف هذا الاحتمال (٢) ، لأن استعمال بَيْع بالتشديد لمرداً لأدر ، بل لم يوجد (٣) ، مع إمكان (٤) اجراء أصالة عدم التشديد .
نظير (٥) ما ذكره في الروضة : من أصالة عدم المد في لفظة البكاء الوارد في قواطع الصلاة (٦) :

(١) اي في رواية علي بن يقطين :
هذا توجه آخر منه قدس سره لانكار صاحب الرياض قدس سره دلالة الأخبار الواردة في خيار التأخير على الشرط المذكور :
خلاصه إنه من المحتمل أن تقرأ كلمة قبض بالتخفيف ، وقراءة بَيْع بالتشديد ويراد منه البائع اي قبض بائع السلعة ثمنه من المشتري فحينئذ لا دلالة للصحيحة المذكورة على الشرط المذكور حتى يدل على الخيار للبائع :

(٢) اي الاحتمال المذكور في هذه الصفحة .
(٣) اي لا يوجد استعمال بَيْع بالتشديد في لغة العرب .
(٤) اي بالاضافة إلى ضعف الاحتمال المذكور ؛
لنا دلائل آخر : وهو أصالة عدم مجيء التشديد في لفظة بَيْع عند الشك في المجيء :

(٥) اي أصالة عدم مجيء التشديد نظير أصالة عدم مجيء المد في كلمة البكاء عند ذكر الفقهاء لها في قواطع الصلاة كما افاد هذا المعنى الشهيد الثاني قدس سره :

(٦) راجع (اللمعة الديمقراطية) من طبعتنا الحديثة - الجزء ١ -

ج ١٦ (لا خيار للبائع لو بطل المشتري الثمن الوه وامتنع من الاخذ) - ٢٥ -

ثم إنه لو كان عدم قبض المشتري لعدوان البائع : بأن بطل له الثمن فامتنع من اخذه ، واقباض المبيع .

فالظاهر عدم الخيار (١) ، لأن ظاهر النص والفتوى كون هذا الخيار ارفاقاً للبائع ، ودفعاً لتضرره فلا يجري فيما إذا كان الامتناع من قبله . ولو قبضه المشتري على وجه يمكن للبائع استرداده .

كما إذا كان (٢) بدون اذنه ، مع (٣) عدم إقباض الثمن : ففي كونه (٤) كلا قبض مطلقاً أو (٥) مع استرداده ، أو كونه (٦)

- ص ٢٣٤ عند قوله : وأصالة عدم النقل معارض .

(١) اي للبائع في هذه الصورة .

(٢) اي قبض المشتري المبيع كان بغير اذن من البائع .

(٣) اي بالاضافة إلى أن القبض كان بدون اجازة البائع أن

المشتري لم يدفع الثمن إلى الهائغ ايضاً .

(٤) هذا هو الوجه الاول اي مثل هذا القبض الذي حصل في

يد المشتري بدون اذن المالك ، ولم يدفع الثمن إلى البائع .

هل يعد كلا قبض مطلقاً ، سواء تمكن البائع من استرداد المبيع

أم لا ؟

(٥) هذا هو الوجه الثاني اي مثل هذا القبض الذي حصل بدون

اذن البائع ولم يدفع المشتري الثمن إلى الهائغ : يعد قبضاً إن لم يتمكن

البائع الخيار ايضاً

وأما إذا تمكن من الاسترداد فالقبض هذا لا يعد قبضاً .

(٦) هذا هو الوجه الثالث اي ومثل هذا القبض يعد قبضاً :

أما مستند الوجه الاول فلأن ظاهر القبض هو القبض الصحيح :-

قبضاً ٩ : وجوه (١) .

رابعها (٢) ابتناء المسألة (٣) على ما سيبيح في أحكام القبض من أن ارتفاع الضمان عن البائع بهذا القبض (٤) ، أو عدمه (٥) . ولعله (٦) الأقوى ، اذ (٧) مع ارتفاع الضمان بهذا القبض لا ضرر

= وهو أن يكون باذن من المالك وباعطائه للمشتري، ومثل هذا القبض الذي حصل بدون اذن المالك لا يعد قبضاً .

وأما مستند الوجه الثاني فهو امكان استرداد المبيع للبائع ف القبض هذا لا يعد قبضاً .

وأما مستند الوجه الثالث فهو أن القبض الذي هو المطلوب قد حصل وإن كان بغير اذن من المالك ، لأن اذنه غير دخيل في القبض . (١) وهي اربعة ثلاثة منها تقدمت في الهامش ٤-٥-٦ في ص ٢٥ :

(٢) اي رابع تلك الوجوه .

(٣) وهي مسألة خيار التأخير .

(٤) وهو القبض الحاصل في يد المشتري بغير اذن المالك :

(٥) اي أو عدم ارتفاع الضمان عن البائع بمثل هذا القبض الحاصل في يد المشتري بدون اذن البائع .

(٦) اي ولعل الوجه الرابع الذي بنيت مسألة خيار التأخير على أن ارتفاع الضمان عن البائع يحصل بمثل هذا القبض الذي نحقق في يد المشتري بدون اذن المالك ، أو عدم ارتفاع الضمان عن البائع بمثل هذا القبض هو الأقوى .

(٧) تحليل لأقواله الوجه الرابع .

خلاصته إنه لا مانع من اختيار الوجه الرابع سوى تضرر البائع =

على البائع ، إلا (١) من جهة وجوب حفظ المبيع للمالكه ، وتضرره (٢) بعدم وصول ثمنه اليه .

وكلاهما (٣) ممكن الاندفاع باخذ المبيع مقاصة .

وأما (٤) مع عدم ارتفاع الضمان بذلك فيجري دليل الضرر بالتقريب المتقدم وإن ادعى انصراف الأخبار إلى غير هذه الصورة .

= بهذا القبض الذي لم يكن باذن من المالك فتتوجه نحوه الضمان ظاهراً والمفروض ارتفاع الضمان بهذا القبض فإذا ارتفع الضمان فلا يبقى ضرر علمه إلا من ناحيتين : نشير إليهما تحت رقمها الخاص .
(١) هذه هي الناحية الأولى .

(٢) هذه هي الناحية الثانية ، وكلمة تضرره مجرورة عطفاً على مجرور (من الجارة) في قوله في هذه الصفحة إلا من جهة : أي وإلا من جهة تضرر البائع بسبب عدم وصول ثمن المبيع اليه .

(٣) أي وكلتا الناحيتين المذكورتين في الهامش ١-٢ من هذه الصفحة يمكن اندفاعهما باخذ البائع مبيعه مقاصة ، لثبوت الخيار له :

(٤) خلاصة هذا الكلام إنه بناءً على عدم ارتفاع الضمان عن البائع بمثل هذا القبض الذي لم يكن باذن من البائع يأتي فيه دليل الضرر الذي تقدم منه (قدس سره) في ص ٨ بقوله : حيث إن المبيع هنا في ضياله وتلفه منه ومك لغیره لا يجوز التصرف فيه ، وإن قلنا بالصرف تلك الأخبار المقدمة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ الواردة في خيار التأخير : الى صورة ارتفاع الضمان عن البائع بهذا القبض الذي لم يحصل باذن من المالك :

لكنها (١) مشكلة ، كدهوى (٢) فهو لها ولو قلنا بارتفاع الضمان ولو مَكَّن (٣) المشتري من القبض فلم يقبض .
فالأقوى أيضاً ابتناء المسألة (٤) على ارتفاع الضمان وعدمه (٥) .

(١) أي لكن دعوى انصراف تلك الأخبار الى صورة ارتفاع الضمان عن البائع بذلك القبض مشكلة ، لأن منشأ الانصراف إما الغلبة في الوجود ، أو كثرة الاستعمال وكلاهما متفتنان هنا :

(٢) أي هذه الدعوى كدهوى شمول تلك الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ لصورة ارتفاع الضمان عن البائع بمثل القبض المذكور ، وثبوت الخيار للبائع .

فكما أن هذه الدعوى هي ثابتة ، لأن مناط ثبوت الخيار الذي هو دفع الضرر عن البائع يوجب تخصيص القول بصورة ارتفاع الضمان عنه بمثل هذا القبض الذي حصل للمشتري بغير إذن المالك ، والحكم بعدم الخيار للبائع .

كذلك دعوى انصراف الأخبار المذكورة الى صورة ارتفاع الضمان عن البائع بمثل هذا القبض هي ثابتة كما عرفت ، لعدم توجه ضرر نحو البائع حين ارتفاع الضمان عنه .

(٣) بصيغة المجهول ، أي لو مَكَّن البائع المشتري في اخذ المبيع بأن جملة تحت يده وتصره وسلطته .

(٤) أي مسألة هيار التأخير .

(٥) فإن قلنا بارتفاع الضمان عن البائع بمثل هذا القبض الذي

حصل للمشتري بدون إذن من البائع فثبت الخيار للبائع :

وإن قلنا بعدم الارتفاع فلا خيار للبائع .

وربما يستظهر (١) من قول السائل في بعض الروايات :
لم يده (٢)

(١) المستظهر هو (الشيخ صاحب الجواهر) قدس سره .
راجع الجواهر الطبعة الحديثة الجزء ٢٣ ص ٥٨ - ٥٩ .
خلاصة هذا الاستظهار إن ظاهر قول السائل من الامام عليه السلام :
رجل اشترى متاعاً من رجل واوجه ، هب أنه ترك المتاع عنده
ولم يقبضه قال : آتاك هداً إن شاء الله فسرقت المتاع .
من مال من يكون ؟

قال : من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع
ويخرجه من بيته ، قال فإذا أخرجته من بيته فالمتاع ضامن في حقه
حتى يرد ماله إليه .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص - ٣٥٨ - الباب - ١٠ -
الحديث ١ .

هو دلالة قوله (عليه السلام) : حتى يقبض المتاع ويخرجه من
بيته : على عدم كفاية التمكين المجرد من القبض : أي البائع
مسؤول عن المتاع حتى يقبضه إلى المشتري ويسلمه له ويخرجه من
بيته ، مع أن المشتري بعد التمكين والشراء ترك المتاع عند البائع .
فمجرد تمكين البائع المشتري على أخذ المتاع لا يدل على لزوم
العقد ، وعدم خيار للبائع ، بل لا بد من قبضه له وإخراجه من
بيته حتى لا يكون له خيار ، لأن من شرط عدم الخيار الإقباض .

(٢) المراد منه هو الترك ، أي يترك المشتري المتاع عند البائع :
ولا يخفى أن الموجبة في هذه الرواية التي استظهر منها الشيخ -

عنده : عدم (١) كفاية التمكين .

وفيه (٢) نظر .

والأقوى (٣) عدم الخيار ، لعدم الضمان .

وفي كون قبض بعض المبيع كلا قبض ، لظاهر (٤) الأخبار :
أو (٥) كالقبض ،

= صاحب الجواهر عدم كفاية التمكين في القبض كلمة ترك المتاع عنده كما عرفت في المامش ١ ص ٢٩ ، لا كلمة بدعه .

نعم هذه اللفظة توجد في رواية أخرى في المصدر نفسه .

(١) بالرفع نائب فاعل لقوله في ص ٢٩ : وربما يستظهر .

(٢) أي وفي عدم كفاية التمكين في اخذ المتاع عن القبض

نظر وإشكال .

وجه النظر عدم دلالة ترك المتاع على التمكين ، حيث إن الترك

أعم من كونه بعد التمكين ، أو قبله ، فلا يدل الترك على الاقباض .

(٣) هذا رأي (شيخنا الأنصاري) قدس سره : أي الأقوى في

صورة تمكين البائع المشتري على اخذ المتاع عدم خيار للبائع ، لارتفاع

الضمان منه حينئذ .

(٤) تعليل لكون قبض بعض المبيع كلا قبض : أي ظاهر الأخبار

المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ : يدل على أن اقباض جميع

المبيع شرط في عدم ثبوت الخيار للبائع ، لا اقباض بعض المبيع :

(٥) هذا هو القول الثاني في قبض بعض المبيع : أي وقبله إن

قبض بعض المبيع كقبض مجمله ، فحينئذ لا خيار للبائع ، لارتفاع

الضمان عنه

الدهوى (١) انصرافها إلى صورة عدم قبض شيء منه .

أو بعبض (٢) الخيار بالنسبة إلى المقبوض وهير ، استناداً (٣) مع (٤) تسليم الانصراف المذكور إلى (٥) تحقق الضرر بالنسبة إلى

(١) لتلعل لكون قبض بعض المبيع كقبض الجميع : أى قبض البعض كقبض الجميع لأصل اداء انصراف تلك الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ إلى صورة عدم قبض شيء من المبيع ، لا قليله ، ولا كثيره ، ولا تدل على أن قبض البعض كقبض .

(٢) هذا هو القول الثالث في قبض المبيع .

وخلاصته إنا نختار التبعيض : بمعنى أنه لا خيار للبائع بالنسبة إلى المقبوض ، وثبت الخيار له بالنسبة إلى عدم المقبوض .

(٣) لتلعل للتبعيض المذكور : أى التبعيض المذكور لأجل تحقق الضرر في جانب البائع بالنسبة إلى غير المقبوض ، لعدم ارتفاع الضمان عنه .

وعدم تحقق الضرر له بالنسبة إلى المقبوض ، لارتفاع الضمان عنه بالقبض :

(٤) هذه الجملة معترضة : أى التبعيض المذكور بعد تسليم أن الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ - منصرفاً إلى عدم قبض شيء من المبيع أصلاً ، لأجزءه ولا كلاً ، لا إلى قبض شيء منه . (٥) الجار والمجرور متعلق بقوله : استناداً : أى التبعيض المذكور لأجل تحقق الضرر بالنسبة إلى غير المقبوض ، وعدم تخففه بالنسبة إلى المقبوض .

غير المقبوض ، لأخيره (١) .

وجوه (٢) .

(الشرط الثاني) (٣) عدم قبض مجموع الثمن .

واشتراطه (٤) مجمع عليه نصاً (٥)

(١) أي لا غير المقبوض ، فإن الضرر منحقق هنا ، لعدم ارتفاع

الضمان عن البائع كما علمت ، فالخيار ثابت له .

(٢) وهي ثلاثة ، إليك التفصيل :

(القول الأول) : قبض بعض المبيع كلاً قبض ، وصيه ظهور

الأخبار في ذلك كما علمت الظهور في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣

(القول الثاني) : إن قبض بعض المبيع كقبض كله وصيه

انصراف تلك الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ - إلى

عدم قبض شيء من المبيع ، وأنها لا تنصرف إلى صورة قبول بعض

المبيع :

(القول الثالث) : بقبض الخيار : بأن يقال الخيار للبائع في

غير المقبوض ، لعدم ارتفاع الضمان عنه .

وعدم الخيار له بالنسبة إلى المقبوض ، لارتفاع الضمان عنه ، بناءً

على تسليم أن الأخبار المذكورة منصرفة إلى عدم قبض شيء من المبيع أصلاً :

(٣) أي الشرط الثاني في ثبوت الخيار للبائع .

(٤) أي اشتراط هذا الشرط في ثبوت الخيار إجماعياً :

(٥) المراد من النص رواية زرارة ، إليك نصها :

عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : قلت له :

الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدهه عنده فيقول : حتى -

وفتوى (١)

وقبض البعض (٢) كلابض بظاهر (٣) الأخبار المتضد (٤)

- أتبك بضمنه ؟ .

قال (١) . إن جاء فهما بينه وبين ثلاثة أيام ، وإلا فلا بهم له
 فالشاهد في كلمة بضمنه ، حيث تدل على الهان كل الثمن .
 وتقرير الامام عليه السلام بقوله : إن جاء فهما بينه وبين ثلاثة أيام
 دليل على أن المراد بضمنه يوم الثمن .

فهذا القول والتقرير شاهداً صدق على أن قبض الثمن كله شرط
 في تحقق عدم الخيار ، وعدم قبض كله دليل على تحقق الخيار للبائع .
 (١) أي واشترط عدم قبض مجموع الثمن في ثبوت الخيار للبائع
 أيضاً مجمع عليه فتوى ، فإن الفقهاء افترضوا بأن الهائس إذا لم يقبض
 مجموع الثمن فله الخيار .

(٢) أي وقبض بعض ثمن المبيع كلابض ، فللبائع الخيار حينئذ :
 (٣) أي منشأ هذا القول وسببه هو ظهور رواية زرارة المقدمة
 في الهامش ص ٣٢ بالتقريب المتقدم .

(٤) بالجبر صفة لكلمة بظاهر : أي الظاهر المتصف به كونه معضداً
 بما فهمه أبو بكر بن هياش في رواية ابن الحجاج المقدمة في ص ١٠ .
 خلاصة اعتضاد رواية زرارة وتأويلها بفهم أبي بكر بن هياش
 هو أن أبا بكر استفاد وفهم من قول الامام عليه السلام : من اشترى
 شيئاً وجاء بالثمن : كل الثمن ، ولذا قال للمتخاصمين المتحاكين عنده :
 رأي صاحبك احكم بينكما ، أو غيرهما ؟

(١) أي الامام عليه السلام .

بدهم أبي بكير بن عياش في رواية ابن الحجاج المتقدمة (١) .
وربما يستدل (٢) بتلك الرواية ، تبعاً (٣) للذكرة :
وفيه (٤) نظر ،

— قال المشعري : برأي صاحبي : اي الامام الباقر عليه السلام
حيث كان شيعيا اماميا .

(١) اي في ص ١٠ كما علمت :

(٢) المستدل هو (صاحب الرياض) قدس سره .

والمراد من تلك الرواية هي رواية عبد الرحمان بن الحجاج
المتقدمة آنفاً .

(٣) اي حال كون (صاحب الرياض) في استدلاله بهذه الرواية :
في أن قبض بعض الثمن كلابض نفع العلامة ، حيث إنه ذهب إلى
أن قبض بعض الثمن كلابض مستدلا بهذه الرواية .

راجع (للذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٤٧
هند قوله : ولو قبض البائع بعض الثمن لم يبطل الخيار ، لأنه
يصدق عليه حينئذ أنه لم يقبض الثمن ، ولما رواه عبد الرحمان بن الحجاج .

(٤) اي وفي الاستدلال برواية ابن عياش تأييداً لما تقدم ، من
دلالة بعض الأخبار على أن قبض بعض الثمن ليس قبضاً نظراً وإشكال
وجه النظر من وجهين :

(الاول) ضعف سند الرواية ، لجهالة ابن عياش :

(الثاني) عدم حجية فهم ابن عياش

وردّ الاول بالنجبار الرواية بالشهرة ، وعمل الأصحاب .

والثاني باعتبار ما يبادر إلى أذهان اهل اللسان ، ومما لا شك فيه
أن أبا بكر بن عياش ، وعبد الرحمان بن الحجاج كانا من اهل —

والقبض (١) بدون الاذن كعده ، لظهور (٢) الأخبار في اشتراط وقوعه بالاذن في بقاء البيع على الزوم .
مع (٣) أن ضرر ضمان المبيع ، مع عدم وصول الثمن اليه على وجه يجوز له (٤)

= اللسان عارفين بالعربية ، ومن اهل الصراحة والبلاغة ، فإتبادر في أذهانها من قول الامام عليه السلام حجة .

(١) اي وقبض الثمن بدون اجازة المشتري بمنزلة عدم القبض .
(٢) تعليل لكون قبض الثمن بدون اذن المشتري كلاقبض .
ولا يخفى عليك أن المراد من الأخبار هي التي ذكرت في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ وهي آية عن صراحة : إن قبض بعض الثمن كلاقبض .

لعم إن ذلك يستفاد منها ضمناً ، فان قوله عليه السلام : فجاء بالثمن كما في قول أبي بكر بن حياض يدل على تمام الثمن ، لا على بعضه ، وهكذا في بقية الأحاديث الواردة في المقام .

(٣) تأييد منه لما ذهب اليه من أن قبض بعض الثمن كلاقبض :
مخلاصه إن ضرر ضمان تلف المبيع على البائع باق عليه ما دام لم يصل اليه ثمن المبيع بكامله وتامه ، لعدم جواز التصرف للبائع في المبيع الواصل اليه بعض الثمن ، لأنه اصبح مقدار من المبيع ملكاً للمشتري فبهذا المقدار لا يصح للبائع التصرف فيه ، فعلم جواز التصرف ضرر عليه ، والضرر منفي بحديث لا ضرر ولا ضرار ، فحبتل يثبت الخیار للبائع .

(٤) أي مع أن ضرر ضمان البيع باق على الواضع ، مع أنه لم =

التصرف فيه ، باق (١) .

لعم (٢) لو كان القبض بدون الاذن حقاً .

كما إذا عرض المبيع على المشتري فلم يقبضه :

فالظاهر عدم الخيار ، لعدم (٣) دخوله في منصرف الأخبار .

وعدم (٤) ضرر البائع بالتأخير :

= يقبض الثمن من المشتري حتى يتمكن من التصرف فيه متى شاء واراد .

(١) خبر لاصم أن في قوله : مع أن ضرر ضمان المبيع :

(٢) استدراك عما افاده : من أن قبض البائع ثمن المبيع بدون

اذن من المشتري كأنه لم يقبضه ، فيحتل لأخبار للبائع

علاصته إنه من الممكن أن يكون القبض بلا اذن من المشتري

صحيحاً وباستحقاق كما لو سلم البائع المبيع إلى المشتري وهو لم يقبضه

منه ، فاخلد البائع الثمن وإن لم يكن الاخل باذن منه ، فهنا ليس

للبيع خيار .

(٣) تعليل لعدم خيار للبائع حيثل .

مخلاصته إن الأخبار المتقدمة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ منصرفة

إلى صورة عدم إقباض البائع المبيع إلى المشتري ، فهنا يأتي الخيار

لا إلى صورة إقباضه له ، قالها غير منصرفة لتلك الأخبار

(٤) بالجبر عطفاً على مجرور (اللام الجارة) في قوله : لعدم

دخوله : أي ولعدم ضرر يتوجه نحو البائع في صورة إقباض المبيع

إلى المشتري ، نظراً إلى أن المبيع تحت يده وملكته ، حيث لم يقبضه

المشتري فهو متمكن من التصرف فيه متى شاء واراد .

وربما يقال (١) بكفاية القبض هنا مطلقا ، مع (٢) الاعتراف باعتبار الاذن في الشرط السابق : اخي قبض المبيع ، نظراً (٣) إلى أنهم شرطوا في عناوين المسألة (٤) في طرف المبيع عدم القهض المبيع

(١) القائل هم (السيد بحر العلوم) قلنس مره .
خلاصة ما افاده في هذا المقام إنه يكفي في الثمن القبض مطلقا سواءً أكان هناك اذن من المشتري ام لا ، لأن قبض الثمن من فعل البائع يكفي فيه مجرد القبض .

كما أن إقباض المبيع للمشتري من فعله ، سواءً دفع المشتري الثمن ام لا ، فيسقط حقه بالقبض والاقباض ، فلا يبقى له خيار ، لا في جانب قبضه الثمن وإن لم يكن باذن من المشتري .
ولا في جانب اقباضه المبيع للمشتري وإن لم يدفع المشتري الثمن إلى البائع .

بمخلاف المبيع ، فإن قبض المشتري المبيع ليس فعلاً له ، بل هو فعل للبائع فلا بد من اذنه في القبض ، فلا يسقط حق البائع بفعل غيره .
راجع (المصابيح) كتاب البيع - القول في الخيارات المصباح الخاص ، عند قوله : ويكفي في الثمن مطلق القبض .

(٢) أي مع اعتراف هذا القائل بأن الاذن من قبل البائع في اقباض المبيع للمشتري معتبر كما علمت آنفاً .

(٣) تحليل لما افاده القائل بكفاية القبض مطلقا في الثمن .

وقد عرفته في الهامش من هذه الصلحة عند قولنا : لأن قبض الثمن .

(٤) أي مسألة خيار التأخير .

إياه (١) ، وفي طرف (٢) الثمن عدم قبضه .

وفيه (٣) نظر ، لأن هذا التحومن التعبير من مناصبات عنوان المسألة باسم البائع ، فيعبر في طرف الثمن والمثمن بما هو فعل له : وهو القبض في الاول (٤) ، والاقباض في الثاني (٥) .

(١) أي عدم اقباض البائع المبيع للمشتري كما علمت .

(٢) أي وأن الفقهاء اشترطوا في جانب الثمن عدم قبضه من قبل البائع .

ففي هاتين الحالتين : وهما .

عدم اقباض البائع المبيع للمشتري .

وعدم قبض المبيع الثمن يثبت الخيار للبائع :

(٣) أي وفيما افاده السيد بحر العلوم إشكال :

وخلاصة الإشكال إن الفقهاء لما عنولوا مسألة خيار التأخير باسم البائع رأوا من المناسب أن يعتبروا إقباض المبيع إلى المشتري من جانب البائع ، وعدم قبض الثمن ايضاً من جانبه ، فلذا اعتبروا في طرف الثمن والمثمن بما هو فعل البائع ، ومن المعلوم أن فعل البائع هو قبضه الثمن ، واقباضه المبيع :

وليس الاعتبار المذكور لاجل خصوصية في اللفظين : وهما :

الثمن والمثمن حتى يقال : إن القبض والاقباض من فعل البائع فلا بد أن يكون من جانبه ، فيكفي مجرد القبض وإن لم يكن اذن .

(٤) وهو الثمن كما علمت .

(٥) وهو المثلث كما علمت .

فتأمل (١) .

ولو اجاز المشتري قبض الثمن ، بناءً على اعتبار الاذن كانت (٢) في حكم الاذن .

وهل (٣) هي كاشفة ، أو مثبتة (٤) ؟

أقواهما (٥) الثاني .

ويرتب عليه (٦) ما لو قبض قبل الثلاثة فاجاز المشتري بعدها .

(١) اشارة إلى أنه كان بوسع الفقهاء وامكانهم التعبير على وجه لا يكون عنوان المسألة باسم البائع حتى نحتاج المناسبة المذكورة إلى اعتبار الاقباض من جانب البائع ، وعدم قبض الثمن في جانبه ايضاً فهذه المناسبة نظر السيد بحر العلوم إلى اعتبار الاقباض من جانب البائع ، وعدم قبض الثمن من جانبه ايضاً .

(٢) اي الاجازة الصادرة من المشتري بعد قبض الثمن بلا

اذن منه .

(٣) اي الاجازة الصادرة من المشتري بعد أن لم يكن القبض

باذن منه .

(٤) أي أو هل هي ناقله ؟

وقد تقدم بحث مفصل في الاجازة في أنها كاشفة ، أو ناقله في

الجزء ٨ من المكاسب من طبعتنا الحديثة من ص ٢٧٣ إلى ص ٣٥٩

فراجع ولا تصامح ، كي تطبق ما ذكرناه هناك هنا :

(٥) اي أقوى القولين وهما : الكشف ، أو النقل هو النقل .

(٦) اي على القول بالكشف ، أو النقل .

خلاصة هذا الكلام إنه أو قلنا إن الاجازة كاشفة : بمعنى =

(الشرط الثالث) (١) : عدم اشتراط تأخير تسليم احد العوضين لأن المتبادر من النص (٢) غير ذلك، فيقتصر في مخالفة الاصل (٣) على منصرف النص ، مما أنه (٤) في الحملة اجماعي :

= أنها تكشف عن كون الثمن ملكاً للبائع من حين صدور العقد فجميع تصرفاته صحيحة ومنافعه له ، وكذا في جانب المشتري .
فحيث لا خيار للبائع .

وأما على القول بالنقل ؛ بمعنى أن الاجازة لنقل الثمن إلى البائع من حين صدور الاجازة ، فالمنافع الصادرة قبلها راجعة إلى المشتري .
فحيث لا خيار للبائع ايضاً .

ولا يخفى أنه لا ثمرة مترتبة على كلا القولين ، لأن الخيار ساقط على الكشف والنقل بعد صدور الاجازة :

(١) اي الشرط الثالث من الشروط الاربعة التي ذكرناها في ص ١٧ لثبوت خيار التأخير للبائع .

(٢) المراد منه هي الأخبار المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ اي الذي يتبادر من تلك النصوص هو ثبوت الخيار للبائع إذا لم يشترط تأجيل تسليم احد العوضين ، لأن الاصل يقضي عدم وجود خيار للبائع ، فثبوت الخيار له على خلاف الاصل ، فيجب الاقتصار على موضع النص ؛ وهو تأخير الثمن من قبل المشتري .

(٣) المراد من الاصل هو أصالة اللزوم في العقد ، فانه بالعقد لازم البيم ، لكن جاء الخيار فيه بواسطة تأخير الثمن ثم اشترط التأجيل فنقول بعدم الجواز اقتصاراً على هذا الاصل .

(٤) اي بالاضافة الى أن اشتراط تأجيل الثمن بعد انقضاء =

(الشرط الرابع) (١) : أن يكون المبيع حيناً ، أو شبهها .
 كصاع (٢) من صبرة نص عليه الشيخ في عبارته المتقدمة (٣)
 في نقل مضمون روايات أصحابنا :
 وظاهره (٤) كونه ملحقاً به عندهم .
 وصرح به (٥) في التحرير ، والمهلب البارح ، ولهاية المرام .

- المدة مخالفة للأصل لنا دليل آخر على عدم جواز ذلك ، والدليل
 هو الإجماع المدعى من قبل السيد بحر العلوم قدس سره بقوله : ويشترب
 فيه الحلول ، فلو شرط التأجيل سقط الخيار .

راجع (المصابيح) كتاب البيع - الخيارات - المصباح الخامس .
 (١) أي من الشروط الاربعة المتوقف عليها ثبوت الخيار للبائع
 المشار اليها في ص ١٧ والمراد من المعين كون المبيع شخصياً
 خارجياً ، لا كلياً الذي يحقق في الدمة .

(٢) مثال لشبه العين ، إذ الصاع من الصبرة مادام لم يشخص
 خارجاً ولم ينفصل عن الصبرة لم يعين نوعاً معيناً ، لكنه في حكم التعيين .
 (٣) أي في ص ١٣ عند قوله : وروى أصحابنا أنه إذا اشترى
 شيئاً بعينه بثمن معلوم ، فإن تعبير الأصحاب عن الرواية شيئاً بعينه
 دليل على أن المبيع لابد أن يكون عيناً خارجية .

(٤) أي وظاهر قول الشيخ : وروى أصحابنا أن هذا فتوى
 أصحابنا الإمامية بأجمعهم : بأن المبيع لابد من كونه شخصياً .

(٥) من هنا اخذ في حدّ أقوال العلماء قدس الله أسرارهم الصريحة
 في كون المبيع لابد أن يكون شخصياً : أي وصرح العلامة في التحرير
 والمهلب : وغاية المرام يكون المبيع لابد من كونه شخصياً ، وعيناً خارجية .

وهو (١) ظاهر جامع المقاصد ، حيث قال :
 لا فرق في الثمن بين كونه عيناً ، أو في اللزمة (٢) .
 وقال (٣) في الغنية
 وروى أصحابنا أن المشتري إذا لم يقبض المبيع (٤) وقال :
 اجتهت بالثمن ومضى فمل البائع الصبر عليه إلاناً ،
 ثم هو بالخيار بين فسخ البيع ، ومطالبته بالثمن :
 هذا (٥) إذا كان المبيع مما يصح بقاؤه .

(١) هذا نقل ثان اي اشترط كون المبيع عيناً خارجية اياه
 المحقق الكركي قدس سره .

(٢) فان ظاهر هذا الكلام هو عدم الفرق في الثمن بين كونه
 عيناً خارجية أو في ذمته .

وأما المثلث فلا بد من كونه عيناً خارجية :

(٣) هذا نقل ثالث في كون المبيع لابد أن يكون عيناً خارجية
 اي السيد أبو المكارم ابن زهرة قال في الغنية في هذا المقام :
 ولا يخفى من الشواهد الكثيرة في كلامه تدل على أن المبيع لابد
 أن يكون عيناً خارجية .

(٤) هذا احد الشواهد ، لأن المبيع اذا لم يكن عيناً خارجية لا
 يمكن قبضه ، فالقبض فرع التشخص .

(٥) اي القول بكون المبيع لابد أن يكون عيناً خارجية اذا كان
 من الموجودات التي يمكن بقاؤها في الخارج :

وهذا شاهد ثان على ان السيد أبا المكارم اراد من المبيع كونه
 عيناً خارجية، لأن امكان البقاء لا يمكن تصوره في الموجودات الذهبية =

فان لم يكن كذلك (١) كالحضرات فعليه الصبر يوماً واحداً :
 ثم هو (٢) بالخيار .
 ثم ذكر (٣) أن تلف المبيع قبل الثلاثة من مال المشتري ، وبعده
 من مال البائع .
 ثم قال (٤) : وبديل على ذلك (٥) كله اجماع الطائفة ، انتهى (٦) :

المعبر عنها في المقود بـ (الكلبي في الدمة) ، فنصير البقاء يكون
 في الموجودات الخارجة .

(١) اي وأما اذا كان المبيع من الموجودات التي لا يمكن بقاؤها
 ثلاثة أيام كالحضرات .

ولا يخفى أن عدم بقاء الحضرات الى ثلاثة أيام كان في الأعصار
 الماضية التي لم توجد الوسائل لحفظها .

وأما في عصرنا الحاضر فبقاؤها الى امد بعيد من البديهيات لوجود
 الثلاث والمجمدات ، وإن كان في المصور الماضية توجد طرق
 اخرى في بعض البلاد لحفظ الفراكه والحضرات .

(٢) اي البائع بالخيار في الحضرات بعد مرور يوم واحد :

(٣) اي السيد أبو المكارم ابن زهرة قلص سره ذكر في الفنية
 أن تلف المبيع .

ولا يخفى أن تلف المبيع شاهد ثالث على أن المراد بالمبيع لابد
 أن يكون شيئاً خارجة ، لأن تلف المبيع فرع تشخصه في الخارج .

(٤) اي السيد ابن زهرة قلص سره في الفنية .

(٥) اي على أن المبيع لابد أن يكون شيئاً خارجة

(٦) اي ما افاده السيد أبو المكارم في الفنية في هذا المقام .

وفي معقد (١) اجماع الانتصار ، والخلاف ، وجواهر القاضي

لو باع شيئاً معيناً (٢) بثمن معين :

لكن في بعض نسخ الجواهر ١

او باع شيئاً غير معين .

وقد اخذ عنه (٣) في مفتاح الكرامة ، ولغيره (٤) .

ونسب الى القاضي دعوى الاجماع على غير المعين :

واظن (٥) الفلظ في تلك النسخة .

والظاهر أن المراد بالثمن المعين (٦) في معقد اجماعهم هو المعلوم

في مقابل المجهول ، لأن (٧) لشخص الثمن غير معتبر اجماعاً

ولذا (٨) وصف في التحرير تبعاً للمبسوط المبيع بالمعين ، والثمن بالمعلوم

(١) هذا نقل رابع في أن المبيع لابد أن يكون شيئاً خارجياً .

(٢) كلمة معينة تدل على أن المبيع عين خارجية ، لأن الثمن من

لوازم الموجودات الخارجية :

(٣) اي وبسبب وجود كلمة غير معين في بعض نسخ الجواهر افاد

(صاحب مفتاح الكرامة) بأنه لو باع شيئاً غير معين :

(٤) اي واخذ غير صاحب مفتاح الكرامة من بعض نسخ الجواهر :

(٥) هذا احتمال من (شبخنا الألتصاري) قدس سره اي واظن أن

الفلظ والسهر في تلك النسخة .

(٦) اي في دعوى الاجماع من قبل صاحب الانتصار والخلاف

وجواهر القاضي :

(٧) لتلبيح لكون المراد من الثمن المعين في معقد اجماعات العلماء

هو الثمن المعلوم .

ومن البهيد (١) اختلاف عنوان ما نسب في الخلاف الى اجماع الفرقة
وأخبارهم ، مع ما نسب الى المبسوط الى روايات أصحابنا .

= لا العين الخارجية : اي ولاجل أن المراد من الثمن المعين هو
الثمن المعلوم في قبال الثمن المجهول ، لا العين الخارجية :

(١) المقصود من نفي البعد هو اثبات أن المراد من الثمن المعين
هو الثمن المعلوم في قبال المجهول ، لا العين الخارجية فقال : إن
الشيخ قدس سره اذا د في الخلاف بقيام الاجماع على أنه لو باع شيئاً
معينا بثمن معين عند نقله عنه في ص ٤٤ بقوله : وفي معقد اجماع
الانتصار والخلاف وجواهر القاضي : لو باع شيئاً معيناً بثمن معين
فبعد عن الثمن بالثمن المعين .

وادعى الاجماع ايضاً في المبسوط بقوله : وروى أصحابنا إنه اذا
اشترى شيئاً بعينه بثمن معين كما نقل عنه (شيخنا الأنصاري) في ص ١٣
بقوله : كما فهمه في المبسوط ، حيث قال : وروى أصحابنا إنه اذا
اشترى شيئاً بعينه بثمن معلوم ، فبعد عن الثمن هنا بثمن معلوم
خلافاً لما عبر عنه في الخلاف كما علمت ، فيكون بين الاجامتين تناف.
اذا لم نقل بأن المراد من الثمن المعين هو الثمن المعلوم .

وأما وجه البعد فلمقدم صحة تحقق الاجماع في مسألة واحدة على
معنيين احدهما أهم : وهو الثمن المعين الخارجي الذي هو أهم من
كونه معلوماً أو مجهولاً ، والثاني أخص ، وهو الثمن المعلوم في
مقابل المجهول ، حيث لا يعقل فيه الجهل

ثم إن ظهور المعلوم أقوى من ظهور المعين ، لقيام الاجماع على =

مع (١) أنا نقول : إن ظاهر المعين في معاهد الاجماعيات التشخيص المعيني ، لا مجرد المعلوم في مقابل المجهول .
ولو كان (٢) كليا فخرجنا عن هذا الظاهر بالنسبة الى الثمن للاجماع (٣) على عدم اعتبار التمين فيه .
مع (٤) أنه فرق بين الثمن المعين ، والشئ المعين ، فان الثاني ظاهر في الشخصي ، بخلاف الاول .

= عدم التمين الخارجي في الثمن ، وقهامه في الثمن :

(١) من هنا يروم قلص سره الرجوع عما افاده . من أن المراد من الثمن المعين الثمن المعلوم ، لا الشخصي الخارجي ، وبقيد أن المراد منه هو الشخصي الخارجي .

(٢) هذا تأييد منه لما افاده : من الرجوع عن مقالته السابقة خلاصته إن الثمن لو كان كليا ، لاشخصها خارجيا للزم الخروج عن الظاهرة المجمع عليها في جميع اجماعاتهم لألك عرفت آنفاً أن كلمة المعين لها ظهور في التشخيص الخارجي في اجماعات الفقهاء متى أطلقت ، وليس المراد من المعلوم في تعابير الفقهاء مجرد المعلوم في مقابل المجهول .

(٣) تعليل للزوم الخروج عن الظاهرة المذكورة أي الخروج من تلك الظاهرة لاجل الاجماع القائم على عدم اعتبار التمين الخارجي في الثمن :

(٤) تأييد منه لما افاده : من قيام الاجماع على عدم اعتبار التمين الخارجي في الثمن

خلاصته إن هنا تعبيرين وهما :

وأما (١) معقد اجماع التذكرة المتقدم في عنوان المسألة فهو مختص بالشخصي ، لأنه ذكر في معقد الاجماع أن المشتري لو جاء بالثمن في الثلاثة فهو أحق بالعين .

ولا يخطئ أن العين ظاهرة في الشخصي :

هذه (٢) حال معاقلة الاجماع :

وأما (٣) حديث نفي الضرر

= الثمن المعين ، والشيء المعين :

فان قيل : الثمن المعين اريد منه الثمن المعلوم في مقابل المجهول

وان قيل : الشيء المعين اريد منه الفرد الشخصي الخارجي ، لا

الكلي في اللمة .

(١) من هنا يريد أن يبين مراد العلامة من الاجماع المذكور في

التذكرة : اي ما ذكرناه كان حول الاجامعات المنقولة عن تقدم

على العلامة .

وأما المراد من الاجماع في التذكرة فهي العين الشخصية الخارجية

لاهير ، لظهور العين في الشخصي الخارجي .

(٢) اي ما ذكرناه بدياً وختاماً : من الاجامعات فقد عرفت مدى

صحتها فلا تحتاج الى شرح اكثر .

(٣) من هنا يروم قدس سره بيان المراد من الضرر الرارد في

حديث : لا ضرر ولا ضرار .

فقال : هل المراد منه الشخصي والكلي الذي في اللمة ؟

أو أن المراد منه الاختصاص بالشخصية ؟

لحينئذ لا يشمل الكلي :

فهو مختص بالشخصي ، لأنه (١) المضمون على البائع قبل القبض
فيتضرر بضمائه ، وعدم (٢) جواز التصرف فيه ، وعدم (٣) وصول
بدله اليه ، بخلاف (٤) الكلي .

وأما (٥) النصوص لرواها علي بن يقطين وابن عمار مشتملتان

= فاد قدس سره اختصاصه بالشخصي :

واستدل على ذلك بأدلة ثلاثة نشر اليها :

(١) هذا هو الدليل الاول ؛ اي الشخصي هو المضمون على
البائع قبل أن يسلم المبيع الى المشتري ويقبضه له لأنه او تلت العين
الخارجية قبل ذلك لكان هو المسؤول عنها وتداركها عليه فيتوجه
الضرر نحوه ، بخلاف ما اذا كان المبيع كلياً .

(٢) هذا هو الدليل الثاني اي البائع بعد البيع لا يجوز له التصرف
في العين الخارجية ، بخلاف ما اذا كان كلياً .

(٣) هذا هو الدليل الثالث اي ولعدم وصول بدل المبيع الخارجي
الى البائع عندما يكون عينا خارجية .

(٤) اي بخلاف ما اذا كان المبيع كلياً ، فان بدل الكلي وإن لم
يصل الى الشخص لكنه لم يؤخذ بازائه منه شيء ليتضرر بذلك
وكذلك بقية الامور المذكورة في الهامش ٢ - ٣ من هذه الصفحة .

(٥) المراد منها رواية علي بن يقطين المذكورة في ص ٩ .

ورواية اسحاق بن عمار المذكورة في ص ١٠ .

ورواية ابن الحجاج المذكورة في ص ١٠ .

وصحيفة زرارة المذكورة في ص ١٢ .

= من هنا يروم قدس سره أن يذكر أن آياً من هذه الأخبار =

على اللفظ البيع المراد به المبيع الذي يطلق قبل البيع على المعنى المرفضة
لبيع ، ولا مناسبة (١) في إطلاقه على الكلي كما لا يخفى :
ورواية (٢) زرارة ظاهرة أيضاً في الشخصي من جهة (٣) اللفظ
المناع ، وقوله (٤) : بدعه عنده .

فلم يبق (٥) إلا قوله عليه السلام في رواية أبي بكر (٦) بن عباس

براد منها العين الخارجية بالقطع واليقين ، وأباً منها براد منه هذا
المعنى ظاهراً فقال :

أما رواية علي بن يقطين المشار إليها في ص ٩ ، ورواية اسحاق
ابن عمار المذكورة في ص ١٠ فلا شك في أن لفظة البيع المذكورة
فيها براد منها البيع ، والمبيع يطلق على العين الخارجية لا غير .

(١) أي وليس للفظ البيع الوارد في الروايتين الذي يطلق على
العين الخارجية قبل البيع تناسب في إطلاقه على المبيع الكلي المتعلق بالذمة .

(٢) أي وأما صحبة زرارة المذكورة في ص ١٢ فهي ظاهرة
أيضاً في إرادة العين الخارجية من المبيع ، لقريبتين هناك نذكرهما لك
عند رقمهما الخاص .

(٣) هذه هي القرينة الأولى ، فإن لفظة المناع يدل على الموجود
الخارجي ، لا على الكلي في الذمة .

(٤) أي ومن جهة قوله : بدعه عنده هذه هي القرينة الثانية ، فإن
كلمة بدعه عنده تدل على أن المبيع موجود خارجي ، لعدم صحة أنه
يقال لشيء الكلي في الذمة : بدعه عنده .

(٥) أي من الروايات التي ذكرت في ص ٩ - ١٠ - ١٢ .

(٦) وهي المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ .

من اشترى شيئاً ، فان اطلاقه وإن شمل المعين والكلي .

إلا أن الظاهر من لفظ الشيء هو الموجود الخارجي

كما في قول القائل : اشتريت شيئاً (١) ولو في ضمن (٢) امور متعددة كصاع (٣) من صبرة . والكلي المبيع ليس موجوداً خارجياً اذ (٤) ليس المراد من الكلي هنا الكلي الطبيعي الموجود في الخارج ، لأن (٥)

(١) اي شيئاً خارجياً ، حيث إن الشيء لا يطلق الا على الموجود الخارجي :

(٢) اي وإن كان الشيء في ضمن امور متعددة .

(٣) فان الصاع من الصبرة في ضمن أصواع وصهبان منها، لكن لا يراد منه إلا الموجود الخارجي .

(٤) تعليل لكون المراد من الكلي في خيار التأخير ليس الكلي الطبيعي الموجود في الخارج .

وهلصته إن المبيع قد يكون معدوماً في الخارج كما في الفواكه والخضروات والفلات في غير أولها ، وبعض السلع .

فكيف يعقل أن يكون المراد من الكلي هو الكلي الموجود في الخارج ، مع أن المذكورات معدومة ؟

(٥) تعليل آخر لعدم كون المراد من الكلي في باب خيار التأخير هو الكلي الموجود الخارجي : اي الموجود من الكلي قد لا يملكه البائع كما اذا كان مقصوها ، أو ليس تحت يده وتصرفه فليس البائع قادراً على تسليمه للمشتري اذا اراد بيعه .

فكيف يراد من الكلي الطبيعي الكلي الموجود الخارجي ؟

البيع قد يكون معلوماً عند العقد ، والموجود منه (١) قد لا يملكه البائع حتى يملكه ، بل هو (٢) امر اعتباري يعامل في عرف والشرع معه معاملة الأملاك ، وهذه المعاملة (٣) وإن انقضت صحة اطلاق اللفظ الشيء عليها ، أو حل ما يبعه (٤) :

(١) اي الموجود من الكلي الطبيعي

(٢) اي الكلي الذي يراد ببعه هو امر اعتباري يعامل معه شراً وعرفاً معاملة الأملاك الشخصية في بدل المال ازالتها، أو هبتها، وغير ذلك :
ثم اهل أن الكلي على ثلاثة أقسام .

(الاول) الكلي المنطقي : وهو الذي لا يمنع فرض صدقه على كثيرين ، لأن المنطقي يبحث عن الكلي بما هو هو ، ولا يبحث عن جزئيات المصاديق :

(الثاني) الكلي الطبيعي : وهو معروض الكلي كما في الانسان والحيوان ، وهذا يوجد في الطبائع اي في الخارج .

(الثالث) الكلي العقلي : وهو المجموع المركب من العارض والمعرض كما في قولك : الانسان الكلي ، والحيوان الكلي ، وهذا ليس له وجود في الخارج ، بل وجوده في العقل .

ثم إنه ليس المراد من الكلي الطبيعي أن كل كلي طبيعي موجود في الخارج .

بل المراد ان الكلي الطبيعي في الجملة موجود في الخارج ، لأن من للكليات الطبيعية ممتنع الوجود كتركيب الباري عز وجل .

(٣) وهو الكلي الذي امر اعتباري يعامل معه معاملة الأملاك الشخصية

(٤) اي بعم الكلي والشخصي .

إلا أنها (١) ليست بحث لو أريد من اللفظ (٢) خصوص ما عداه من الموجود الخارجي الشخصي احتيج الى قرينة على التقييد (٣) .
فهو (٤) نظير المجاز المشهور ، والمطلق (٥) المنصرف الى بعض أفراد الصرافاً لا بجو مجاز ارادة المطلق الى القرينة ، فلا (٦) يمكن هنا دفع احتمال ارادة خصوص الموجود الخارجي بأصالة عدم القرينة :

(١) اي هذه المعاملة التي هي امر اعتباري يعامل معها معاملة الأملاك الشخصية ، والتي يصح اطلاق لفظ الشيء عليها ، أو على ما يعمه .
(٢) اي من اللفظ الذي صح اطلاقه على هذه المعاملة :
(٣) وهو الموجود الخارجي الشخصي .

خلاصة الكلام في هذا المقام إن لفظ الشيء وإن صح اطلاقه على هذه المعاملة الكلية التي يعامل معها معاملة الأملاك الشخصية ، وعلى الأعم منها الذي هو الموجود الخارجي الشخصي ، لكن الاطلاق المذكور ليس بمثابة أنه لو أريد منه الموجود الخارجي يحتاج الى نصب قرينة صارفة عن المعنى الكلي .

(٤) اي اطلاق لفظ الشيء على الكلي من قبل اطلاق اللفظ الموضوع للمعنى الحقيقي على المعنى المجازي المشهور كاستعمال لفظ زيد في الأسد في قولك : زيد اسد ، حيث لا يحتاج هذا الاستعمال المذكور الى نصب قرينة بقولك : برمي ، أو في الحمام ، أو رأيت بصلي .
(٥) اي أو أن هذا الاطلاق نظير الصراف المطلق الى بعض أفراد كانصراف الماء الى الماء العذب الحلو في عدم احتياجه الى نصب القرينة .
(٦) الفاء تفريع على ما افاده ، من أن اطلاق لفظ الشيء على الكلي نظير المجاز المشهور ، أو نظير الصراف المطلق الى بعض أفراد -

فافهم (١) :

فقد ظهر مما ذكرنا (٢) أن ليس في أدلة المسألة (٣) : من النصوص ، والاجامات المنقولة ، ودليل الضرر ما يجري في المبيع الكلي (٤) .

وربما ينسب التعميم (٥) الى ظاهر الأكثر ، لعدم تقيدهم (٦) البيع بالشخصي :

وفيه (٧) أن التأمل في عباراتهم مع الانصاف يعطي الاختصاص

= في عدم ارادة المعنى الحقيقي ، أو المطلق الى نصب قرينة : اي ففي ضوء ما ذكرنا فللأمانع من ارادة المعنى الحقيقي ، أو المطلق ، ولا يمكن القول برفع ارادة المعنى الحقيقي ، أو المطلق بأصالة عدم نصب القرينة : بأن يقال ، لو كان المعنى الحقيقي ، أو المطلق مراداً لكان الواجب لنصب القرينة ، فما دام لم تنصب لم يكن المعنى الحقيقي مراداً . (١) الظاهر أنه اشارة الى دقة المطلب الذي أفاده قدس سره حيث إنه دقيق جداً .

(٢) وهي الاجامات المنقولة ، والنصوص الواردة ، واصريجات الأعلام المذكورة في ص ١٣ - ١٤ ، ودليل للضرر : (٣) وهي مسألة خوار التأخير :

(٤) بل الأدلة كلها واردة في البيع الشخصي المعين .

(٥) وهي ارادة المبيع الشخصي والكلي من أدلة مسألة خوار التأخير .

(٦) اي أكثر الفقهاء لم يقيدهوا المبيع بالمبيع الشخصي ، وعدم

التقييد دليل على التعميم .

(٧) اي وفي هذا التعميم والاعتدال نظرو إشكال .

بالمعين ، أو الشك في التعميم :

مع أنه (١) معارض بعدم تصريح احد بكون المسألة هل الخلاف من حيث التعميم والتخصيص ، إلا (٢) الشهيد في الدروس حيث قال :

إن الشيخ قدس سره قيد في المبسوط هذا الخيار (٣) بشراء المعين فانه (٤) ظاهر في عدم فهم هذا التقيد من كلمات باقي الأصحاب . لكنك (٥) عرفت أن الشيخ قدس سره قد اخذ هذا التقيد من مضمون روايات أصحابنا :

(١) إشكال آخر على القائل بالتعميم أي مع أن القول بالتعميم يعارضه عدم تصريح احد من الفقهاء بأن مسألة خيار التأخير محل الخلاف : من حيث إن المراد منها :

هل هو المبيع الشخصي ، أو العموم من الشخصي والكلبي ؟
أي عدم تصريح الفقهاء بالخلاف دليل على عدم ارادة العموم من المبيع في خيار التأخير .

(٢) أي إلا الشهيد الاول ، فانه قد ذكر عن الشيخ قدس سره ما عبارة تدل على مخالفة باقي فقهاء الامامية :

(٣) وهو خيار التأخير ، فتقيد الشيخ الخيار بشراء العين الظاهرة في المبيع الشخصي الخارجي يستلزم أن باقي الفقهاء لم يقيدوا هذا الخيار بشراء العين .

(٤) تعليل لعدم تقيد باقي الفقهاء هذا الخيار بشراء العين :

وقد عرفته في هامش ٣ من هذه الصفحة عند قولنا : يستلزم منه .

(٥) هذا رد على ما استلزمه الشهيد من عبارة الشيخ .

- وكيف (١) كان فالتأمل في أدلة المسألة ، وفتاوى الأصحاب
بشرف (٢) الفقيه على القطع باختصاص الحكم (٣) بالمعين .
ثم إن هنا (٤) اموراً قيل باعتبارها في هذا الخيار (٥) .
(منها) (٦) : عدم الخيار لاحدهما (٧) ،

- خلاصته إن اخذ الشيخ التقييد المذكور في خيار التأخير من اجل
أنه من مضامين الروايات التي رواها أصحابنا ، لا أنه بيان لعدم فهم
هذا التقييد من كلمات باقي أصحابنا .

- (١) يعني أي شيء قلنا في المبيع في خيار التأخير ، سواء أكان
سبنا شخصية ام كلية فالتأمل في أدلة مسألة خيار التأخير : وهي
الاجامات المذكورة في ص ١٣-١٤ والأحاديث المروية في ص ٩-١٠-١٢
وعبارات الفقهاء المنقولة في ص ٤١-٤٢-٤٣-٤٤ بحيط الفقيه علماً قطعياً :
باختصاص الخيار في خيار التأخير بالمعين الشخصية الخارجية :

(٢) بمعنى الاحاطة والاطلاع :

(٣) وهو الخيار كما علمت .

- (٤) أي في خيار التأخير ، والقاتل هو السيد بحر العلوم قدس سره
حيث ذهب الى ذلك ، مستدلاً بأن الخيار إنما شرع لدفع الضرر
فاذا كان للبائع خيار فلا ضرر عليه .

(راجع) (المصباح) كتاب البيع - الخيارات المصباح الرابع
عند قوله : ويشترط الخلو عن خيار البائع .

(٥) أي في خيار التأخير .

(٦) أي من بعض تلك الامور التي قيل باعتبارها في خيار التأخير .

(٧) كما في خيار الحيوان اذا كان ثمناً للمبيع الذي دفع الى البائع :

أولها (١) .

قال (٢) في التحرير: ولا خيار للبائع لو كان في المبيع خيار لأحدهما:

وفي السرائر (٣) قيد الحكم (٤) في عنوان المسألة بقوله :

ولم يشترطاً (٥) خياراً لهما ، أو لأحدهما .

وظاهره (٦) الاختصاص بخيار الشرط .

وبحتمل (٧) أن يكون الاقتصار عليه لعنوان المسألة في كلامه

بغير الحيوان : وهو المتاع (٨) .

(١) كما إذا كان الثمن والمثلن جهوانين .

(٢) أي العلامة قدس صره ٥٩

(٣) أي قال ابن ادريس قدس صره في السرائر

(٤) وهو الخيار .

(٥) أي المتعاقدان .

(٦) أي ظاهر قول ابن ادريس هو اختصاص عدم الخيار بخيار الشرط .

(٧) خلاصة هذا الاحتمال إن الاقتصار على خيار الشرط والاكتفاء

به يمكن أن يكون عنوان مسألة خيار التأخير في عبارة ابن ادريس قدس صره

في السرائر بغير خيار الحيوان ، لأن خيار الحيوان امر ذاتي لا يحتاج

إلى الاشتراط .

والمراد من المتاع هنا هبة الحيوان الشامل لبقية الخيارات : وهي

خيار المجلس - خيار الفبق - خيار العيب - خيار التأخير .

خيار الرؤية .

(٨) حتى تجري بقية الخيارات كما علمت آلفاً .

وكيف (١) كان فلا اعرف وجهاً متحداً في اشتراط هذا الشرط (٢) .
 سواء اراد ما يعم خيار الحيوان لم خصوص خيار الشرط ه
 وسواء ارهد مطلق الخيار ولو اختص بما قبل القضاء الثلاثة ام
 اريد خصوص الخيار المحقق فيها بعد الثلاثة :
 سواء احدث (٣) فيها ام بعدما (٤) :
 وأوجه (٥) ما يقال في توجيه هذا القول ، مضافاً (٦) الى دهرى
 انصراف النصوص الى غير هذا الفرض ا
 إن (٧) شرط الخيار في قوة اشتراط التأخير وتأخير المشتري بمن
 الخيار ينفي خيار الهائم .

(١) يعني أي شيء قلنا في عدم الخيار لاحدهما ، أو لكليهما، أو
 اختصاص المدم بخيار الشرط .
 (٢) وهو شرط عدم الخيار لاحدهما ، أو لكليهما ، أو اختصاص
 المدم بخيار الشرط كما افاده ابن ادريس :
 (٣) اي احدث البائع في المبيع في الأيام الثلاثة .
 (٤) اي أم احدث البائع فيه بعد الأيام الثلاثة .
 (٥) من هنا يروم أن بوجه ما افاده السيد بجر العلوم قدس سره
 من اعتبار عدم الخيار للبائع ، ولا للمشتري .
 (٦) اي بالاضافة الى أن النصوص التي وردت في خيار التأخير
 المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ ، وص ١٠ ، وص ١٢ غير شاملة لهذا
 الفرض بل منصرفة الى غيره .
 (٧) هو مقول القول ، وتوجيه لما قيل .

خلاصته إن شرط الخيار للمشتري في قوة تأخير خيار البائع

وتوضيح ذلك (١) ما ذكره في التذكرة في أحكام الخيار :
 من (٢) أنه لا يجب على البائع تسليم المبيع :
 ولا على المشتري تسليم الثمن في زمان الخيار .
 ولو برع أحدهما بالتسليم لم يبطل خياره ، ولا يجبر الآخر على
 تسليم ما عنده ، وله استرداد المدفوع ، قضية (٣) للخيار :
 وقال بعض الشافعية : ليس له استرداده (٤) ، وله اخذ ما عند
 صاحبه بدون رضاه كما لو كان التسليم بعد لزوم البيع ، انتهى (٥) :
 وحينئذ (٦) فوجه هذا الاشتراط

= لأن المشتري بسبب استحقاقه التأخير بالشرط المذكور ينفي خيار
 البائع ويبقى بلا خيار ليتضرر بهذا التأخير :
 (١) أي وتوضيح كيفية نفي خيار البائع ، وأنه يبقى بلا خيار
 فيتضرر هو ما أفاده العلامة قدس سره في التذكرة :
 (٢) كلمة من بيان لما أفاده العلامة في التذكرة في التوضيح ،
 (٣) أي استرداد المدفوع مقتضى الخيار .
 (٤) أي استرداد المدفوع .

(٥) أي ما أفاده العلامة قدس سره في التوضيح المذكور .
 راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٤٢٠
 عند قوله الثالث لا يجب على البائع .

(٦) أي وبناءً على ما أفاده العلامة قدس سره في التذكرة في
 هذا المقام فتوجيه هذا الاشتراط : وهو اشتراط أن لا يكون الخيار
 لها ، أو لأحدهما من مورد خيار التأخير ، أن الظاهر من الأخبار
 المشرعة للبائمين حق الخيار عند عدم مجيء المشتري الثمن بعد الثلاثة =

ج ١٦ (ظهور الأخبار في أن سبب عدم الاقباض هو عدم قبض الثمن) ٥٩

أن ظاهر الأخبار (١) كون عدم مجيء المشتري بالثمن هو حق التأخير وذو الخيار (٢) له حق التأخير .

وظاهرها (٣) ايضاً كون عدم اقباض البائع لعدم قبض الثمن : لا (٤) لحق له في عدم الاقباض

والحاصل (٥) إن الخيار بمنزلة تأجيل أحد العوضين :

= الأيام ، هو ثبوت هذا الحق للبائع فيها اذا لم يكن عدم مجيء المشتري بالثمن بحق يجوز له تأخير الثمن .

وأما اذا كان تأخير الثمن من جانب المشتري بحق كما اذا اشترط لنفسه تأجيل الثمن الى مدة معاومة فهنا لا يكون للبائع خيار التأخير لأن المشتري هو ذو الخيار فله حق التأخير .

(١) المراد من الأخبار المشرعة ما ذكرت في ص ٩-١٠-١٢ .

(٢) اي والحال أن المشتري الذي اشترط لنفسه تأجيل الثمن الى

مدة مضبوطة هو ذو الخيار :

(٣) اي وكذلك ظاهر تلك الأخبار المشرعة للبائع حق الخيار

المذكورة في ص ٩-١٠-١٢ ، أن الخيار ثابت له اذا لم يسلم المبيع الى المشتري بسبب عدم إعطاء المشتري الثمن الى البائع ، لا بسبب امر آخر كاشتراط المشتري التأجيل لنفسه الى مدة معلومة مضبوطة ، فحينئذ ليس للبائع الخيار .

(٤) اي وليس للبائع حق الخيار اذا كان تأخير الثمن من قبل

المشتري بحق كما اذا اشترط التأجيل لنفسه الى مدة مضبوطة كما علمت آنفاً .

(٥) اي خلاصة هذا الاشتراط إن ثبوت الخيار للبائع اذا كان

تأجيل الثمن من قبل المشتري .

وثبوت الخيار للمشتري اذا اشترط الخيار لنفسه ، فأبي العوضين : =

وفيه (١) بعد تسليم الحكم في الخيار ، وتسليم (٢) الصراف الأخبار الى كون التأخير بغير حق .
إله ينبغي على هذا القول كون مبدأ الثلاثة من حين التفرق :

- وهما الثمن والمثلث تأخر يثبت الخيار لاحد المتبايعين :

(١) اي وفي هذا التوجه نظر وإشكال :

خلاصته إننا بعد التسليم بأن لا يكون لاحد المتبايعين ، أو لاحدهما اشتراط الخيار في مورد التأخير .

وبعد تسليم الصراف تلك الأخبار الواردة في ص ١٠٩-١٢ الى أنها ظاهرة في عدم تسليم المشتري الثمن الى البائع من دون حق التأخير للمشتري ، لا ما اذا كان التأخير بحق :

نقول : إله يلزم على هذا القول أن يكون مبدأ الثلاثة الأيام التي سبق خيار التأخير من حين التفرق عن مجلس العقد كما هو احد القولين في المسألة حتى تكون الفترة الزمنية بين صدور العقد الى ما قبل العقد . وهي فترة خيار المجلس في قوله عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا خارجة عن الثلاثة التي يكون العقد فيها لازماً :

وأما على القول الثاني في المسألة : وهو كون مبدأ الثلاثة من حين العقد لا من حين الافتراق فتكون فترة الزمنية لخيار المجلس داخلة في الثلاثة التي تسبق خيار التأخير .

إذا بقى الثاني بين لزوم العقد في تمام الثلاثة .

وبين عدم لزوم في فترة خيار المجلس الداخلة في ضمن الثلاثة :

(٢) بالجر عطفاً على المضاف اليه في قوله : بعد تسليم الحكم اي

وبعد تسليم انصراف تلك الأخبار كما علمت في الهامش ١ من هذه الصفحة .

وكون (١) هذا الخيار مختصاً بغير الحيوان ، مع (٢) اتفاقهم على ليوته كما يظهر من المختلف :
 وذهب (٣) الصدوق قدس سره الى كون الخيار في الجارية بعد شهر .

(١) بالرفع مطلقاً على كلمة كون في قوله في ص ٦٠ ، كون مبدأ الثلاثة ، اي وينبغي على هذا القول كون مهدياً هذا الخيار وهو خيار تأخير الثمن .

خلاصة هذا الكلام انه يلزم على هذا القول ايضاً عدم ثبوت خيار التأخير في مورد خيار التأخير ، بمعنى اختصاصه بغير الحيوان ، لأن لزوم البيع في الثلاثة التي سبقت خيار التأخير : لا يجتمع مع عدم لزومه فيها من جهة خيار الحيوان .

(٢) هذا إشكال منه على اللزومين المذكورين في المامش ص ٦٠ على القول بالاشتراط المذكور في ص ٤١ ، اي مع أن معظم الفقهاء رضوان الله تبارك وتعالى عليهم اتفقوا على ثبوت خيار التأخير حتى في مورد يكون فيه خيار الحيوان كما يظهر هذا الاتفاق من العلامة قدس سره في المختلف

(٣) الهابة من ذكر قول الصدوق قدس سره هنا يحتمل أن تكون لـ لامين :

(الاول) : مخالفته قدس سره لما ذهب اليه المعظم : من أن مبدأ خيار التأخير في الجارية المشتراة ، أو مطلق الحيوان بعد الثلاثة الأيام ، لا بعد شهر واحد .

(الثاني) : ذكره مذهب الصدوق قدس سره ليس إلا لاجل استشهاد ثبوت خيار التأخير في مورد خيار الحيوان ايضاً =

إلا (١) أن يراد بما في التحرير عدم ثبوت خيار التأخير ما دام الخيار ثابتاً لاحدهما فلا ينافي ثبوته في الحيوان بعد الثلاثة :
وقد يفصل (٢) بين ثبوت الخيار للبائع من جهة أخرى فيسقط معه هذا الخيار لأن الخيار التأخير إنما شرع لدفع ضرره وقد اندفع بغيره .

= وعدم اختصاصه بغير الحيوان بلخص النظر عن جهة مخالفة الصدوق .
وهذا الاحتمال بمقام الفقيه أبقى :

وأما من جهة كون قول الصدوق قدس سره يكون حينئذ مخالفا لما اتفق عليه معظم الفقهاء .
فسيأتي البحث عنها قريباً :

(١) بروم قدس سره بهذا الاستثناء والعوجبه راجع الإشكال الظاهر من عبارة (التحرير) ، وقد ذكر العوجبه فلا نعيده .
(٢) الفصل هو (صاحب مفتاح الكرامة) قدس سره .
والتفصيل لما يتصهد من عبارته هناك .

ومحلاصة التفصيل إن المشتري لنفسه حق الخيار من غير جهة الأخير الثمن من ناحية المشتري إذا كان هو البائع فقد سقط خياره من جهة خيار تأخير الثمن ، سواء أكان خياره بعد الثلاثة أم في أثنائها .
والسر في ذلك هو أن خيار تأخير الثمن إنما شرع أرفاقا للبائع ولدفع ضرره فإذا اشترط لنفسه حق خيار الفسخ بعد الثلاثة الأيام فلا معنى لبقاء خيار التأخير له ، لاندفاع ضرره بما اشترطه لنفسه والدلالة النصوص وفتاوى الأصحاب على لزوم البيع في تمام الثلاثة الأيام التي سهلت حدوث خيار التأخير فلا يبقى مجال لثبوت خيار التأخير له عندما اشترط الخيار لنفسه خلال الثلاثة وقبل انقضائها ، لوقوع =

ولدلالة (١) النص والفتوى على لزوم البيع في الثلاثة فيختص
بغير صورة ثبوت الخيار له

قال (٢) . ودعوى أن المراد من الأخبار لزوم من هذه الجهة
مدفوعة (٣) : بأن التأخير سبب للخيار ولا يفتقد الحكم بالسبب

= التنافي بين عدم لزوم البيع في الثلاثة بسبب ما اشترطه لنفسه :
وبين لزوم في تمام الثلاثة الذي يترتب عليه حدوث خيار التأخير
فيسقط أحقه إذا من هذه الجهة :

(١) هذا هو الدليل الثاني لصاحب (مفتاح الكرامة) هـ
(٢) هذا إشكال من صاحب مفتاح الكرامة على ما افاده في
التفصيل المذكور في الدليل الثاني : وهي دلالة النصوص وفتاوى
الأصحاب من الشق الاول المشار اليه في الهامش ٢ ص ٦٢ هـ
خلاصة الإشكال إن وقوع التنافي بين لزوم البيع في تمام المدة
السابقة على حدوث خيار التأخير ، وعدم لزومه من جهة اشتراط
الخيار فيها إنما هو أو كان مفاد النصوص والفتاوى هو لزوم في
تمام المدة من جميع الجهات .

أما إذا كان المراد منها هو لزوم في تمام هذه المدة بالنسبة الى
خيار التأخير خاصة ، لا بالنسبة إلى كل خيار .

فأي مانع من أن يكون المنفي بلزوم العقد في تمام المدة هو
خصوص خيار تأخير الثمن ، ويكون جائزاً من جهة الخيار المشترط
في أثنائها ، ومع اختلاف الجهة باندفاع التنافي بين لزوم وعدم لزوم ؟
(٣) خبر من المبتدأ المتقدم : وهو قوله : ودعوى وجواب

وبين (١) ما اذا كان الخيار للمشتري فلا وجه لسقوطه (٢) .
مع (٣) أن اللارم منه عدم ثبوت هذا الخيار (٤) في الحيوان .
ووجه (٥) ضعف هذا التفصيل أن ضرر الصبر بعد الثلاثة

= خلاصته إن معنى لزوم البيع في تمام الثلاثة هو التلاءم الخيار مطلقاً ، سواء أكان الخيار خيار شرط أم غيره .

وليس المراد بالزوم نفي خصوص خيار التأخير ، لأن التأخير سبب لحدوث الخيار بعد انتهاء الزوم في تمام المدة ، لأنه قيد له فان السبب وهو تأخير الثمن لا يكون قيداً للحكم : وهو الخيار ، لأنه متى قبيل تنفيذ الحكم بالموضوع وهو محال كما نقل هذه الاستحالة الشيخ قدس سره عنه بقوله في ص ٦٣ : ولا يتقيد الحكم بالسبب :

(١) هذا هو الشئ الثاني للتفصيل المذكور في ص ٦٢ بقوله : وقد

يفصل بين ثبوت الخيار ،

خلاصته إن المشتري لنفسه حق الخيار اذا كان هو المشتري فلا وجه لسقوط خيار التأخير بالنسبة الى البائع ، لأن ضرر تصبره على تأخير قبض ثمن مبيعه من قبل المشتري لا يتدارك ولا يتدفع بخيار المشتري ،
(٢) اي لسقوط خيار تأخير البائع كما علمت .

(٣) هذا إشكال آخر على عدم سقوط خيار التأخير بالنسبة الى

البائع : اي لازم القول بسقوطه في هذه الصورة هو عدم ثبوت خيار التأخير ايضاً في مورد خيار الحيوان ، مع أن هومات الأخبار الواردة في خيار التأخير شاملة لثبوت الخيار في الحيوان

(٤) اي خيار التأخير .

(٥) من هنا ردوم الرد على ما افاده صاحب (ملتحاح الكرامة) قدس سرهما

= فالرد هذا على الشق الاول من التفصيل الذي ذكرناه في الهامش ٢ ص ٦٢ :

وخلاصة الرد على الشق الاول الذي هو سقوط خيار البائع من جهة تأخير الثمن عند اشتراط الخيار لنفسه من غير جهة تأخير الثمن وجهان :

(الاول) : إن ضرر الصبر بعد الثلاثة لا يتدفع بالخيار في الثلاثة : والظاهر أن هذا إما يستفاد من مؤدي عبارة الفصل قدمن مره الذي ذكره الشيخ عنه في ص ٦٢ بقوله : وقد يلصل ، لكن الإشكال غير متوجه علمه ، لأن مفاد عبارة الفصل تشمل على دعوى ودلهاين . أما الدعوى فهي أن البائع اذا اشترط لنفسه خيار المسخ من غير جهة تأخير الثمن سقط خياره من غير جهة التأخير . والدعوى هذه منحلة الى صورتين :

(الاولى) : اشتراط البائع لنفسه حق خيار المسخ بعد الثلاثة الأيام ، (الثانية) : اشتراط البائع لنفسه حق خيار الفسخ قبل انتهاء الثلاثة . وأما الدلهان فالاول هو اندفاع ضرر البائع الذي شرع من اجله خيار تأخير الثمن ، بما اشترط لنفسه ، وهذا الدليل يرجع الى الصورة الاولى من الدعوى :

وأما الدليل الثاني فهو أن لزوم البيع في تمام الثلاثة الأيام التي سبقت حدوث خيار تأخير الثمن لا يجتمع مع الخيار المشروط في ضمن الثلاثة الذي مقتضاه عدم اللزوم ، وهذا الدليل راجع الى الصورة الثانية من الدعوى المشار اليها في هذه الصفحة . -

لا يندفع بالخمار في الثلاثة .

وأما (١) ما ذكره : من عدم تقييد الحكم بالسبب فلا يمنع من

= فبعد هذه الاحاطة والتأمل فيما ذكرناه يتضح لك عدم تمامية هذا الوجه من الإشكال على الدليل الأول :

إلا على اعتباره دليلا في الصورة الثانية من الدعوى وهو خلاف ما يحصل من عبارة المفصل .

ولعل شيخنا الأنصاري قدس سره نظر الى دعوى المفصل من خلال الصورة الثانية فقط : وهي صورة اشتراطه حق خيار الفسخ قبل القضاء الثلاثة ، وأن الدليلين كليهما يرجعان الى هذه الصورة فتصدى للإشكال على التفصيل بتضعيف الدليل الأول :

وسبأني الاشارة الى إشكاله على الدليل الثاني .

(١) بروم بهذا تضعيف ما افاده صاحب (مفتاح الكرامة)

قدس سرهما بقوله في ص ٦٣ : ولا يتقيد الحكم بالسبب .

وخلاصة التضعيف إن ما ذكره المفصل لا يجدي في دفع الدعوى =

التي سجلها على نفسه ، لأنه لا مانع من كون المراد بلزوم البيع في الثلاثة التي سبقت خيار تأخير الثمن هونفي الخمار من هذه الجهة ، لا من جميع الجهات :

والشاهد على ذلك ثبوت خيار المجلس في الثلاثة التي سبقت

حدوث خيار التأخير ، هذا :

ولا يخفى أن ما لاحظته شيخنا الأنصاري قدس سره في هذا الوجه

من الإبراد على الدليل الثاني لصاحب (مفتاح الكرامة) قدس سره

امران :

= (احدهما) : إنه لم يذكر وجهاً لعدم مانعية تقييد الحكم بالسبب لكون المراد بال لزوم في الثلاثة هو نفي الخيار من جهة تأخير الثمن لا من جميع الجهات .

ولقد اجاد الشيخ الشهيد طاب ثراه في تعليقه على المكاسب في هذا المقام ما ذكره في وجه ذلك .

راجع تطبيقه على (المكاسب) ص ٤٨٥ .

(ثانيهما) : إن عدم منافاة خيار التأخير لثبوت خيار المجلس في ضمن الثلاثة التي سبقت هذا الخيار مبني على القول بأن مبدأ الثلاثة من حين العقد ، لا من حين المفارقة كما عليه جماعة اخرى منهم صاحب القول بالتفصيل المذكور في ص ٦٢ فلا يتم النقض به عليه .
ايك نصاً من كلام صاحب (ملتحاح الكرامة) في المقام :
قال قدس الله نفسه الزكية .

ومبدأ المدة هنا من حين التفرق ثم استشهد لذلك بكلمات بعض الأصحاب ، ثم قال : إن المتبادر من ذلك أنه من حين المجيء حال الاجتماع ، إلا اذا اربس به بمجرد دفع الثمن وهو بخلاف الظاهر وحينئذ يمكن الاستدلال بقواه عليه السلام ، في حديث زرارة :
وإن جاء ما بينه وبين ثلاثة أيام .

مضافاً الى ما سلف ، من دلالة الأخبار المذكورة وفتاوى الأصحاب على لزوم اليهم في تمام المدة .

ولو كانت من حين العقد لاشتملت على خيار المجلس ، فينتفي ال لزوم في مجموعها ، بل في جميعها حيث تدوم مدة المجلس ، وعدم -

كون نفي الخيار في الثلاثة من جهة الضرر بالتأخير ، ولذا (١)
لا ينافي هذا الخيار بخار المجلس :

(ومنها) (٢) : لعدم المتعاقدين ، لأن النص (٣) مختص
بصورة التمدد :

= المفارقة لثلاثة أيام انتهى ما افاده قدس سره .

(١) اي ولاجل أنه لا يمنع من كون نفي الخيار في الثلاثة من
جهة الضرر بسبب تأخير الثمن ، لا من جميع الجهات : لا ينافي وجود
خيار التأخير مع وجود خيار المجلس ، لا مكان اجتماعه معه ، لأن
التأخير الى ما قبل هذه الثلاثة ليس صيا للخيار ، لأنه سبب لعدم
وجود مطلق الخيار حتى خيار المجلس :

والدليل على كون المعنى نفي سببية التأخير الى ما قبل الثلاثة للخيار
لاسببته لعدم وجود مطلق الخيار : أنه لو كان المعنى الثاني هو المراد
لوقع التنافي بين خياري التأخير والمجلس : بمعنى عدم امكان اجتماعهما
في عقد واحد ولو مع اختلاف زمانها ، لأن مقتضى ثبوت خيار
المجلس عدم وجود خيار التأخير : وهو لزوم العقد في الأيام الثلاثة
الموجب هذا الزوم لانتفاء هذا الخيار .

ومقتضى ثبوت خيار التأخير وجود موضوعه فيها ، ولازم هذا
انتفاء خيار المجلس :

(٢) اي ومن تلك الامور التي قيل باعتبارها التي ذكرها الشيخ

قدس سره بقوله في ص ٥٥ : ثم إن هنا امورا قيل باعتبارها :

(٣) وهو الوارد في خيار التأخير المذكور في ص ٩-١٠-١٢-١٣ .

ولأن هذا الخيار (١) ثبت بعد خيار المجلس ، وخيار المجلس
 باق مع اتحاد العاقد ، إلا (٢) مع إسقاطه .
 وفيه (٣) أن المناط عدم الإقباض والقبض :
 ولا إشكال في نظره (٤) من المالكين مع اتحاد العاقد من قبلها .
 وأما خيار المجلس فقد عرفت (٥) أنه غير ثابت للوكيل في
 مجرد العقد .
 وعلى تقديره (٦) فيمكن إسقاطه .

(١) وهو خيار التأخير ه
 (٢) أي خيار المجلس لا يكون باقاً إلا في صورة إسقاطه في
 متن العقد .
 (٣) أي وفي اعتبار تعدد المتعاقدين في خيار التأخير نظر وإشكال
 خلاصة الرد إن الميزان والاعتبار في خيار التأخير هو عدم إقباض
 البائع المبيع إلى المشتري ، وعدم قبضه الفمن منه فقط ه
 (٤) أي في تصور عدم الإقباض والقبض في صورة تعدد المالكين
 مع اتحاد العاقد إن كان وكيلاً عنها .

(٥) راجع (المكاسب) من طبعتنا المحدثنة الجزء ١٣ ص ٧٥
 عند قوله : أقول ، والأولى أن يقال : إن الوكيل إذا كان وكيلاً
 في مجرد إجراء العقد فالظاهر عدم ثبوت الخيار لها ، وفاقاً لجماعة :
 (٦) أي وعلى فرض ثبوت خيار المجلس للوكيل المجرد لإجراء
 العقد كما ذهب إليه صاحب الحدائق قدس سره .

راجع (المكاسب) من طبعتنا المحدثنة الجزء ١٣ ص ٨٢ عند قوله :
 ومن جميع ذلك يظهر ضعف القول بثبوته للوكيلين المذكورين كما هو ظاهر الحدائق

أو اشتراط عدمه (١) .

نعم لو كان العاقد ولياً بيده المرفوض لم ينحقق الشرطان الاولان
اعني عدم الاقباض والقبض ، وليس ذلك (٢) من جهة اشتراط التعدد .
(ومنها) (٣) :

(١) اي اشتراط عدم خيار المجلس للعاقد الذي كان وكيلاً
لإجراء الصيغة فقط .

(٢) اي عدم تحقق الشرطين : اعني عدم الاقباض والقبض الدين
هما ركنان لتحقيق خيار التأخير .

(٣) اي ومن تلك الامور التي قبل باعتبارها في تحقق خيار التأخير
التي نقلها الشيخ قدس سره بقوله في ص ٥٥ ، ثم إن هنا امورا
قبل باعتبارها .

الغرض من ذكر هذا الامر هو أن المشهور ذهب الى
أن النهاية في خيار التأخير هي ثلاثة أيام ، سواء أكان المبيع حيوانا
أم غيره .

لكن شيخنا الصدوق رضوان الله تبارك وتعالى عليه ذهب الى أن
المبيع لو كان جارية جاز التأخير الى شهر ، واستدل على ذلك برواية
علي بن يقطين رضوان الله تبارك وتعالى عليها .
اليك نص الحديث .

عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين قال :

صألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية وقال :

اجيئك بالثمن ؟

فقال : إن جاء فيما بينه وبين شهر ، وإلا فلا بيع .

ج ١٦ (في الاختلاف الواقع بين المشهور وشيخنا الصدوق) - ٧١ -

أن لا يكون المبيع حيوانا (١) ، أو خصوص (٢) الجارية ، فإن (٣) الحكمي عن الصدوق قدس سره في المقنع .

أنه (٤) إذا اشترى جارية فقال : اجيئك بالثمن فإن جاء بالثمن فيما بينه وبين شهر ، وإلا فلا بهم له (٥) .

وظاهر المختلف نسبة الخلاف الى الصدوق في مطلق الحيوان (٦) والمستند فيه (٧) رواية ابن بقطين :

عن رجل اشترى جارية وقال : اجيئك بالثمن .

فقال (٨) : إن جاء بالثمن فيما بينه وبين شهر، وإلا فلا بيع له .

= راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٧ الباب ٩ الحديث ٦ .
ولما كان قول شيخنا الصدوق قدس سره مخالفا لما ذهب اليه المشهور اهتم بعض عدم كون المبيع حيواناً مطلقاً ، سواءً أكان أناسياً أم غيره ، أو كان خصوص الجارية :

(١) سواءً أكان أناسياً أم غيره كما علمت .

(٢) كما ذهب اليه شيخنا الصدوق قدس سره :

(٣) تعليل لاعتبار عدم كون المبيع حيواناً ، أو خصوص الجارية

(٤) مثال للمنفي ، لا للتلمي :

(٥) ذكرنا مصدر الحديث في الهامش ٣ ص ٧٠ :

(٦) أي سواءً أكان انساناً أم غيره .

(٧) أي المدرك لما ذهب اليه شيخنا الصدوق رضوان الله تبارك

وتعالى عليه .

(٨) ذكرنا مصدر الحديث في الهامش ٣ ص ٧٠ .

ولا (١) دلالة فيها على صورة عدم اقباض الجارية .
 ولا قرينة على حملها (٢) عليها ، فيحتمل الحمل (٣) على اشترط
 المجيء بالثمن الى شهر في متن العقد، فيثبت الخيار عند تخلف الشرط :
 ويحتمل الحمل (٤) على استحباب صبر البائع ، وعدم نسخه الى
 شهر وكيف كان (٥) فالرواية مخالفة لعمل المعظم ، فلا بد من
 حملها (٦) على بعض الوجوه :
 ثم إن مبدأ الثلاثة من حين التفريق ^(٧) ؟
 أو من حين العقد ؟
 وجهان :

- (١) هذا كلام شيخنا الأنصاري : اي لا دلالة لهذه الرواية .
- (٢) اي حل هذه الرواية على صورة عدم اقباض الجارية من قبل البائع .
- (٣) اي حل هذه الرواية .
- (٤) اي حل الرواية المذكورة .
- (٥) يعني أنه أي شيء قلنا في حل الرواية فالرواية مخالفة لما ذهب اليه معظم فقهاءنا .
- وقد علمت كونه مخالفة في الهامش ٣ ص ٧٠ .
- (٦) اي حل تلك الرواية على بعض الوجوه :
- وهو إما الحمل على اشترط مجيء الثمن الى شهر في متن العقد .
- ولما حملها على استحباب صبر البائع .
- (٧) اي الثلاثة الأيام التي هي مدة خيار التأخير .

من (١) ظهور قوله عليه السلام فإن جاء بالثمن بينه وبين ثلاثة أيام في كون مدة الغيبة ثلاثة .

ومن (٢) كون ذلك كناية عن عدم التقابض ثلاثة أيام كما هو ظاهر قوله عليه السلام في رواية ابن بقطين الاجل بينهما ثلاثة أيام لأن قبض بهمه ، وإلا فلا بيع بينهما .
وهذا (٣) هو الأقوى .

(١) دليل لكون المبدأ في الأيام الثلاثة من حين التفريق من المجلس : لظهور النص والفتوى في لزوم البيع في تمام المدة ، اذ لو كان المبدئه من حين العقد لاشتملت المدة على خيار المجلس فينتفي الزوم في المجموع .

ويمكن أن يقال : إن المتبادر من قوله عليه السلام : إن جاء بها بينه وبين ثلاثة أيام : مجيئه من وقت المفارقة ، لعدم تعقل المجيء حال الاجتماع .

(٢) دليل لكون المدة في الأيام الثلاثة من حين العقد ، لا من حين التفريق :

خلاصته إن قوله عليه السلام : إن جاء بالثمن بينه وبين ثلاثة أيام كناية عن عدم التقابض لا من جانب الثمن ، ولا من جانب الثمن .
والقرينة على كون قوله عليه السلام كناية عن عدم التقابض هو قوله عليه السلام في رواية علي بن يقطين فإن قبض بيه ، وإلا فلا بيع بينهما : أي اقبض الزمان مبيعه إلى المشتري وسلم الثمن منه .

(٣) أي كون المبدئه في الأيام الثلاثة من حين العقد هو الأقوى :

(مسألة) (١) :

يسقط هذا الخيار (٢) بامور :

(احدهما ، (٣) إسقاطه بعد الثلاثة بلا إشكال ولا خلاف :

وفي سقوطه (٤) بالإسقاط في الثلاثة وجهان :

من (٥) أن السبب فيه الضرر الحاصل بالتأخير

(١) وهي أربعة كما يذكرها قدس سره في هذا التأخير

وهذه هي الأولى منها .

(٢) أي خيار التأخير يسقط بسبب امور :

وهي أربعة كما ذكرها ، ونحن نشير الى كل واحد منها .

(٣) أي احد تلك الامور الاربعة إسقاط هذا الخيار بعد الأيام

الثلاثة المجمولة له .

(٤) أي وفي سقوط هذا الخيار بإسقاطه في أثناء تلك الأيام وجهان :

وجه بالعدم ، ووجه بالجواز .

(٥) دليل لعدم سقوط خيار التأخير بإسقاطه في الأثناء .

خلاصته إن السبب في هذا الخيار هو الضرر الحاصل من التأخير

والحال أنه لم يتحقق بعدُ لعدم انتهاء الثلاثة فيمنصحب بقاء الخيار

عند زوال الشك فيه ، بناءً على عدم سقوط هذا الخيار بمثل هذا

الإسقاط ، لكونه إسقاطاً لما لم يجب بعدُ ، فهذا الإسقاط مثل إسقاط

نقطة الزوجة .

فكما أنها لم تسقط بالإسقاط ، لأنها إسقاط لما لم يجب حيث =

فلا يتحقق (١) الا بعد الثلاثة ، ولذا (٢) صرح في التذكرة بعدم جواز إسقاط خيار الشرط قبل التفرق اذا قلنا بكون مبدئه بعدمه مع أنه (٣) أولى بالجواز .

ومن (٤) أن المقد سبب للخيار فيكفي وجوده في إسقاطه .

= إليها موزعة على الأزمان التي تكون الزوجة في قيد الحياة :
بالإضافة الى توقفها على عدم نشوزها .

كذلك مانحن فيه لم يسقط بالإسقاط ، لعدم انتهاء الأيام الثلاثة فالضرر لم يتحقق بعد .

فكيف يعقل بسقوطه بالإسقاط قبل انتهاء الأيام ؟

(١) اي الضرر كما علمت .

(٢) اي ولاجل عدم تحقق الضرر إلا بعد الأيام الثلاثة قال العلامة قدس سره في التذكرة : بعدم جواز إسقاط خيار الشرط قبل التفرق عن المجلس ، بناءً على أن مهلاً خيار الشرط بعد التفرق ، لا بالمقد : راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٢٣٢ عند قوله : الرابع لو قلنا .

(٣) اي مع أن سقوط خيار التأخير بالإسقاط أولى من سقوطه بالإسقاط في خيار الشرط .

وجه الأولوية هو أن سبب سقوط خيار الشرط هو التفرق من المجلس ، وهذا التفرق كثيراً ما يحصل بالاختيار ، بخلاف انتهاء الأيام الثلاثة ، فانها ليست تحت الاختيار ، بل الانتهاء متوقف على سبر الزمن : وهو مضي اثنين وسبعين ساعة فلا اقتضاء للمقد في ذلك .
(٤) دليل لجواز سقوط خيار التأخير بالإسقاط في أثناء الأيام الثلاثة . =

- مضافاً (١) الى فحوى جواز اشتراط سقوطه في ضمن العقد .
 (الثاني) (٢) : اشتراط سقوطه (٣) في متن العقد .
 حكمي ذلك (٤) عن الدروس وجامع المقاصد ولعلين الارشاد .
 ولعله (٥) لعموم أدلة الشروط :

= خلاصته إن العقد هو السبب لتحقيق خيار التأخير ، فبمجرد وقوعه يحصل له الخيار اذا تأخر المشتري عن إعطاء الثمن بعد انتهاء الثلاثة ، فبالتأخير يسقط الخيار لأنه مقتضى عموم ما دل على سقوط الحقوق بالإسقاط ، بناءً على منع كون إسقاط الثلاثة قبل انتهائها إسقاطاً لما لم يجب، للحصول السبب الذي هو العقد وهو كاف في الإسقاط : وإسقاط ما نحن فيه غير إسقاط حقوق الزوجة ونفقتها ، لأن إسقاط ما نحن فيه حق واحد مستمر :

بخلاف نفقة الزوجة فهي موزعة على الأزمان ، وعلى عدم النشور كما علمت ، فإسقاطها من قبيل إسقاط ما لم يجب .

(١) اي ولنا دليل آخر على جواز سقوط خيار التأخير قبل انتهاء الأيام الثلاثة بالإضافة الى السبب الذي هو العقد ، وهي الأرواية المستفادة : من جواز اشتراط سقوط خيار التأخير في ضمن العقد ومثته قبل الابتداء والاخلد في الأيام الثلاثة ، فاذا جاز ذلك : فطريق أولى يجوز سقوطه بالإسقاط في أثناء الثلاثة .

(٢) اي من الامور الاربعة المسقطه لخيار التأخير :

(٣) اي سقوط خيار التأخير .

(٤) اي اشتراط سقوطه في متن العقد محكي عن هذه الكتب الثلاثة .

(٥) اي ولعل حكاية اشتراط سقوطه في متن العقد لاجل أدلة =

وبشكل (١) على عدم جواز إسقاطه في الثلاثة ، بناءً على أن السبب في هذا الخيار هو الضرر الحادث بالتأخير ، دون العقد ، فإن الشرط إنما يسقط به ما يقبل الإسقاط بدون الشرط .
ولا يوجب شرعية سقوط ما لا يشرع إسقاطه بدون شرط .
فإن كان إجماع على السقوط بالشرط كما حكاه بعض :
قلنا به ، بل بصحة الإسقاط بعد العقد ، المحواه .

= الشروط التي هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم :
المسلمون عند شروطهم .

(١) خلاصة هذا الكلام : إنه بناءً على ما افاده في الامر الاول من أنه لا يجوز إسقاط خيار الغبن في أثناء الأيام الثلاثة التي تسبق حدوثه ، بناءً على أن مدرك خيار الغبن هو الضرر الحادث بتأخير المشتري الثمن ، والضرر هذا لا يتحقق خارجاً إلا بعد انتهاء الثلاثة بكاملها : فلا وجه لإسقاطه في الأثناء ، لأنه من قبيل إسقاط ما لم يجب ولم يتحقق بعد :

فبناءً على هذا المسلك بشكل القول بسقوطه باشتراط سقوطه في متن العقد ، لأن اشتراط الإسقاط هو شرط الفعل ، لا شرط السقوط الذي هو لشرط النتيجة :

ولا سيما عندما يقصد المشتري سقوط خياره قبل انتهاء الأيام الثلاثة ، لأنه نظراً لاشتراط سقوط ما لم يجب ولم يتحقق بعد لأن الشرط إنما يصير سبباً لسقوط الخيار إذا كان قابلاً للإسقاط الفعلي الذي لم يسبقه شرط ، لعدم وجود مزية لاشتراط سقوطه في متن العقد على الإسقاط الفعلي ، ليكون موجبا لسقوط الخيار حتى =

والا (١) فللنظر فيه مجال .

= في مورد عدم سقوطه بالإسقاط الفعلي .

وخلاصة الكلام : إنه في مورد جواز سقوط الخيار بالإسقاط الفعلي كمورد حدوثه بعد الثلاثة يجوز سقوطه بالاشتراط في متن العقد اذا قصد اشتراط سقوطه في ذلك المورد .

وأما المورد الذي لا يسقط فيه بالإسقاط الفعلي فلا يسقط فيه باشتراط سقوطه في متن العقد :

والفرق بين الإسقاط الفعلي ، واشتراط السقوط في متن العقد كالفرق بين نذر الفعل ، ونذر النتيجة ، وهذا الفرق واضح لمن تأمل .
أما نذر الفعل فكقولك : أو عوفي ولدي علي أن اصدق بهذا ، فإن النذر فيه منعقد فعلاً .

وأما نذر النتيجة فكقولك : هذه صدقة أو عوفي ولدي ، فإن قصد الصدقة انشأ حالاً .

وفي صحة هذا النذر إشكال : لأن نذر النتيجة محتاج الى أسباب خاصة ، والنذر لا يكون سبباً لصدقة :

ولا يخفى عليك أن ما ذكرناه لك هو مقتضى القاعدة .

نعم لو كان هناك إجماع على السقوط عند اشتراطه .

في متن العقد كما حُكي من بعض فالزمنا به .

بل ونلزم بصحة الإسقاط الفعلي في الأيام الثلاثة أيضاً ، لفحوى سقوطه بالاشتراط في متن العقد .

(١) اي ولولا حكاية الإجماع على ذلك لكان للاشكال في السقوط

مجال ، لأن الخيار الذي سببه شيء متأخر من العقد لا معنى لاشتراطه =

(الثالث) (١) : بدل المشتري للثمن بعد الثلاثة ، فان المصرح به في التذكرة سقوط الخيار حينئذ (٢) .

وقيل بعدم السقوط بذلك (٣) ، استصحاباً (٤) .

وهو (٥) حسن لو استند في الخيار الى الأخبار .

سقوطه في متن العقد ، لأنه اشتراط لسقوط ما لم يجب بعد : وهو غير معقول .

(١) اي من الامور الاربعة المسقطه لخيار التأخير :

(٢) اي حين أن بدل المشتري الثمن للبائع بعد أن مضت الأيام الثلاثة بمدة قليلة مثلاً .

(٣) اي ببذل المشتري الثمن .

(٤) منصوب على المفعول لاجله : اي عدم سقوط خيار التأخير

مع بدل المشتري الثمن للبائع إنما هو لاجل استصحاب بقاء الخيار بالتأخير وإن كالت مدته وجيزة مثلاً .

والقائل باستصحاب بقاء الخيار هو السيد بحر العلوم قدس سره وادعى على ذلك ذهاب أكثرية الفقهاء الى القول بذلك :

راجع (المصابيح) الخيارات - المصباح الثالث عند قوله : ولا يسقط بإسقاطه ، ولا باحضار الثمن بعدها ، لظاهر الأكثر ، الى أن يقول : وإن حصل الشك به فيستصحاب .

(٥) اي القول بعدم سقوط الخيار باحضار المشتري الثمن بعد

الثلاثة حسن اذا كان ملزم هذا الخيار الأخبار المتقدمة في ص ٩ -

وأما إذا استند فيه (١) الى الضرر فلا شك في عدم الضرر حال بذل الثمن ، فلا ضرر لتدارك بالخيار .
ولو فرض لضرره (٢) سابقاً بالتأخير فالتحيار لا يوجب تدارك ذلك ، وأنا (٣) بتدارك به الضرر المستقبلي .
ودعوى (٤) أن حدوث الضرر قبل البذل يكفي في بقاء الخيار .
مدفوعة (٥) : بأن الأحكام المترتبة على نفي الضرر ناهية للضرر الفعلي ، لا مجرد حدوث الضرر في زمان :

(١) أي وأما إذا كان مستند خيار التأخير هو حديث نفي الضرر فلم يعم السقوط غير حسن ، لعدم وجود ضرر على البائع عند إحضار المشتري الثمن

(٢) أي تضرر البائع في الزمن السابق بسبب تأخير المشتري الثمن لا بتدارك بالخيار ، لأن المنافع المفروضة للبائع المترتبة على الثمن المؤخر من وقت حلول أجله قد فانت بالتأخير .

(٣) أي نعم أنا بتدارك الضرر القادم بالخيار .

(٤) هذه الدعوى ناظرة الى أن حديث نفي الضرر إنما يدل على أن حدوث الضرر في لحظة من اللحظات سبب لحدوث الخيار فيه، وعلة لبقائه فيها بعده :

(٥) أي الدعوى المذكورة مدفوعة .

خلاصة الدفع إن الخيار يدور مدار الضرر وعدمه .

فإن وجد الضرر وجد الخيار ، وإن لم يوجد فلا، فدوران الخيار من حيث الوجود والعدم يدور مدار وجود الضرر والعدم

ولا يبعد دعوى انصراف الأخبار (١) الى صورة الضرر فعلاً
بلزوم المقدء بأن يقال: إن عدم حضور المشتري حلة لانتهاء لزوم
بدور معها وجوداً وعدماً .

وكيف كان (٢) فمختار التذكرة لا يخلو عن قوة :

(الرابع) (٣) : اخذ الثمن من المشتري ، بناءً على عدم
سقوطه (٤) بالبدل ، والا لم يحتج (٥) الى الاخذ به ، والسقوط به

(١) وهي المذكورة في ص ٨ - ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ .
وأما وجه انصراف هذه الأخبار الى صورة الضرر الفعلي فللزوم
المقدء ، لعدم وجود ضرر على البائع فعلاً بعد أن جاء بالثمن ، لأن
عدم حضور الثمن حلة لانتهاء لزوم البيع ، فإذا انتهت هذه العلة
انتهى الضرر .

فانتهاء اللزوم دائر مدار العلة من حيث الوجود والعدم ، فإذا
وجدت العلة انتهى اللزوم ، وإذا لم توجد وجد اللزوم :
(٢) يعني أي شيء قلنا في هذا السقوط فما اختاره العلامة قدس سره
في التذكرة ، من سقوط الخيار عند بدل المشتري الثمن لا يخلو
من قوة .

(٣) أي من الامور المسقطه لخيار التأخير .

(٤) أي بناءً على عدم سقوط خيار التأخير .

(٥) أي ولو كان خيار التأخير يسقط بالبدل المجرد عن الاخذ لما
احتاج هذا الخيار الى اخذ الثمن ولما احتاج السقوط الى اخذ الثمن .

- لأنه (١) ، التزام فعلي بالبيع ، ورضا بلزومه .
 وهل يشترط افادة العلم بكونه (٢) ، لأجل الالتزام ؟
 أو يكفي الظن (٣) ؟
 فلو (٤) ، احتمال كون الأخذ بعنوان العارية ، أو خبرها لم ينطع أم
 لا يعتمد الظن أيضاً .
 وجوه (٥) :
 من عدم (٦) تحقق موضوع الالتزام إلا بالعلم :

- (١) تعليل لكون أخذ الثمن مسقطاً لخيار التأخير :
 (٢) أي أخذ الثمن من المشتري هل يشترط فيه افادة العلم للمشتري
 بأن البائع إنما أخذه لأجل أنه ملتزم بالبيع ؟ .
 (٣) أي يكفي حصول الظن للمشتري بأن البائع إنما أخذ الثمن
 لأجل التزامه بالبيع ، فلا يكفي ما دون الظن .
 (٤) هذا لتفريع حل كفاية حصول الظن للمشتري بأن البائع إنما
 أخذ الثمن لأجل التزامه بالبيع ، وأن ما دون الظن غير كاف :
 (٥) وهي ثلاثة :
 (الأول) : اشتراط افادة العلم بكون الأخذ إنما أخذ الثمن
 لأجل التزامه بالبيع .
 (الثاني) : كفاية الظن بذلك .
 (الثالث) : عدم اعتبار الظن أيضاً :
 (٦) دليل لاشتراط افادة العلم بكون أخذ الثمن إنما كان لأجل
 أن البائع ملتزم بالبيع وراض به .

ومن (١) كون الفعل مع افادة الظن اشارة عرفية على الالتزام كالقول .

ومما تقدم (٢) : من سقوط خيار الحيوان ، أو الشرط بما كان رضا نوعاً بالمقد ، وهذا (٣) من أوضح أفرادهِ .

وقد بينا (٤) عدم اعتبار الظن الشخصي في دلالة التصرف على الرضا .

وهي الوجوه أوسطها (٥) .

(١) دليل لعدم اشتراط افادة العلم بذلك ، وان حصول الظن بذلك كاف ، فالأخذ التزام فعلي بالبيع فهو مثل الالتزام القولي بالبيع لو قال الهائج : التزمت بالبيع

(٢) دليل ثان لكفاية الظن النومي في أن أخذ الثمن من المشتري التزام من البائع بالبيع ، وكلمة من بيان لما تقدم :

(٣) أي أخذ البائع الثمن من المشتري من أوضح أفراد الرضى النومي .

(٤) راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١٤ ص ١٨٨ وراجع تعليقتنا هناك الهامش ٢ ص ١٨٨ .

(٥) وهو كفاية حصول الظن النومي ، لا الظن الشخصي ، أما كون الوجه الثاني خير من الأول فللقطع بعدم اشتراط العلم بخصوصه ، لأن الظن الفعلي إذا افاد يكون اشارة عرفية على التزام الهائج بالبيع ، لاعتبار الشارع الأمارات العرفية المعتبرة عند التساهل في مقاصدهم .

لكن الأقوى الأخير (١) .

وهل يسقط الخيار (٢) بمطالبة الثمن المصرح به في التذكرة ،
وهيها (٣) ؟

فهل (٤) بالعدم ، للأصل (٥) ، وعدم (٦) الدليل .

= وأما كون الوجه الثاني مهيأ من الوجه الثالث فلأنه القدر المتيقن من بين الأفراد التي كانت فيها رضى نوعياً .

(لا يقال) : إن الذهاب الى كون القول الثاني مهيأ من القول الثالث مناف مع القول بأن القول الثالث أقوى الأقوال .

(فانه يقال) : أنوالية القول الثالث من البقية لأجل قيام الدليل عليه كقيام الدليل على سقوط خيارى الحيوان والشرط اذا حصل الرضى التوهمى كما عرفت في الجزء ١٤ من المكاسب من طبعتنا الحديثة ص ١٨٨ هامش ٢ .
(١) وقد عرفت وجه أنوالية القول الأخير آنفاً .

(٢) اي خيار التأخير .

(٣) اي وهب التذكرة كالتواحد وجامع المقاصد والمسالك .

راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٤٧ عند قوله الثالث لو مضت ثلاثة أيام ثم طالب البائع المشتري بالثمن .

(٤) اي بعدم سقوط الخيار لو طالب البائع الثمن من المشتري :

(٥) تعليل لعدم سقوط الخيار : اي عدم السقوط لأجل بقاء

استصحاب الخيار الحاصل بالتأخير :

(٦) بالجر عطفاً على مجرور اللام الجارة في قوله في هذه الصفحة :

للأصل : أي ولعدم وجود مسقط شرعي .

ولكن رد هذا الدليل بوجود الرضا بالبيع ، والالتزام به ،

وبحتمل السقوط (١) ، لدلالته (٢) على الرضا بالبيع .
وفيه (٣) ان سبب الخيار هو الضرر في المستقبل ، لما عرفت ،
من أن الخيار لا يتدارك به ماضى : من ضرر الصبر :
ومطالبة (٤) الثمن لا بدل على الترام الضرر المستقبل حتى يكون
التزاماً بالبيع .

بل مطالبة الثمن إنما هو استدفاع للضرر المستقبل كاللسخ لالاتزام
بذلك الضرر (٥) ، لسقوط الخيار .

وليس الضرر هنا (٦) من قبيل الضرر في بيع الفين ، ونحوه :
مما كان الضرر حاصلًا بنفس المقد حتى يكون الرضا به بعد المقد

- وهذا الرضا والالتزام هو مسقط شرعي ، والأمانة العرفية الحاصلة
دالة على الرضا والبيع أيضاً ، فيسقط الخيار بهذا المسقط الشرعي ،
والأمانة العرفية ، وبسقوط هذا يسقط الاستصحاب المستدل به أيضاً
لحكومة أدلة الإمارات على الاستصحاب :

(١) أي سقوط خيار التأخير بمطالبة البائع من المشتري الثمن .
(٢) تعطيل للسقوط ، أي السقوط لأجل دلالة المطالبة على الرضا
بالبيع والالتزام به .

(٣) أي وفي هذا الاحتمال نظر وإشكال :
وقد ذكر قدس سره وجه النظر مشروحاً فلا نعيده فعلبك بالتمتع
في فهمه من عبارته :

(٤) أي مطالبة البائع الثمن من المشتري :
(٥) وهو الضرر في الزمن الماضي ، لعدم تداركه حيثل .
(٦) أي في باب خيار التأخير .

والعلم بالفور التزام بالضرر الذي هو سبب الخيار .
وبالجملة فالمسقط لهذا الخيار (١) ليس إلا دفع الضرر المستقبلي بدل
الثمن ، أو انقراضه (٢) باسقاطه ، أو اشتراط (٣) سقوطه :
وما تقدم : من سقوط الخيارات المتقدمة مما يدل على الرضا
فانما هو حيث يكون العقد سبباً للخيار ولو من جهة الضرر بلزومه
وما نحن فيه (٤) ليس من هذا القبيل :
مع ان ذلك لا ينافي مع تلك الخيارات بمجرد مطالبة الثمن ايضاً محل نذر
لعدم كونه (٥) تصرفاً واقعاً في العالم .

مسألة (٦) :

في كون هذا الخيار (٧) حل الفور أو التراخي ؟

- (١) اي خيار التأخير .
- (٢) اي انقراض المشتري البائع باسقاط خياره .
- (٣) اي أو يشترط المشتري مع البائع من اداء الامر سقوط الخيار
- (٤) وهو خيار التأخير لا يكون مثيل الخيارات المتقدمة ، حيث
إن العقد لا يكون موجباً للخيار ، بل الموجب له هو تأخير الثمن .
- (٥) اي لعدم كون مجرد مطالبة الثمن بعد تصرفاً من البائع في
الثمن حتى تعد المطالبة مسقطاً للخيار في بقية الخيارات المتقدمة التي
هي خيار المجلس - خيار الحواري - خيار الشرط .
- (٦) اي المسألة الثانية من المسائل الأربع التي ذكرناها في الهامش
- ص ٧٤ بقولنا : وهي اربعة .
- (٧) اي خيار التأخير .

قولان :

وقد تقدم (١) ما يصلح ان يفتد اليه لكل من القولين (٢) في مطلق الخيار . مع قطع النظر عن خصوصيات الموارد (٣) :
وقد عرفت (٤) أن الأقوى الفور .

(١) اي في خيار الغبن في الجزء ١٥ من المكاسب ص ٣٠٠ - ٣٠١ :

(٢) وهما : الفور ، أو التراخي :

اشارة الى ما افاده قدس سره في ص ٣٠١ من الجزء ١٥ في خيار الغبن :
من ابتناء الفورية على التمسك بعموم أوقوا بالعقود بعد أن لم يأخذ المشتري بالخيار بعد العلم بالغبن فيحكم بلزوم العقد حينئذ ، لجعل الدوام والاستمرار ظرفاً للحكم ، لا لمتعلقه ، بحيث يكون مكثراً لأفراده بحسب الزمان كنتكثره بحسب الأفراد .

ومن ابتناء التراخي على الاستصحاب ، لعدم احراز بقاء موضوعه بعد أن تمكن الملبون من تدارك ضرره بأخذه الخيار فوراً .

فالمرجع هنا الى أصالة عدم تأثير اللغو ، وعدم لزوم الآخر عليه

راجع ص ٣٢٠ من الجزء ١٥ من المكاسب عند قوله : وأما استناد

القول بالتراخي .

(٣) اي خيار الغبن ، أو التأخير .

(٤) عند قوله في ص ٣٣١ من : فص المصدر ، ثم إنه قد

علم من تصانيف ما أورده على كلمات الجماعة أن الأقوى كون الخيار هنا على الفور .

وقد عرفت وجه الأقوالية منه قدس سره في ص ٣٣١ من نفس المصدر

عند قوله : لأنه لما لم يجز التمسك في الزمان التالي بالصوم :

ويمكن (١) أن يقال في خصوص ما نحن فيه ، إن ظاهر قوله عليه السلام ، فلا بيع له نفى البيع رأساً : والأنسب بنفى الحقيقة بعد عدم ارادة نفى الصحة هو نفى لزومه رأساً : بأن لا يعود لازماً ابداً ، فتأمل (٢) :

(١) من هنا يريد قدس سره بيان امكان ارادة التراخي في خيار التأخير من ظاهر الأخبار المتقدمة في ص ٩-١٠ وص ١٢-١٣ ، لأن ظاهر قوله عليه السلام في الاخبار المتقدمة : فلا بيع له ، أو فلا بيع لها كما في رواية علي بن يقطين المتقدمة في ص ٩ : هو ارادة نفى البيع رأساً واصاصاً ، بمعنى أن الأخبار المذكورة بكاملها واطلاقها تدل على نفى حقيقة البيع ، لكننا نتصرف في هذا الاطلاق بحملها على ارادة نفى لزوم البيع ، لأن الأنسب بنفى الحقيقة والأقرب اليه هو نفى القزوم رأساً عند عدم ارادة الصحة : بمعنى عدم عود العقد لازماً ابداً. (٢) الظاهر أن الأمر بالتأمل اشارة الى أن أنسية نفى الزوم الى نفى الحقيقة بعد عدم ارادة نفى الصحة من قوله عليه السلام : فلا بيع : امر اعتباري ، لا حرفي والاعتبار بالأمر الحرفي ، لا الاعتباري . أو اشارة الى عدم ظهور قوله عليه السلام ، فلا بيع في نفى البيع في كل زمان حتى في الأزمنة الطارئة بعد زمن الفور الذي لم يأخذ به البائع .

بل نفى البيع في قوله عليه السلام يخص زمن الفور فقط ، لظهوره فيه وأما بعد زمن الفور فلا ، لاجل الاطلاق بالنسبة الى الأزمنة اللاحقة فيؤخذ بالقدر المتيقن الذي هو الفور ، لثبت الخيار في هذا المقدار من الزمن لا غير ، فنفي الزوم بالنسبة اليه ، لا الى مطلق -

ثم على تقدير احوال النص (١) وعدم ظهوره في العموم .
يمكن التمسك بالاستصحاب هنا ، لأن لزوم اذا ارتفع عن البيع
في زمان لعمده (٢) يحتاج الى دليل :
وليس الشك هنا (٣) في موضوع المستصحب نظير ما تقدم في

= الأزمته ، فالزوم باق على عمومته بالنسبة اليها :
(١) المراد منه هي النصوص الواردة في خيار التأخير المتقدمة في
ص ٨ - ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ ،

خلاصة ما افاده قدس سره في هذا المقام إن النصوص المذكورة
لو لم تكن في مقام بيان نفي الزوم ، أو نفي الصحة وكالت مهمة
من هذه الجهة ، وقلنا بعدم ظهور النصوص في العموم الأزمانى :
بمعنى سقوط الخيار في الأزمنة اللاحقة .

لكن يمكن التمسك ببقاء الخيار بعد أن لم يأخذ البائع بخياره
فوراً باستصحاب بقاء الخيار في خيار التأخير ، لأن لزوم البيع لما ارتفع
بعدم الملبون بالقبول فلا يعود ثانياً بعد أن لم يأخذ البائع به فوراً ، لأن
عمده يحتاج الى دليل ولا دليل لنا على العود .

(٢) اي عود لزوم البيع كما علمت .

(٣) اي في خيار التأخير .

خلاصة الكلام إن الشك في بقاء خيار التأخير ليس في موضوع
المستصحب ، بل الشك في حكمه ، لأن الموضوع هنا مستفاد من
النصوص المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ ، فهو محرز .

بخلاف خيار الغبن ، فإن الشك في الموضوع ، لعدم احرازه كما علمت في
ص ٣٢٢ من الجزء ١٥ من المكاسب منقولاً : وأما على التحقيق من عدم احراز =

- استصحاب الخيار (١) ، لأن الموضوع مستفاد من النص فراجع .
وكيف (٢) كان فالقول بالتراخي لا يخلو من قوة :
إما لظهور النص (٣) ، وإما للاستصحاب (٤) .

(مسألة) (٥) :

أو تلف الشيء بعد الثلاثة (٦) كان من البائع اجماعاً مستفيضاً بل متواتراً كما في الرياض

= الموضوع في مثل ذلك على وجه التحقيق فلا يجري فيما نحن فيه الاستصحاب .

(١) تملل لكون الشك في خيار التأخير في الحكم ، لا في موضوع الاستصحاب ، لأن الموضوع هنا هو عدم مجيء المشتري بالثمن ولا شك في بقاء هذا في الأمانة اللاحقة .

(٢) يعني أي شيء قلنا في خيار التأخير : من كونه على الفور ، أو على التراخي

(٣) وهي النصوص المذكورة في ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ .

(٤) أي استصحاب بقاء الخيار في الأمانة اللاحقة بعد عدم اخذ البائع بخياره فوراً .

(٥) أي المسألة الثالثة من المسائل الأربع ، وشرنا الى المسائل في الحاشي ١ ص ٧٤ .

(٦) أي بعد الثلاثة الأيام وقبل قبض البائع المبيع الى المشتري :

وبدل عليه (١) النهوي المشهور ، وإن كان في كتب أصحابنا
غير مسطور :

(٢) مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بالعه (٣) :
واطلاقه (٤) كمعاقد الإجماعات بعم ما لو تلف في حال الخيار
أم تلف بعد بطلانه (٥) .
كما (٦) لو قلنا بكونه على الفور فبطل بالتأخير (٧) ، أو بذل (٨)

(١) أي على أن تلف المبيع من البائع بعد الثلاثة وقبل القبض .
(٢) هذا هو الحديث الشريف النبوي صلى الله عليه وآله وسلم .
(٣) راجع (مستدرك وسائل الشيعة) المجلد ٢ ص ٤٧٣ الباب ٩ .
والحديث مروي في المصدر عن هوالي الثاني
(٤) أي إطلاق هذا الحديث كإطلاقات معاقد الإجماعات المنقولة :
من حيث شموله وعمومه لكل تالف تلف في حالة خيار البائع ، أو في
حالة بطلان الخيار .

(٥) أي بطلان الخيار كما علمت .
(٦) مثال لتلف المبيع بعد بطلان الخيار .
خلاصته إن بطلان الخيار يتصور في مقامين :
(الأول) : عدم أحد البائع بالخيار فوراً ، لأن سبب البطلان
هو التأخير .

(الثاني) : بدل المشتري الثمن ولم يقبض المبيع من البائع .
(٧) هذا هو المقام الأول من بطلان الخيار كما أشرنا إليه في
الهامش ٦ من هذه الصفحة .
(٨) هذا هو المقام الثاني من بطلان الخيار .

المشتري الثمن فتلفت العين في هذا الحال (١) .

وقد يعارض النبوي (٢) بقاعدة الملازمة بين النماء، (٣) والدرك

المستفادة (٤) من النص :

(١) اي في حالة بطلان الخيار إما بالفأخير ، أو ببدل المشتري الثمن لم يقبض المبيع من الهائج .

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه :

(٣) اي الملازمة بين الغنم والفرم ، فان من له الغنم فعليه الفرمة ولا شك أن لباء المبيع للمالك: وهو المشتري، وضمان دركه عليه بقاعدة : (من له الغنم فعليه الفرمة) :

فاذا بقم التعارض بين النبوي المذكور المصرح بأن كل بيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه .

وبين الملازمة المذكورة المصرحة بأن تلف المبيع من مال المشتري لان له الغنم فعليه الفرمة ، فالملازمة هذه منافية للنبوي المذكور :

(٤) بالجهر صفة لكلمة الملازمة : اي الملازمة المذكورة مستفادة من النص الذي معروف بين الكل ومتلقى بالقبول لدى الجميع : وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (الخراج بالضمان) :

والمراد من الخراج ما يستفاد من الشيء : من المنافع والزبادات فهذه المنافع تكون في قبالة درك ذلك الشيء وخصارته ، فأى شخص استوفى منافع شيء فقد ضمن دركه وخصارته .

والاستقراء (١) :

(١) اي الملازمة المذكورة مستفادة من الاستقراء ايضاً ، حيث إن النصوص المفردة الواردة في الموارد الجزئية تدل على ان الغنم كما هو للمشتري :
كذلك الفرم يكون عليه ايضاً :

فعليك ببعض النصوص الواردة في المقام :
من النصوص رواية اسحاق بن عمار المقدمة في ص ٨ من الجزء ١٥ من المكاسب في قول السائل :

قلت : فانها كانت لديها هلة كثيرة فاخذ الغلة لمن تكون الغلة ؟
فقال عليه السلام : الغلة للمشتري :

ألا ترى أنها لو احترقت لكانت من ماله :
ومن تلك النصوص رواية معاوية بن ميمونة :
قال ابو الجارود : فان ذلك الرجل قد اصاب من ذلك المال في ثلاث سنين ؟

قال عليه السلام ، هو ماله راجع المصدر لنفسه ص ١٠ .
ومن تلك النصوص النبوي المشهور :
لا يلق الراهن الرهن من صاحبه ، له ثمنه وعليه حرمة :
راجع (مستترك وصائل الشيعة) المجلد ٢ ص ٤٩٥ الباب ١٠ :
وهناك نصوص أخرى في رهن العبد :

راجع (وصائل الشيعة) الجزء ١٣ ص ١٢٦ الباب ٥ الحديث ٦ .
فهذه النصوص بعد الغاء الخصوصيات الواردة فيها كما في مسائر
الاستقراءات تستفاد منها كبرى كلية تشمل جميع صغرياتها منها
ما نحن فيه .

والقاعدة (١) المجمع عليها :

(١) بالجبر عطفاً على مجرور (الباء الجارة) في قوله في ص ٩٢ بقاعدة الملازمة : اي وقد يمارض النبوي المذكور في ص ٩١ بالقاعدة المجمع عليها : وهو قول الفقهاء :

(إن تلف المبيع في زمان الخيار ممن لا خيار له) .

والمراد ممن لا خيار له هو المشتري .

إذا يقع التعارض بين النبوي المذكور ، وهذه القاعدة ، حيث أن النبوي مصرح بكون التلف قبل قبضه من مال بالعه :

والقاعدة المجمع عليها تصرح بكون التلف على المشتري .

وأما كيفية دلالة القاعدة المذكورة المجمع عليها على العموم :

(إن التلف في زمان الخيار ممن لا خيار له) .

فلا بد من شرح ألفاظ القاعدة المذكورة حتى ينكشف القناع ويوضح لك كيفية الدلالة :

فنقول : إن كلمة (التلف) عامة تدل على تلف المبيع قبل الاقباض وبعده ، وعلى الثمن والمثمن .

وكلمة (الخيار) ايضاً عامة تدل على خيار المجلس والحيوان ، والشرط ، والفبن والتأخير ، والرؤية والعيب

فالعموم يستفاد من هاتين الكلمتين :

فشيخنا الأنصاري قدس سره يروم نفي العموم عن هاتين الكلمتين حتى لا يبقى لها ظهور في العموم يتمسك به ، وافاد بما ذكره في المتن فلا نعيده ، لوضوحه :

بالاضافة الى انه يقول : إن كلامنا في تلف المبيع بعد الثلاثة -

من (١) أن التلف في زمان الخيار ممن لا خيار له :

لكن (٢) النبوي أخص من القاعدة الأولى فلا معارضة .

والقاعدة (٣) الثالثة لا عموم فيها حتى تشمل جميع أفراد الخيار

ولا جميع أحوال البيع حتى قبل القبض .

= وبعد القبض ، لا قبل القبض :

(١) كلمة بيهان للقاعدة المجمع عليها .

(٢) من هنا يروم قدس سره بيان عدم المعارضة بين النبوي

المذكور في ص ٩١ ، وبين القاعدة الأولى المشار إليها في الهامش ٣

ص ١٩٢ بيهان أن النبوي أخص من القاعدة الأولى ، حيث إنها أهم

لأن النبوي تصرح بكون التلف على الهالك اذا كان التلف قبل قبض

المشتري المبيع .

والقاعدة الأولى الدالة على الملازمة المذكورة المشار إليها في الهامش

ص ٩٢ أهم ، حيث إنها لم تفقد التلف بقبل القبض ، فالنبوي المذكور

يكون حاكماً على القاعدة المذكورة .

إذاً فلا معارضة بين الحديث المذكور ، والقاعدة المذكورة :

(٣) هذا رد على القاعدة الثالثة المذكورة في ص ٩٣ بروم به

بيان عدم المعارضة بينها ، وبين النبوي المذكور أيضاً .

خلاصته إن هذه القاعدة لا عموم فيها حتى تشمل جميع الخيارات

حتى خيار التأخير .

وكذلك لا عموم فيها حتى تشمل جميع حالات البيع حتى البهع

الذي اذا كان تلف المبيع فيه قبل القبض .

بل (١) التحقيق فيها كما سيجيء فيها إن شاء الله اختصاصها
بمختيار المجلس ، والشرط ، والحيوان ، مع كون التلف بعد القبض .
ولو تلف (٢) في الثلاثة فالمشهور كونه من مال البائع أيضاً :
وعن الخلاف الإجماع عليه (٣) ، خلافاً لجماعة من القدماء (٤) منهم
المفيد والسيدان (٥) مدعين (٦) عليه الإجماع .
وهو (٧) مع قاعدة ضمان المالك لما له بصح حجة لهذا القول :

(١) هذا رأيه قدس سره حول القاعدة الثانية :
خلاصته إن القاعدة الثانية مختصة بمختيار المجلس ، والشرط ، والحيوان .
وهو لها هذه المهارات مفهومة بفقد كون تلف المبيع بعد القبض ،
لا قبله ، فلا فهو لها المهار التأخير اصلاً :
(٢) أي لو تلف المبيع في أثناء الأيام الثلاثة .
(٣) أي حل أن تلف المبيع في الأثناء من مال البائع ؛
(٤) حيث ادعوا أن تلف المبيع في الأثناء ليس من مال البائع .
بل حل المشتري .

(٥) المراد منهما السيد المرتضى ، والسيد ابن زهرة .
وقد افاد قدس سره عند نقل شيخنا الأنصاري عنه في ص ٤٣
بقوله : وقال في الفتنه : ان تلف المبيع قبل الثلاثة من مال المشتري
وبعده من مال البائع .

(٦) أي حالكون هؤلاء القدماء الذين منهم شيخنا المفيد وسيدنا
الشريف المرتضى والسيد ابن زهرة قدس الله أسيارهم بدعوى الإجماع
حل أن تلف المبيع في الأثناء من مال المشتري .

(٧) هذا كلام شيخنا الأنصاري يروم أن يفيد أن إجماع هؤلاء =

لكن (١) الإجماع معارض ، بل (٢) موهون .
والقاعدة مخصصة (٣) .

= بوحده وبالاتقلال يصلح للحجة لدعواهم ، وهو أن التلف من مال المشتري :

كما أن قاعدة : إن ضمان المالك لماله بالاتقلال يصلح للحجة لدعواهم :

وليس مرادهم أن الإجماع ، وقاعدة ضمان المالك لماله كليهما بالانضمام يصلحان لحجة دعواهم .

(١) رد منه على دعوى هؤلاء الإجماع .

خلاصته إن الإجماع المدعى معارض بالإجماع المستفيض على أن تلف المبيع في الأثناء من مال البائع ، بل قد توارر ذلك من الفقهاء رضوان الله عليهم :

(٢) أي بل الإجماع المدعى موهون لا وقع له ، لموافقة أكثر الفقهاء على خلاف هذه الدعوى ، حيث ادعوا على أن تلف المبيع في الأثناء من مال البائع .

(٣) هذا رد منه على القاعدة المدعاة من القدماء : من أن المالك ضامن لماله والمالك هو المشتري .

خلاصته إن القاعدة المذكورة قد خصصت بالحديث النبوي المتقدم في ص ٩١ في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائنه بعد انجبار هذا الحديث من حيث السند ومن حيث الصدور ، بعمل الأصحاب ، واشتغاره بينهم :

بالتبوي المذكور (١) المنجبر من حيث الصدور مضافاً (٢) الى رواية حنبل بن خالد في رجل اشترى متاعاً من رجل واوجبه (٣) ، خبر أنه ترك (٤) المتاع عنده ولم يقبضه قال (٥) : آتاك هداً إن شاء الله فسرقت المتاع :

من مال (٦) من يكون ؟

قال (٧) : من مال صاحب المتاع الذي هو في يده حتى يقبض (٨) المتاع ويخرجه من يده ، فإذا أخرجه من يده :

(١) المشار اليه في ص ٩١ كما علمت :

(٢) هذا رد آخر منه على مقالة القدماء القائلين بأن تلف المبيع من مال المشتري : أي ولنا دليل آخر بالاضافة الى ممارسة إجماعهم بالاجماع المستفيض ، وبأنه موهون بنهاب الأكثر الى خلاف مقالتهم وذلك الدليل هي رواية عتبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام : (٣) المراد من اوجبه هو اجراء صيغة العقد : أي الإيجاب والقبول مع اجتماع جميع شرائط الوضويع والمعوذين ، والمتعاقدين .

(٤) أي المشتري :

(٥) أي المشتري قال للبائع .

(٦) هذا سؤال الراوي ، وهو عتبة بن خالد :

(٧) أي الإمام عليه السلام قال : المتاع المسروق الذي كان في دار البائع ولم يقبضه الى المشتري من مال البائع ، لا من مال المشتري .

(٨) أي حتى يسلم البائع الى المشتري فعند التسليم يخرج منه ضمانه ، ودركه حيثئلاً الى المشتري .

فالمجتمع (١) ضامن لحقه حتى يرد ماله اليه (٢) :

ولو مكنته (٣) من القبض فلم يتسلم لضمان البائع مبني على ارتفاع الضمان بذلك (٤) .

وهو الأقوى (٥) :

قال الشيخ (٦) في النهاية : اذا باع الانسان شيئاً ولم يقبض (٧)

(١) اي المشتري يكون ضامناً لحق البائع اذا تلف المبيع بعد أن اخذه من البائع الى أن يرد ثمنه الى البائع ، فحينئذ تبرأ ذمته .

(٢) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٨ الباب ١٠ الحديث ١ ، فالحديث هذا يدل على أن المبيع قبل الاقباض اذا تلف فهو من مال البائع .

(٣) اي ولو مكن البائع المشتري من اخذ المبيع : بأن سلمه له فهنا يكون ضمان البائع لو تلف المبيع مبنيّاً على أنه :

هل يرتفع ضمانه بتمكونه المشتري على القبض أولاً ؟

فن قلنا بارتفاع الضمان عن البائع بالتمكين فليس البائع ضامناً . وإن لم نقل بذلك فعل البائع الضمان .

(٤) اي بالتمكين كما عرفت آنفاً .

(٥) هذا رأيه قدس سره اي ارتفاع الضمان عن البائع بسبب تمكين

البائع المشتري من القبض هو الأقوى او تلف المبيع عنده .

(٦) من هنا يروم قدس سره أن يذكر تأييداً لما أفاده : من أن

ارتفاع الضمان عن البائع بالتمكين هو الأقوى ،

(٧) اي البائع لم يـلم المبيع الى المشتري :

المتاع ، ولا قبض (١) الثمن ومضى المتاع (٢) ، فان المقدم موقوف ثلاثة أيام .

فان جاء المتاع في مدة ثلاثة أيام كان المبيع له .

وان مضت ثلاثة أيام كان البائع أولى بالمتاع (٣) .

فان هلك المتاع في هذه الثلاثة (٤) أيام ولم يكن قبضه اياه

كان (٥) من مال الهائم ، دون المتاع :

وان كان قبضه (٦) اياه ثم هلك في مدة الثلاثة أيام كان من

مال المتاع :

وان هلك (٧) بعد الثلاثة أيام كان من مال البائع على كل حال

(١) اي الهائم لم يتسلم الثمن من المشتري .

(٢) وهو المشتري .

(٣) اي بالمبيع الذي باعه ولم يتسلم الثمن من المشتري بعد مضي

ثلاثة أيام .

(٤) اي في الأيام الثلاثة التي للمشتري حق تأخير الثمن والبائع

لم يسلم المبيع الى المشتري لو تلف المبيع .

(٥) اي تلف المبيع في هذه الصورة يكون من مال الهائم ، لامن

مال المشتري .

(٦) اي وان كان البائع سلم المبيع الى المشتري ثم تلف في تلك

الأيام الثلاثة كان التلف من مال المشتري ، لا من مال البائع ، لأنه

سلمه له ولم يأخله وابقاه عند البائع في الأيام التي كان له تأخير الثمن .

(٧) اي إن تلف المبيع بعد تلك الأيام الثلاثة التي ليس للمشتري

حق التأخير كان التلف من مال البائع ، سواءً أكان التلف قبل إقباضه =

لأن (١) الخيار له بعدها ،

انتهى المهكي في المختلف :-

وقال (٢) بعد الحكاية : وفيه نظر ، اذ مع القبض يلزم البيم ،

انتهى .

اقول (٣) : كآله جعل الفقرة الثالثة مقابلة للفقرتين فتشمل ما

= البائع المبيع للمشتري أم بعده :

(١) تعليل لكون التلف من مال البائع على كل حال او كان

التلف : اي إنما نقول بكون التلف على البائع لاجل أن له الخيار بعد الثلاثة .

(٢) اي العلامة قدس سره قال بعد أن حكى عن الشيخ قدس سره

ما افاده في الخلاف

وفيما أفاده الشيخ قدس سره : بكون ضمان المبيع لو هلك بعد

الأيام الثلاثة على كل حال على البائع وإن كان سلم المبيع الى المشتري

نظر وإشكال ، لأنه في صورة اقباض المبيع للمشتري يكون البيع

لازماً ف ضمان تالله على المشتري ، لأنه تلف في ملكه وهو ماله ، لا مال

البائع حتى يكون الضمان عليه .

(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري يروم النقاش مع العلامة

قدس سرهما .

خلاصته إن العلامة جعل الفقرة الثانية من كلام الشيخ قدس سره

وهي وإن هلك بعد الثلاثة أيام كان من مال البائع على كل حال في

قبال المقربين الاوليتين : وهما .

فإن ملك المتاع في هذه الثلاثة أيام ولم يكن قبضه اياه كان من =

بعد القبض وما قبله ، خصوصاً (١) مع قوله : على كل حال .
 لكن (٢) التعميم مع أنه خلاف الإجماع متاف لتعليل الحكم (٣)
 بعد ذلك (٤) بقوله : لأن الخيار له بعد الثلاثة أيام ، فان (٥) المعلوم

== مال البائع ، دون المتنازع .

وإن كان قبضه أباه ثم هلك في مدة الثلاثة أيام كان من مال المتنازع .
 إذاً تشمل الفقرة الثانية ما بعد إقباض البائع المبيع الى المشتري
 وقبل إقباضه له

(١) اي ولا سيما تشمل الفقرة الثالثة ما بعد القبض وقبله مع
 قول الشيخ قدس سره : على كل حال ، لأن هذا الكلام قرينة واضحة
 على الشمول المذكور لتلك الحالتين .

(٢) من هنا يروم قدس سره أن يورد على التعميم المذكور :
 خلاصته إن التعميم بالاضافة الى كونه خلاف الإجماع ، لأن الإجماع
 قام على أن تلف المبيع بعد تسليم البائع للمشتري على المشتري ، لا على البائع :
 متاف لتعليل الشيخ ، حيث قال عند نقل شيخنا الأنصاري عنه
 في ص ١٠١ : لأن الخيار له بعدها ، اي الخيار للبائع بعد الايام الثلاثة .
 (٣) المراد من الحكم هو كون تلف المبيع من مال البائع .
 (٤) اي بعد التعميم : وهو كون التلف على البائع قبل القبض
 وبعد القبض .

(٥) هذا وجه المناقاة .

خلاصته إنه من الواضح أن خيار البائع إنما يثبت له مع عدم
 إقباضه المبيع للمشتري ، لا مع إقباضه له .

أن الخيار إنما يكون له مع عدم القبض ، فبدل (١) ذلك على أن الحكم المطلق ملغى فيما قبل القبض :

(مسألة (٢) :

لو اشترى ما يفسد من يومه .

فإن جاء (٣) بالثمن ما بينه وبين الليل ، وإلا فلا (٤) بيع له

(١) الفاء تفريع على ما افاده قدس سره ؛ من أن ثبوت الخيار للبائع إنما هو في صورة عدم إقباضه المبيع إلى المشتري ، وقبل تسليمه إليه ؛ أي ظني ضوء ما ذكرناه يدل هذا الثبوت على أن الحكم ؛ وهو تلف المبيع بعد الثلاثة من مال البائع على كل حال المطلق هذا الحكم : بأن الخيار له ؛ يفرض فيما إذا كان التلف قبل إقباض البائع المبيع إلى المشتري ، لا بعد الإقباض ، فإنه حينئذ على المشتري . (٢) أي المسألة الرابعة من المسائل الأربع التي هي آخر مضاف المسائل والتي ذكرت في الهامش ص ٧٤ .

(٣) أي المشتري إن جاء بالثمن من بداية وقوع العقد إلى قبل الليل كما افاده الحق قدس سره في الشرايع في قوله في ص ٣٢ من الجزء من الطبعة الحديثة ؛ فإن جاء بالثمن قبل الليل ؛ هذا بناءً على عدم دخول الغاية في المفهوم ؛

(٤) أي وإن لم يأت المشتري بالثمن في المدة المذكورة فالبيع ليس بلازم ، لا أنه ليس بصحيح حتى إذا جاء بالثمن بعد ذلك فنحتاج المعاملة إلى عقد جديد .

كما في مرسله محمد بن أبي حمزة (١) .
والمراد من نفي البيع نفي لزومه :
وتدل عليه (٢) قاعدة نفي الضرر .

(١) اليك نص الحديث :

عن أبي عبد الله أو عن أبي الحسن عليهما السلام :
في الرجل يشتري الشيء الذي يفسد من يومه ويتركه حتى يأتيه
بالثمن ؟ :

قال : إن جاء فيما بينه وبين الليل بالثمن ، وإلا فلا بيع له :
راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٨ الباب ١١ - الحديث ١
(٢) أي وقاعدة نفي الضرر تدل أيضاً على هذا الخيار لو لم يأت
المشتري بالثمن فيما بين العقد ، وبين الليل ، وعدم لزومه لو لم يأت
به في المدة المعلومة :

ثم لا يخفى عليك أن إرسال الحديث لا يضر بالاستدلال به بعد
اعتضاده بالحديث المروي عن الإمام الصادق عليه السلام ، وانجباره
بعمل الأصحاب ، وموافقة الاعتبار ، وحديث الضرر كما أفاده
الشيخ صاحب الجواهر قدس سره :

راجع (الجواهر) الجزء ٢٣ ص ٥٩ عند قوله ، وانجباره .
واليك نص الحديث المروي عن الإمام الصادق عليه السلام .
عن ابن فضال عن ابن رباط عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام
في حديث قال :

العهد فيما يفسد من يومه مثل البقول والبطيخ والفواكه يوم
إلى الليل :

فان البائع (١) ضامن للمبيع (٢) ممنوع (٣) عن التصرف فيه ، محروم (٤) من الثمن . .
ومن هنا (٥) يمكن تعدية الحكم الى كل مورد يتحقق فيه هذا

- راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٩ الباب ١١ الحديث ٢
إلا أن الحديث هذا يدل على دخول بداية الليل في ثبوت الخيار
للبائع ، لا الليل كله ، لعدم دخول الغاية في الغني ، خلافاً لما
أفاده المحقق : من أن المراد من ما بين الليل قبل الليل .

(١) تعليل لدلالة قاعدة نفي الضرر على الحكم المذكور :
وهو ثبوت الخيار للبائع إذا لم يأت المشتري بالثمن في المدة المعينة
والتعلييل مشتمل على حال ثلاث نذكر كل واحد منها عند رقمه الخاص
(٢) هذه هي العلة الاولى للضرر : أي العلة في ضرر البائع
كونه ضامناً للمبيع إذا تلف ، حيث لم يصله الى المشتري بعده ، لعدم
تسلمه الثمن منه .

(٣) هذه هي العلة الثانية للضرر ، أي العلة في ضرر البائع هو
كونه ممنوعاً عن التصرف في المبيع بأي نحو من التصرفات ، لأنه
أصبح ملكاً للمشتري وإن كانت منزلة ومتوقفة على دفع الثمن :
(٤) هذه هي العلة الثالثة للضرر ، أي العلة في ضرر البائع
كونه محروماً من الثمن ، لأن المشتري لم يدفعه اليه حتى يعطاه به
بأي نحو اراد وشاء .

(٥) أي ومن الاستدلال بقاعدة نفي الضرر على ثبوت الخيار
للبائع بالمثل المذكورة في الهامش ١ - ٢ من هذه الصفحة : يمكن تعدية ثبوت
الخيار الى كل مورد يتحقق فيه الضرر الذي هو المناط للثبوت :

الضرر ، وإن (١) خرج عن مورد النص .

كما (٢) إذا كان المبيع مما يفسد في نصف يوم ، أو في يومين
فيثبت فيه الخيار (٣) في زمان يكون التأخير عنه ضرراً على البائع ،
لكن (٤) ظاهر النص يورهم خلاف ما ذكرنا ، لأن (٥) الموضوع

(١) أي وإن خرج إمكان تعدية الحكم الى كل مورد يتحقق فيه
الضرر عن مورد النص بحيث إن النص الذي هي مرسله محمد بن أبي حمزة
المشار إليها في الهامش ص ١٠٤ : موردهما بلسدين اليوم وبين الليل ،
لا كل مورد يتحقق فيه الضرر .

(٢) مثال لا إمكان تعدية الحكم المذكور الى كل مورد يتحقق فيه
الضرر .

(٣) الفاء لفريم على ما افاده قدس سره في ص ١٠٥ : من إمكان تعدية الحكم
أي ففي ضوء ما ذكرنا يثبت الخيار للبائع في هذين الموردين : وهما
فساد المبيع في نصف يوم ، وفساده في يومين ، لتحقق الضرر فهما
فما ذكر في المرسل من باب المثال لا التحديد .

(٤) هلنا جدول منه ما افاده : من إمكان تعدية الحكم المذكور
الى كل مورد يتحقق فيه الضرر .

خلاصته إن ظاهر النص الذي هي رواية محمد بن أبي حمزة يورهم
خلاف ما ذكرناه .

(٥) تعليل الإيهام المذكور .

خلاصته إن هنا اقتضائين :

فمقتضى تحديد الفساد بمضي يومه هو كون الليل زمان الفساد ،

لأن الليل في النص هو المحكوم بثبوت الخيار فيه .

فيه ما يفسد من يومه والحكم فيه بثبوت الخيار من اول الليل فيكون الخيار في اول أزمة الفساد .

ومن المعلوم أن الخيار حينئذ (١) لا يجدي للبائع شيئاً .

لكن (٢) المراد من اليوم اليوم وليلته .

فالمعنى (٣) انه لا يبقى على صفة الصلاح أزيد من يوم بليلته ،

= ومقتضى ثبوت الخيار في الليل مع ضم قاعدة لا ضرر : عدم كون الليل زمان الفساد ، فتصف اليوم واليومان خارجان عن موضوع النص لا محالة ، فلا يشملهما الخيار .

فظاهر النص موهم لخلاف ما ذكرناه : من امكان تعدد الحكم الى كل مورد يتحقق فيه الضرر .

(١) ومن المعلوم والواضح أن ثبوت الخيار للبائع حين أن ظهر الفساد وبدا في أول أزمة لا يفيد للبائع ، لأن المبيع أصبح ذا عيب : نعم يمكن افادة الخيار للبائع حينئذ بأخذ الأرض من المشتري : وهو التفاوت ما بين القيمة الصحيحة والفاصلة والمراد من أول أزمة الفساد هو أول دخول الليل .

(٢) من هنا يروم قدس سره العدول عما افاده : من أن الخيار في أول أزمة الفساد الذي هو اول الليل : اى وإن قلنا : إن ثبوت الخيار فيما يفسد من يومه هو من اول الليل الذي هو اول أزمة الفساد : لكن المراد من اليوم هو اليوم وليلته ، وهو مجموع اربعة وعشرين ساعة : يعني أن نهاية مدة الخيار هو نهاية الليل .

(٣) الفاء تفريع على ما افاده : من أن المراد من اليوم اليوم مع ليلته : اى فلي ضوء ما ذكرنا فلا يهمل المبيع على صفة الصلاح =

فيكون المفسد له المبيت ، لا مجرد دخول الليل :

فإذا فسخ البائع أول الليل أمكن له الانتفاع به وببدله ، ولأجل (١) ذلك عبر في الدروس عن هذا الخيار (٢) بخيار ما يفسده المبيت ، وأنه (٣) ثابت عند دخول الليل .

وفي معقد إجماع الغنية إن على البائع الصبر يوماً واحداً ، ثم هو بالخيار (٤) .

وفي محكي الوسيطة أن خيار الفواكه للبائع ، فإذا مر على المبيع يوم ولم يقبض المتاع كان البائع بالخيار .

= والصحة أكثر من أربعة وعشرين ساعة التي هي مجموع اليوم واليلة. إذا يكون المناط في الفساد للمبيع هو المبيت ، وبقاؤه إلى آخر الليل لا مجرد دخول الليل وبدأته ، فعليه إذا فسخ البائع في أول الليل لا يمكن له الانتفاع بالعين وببدلها .

(١) أي ولأجل أن المراد من اليوم اليوم مع ليلته ، وأف المبيت هو المناط في الفساد عبر شهنشا الشهيد قدس سره عن خيار ما يفسد من يومه بخيار ما يفسده المبيت ، وأن الخيار يثبت عند دخول الليل. (٢) وهو خيار ما يفسد من يومه كما عرفت . (٣) أي وهذا الخيار .

(٤) قد مضى قول السيد ابن الزهرة عند نقل الشيخ عنه في ص ٤٢ : هذا إذا كان المبيع مما يصح بقاؤه .

فإن لم يكن كذلك كالحضرات فعليه الصبر يوماً واحداً ثم هو بالخيار .

ونحوها (١) عبارة الشرائع .

نعم عبارات جماعة من الأصحاب لا تغلو عن اختلال في التعبير (٢)

(١) أى ونحو عبارة الوسيلة عبارة الشرائع :

راجع (الشرائع) الطبعة الحديثة الجزء ٢ ص ٢٢ :

(٢) اليك تلك الاختلافات الموجودة في عبارات الفقهاء ، وقد

ذكر قدس سره عبارة النهاية والوسيلة والسرائر والفنية كما عرفت
وستعرف بعده هذا .

وأما عبارة التذكرة فاليك نصها :

لو كان المبيع مما يسرع اليه الفساد كالفواكه وشبهها مما يفسد
ليومه فالخيار فيه الى الليل ، لأن الصبر أكثر من ذلك يؤدي الى
تضرر المشتري لو اقبلت السلعة وطولب بالثمن ، والى تضرر البائتم
لو لم يطالب .

راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة (الجزء ٧ ص ٣٨٦

وقال العلامة قدس سره في القواعد :

لو اشترى ما يفسد ليومه فالخيار فيه الى الليل .

وقال الشهيد قدس سره في اللمعة :

(الخامس خيار ما يفسد ليومه وهو ثابت بعد دخول الليل) .

راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ ص ٤٥٩ .

وهناك عبارات كثيرة متقولة عن أعظم الفقهاء رضوان الله تبارك وتعالى

عليهم في هذا المقام بكل القلم عن ذكرها .

والتأمل البصير ، والناقد الخبير اذا تأمل في العبارات المذكورة

في الباب يظهر له أن الاختلاف في ثلاث جهات :

لكن الإجماع على عدم الخيار للثالث في النهار بوجوب تأويلها (١) إلى ما يوافق الدروس .
وأحسن تلك العبارات عبارة الصدوق في الفقيه التي استند بها في الوسائل إلى رواية زرارة (٢) .

= (الأول) : من حيث مدة الخيار :

(الثانية) : من حيث مهلة الخيار .

(الثالثة) : من حيث منتهاه .

فالشيخ قدس سره افاد أن الخيار يوم ، ولازم هذا القول أن مبدأه أول النهار ، ومنتهاه آخره ، وهذا مفهوم قول العلامة في القواعد كما علمت في ص ١٠٩ عند نقلنا عنه وقال العلامة في القواعد .
وظاهر قول الشيخ والعلامة أن الليل غاية للخيار :
ولازم من جعل الخيار فيما يفسد من يومه يوماً أن المبدأ من حين العقد :

وظاهر الممعة كما عرفت أن المبدأ أول الليل وهو صاكت من منتهاه :
وظاهر من جعل خيار ما يفسد من يومه إلى الليل أن الليل غاية للخيار ، من دون أن يكون له مبدأ .

فهذه هي الجهات الثلاث المستفادة من الأقوال المذكورة ، والجهات هذه نشأت من الاختلال الواقع في التعابير المذكورة .

(١) أي تأويل عبارات جماعة من الأصحاب الموجبة للاختلال في التعبير إلى معنى موافق لما افاده الشهيد في الدروس بقوله : ما يفسده المبيت .

(٢) وقد ذكرنا مصدرها في الهامش ٧ ص ١٢ .

قال (١) : والعهددة فيها يفسد من يومه مثل البقول والبطيخ والفواكه .
 يوم الى الليل (٢) . فان (٣) المراد بالعهددة عهددة الهائغ :
 وقال في النهاية : اذا باع الانسان ما لا يصح عليه البقاء : من
 الخضر ، وغيرهما ولم يقبض (٤) المتاع ، ولا قبض الثمن كان الخيار
 فيه يوماً .
 فان جاء المتاع (٥) بالثمن في ذلك اليوم ، والا فلا بيع له (٦)
 انتهى :

(١) اي شيخنا الصدوق قدس سره :
 (٢) راجع (من لا يحضره الفقيه) طباعة مطبعة النجف عام
 ١٣٨٧ - الجزء ٣ ص ١٢٧ - الحديث ٧ .
 (٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري مقصوده إن حل الرائع الصبر
 حينئذ ، وعليه حفظ المبيع للمشتري الى أن يأتي بالثمن في المدة المعينة
 لأن ضمان درك المبيع عليه .
 (٤) من باب الافعال من اقبض يقبض : اي ولم يعط البائع المبيع
 الى المشتري ، ولا قبض ثمن المبيع منه فحينئذ يكون الخيار فيه يوماً
 فقط : أي بلا لبس ، والخيار يكون للمشتري في تأخير قبض المبيع
 واقباض الثمن للبائع في نفس ذلك اليوم .
 كما استفاد هذا الخيار شيخنا الأنصاري من عبارة الشيخ بقوله في
 ص ١١٢ : والظاهر أن المراد .

(٥) وهو المشتري : اي إن جاء في نفس اليوم الذي لم يقبض
 المبيع ولا اقبض الثمن الى البائع فالبيع يكون لازماً ولا خيار البائع .
 (٦) اي وإن لم يأت المشتري بالثمن في نفس ذلك اليوم الذي =

ونحوها (١) عبارة السرائر ١٠٤

والظاهر (٢) أن المراد بالخيار اختيار المشتري في تأخير القبض

والإقباض مع (٣) بقاء البيع على حاله ، من لزومه .

وأما المتأخرون (٤) .

= صدر العقد منهما فلا بيع له أى البيع لا يكون لازماً :

(١) أى ومثل عبارة النهاية عبارة ابن ادريس قدس سره في

السرائر :

(٢) هذا كلام شيخنا الأنصاري : أى مراد الشيخ قدس سره في

النهاية من قوله كما نقله عنه المصنف في ص ١١١ كان الخيار له : هو

اختيار المشتري في تأخير قبض المبيع وإقباض الثمن للبائع كما عرفت

هذا المعنى في الهامش ص ١١١ عند قولنا : والخيار يكون للمشتري .

(٣) أى إننا وإن قلنا : إن المراد من الخيار هو اختيار المشتري

في تأخير القبض والإقباض في نفس ذلك اليوم .

لكن مع ذلك يكون البيع باقياً على لزمه : بمعنى أن البائع ليس

له حق التصرف في المبيع ، وأن المشتري لو جاء بالثمن وأخذ

المبيع بعد ساعة ، أو ساعات من الليل لا يحتاج المعاوضة الى عقد

جديد ، بل بأخذ المبيع بنفس العقد الصادر أولاً .

الى هنا كان الكلام حول خيار ما يفسد من يومه ، من حيث

المبدأ والمنتهى عند القدماء .

(٤) من هنا أخذ قدس سره في تعيين المبدأ والمنتهى في خيار ما

يفسد من يومه عند المتأخرين .

فظاهر (١) أكثرهم يوهم كون الليل غاية للخوار وإن اختلفوا بين من هب^٢ بكون الخوار يوماً .
وبين (٢) من هب^٣ بأن الخوار الى الليل :
ولم يعلم (٣) وجه صحيح لهذه التعبيرات ، مع وضوح المقصد إلا (٤) متابعة عبارة الشيخ في النهاية .

(١) هذا اول قول من المتأخرين .
خلاصته إن اليوم بمجموعه من النهار والليل هو مدة الخوار ، وإن كان تعبير المتأخرين مختلفاً في مؤلفاتهم حول ذلك ، حيث هب^٢ بعضهم عن الخوار بيوم ، وظاهر اليوم النهار فقط ، من دون دخول أول الليل ، أو ربه ، أو نصله ، أو تمامه فيه .
(٢) أيوبين من هب^٣ عن مدة الخوار الى الليل :
وظاهر هذا أن بداية الليل داخلية في اليوم ، دون الليل كله ، لعدم دخول الغاية في الملبى .
(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري .
خلاصته إننا لا نعلم وجهاً صحيحاً للتعبيرات المختلطة المذكورة عن المتأخرين ، مع أن المقصود واضح : وهو كون مدة الخوار هو اليوم مع ليلته :
(٤) بروم قدس سره بلكر هذا الاستثناء بيان وجه صحيح للتعبيرات المختلطة المذكورة عن المتأخرين .
خلاصته إن وجه الاختلاف في التعبيرات هو المتابعة من هبارة الشيخ قدس سره في النهاية التي ذكرها عنها في ص ١١١ بقوله :
وقال في النهاية ، حيث قال هناك : كان الخوار فيه يوماً .

لكنك (١) هرفت أن المراد بالخيار فيها (٢) اختيار المشتري ، وأن له (٣) تأخير القبض والاقباض .
وهذا الاستعمال (٤) في كلام المتأخرين خلاف ما اصطلاحوا عليه في لفظ الخيار ، فلا يحسن المتابعة هنا في التعبير .

= فمن كلمة يوماً تبع المتأخرون في تعبيراتهم عن خيار ما يفد من يومه الشيخ فعبروا تلك التعابير المختلفة .

(١) بروم قدس سره بهذا الاستدراك به أن التوجيه المذكور غير صحيح ، لأن المراد من الخيار في عبارة الشيخ في النهاية هو اختيار المشتري في تأخير القبض مع بقاء البيع على حاله ، من اللزوم كما هرفت في الهامشه ص ١١١ .

ومن الواضح أن مثل هذا الخيار من المشتري لا يتصور إلا في اليوم فقط مجرداً عن الليل ، فمتابعتهم غير صحيحة ، مع إيهام عباراتهم بكون الليل غاية للخيار ، أو أن الخيار الى الليل .

(٢) أي في عبارة الشيخ في النهاية .

(٣) أي للمشتري حق تأخير قبض المبيع من البائع وحق تأخير الثمن ودفعه الى البائع في نفس اليوم الذي صدر فيه العقد كما عرفت .

(٤) وهو استعمال الخيار في خيار المشتري ، حيث إن المراد من الخيار هنا هو بخار البائع لا المشتري ، لأنه مصطلح الفقهاء من المتأخرين .

فمتابعة المتأخرين لما أفاده الشيخ قدس سره غير مستحسن في خيار ما يفد من يومه .

بل المستحسن هو استعمال الخيار في خيار البائع كما هو المشهور .

والأولى لعبير الدروس كما عرفت (١) :

ثم الظاهر إن شروط هذا الخيار (٢) شروط خيار التأخير ، لأنه فرد من أفرادهِ .

كما هو صريح عنوان الفقرة (٣) ولغيرهما ، لم يشترط فيه جميع (٤) ما سبق من الشروط .

نعم (٥) لا ينبغي التأمل هنا في اختصاص الحكم بالبيع الشخصي أو ما في حكمه كالصاع من الصبرة .

(١) في ص ١٠٨ عند قوله : ولاجل ذلك عبر في الدروس من هذا الخيار : (اي خيار ما يفسد من يومه) بخيار ما يفسده المبيع وأنه ثابت عند دخول الليل :

(٢) اي خيار ما يفسد من يومه .

(٣) حيث قال عند نقل الشيخ عنه قدس سرهما في ص ٤٢ هذا اذا كان المبيع مما يصح بقاؤه .

فان لم يكن كذلك كالحضرات فعله الصبر يوماً واحداً ثم هو بالخيار ، الى أن قاله : وبدل على ذلك كله إجماع الطائفة .

(٤) اي ويشترط في خيار ما يفسد من يومه جميع ما يشترط في خيار التأخير ، والشروط التي ذكرت هناك اربعة ، الشرط الأول في ص ١٨ ، والثاني في ص ٣٢ ، والثالث في ص ٤٠ ، والرابع في ص ٤١

(٥) اي لا ينبغي للفقهاء أن يتأمل في أن خيار ما يفسد من يومه مختص بالبيع الشخصي الخارجي أو ما يكون في حكم الشخصي =

وقد عرفت هناك (١) أن التأمل في الأدلة والفتاوى يشرف الفقيه

على القطع بالاختصاص ايضاً

وحكم الهلاك (٢) في اليوم هنا وفيما بعده حكم المبيع هناك : في

- الخارجي كبيع صاع من صبرة طعام ، ذن الصاع في حكم الشخصي ، لأنه ما لم يتفصل عن الصبرة لم يتشخص ، فهو شخصي حكماً ، لا موضوعاً ، فهو قبل التشخص كلي ، حيث إن الصبرة مشتملة على صبعان والصاع المبيع من جملة الصبعان وفي ضمن اصراع من الصبرة .

وقد مر شرح الصبرة في الجزء ١١ من (المكاسب) من ص ٣٢١ - الى ص ٢٣٣ فراجع هناك كي تستفيد فوائد جمّة .

والدليل على ان الحكم مختص بالمبيع الشخصي هي القرينة الموجودة في قوله : ما يفسده ، حيث إن الفساد لا يتطرق الكلي .

(١) اي في خيار التأخير في ص ٥٥ عند قوله :

وكيف كان فالتأمل في أدلة المسألة ، وفتاوى الأصحاب يشرف الفقيه على القطع باختصاص الحكم بالمعين الذي هو المبيع الشخصي الخارجي .

(٢) خلاصة هذا الكلام إن حكم ما يفسد من يومه لو تلف في نفس اليوم وبعد اليوم لكن قبل إقباض البائع المبيع الى المشتري : حكم المبيع النالف في خيار التأخير قبل الثلاثة ، وبعد الثلاثة قبل الاقباض في أن التلف من مال البائع .

فكل دليل قيم هناك على ذلك بquam هنا بلا كلام ونقاش .

كونه من البائع في الحالين (١) :
ولازم القول الآخر هناك (٢) جريانه هنا كما صرح به في الفضية
حيث جعله قبل الليل من المشتري .
ثم إن المراد بالفساد في النص والفتوى ليس الفساد الحقيقي (٣)
لأن (٤) موردما هي الحضرات والفواكه والبقول .
وهذه (٥) لا تضيع بالميت ولا تهلك .

(١) وهما : في الثلاثة ، وبعد الثلاثة لكن قبل اقباض البائع
المبيع الى المشتري .

(٢) اي في خيار التأخير ، والقول الآخر هو قوله في ص ٩٦
ولو تلف في الثلاثة فالمشهور كونه من مال البائع ايضاً ، خلافاً
لجماعة من القدماء منهم المبيع والسيدان مدعين عليه الاجماع :
فكما أن تلف المتع هناك من مال البائع على كلا الحالين :
كذلك فيما يفسد من يومه لو هلك المبيع في اليوم وفيها بعده قبل
الاقباض من مال البائع .

(٣) الذي هو الاعدام والهلاك رأساً واساساً .

(٤) لتعليل لكون المراد من الفساد ليس الفساد الحقيقي : اي
عدم ارادة ذلك لاجل أن ورد النص والفتوى هي الحضرات والفواكه
والبقول ، وهي لا تعدم رأساً ، بل يتطرق عليها الذبول ، وذهاب
لظارها :

(٥) اي الحضرات والفواكه لا تعدم رأساً بجميعها لبلا .

هنا ما افاده شيخنا الأنصاري حول ما يفسد من يومه ،

ولكن افاد المحقق الايروالي قدس سره في تعليقه على المكاسب -

- بل المراد (١) ما يشمل تغير العين .
 لظير التغير الحادث في هذه الأمور (٢) بسبب المبيوت .
 ولو لم يحدث في المبيع إلا فوات السوق (٣) .
 فلهي الحاقه بتغير العين وجهان :
 من (٤) كونه ضرراً .

= في هذا المقام ما خلاصته .

إن هناك فساداً و تلفاً .

أما الفساد فهو عبارة عن خروج العين عن الحالة التي هي عليها :
 بأن لا يبذل أزواؤها ما يبذل اراء العين الصحيحة ، لعدم تولب الآثار
 المرغوبة فيها حسب الطبيعة .

وأما التلف فهو عبارة عن خروج العين عن صورتها النوعية :
 بأن لا تبقى لها مالبية حتي يبذل بازائها المال .

راجع تعليقه على المكاسب - الجزء ٢ ص ٤٦ .

ولكن غير خفي على المتأمل الناقد البصير أن مراد شهختنا الأنصاري
 قدس سره هو ما افاده المعلق طاب ثراه :

(١) اي المراد من الفساد في قولهم : خيار ما يفسده من يومه

(٢) وهي الخضروات والفواكه والبقول .

(٣) بأن كانت الخضروات والفواكه والبقول تباع صباحاً ،

لا عصرأ ، فان في وقت العصر تؤول الى الذبول فتقل الرهبة في
 شرائها فتتقص قيمتها عن قيمتها الاصلية .

(٤) اي من كون تغير العين .

هذا دليل للاحاق فوات السوق من المبيع بتغير العين .

ومن (١) امكان منع ذلك ، لكونه فوت نفع ، لا ضرر .
 (السادس (٢) : خيار الرؤية) (٣) .
 والمراد به (٤) الخيار المصحب عن رؤية المبيع على خلاف ما اشترطه
 فيه المتبايعان .
 وبديل عليه (٥) قبل الاجماع المحقق .

(١) اي ومن امكان عدم الحاق ذلك بتغير العين ، لأنه فوت نفع
 من العين المبيعة ، لا أنه ضرر على البائع .
 هذا دليل لعدم الحاق فوات السوق من المبيع بتغير العين :
 (٢) اي القسم السادس من أقسام الخيارات التي ذكرها قدس سره
 في الجزء ١٣ من المكاسب في ص ٩٩ بقوله : والمجتمع في كل كتاب صبعة .
 (٣) مصدر رأى يرى ، ولهذا الفعل مصادر اخرى رأياً - راءة -
 رلهاناً .

(٤) اي المراد بخيار الرؤية هو الخيار المصحب عن رؤية المبيع على
 خلاف ما اشترط فيه المتبايعان : بمعنى تخلف الوصف الذي وقع
 الشراء عليه ، سواءً أكان الوصف من قبل البائع صريحاً ، أم بسبق
 رؤية المبيع والشراء السابق أم برؤية جزء منه ثم تقاس البقية عليه :
 ثم اذا كان الوصف من قبل البائع : بمعنى أنه التزم وتعهّد
 بتسليم المبيع متصفاً بصفة كذا ، أو كان وصفاً للمبيع لمجرد الإخبار
 فقط من دون التعهّد بذلك ، وكان مذكوراً في متن العقد ، إما على
 وجه الشرطية ، أو على وجه القيدية ثم تبين الخلاف .
 فهنا يثبت الخيار بتخلف ما اخبر به البائع بأي نحو كان وجه المبيع .
 (٥) اي على ثبوت خيار الرؤية .

والمستفيض (١) حديث (٢) نفي الضرر .
واسعد عليه (٣) ايضاً بأخبار .

(منها) (٤) : صحيحة جميل بن دراج .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ضيعة
وقد كان يدخلها ويخرج منها فلما أن نقد (٥) المال صار الى الضيعة
فقلبها (٦) ثم رجع فاستقال صاحبه فلم يقله ؟

(١) بالجبر صفة لموصوف محذوف : اي وبدل على ثبوت خيار
الرؤية قبل الإجماع المحصل الذي ادعاه الشيخ الكبير كاشف الغطاء
وولده الحقن الشيخ علي صاحب التمليقه على متن خيارات المصنف
الدمشقية المشار اليها في الجزء ١٤ من المكاسب من طبعتنا الحديثة ص ١٥٠ :
اي وبدل عليه قبل الإجماع المحصل ، وقبل الإجماع المنقول المستفيض :
(٢) بالرفع فاعل لكلمة وبدل : اي وبدل على ثبوت خيار الرؤية
حديث لا ضرر ولا ضرار ، حيث إن تسليم المبيع على خلاف رؤيته
ضرر على المشتري .

(٣) اي على ثبوت خيار الرؤية .

(٤) اي من الملك الأخبار المروية الدالة على ثبوت خيار الرؤية
صحيحة جميل بن دراج .

(٥) اي أعطى المشتري ثمن الضيعة نقداً .

(٦) المراد من قلبها هنا ظاهراً هو النظر الى الارض ، والتفتيش
عنها ، لا الحرث ، فان الحرث في يوم واحد مشكل ظاهراً ، اي
بعد شراء الارض لنظر اليها وفتش عنها فاذا هي ارض ذات أملاح
مثلاً ليست قابلة للزراعة ، ولذا استقال البائع فلم يقله .

فقال أبو عبد الله عليه السلام : إنه (١) لو قلب منها ومظـر
الى تسع وتسعين قطعة ثم بقي منها قطعة ولم يرها لكان له في ذلك
خييار الرؤية (٢) .

ولا بد من حملها (٣) على صورة يصح معها بيع الضيقة :

إما (٤) بوصف القطعة غير المرئية .

أو بدلالة (٥) ما رآه منها على ما لم يره :

(١) أي المشتري لو قلب من الأرض تسعة وتسعين قطعة منها ،
ونظر الى تلك القطع بمجموعها ، وبقيت قطعة واحدة من تلك
الأرض لم يقلبها ، ولم ينظر اليها ، ثم ظهر أنها غير صالحة للزراعة
فله خيار الرؤية في جميع الأرض المشتراة .

(٢) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦١ الباب ١٥

الحديث ١ .

(٣) أي صحيحة جميل بن دراج ، والحمل لما طريقان :

(٤) هذه هي الطريقة الأولى :

خلاصتها إن الخيار في الأرض المشتراة إما هو لأجل أن البائع
وصف القطعة غير المرئية : بأنها كبقية الأرض ثم تبين خلافها ،
فهنا له الخيار في جميع الأرض .

(٥) هذه هي الطريقة الثانية :

خلاصتها إن الخيار في الأرض لأجل أن المشتري ظن أن القطعة
التي لم يرها كالتى رآها ثم تبين الخلاف ، فهنا له الخيار في
جميع الأرض .

وقد يستدل (١) بصحوة زيد الشحام .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري سهام (٢)

القصابين من قبل أن يخرج السهم ؟

فقال عليه السلام : لا يشتري شيئاً حتى يعلم (٣) من ابن يخرج

السهم .

فإن اشترى شيئاً (٤) فهو بالخيار إذا خرج (٥) :

(١) أي ثبوت خيار الرؤية .

(٢) المراد من السهام هنا الحصص المشتراة :

(٣) أي حتى يعلم المشتري متى يخرج حصته المشتراة فإذا خرجت

حصته فهو مثله يصبح شراء تلك الحصص .

(٤) أي من حصص القصابين بعد خروجها وتعيينها اشترى شيئاً

من هذه الحصص المعينة ثم رأى المشتري ما اشتراه مخالفاً لما رآه .

(٥) هذا الحديث مروى في الكافي والتهذيب والوسائل ، لكن

مع الاختلاف في بعض ألفاظ الحديث .

ففي الكافي والتهذيب : (لا يشتري) بإثبات الياء في المضارع

وبصيغة الغائب .

وفي وسائل الشيعة : (لا تشتري) بحذف الياء في المضارع وبصيغة

الخطاب .

فاللأن في لا يشتري إذا كانت ناهية وهو الحق فلم لا تحذف الياء

في لا تشتري ؟

لأن الناهية تجزم وعلامة جزمها سقوط ياء المضارع .

وفي نسخة الكافي والتهذيب من قبل أن يخرج السهم .

قال في الحقائق ١ وتوضيح (١) معنى هذا الخبر ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن عبد الرحمان بن الحجاج عن منوال القصاب وهو مجهول .

- وفي الوسائل من قبل أن يخرج السهم .
وفي الكافي من أين يخرج السهم باضافة كلمة من على كلمة أين .
وفي (التهذيب) حتى يعلم أين يخرج السهم بعد حذف كلمة من الجارة عن أين .

وفي (الوسائل) حتى تعلم أين يخرج السهم بصيغة الخطاب في حتى تعلم وسقوط كلمة من عن كلمة أين ، وبصيغة المؤنث في تخرج السهم .

راجع (الكافي) الجزء ٥ ص ٢١٣ - الحديث - ٣ .
وراجع (التهذيب) الجزء ٧ ص ٧٩ الحديث (٣٤٠) ٥٤ .
وراجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٢ الهاب ١٥ - الحديث ٢ .
(١) المراد من توضيح الخبر هو توضيحه من حيث الموضوع الذي هو شراء السهام وتوضيح حكمه الذي هو حكم الشراء قبل خروج السهام وبعده .

أما توضيحه من حيث الموضوع فلأن الحديث متكفل لكيفية شراء أسهام القصابين على النحو المتعارف فيما بينهم ، لأن المراد من شراء الغنم هو شراء السهم المعين منه .

وأما توضيح الخبر من حيث حكمه قبل خروج السهام فهو قوله عليه السلام : لا يصح ، أو لا يصلح ، بناءً على اختلاف نسخة الكافي والتهذيب كما علمت : أي لا يصلح أو لا يصح شراء شيء قبل خروج -

قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام :

اشترى الغنم : أو يشترى الغنم جماعة ثم الدخل (١) داراً ثم يقوم رجل على الباب فيعد واحداً واثنين وثلاثة واربعة وخمسة ثم يخرج السهم (٢) .

قال (٣) : لا يصلح هذا إلا يصلح السهام اذا عدلت القسمة (٤) :

= السهام : اي قبل أن تعدل وتعين :

وأما توضيح الخبر من حيث حكمه بعد خروج السهام فقوله عليه السلام : إنما يصلح السهام اذا عدلت القسمة : اي السهام اذا تمكنت في الخارج يصح شراؤها ، فتعديل السهام كناية عن تعيينها خارجاً .

(١) المراد من دخول الغنم الدار هو دخولها في مرابضها .
ومرابط جمع مريض بفتح الميم وسكون الراء وكسر الباء وسكون الضاد والمربط موضع ربط الدواب .

(٢) اي سهم الفصاين :

(٣) اي الامام عليه السلام .

(٤) هذا الحديث كسابقه مذكور في الكافي والتهذيب بنحو المكان

مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه :

ففي الكافي : لا يصلح هذا إلا يصلح السهام اذا خرجت :

وفي التهذيب : لا يصح هذا إلا يصلح السهام اذا خرجت

راجع (الكافي) الجزء ٥ ص ٢٢٣ الحديث ٢ .

وراجع (التهذيب) الجزء ٧ ص ٧٩ - الحديث (٣٢٩) ٥٤ :

الى آخر الخبر (١) .

أقول (٢) : لم يعلم وجه الاستشهاد به (٣) لما نحن فيه (٤) ،
لأن (٥) المشتري لهم القصاب إن اشتراه مشاعاً فلا مورد لخيار
الرؤية (٦) :

وإن اشترى سهمه المعين الذي يخرج (٧) فهو (٨) شراء فرد غير
معين وهو باطل ،

وحل الصحة (٩) فلا هيار فيه للرؤية كالمشاع :

(١) ليس للخبر في المصدرين صلة حتى يقال الى آخر الخبر .
(٢) هذا كلام شيخنا الأنصاري بروم النقاش مع شيخنا المحدث
البحراني قدس سرها .

(٣) اي بهذا الحديث وهو صحيح عبد الرحمان :

(٤) وهو خيار الرؤية :

(٥) لتلبي لعدم وجه للاستشهاد بصحيح عبد الرحمان لما نحن فيه .

(٦) لأن الرؤية لا تتحقق إلا في المعين الشخصي الخارجي فحينئذ

يصح الخيار لما اذا ظهر خلاف ما رآها المشتري :

والمشاع لم يُعَيَّن بعدُ حتى تقع الرؤية عليه ، لو ثبت لهما الخيار

فثبت الخيار فرع الرؤية ، والرؤية فرع التشخيص الخارجي .

(٧) اي يخرج ويتعين بعدُ لتعديل السهام وقسمتها .

(٨) اي هذا الذي يشتري قبل خروجه وتعيينه شراء باطل ، لأن

المشتري فرد غير معين ، مع أنه لا بد من تعيين المبيع خارجاً :

(٩) اي وحل فرض القول بصحة شراء فرد غير معين فلا مجال

أيضاً للخيار ، لأنه كالمبيع المشاع ، والمبيع المشار لا يقع فيه الخيار .

ويمكن حله (١) على شراء عدد معين ، نظير الصاع من الصبرة ويكون له خيار الحيوان اذا خرج (٢) السهم .
ثم إن صحيحة (٣) جميل مختصة بالمشتري .
والظاهر الاتفاق على أن هذا الخيار (٤) يثبت للبائع ايضاً اذا لم ير المبيع وباعه بوصف غير فتيح كونه زائداً على ما وصف :
وحكي عن بعض أنه يحتمل في صحيحة جميل أن يكون التفتيش من البائع : بأن يكون البائع باعه بوصف المشتري :
وحينئذ (٥) فيكون الجواب عاماً بالنسبة اليهما على تقدير هذا الاحتمال .

(١) اي ويمكن حمل صحيح عبد الرحمان على شراء عدد معين من الغنم نظير شراء صاع من الصبرة وإن لم تكن الصبرة معلومة لأن المبيع هو الصاع ، لا الصبرة والصاع معين .
فكما أن شراء الصاع من الصبرة جائز بمعلوميته من حيث لوزن والكم والمقدار :

كذلك يجوز شراء عدد معين من الغنم وإن كان عدد الغنم مجهولاً .
(٢) بناءً على أن المبيع الكلي في المعين بصبر شخصياً .
(٣) المشار اليها في ص ١٢٠ .
(٤) اي خيار الرؤية .

(٥) اي وحين أن البائع باع المبيع بوصف المشتري يكون جواب الامام عليه السلام في صحيحة جميل بن دراج في قوله : لانه لو قلَّب منها ونظر الى تسع وتسعين قطعة : عاماً بالنسبة الى البائع والمشتري ، بناءً على احتمال كون التفتيش من البائع : بأن يكون البائع باعه بوصف المشتري :

ولا يخفى بعده (١) .
وأبعد منه (٢) دعوى عموم الجواب .
(والله العالم) .

(مسألة) (٣) :

مورد هذا الخيار (٤) بيع العين الشخصية الغائبة .

(١) أي بعد هذا الاحتمال : وهو كون التفتيش من جانب البائع لأن الغالب في المعامضات : أي خمسة وتسعون في المائة ٩٥ ٪ يكون التفتيش من جانب المشتري ، لا من جانب البائع .
(٢) أي وأبعد من هذا الاحتمال دعوى عموم جراب الامام عليه السلام : وجه الأبعدية لأنه لو حلنا الخبر المذكور على الاحتمال المذكور لكان الجواب مختصاً بالبائع ، لأنه عام يشمل البائع والمشتري ، فلا مجال لدعوى عمومه .

ولو كان حل الخبر المذكور على العموم جائزاً مع أن المورد مختص بالمشتري ، حوثل بقول جميل بن دراج رضوان الله تبارك وتعالى عليه ، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ضبعة .

لما احتجنا الى ارتكاب الحمل المذكور الذي هو في غاية البعد كما عرفت في الهامش ١ من هذه الصفحة عند قولنا : لأن الغالب .

(٣) في خيار الرؤية ذكر شيخنا الأنصاري قدس سره سبع مسائل

هذه اولها :

(٤) وهو خيار الرؤية .

والمعروف أنه يشترط في صحته (١) ذكر أوصاف المبيع التي يرتفع به (٢) الجهالة المرجبة (٣) للفر ، اذلولاه (٤) لكان ضرراً .
وعبر بعضهم عن هذه الأوصاف بما يختلف الثمن باختلافه :
كما في الوسيلة وجامع المقاصد . وغيرها .
وآخر (٥) بما يعتبر في صحة السلم .

(١) اي في صحة خيار الرؤية

(٢) اي بذكر أوصاف المبيع الرافعة للجهالة .

(٣) بالرفع صفة لكلمة الجهالة : اي الجهالة الموجبة للفر اذالم
لذكر أوصاف المبيع .

(٤) اي اذلولوا ذكر أوصاف المبيع لكان البيع بيعاً هروبياً موجباً
للضرر وهو منطلي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ضرر ولا ضرار :
(٥) اي وعبر بعض الفقهاء حول صحة خيار الرؤية في اشتراط
ذكر الأوصاف فيه بذكر الأوصاف المعتبرة في بيع السلم ، فكل مايعتبر
هناك يعتبر هنا .

نخذ لذلك أمثلة .

اذا كان المبيع حيواناً يجب أن يذكر فيه أربعة أوصاف :

النوع - اللون - الذكورة - الأنوثة :

واذا كان المبيع لبناً لابد أن يذكر في وصفه بما يميزه عن غيره :
من ذكر النوع واللون ، وذكر نوع العلف كالعوادي التي ترمى
ما حلا من النبات ، والأوارك التي ترمى الأراك .

والأراك شجر من الحمض ، والأواوك جمع الأراكّة وهو نبات فيه
ملوحة تسمى هذه الملوحة حمضية فأبائها تختلف بذلك فلا بد من التعرض -

.

= هذه الأوصاف .

ولابد ايضاً من ذكر أن الجيوان معلوفة ، أوراها .
واذا كان المبيع من الثياب فلا بد من ذكر جنسه ، من القطن
أو الكتان أو الحرير ، أو الإبريسم وغير ذلك .

ولابد من ذكر البلد الذي تنسج هذه الثياب فيها .
ولابد من ذكر الرقة والغلظة والدقة والنعومة والخشونة والجودة
والرداءة : والعتيق والجديد .

واذا كان المبيع كُرسماً الذي هو القطن فلا بد من تعريفه : من
حيث البلد ، واللون كالبياض والسمر ، والنعومة والخشونة ، والجهد
والردي ، ومن كثرة لحمة الذي هو لب القطن وقلته ، ومن حيث
العتيق والجديد .

واذا كان المبيع إبريسماً فلا بد من وصفه ، من حيث البلد المنتج
له ، ومن حيث اللون : من البياض والسواد ، والاحمرار ، ومن حيث
طول الطاقة وقصرها .

واذا كان المبيع صوفاً فلا بد من ذكر البلد واللون ومن حيث
صوف الذكور والإناث ؛ إذ صوف الإناث ألعم .
ومن حيث الزمان فلا بد من ذكره : بأنه ربيعي أو خريفي ، حيث
إن صوف الخريفي أنظف ، لأنه عقيم الصيف :

ولابد من ذكر الجودة والرداءة . والمقدار وزناً .
واذا كان المبيع خشباً فلا بد من وصفه ، لأن له أنواعاً متعددة ، إذ
منه الحطب الذي يؤخذ للوقود .

ولابد من ذكر نوع الحطب : من الطرفاء والخلاف والأراك =

والمعروف أنه يشترط في صحته (١) ذكر أوصاف المبيع التي يرتفع به (٢) الجهالة المرجية (٣) للفر ، اذلولاه (٤) لكان ضرراً .
وعبر بعضهم من هذه الأوصاف بما يختلف الثمن باختلافه :
كما في الوسيلة وجامع المقاصد وغيرها .
وأخر (٥) بما يعتبر في صحة السلم .

(١) اي في صحة خيار الرؤية

(٢) اي بذكر أوصاف المبيع الرافعة للجهالة .

(٣) بالرفع صفة لكلمة الجهالة : اي الجهالة الموجبة للفر اذ لم تذكر أوصاف المبيع .

(٤) اي اذلولاه ذكر أوصاف المبيع لكان البيع بيعاً حروريا موجبا للضرر وهو منطقي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ضرر ولا ضرار :
(٥) اي وعبر بعض الفقهاء حول صحة خيار الرؤية في اشتراط ذكر الأوصاف فيه بذكر الأوصاف المعتبرة في بيع السلم ، فكل ما يعتبر هناك يعتبر هنا .

نخذ لذلك أمثلة .

اذا كان المبيع حيواناً يجب أن يذكر فيه أربعة أوصاف :

النوع - اللون - الذكورة - الأنوثة :

واذا كان المبيع لبناً لا بد أن يذكر في وصفه بما يميزه عن غيره :
من ذكر النوع واللون ، وذكر نسوع العلف كالعوادي التي ترمى
ما حلا من النبات ، والأوارك التي ترمى الأراك .

والأراك شجر من الحمض ، والأوارك جمع الأراكّة وهو نبات فيه
ملوحة تسمى هذه الملوحة حمضية فأبائها تختلف بذلك فلا بد من التعرض -

.

= هذه الأوصاف .

ولابد ايضاً من ذكر أن الجھوان معلوفة ، أوراھة .
 وإذا كان المبيع من الثياب فلا بد من ذكر جنسه ، من القطن
 أو الكتان أو الحرير ، أو الإبريسم ولھير ذلك .
 ولابد من ذكر البلد الذي تنسج هذه الثياب فيها .
 ولابد من ذكر الرقة والغلظة والدقة والنعموة والخشونة والجودة
 والرداءة : والعتيق والجديد .

وإذا كان المبيع كمرسماً الذي هو القطن فلا بد من تعريفه : من
 حيث البلد ، واللون كالبياض والسمر ، والنعموة والخشونة ، والھهد
 والرددي ، ومن كثرة لحمه الذي هو لب القطن وقلته ، ومن حيث
 العتيق والجديد .

وإذا كان المبيع إبريسماً فلا بد من وصفه ، من حيث البلد المنتج
 له ، ومن حيث اللون : من البياض والسواد ، والاحمرار ، ومن حيث
 طول الطاقة وقصرها .

وإذا كان المبيع صوفاً فلا بد من ذكر البلد واللون ومن حيث
 صوف الذكور والإناث ؛ إذ صوف الإناث ألعم .
 ومن حيث الزمان فلا بد من ذكره : بأنه ربيعي أو خريفي ، حيث
 إن صوف الخريفي أنظف ، لأنه عقيم الصيف :

ولابد من ذكر الجودة والرداءة . والمقدار وزناً .

وإذا كان المبيع خشباً فلا بد من وصفه ، لأن له أنواعاً متعددة ، إذ
 منه الحطب الذي يؤخذ للوقود .

ولابد من ذكر نوع الحطب : من الطرفاء والخلاف والأراك =

• • • • •
= والمرعرع ، والدقة والغلظة والوسط والهبوسة ، والرطوبة والجودة
والردائة ، وذكر المقدار .

وإذا كان المبيع أحجاراً ، فلا بد فيها من ذكر اللون إن اختلف
وهي ثلاثة أقسام :
قسم منها يتخذ للأرحية ، فلا بد من ذكر دورها ونحائها وردائها
وجودتها ومقدار وزنها .

وقسم منها يتخذ للبناء فلا بد من ذكر نوعها ولونها : من البياض
والخضرة ، وعظمها ، بأن يقال : إن اثنين منها ، أو ثلاثة ، أو
أربعة يحملها الهمير ، أو البقال ، ولا بد من ذكر الوزن والجودة
والردائة :

وقسم منها الرخام : وهو على أنواع فلا بد من ذكر نوعه ولونه
وصفائه وجودته وردائه ، وطوله وعرضه إن كان له عرض ، ودوره
إن كان مدوراً ، وإن كان ذا خطوط مختلفة ذكرها .

وقسم منها الحجارة التي تصنع منها الأواني والقدر فلا بد من ذكر
نوعها : من حيث البلد الذي تخرج منه ، وجودتها وردائها ، ومقدار
وزنها .

وقسم منها حجارة النورة والجص فلا بد من ذكر أرضها التي
تخرج منها ، لاختلاف اللون فيها بالبياض والحمرة ، والجودة والرداءة
وقسم منها الآجر فلا بد من ذكر الطول والعرض والثخانة ،
والجودة والرداءة .

وإذا كان المبيع هطوراً فلا بد من ذكر ما يميز كل واحد من
أنواعها ، فذكر لون العنبر : بأنه أبيض ، أو أشهب ، أو أخضر =

وآخرون كالشوخين (١) والحلي اقتصرُوا على اعتبار ذكر الصفة (٢).
والظاهر أن مرجع الجمع واحد ، ولذا (٣) ادعى الإجماع على
كل واحد منها .

فلي (٤) موضع من الفلكرة بشرط في بيع خيار الرؤية وصف

ولا بد من ذكر البلد الذي يستخرج منه العطور ، وذكر الجودة
والرداءة .

وهكذا الكافور والمسك .

وإذا كان المبيع حسلاً فلا بد من ذكر المكان الذي يستخرج منه
كالجبل ، أو البلد ، والزمان كالربيع والصيف والخريف .
ولا بد من ذكر لونه كالبياض والصفرة ، والجودة والرداءة ،
وأنه حسل مصفى من الشمع .

فهذه الأوصاف التي تعتبر في بيع السلم ، والأوصاف التي لم
نذكرها هنا .

كذلك يعتبر ذكرها في المبيع في خيار الرؤية .

(١) وهما : شيخ الأمة واستاذها الشيخ المفيد .

وشيوخ الطائفة الشيخ الطوسي قدس سرهما .

(٢) أي جنس الصلة المراد به الصفات الموجودة في المبيع
والمرهوبة فيه .

(٣) أي جميع التعابير التي عبر بها الفقهاء رضوان الله عليهم
مآله إلى شيء واحد .

(٤) من هنا اخذ قدس سره في عد الإجماع المدعى على كل واحد
من التبرعات المذكورة .

المبيع وصفاً بكفي في السلم عندنا (١) .
وفي موضع آخر من التذكرة : إن شرط صحة بيع الغائبة وصفها
بما يرفع الجهالة عند علمائنا أجمع :
ويجب فيه ذكر اللفظ الدال على الجنس (٢) .
ثم ذكر أنه يجب ذكر اللفظ الدال على المميز : وذلك بذكر
جميع الصفات التي تختلف الأثان باختلافها ، وتنطرق الجهالة بترك
بعضها ، انتهى (٣) .
وفي جامع المقاصد ضابط ذلك (٤) أن كل وصف متفاوت
الرغبات بثبوته (٥) وانتفاؤه ، وتفاوت (٦) به القيمة تفاوتاً ظاهراً
لا يتسامح به يجب ذكره .

- (١) راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٥
عند قوله في المسألة الثالثة : يشترط في بيع خيار الرؤية وصف
المبيع وصفاً بكفي في السلم عندنا .
(٢) راجع (المصدر نفسه) عند قوله في ص ٣٤٩ في المسألة
الأولى ١ وشرط صحة بيع العين الشخصية الغائبة وصفها بما يرفع
الجهالة عند علمائنا أجمع .
(٣) راجع (المصدر نفسه) عند قوله : ويجب أيضاً ذكر اللفظ :
(٤) أي ضابط خيار الرؤية والقاعدة فيها .
(٥) أي تفاوت رغبة المشتري بذكر الوصف الثابت في البيع
السلمي ، وعدم رغبته به إذا ذكر الوصف وهو غير موجود فيه .
(٦) أي وتفاوت أيضاً قيمة المبيع بسبب ذكر الوصف الموجود
فيه تفاوتاً ظاهراً : بحيث لا يتسامح العرف بهذا التفاوت ، فيرغب -

فلا بد من استقصاء أوصاف السلم ، انتهى (١) .
 وربما (٢) يقرأى الثاني بين اعتبار ما يختلف الثمن باختلافه
 وكفاية (٣) ذكر أوصاف السلم من (٤) جهة أنه قد يتسامح في السلم

= المشتري بشراء هذا المبيع :

(١) أي ما أَلَّاه المحقق الكركي قدس سره في جامع المقاصد في
 هذا المقام .

(٢) هذا كلام شيخنا الأنصاري وهو في الواقع إشكال على ما
 عرف العلامة بيع خيار الرؤية بكفاية المبيع وصلاً رافعاً للجهالة كما في
 الاكتفاء بالوصف الراجع للجهالة في البيع السلمي .

وبين تعريف صاحب جامع المقاصد خيار الرؤية : بأنه عبارة عن
 وصف كل ماله دخل في تفاوت الرهبات عند ثبوته فيه ، وعدم
 الرهبة فيه عند لغيه عنه .

فكيف الجمع بين هذين التعريفين وقد ادعى الإجماع على كل
 واحد منهما ؟

(٣) بالجر عطفاً على مجرور كلمة بين في قوله في هذه الصلحة بين إمامنا :
 أي وربما يقرأى الثاني بين كفاية ذكر أوصاف السلم كما في تعريف
 العلامة في ص ١٣١ - ١٣٢ عند نقل الشيخ عنه .

(٤) تعليل لكفاية ذكر الأوصاف مجملًا في خيار الرؤية كالاكتفاء
 بذلك في البيع السلمي .

خلاصته إن الاكتفاء بذلك لاجل تسامح العرف بذلك في البيع السلمي
 لأن الاكتفاء بذلك موجب لرفع الضرر عن المشتري ، ولا بد كرون
 الأوصاف بكاملها في معاوضاتهم ومعاملاتهم المالية .

في ذكر بعض الأوصاف ، لإفضائه (١) الى عزة الوجود ، أو لتعذر (٢) الاستقصاء على التحقيق ، وهذا المانع (٣) مفقود فيما نحن فيه . قال (٤) في التذكرة في باب السلم : لا يشترط وصف كل عضو على حاله (٥) بأوصافه المقصودة ،

(١) تعليل لعدم إقدام العرف في معاملاتهم على ذكر الأوصاف بكاملها : أي إن ذكر الأوصاف بكاملها موجب الى عزة وجود الشيء فلا يقدم احد على الشراء إذا .

(٢) تعليل آخر لعدم إقدام العرف في معاملاتهم على ذكر الأوصاف بكاملها : أي عدم الإقدام على ذلك وإما لاجل تعذر استقصاء كل الصفات على نحو التحقيق والتدقيق في البيع السلمي .

(٣) وهو الإفضاء الى عزة الوجود ، أو لتعذر الاستقصاء لمفقود فيما نحن فيه : وهو خيار الرؤية ، لأن المبيع موجود يتمكن المشتري من الاطلاع على جمع الصفات الموجودة فيه ، أو غير موجودة .

(٤) من هنا اخذ قدس سره في نقل ما افاده العلامة في الاكتفاء بذكر بعض الأوصاف في البيع السلمي .

(٥) في جميع نسخ المكاسب الموجودة عندنا حتى المصححة من قبل بعض الأفاضل في (قم) من الحيوان ، وحيث كان المعنى لا ينسجم مع وصف كل عضو من الحيوان راجعت التذكرة من طبعتنا الحديثة والطبعة الحجرية فرأيت عبارتها هكذا : (لا يشترط وصف كل عضو على حاله) فأثبتناها كما هنا .

راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٨ ص ٣٤ المسألة الثانية .

وإن تفاوت به الغرض والقيمة لافضاله الى حزة الوجود، انتهى (١) .
 وقال (٢) في السلم في الأحجار المنخذلة للبناء :
 إله يذكر نوعها ولولها ، وبصفت عظمها (٣) فيقول ،
 ما يحمل البعير منها (٤) اثنتين ، أو ثلاثاً أو أرباعاً على سبيل
 التقريب ، دون التحقيق ، لتعذر التحقيق (٥) :
 ويمكن (٦) أن يقال : إن المراد ما يعتبر في السلم في حده ذاته
 مع قطع النظر عن المدة الموجب للمساعدة في بعض أفراد السلم

-
- (١) أي ما افاده العلامة قدس سره في هذا المقام .
 راجع (المصدر نفسه) الجزء ٨ ص ٣٤ المسألة ٢ .
 (٢) أي العلامة قدس سره في التذكرة في نفس المكان في ص ٤٢ من نفس المصدر
 (٣) المراد من عظم الحجارة صمكها : من حيث الحجم والثنخ
 (٤) أي من الأحجار المبينة بالبيع السلمي ،
 (٥) أي لتعذر التحقيق الكامل في وزن الأحجار وصمكها وحجمها
 لعدم وجود الوسائل لذلك في تلك المصوور .
 (٦) من هنا اخذ قدس سره في رفع التنافي بين التعريفين في بيع
 خيار الرؤية .
 ومخالصة ما افاده إن غرض الفقهاء رضوان الله عليهم إجماع هو
 ذكر ماله دخل في صحة البيع السلمي ومعتبر فيه ، من حيث هو
 هو ، وذكر ماله دخل في قيمته .
 وهذا لا ينافي رفع الهد في بعض الأحيان عن الأوصاف لاجل
 محذور حزة الوجود وقلته .
 أو لتعذر الاستقصاء بالصفات على التحقيق .

وإن (١) كان يمكن أن يورد على مسامحتهم هناك أن الاستقصاء في الأوصاف شرط في السلم غير مقيد بحال التمكن ، فتعذر (٢) بوجوب فساد السلم ، لا الحكم (٣) بعدم اشتراطه .

= بمباراة أوضح وأحسن كما افادها بعض الأعلام الأفاضل قدس سره :
إن الصفات العارضة على الشيء بالذات ، أو بالعرض على قسمين :
(قسم) ١ نلاحظ الأوصاف بكاملها ملاحظة دقيقة عميقة لجريان العادة على مثل هذه الدقة الكاملة وجوداً ولفياً ، مع قطع النظر عن التعذر الموجب للمساهة في بعض أفراد السلم : من حيث ذكر بعض الصفات :

(وقسم) نلاحظ الصفات فيه من غير دقة وتعمق فيها ، لعدم جريان العادة بذكرها دقيقاً وإن كان ذكر الأوصاف بكاملها مرغوباً في حد نفسه وذاته .

(١) من هنا يروم قدس سره الإشكال على مساهة ذكر بعض الصفات في البيع السلمي ، وفي الواقع إيراد على الجواب الذي افاده قدس سره :

وخلاصته إن استقصاء الصفات في البيع السلمي وإن كان شرطاً فيه ، لكنه غير مقيد بصورة التمكن من ذكر الصفات حتى إذا تعذر عدّها واستقصاؤها يقال بعدم شرطية الاستقصاء في البيع السلمي فتعذر الاستقصاء موجب لإبطال البيع السلمي ، لأنه موجب لعدم شرطيته فيه .

(٢) أي تعذر استقصاء الأوصاف كما علمت آنفاً .

(٣) أي وليس التعذر موجباً للحكم بعدم اشتراط الاستقصاء =

كما (١) حكموا بعدم جواز السلم فيما لا يمكن ضبط أوصافه .
وتمام الكلام في محله .

ثم إن (٢) الأوصاف التي يختلف الثمن من اجلها - محصورة
خصوصاً في العبيد والإماء ، فان مراتبهم الكمالية التي تختلف بها
اثمانهم هير محصورة جداً .

والاقتصار (٣) على ما يرفع به معظم الفرر إحالة (٤) على مجهول ،

- في البيع السلمي .

(١) تنظير لكون تعدل الأوصاف موجباً لفساد البيع السلمي : أي
كما أن الفقهاء حكموا بعدم صحة جواز بيع السلم اذا لم يمكن للبائع
ضبط أوصافه ،

(٢) هذا إشكال ثان على ما افاده صاحب جامع المقاصد قدس سره :
من أنه لا بد من بيان كل وصف تفاوت الرغبات في ثبوته وانتقاله
وتفاوت القيمة به .

خلاصته إن الأوصاف الموجبة لاختلاف الثمن بوجودها في المبيع
هير محصورة ومعدودة ، لأن رتب بعض الأقسام من المبيعات ، من
حيث الكمالات والفنون الموجبة لاختلاف ائمالها ، لاجل الرغبة فيها مختلفة ،
(٣) هذا دفع وهم في الواقع .

خلاصة الوهم إنه في البيع السلمي يقتصر على معظم الأوصاف
الموجب لرفع معظم الفرر ، لا على جميع الأوصاف .

(٤) بالرفع خبر للمبتدئ المتقدم : وهو كلمة والاقتصار .

وهو في الواقع جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته : إن الاقتصار المذكور إحالة على امر مجهول : -

بل (١) بوجب الاكتفاء على مادون صفات السلم ، لانتفاء الغرر صرفاً بذلك (٢) .

مع (٣) أننا علمنا أن الغرر العرفي أخص من الشرعي .

= خذ لذلك مثلاً .

لو كان المبيع مشتملاً على خمسين صفة فوصف البائع مئتمته بثلاثين وصفاً مثلاً ولم يذكر العشرين الباقي .

فقد أحال البائع على امر مجهول : أي وصف المبيع لا بحقيقته وثام خصوصياته ، فحينئذ يكون المبيع مجهولاً وإن كان البائع قد وصف المبيع بمعظم الغرر .

(١) هذا رأيه قدس سره : أي الواجب هو الاكتفاء على مادون صفات السلم في العين الغائبة الشخصية ، لأنه ينتفي الغرر بالاكتفاء على ما دون صفات السلم صرفاً ، حيث إن العرف يكتفي بذلك : (٢) أي بالاكتفاء بما دون صفات السلم كما عرفت :

(٣) تأييد منه لما أفاده قدس سره : من أن الواجب هو الاكتفاء بما دون الصفات .

خلاصته إننا علمنا فيما سبق أن الغرر العرفي أخص من الغرر الشرعي ، أي بينهما عموم وخصوص مطلق .

فكل حرر عرفي حرر شرعي ، وليس كل غرر شرعي حرراً عرفياً لأن المبيع إذا كان مجهولاً ولو ببعض الصفات براه الشارع حرراً لأن العلم بالمبيع شرط حين انشاء العقد .

ولا يخفى هذا مبني على ثبوت الحقائق الشرعية .

وأما إذا لم نقل بذلك كما هو الحق في المقلد فليس الغرر العرفي أخص من =

وكيف كان (١) فالمسألة لا تخلو عن إشكال :

وأشكل (٢) من ذلك أن الظاهر أن الوصف يقوم مقام الرؤية المدحقة في بيع العين الحاضرة .

وعلى (٣) هذا فيجب أن يعتبر في الرؤية أن يحصل بها الاطلاع

= الفرر الشرعي ، لعدم وجود الفرر الشرعي حتى يقال بأخصية العرفي من الشرعي .

(١) يعني أي شيء قلنا في مسألة بيع العين الشخصية الغائبة في خيار الرؤية فهذه المسألة لا تخلو عن إشكال .

أي هل الواجب الاكتفاء بوصف المبيع وصفاً يكتفي به في بيع المسلم ؟
أو الواجب ذكر الأوصاف بما يختلف الثمن باختلافه ؟

(٢) هذا من منعمات الإشكال الثاني الوارد على ما افاده المحقق الكركي قدس سره : من لزوم ذكر جميع الصفات التي يختلف الثمن باختلافها : أي وأصعب من الإشكال الثاني المشار إليه في ص ١٢٧ وخلاصته إننا لو قلنا باعتبار ذكر جميع الصفات في بيع العين الشخصية الغائبة في خيار الرؤية كما افاده المحقق الكركي .

فلا بد من الالتزام بالقول بذلك فيما لو كان الوصف قائماً مقام الرؤية ، والثاني : وهو القيام مقام الرؤية باطل والمقدم : وهو اعتبار ذكر جميع الصفات في بيع العين الشخصية الغائبة مثله باطل .

(٣) أي وبناءً على هذا الإشكال فالواجب أن يعتبر في الرؤية حصول الاطلاع بالرؤية على جميع الصفات المعبرة في العين الشخصية الغائبة مما يختلف الثمن باختلافه .

على جميع الصفات المعتبرة في العين الغائبة مما يختلف الثمن باختلافه
قال (١) في التذكرة : تشترط رؤية ما هو مقصود بالبيع
كداخل الثوب .

فلو باع ثوباً مطويّاً ، أو شيئاً حاضرة لا يشاهد منها ما يختلف
الثمن لاجله .

كان كبيع الغائب يبطل إن لم يوصف وصفاً يرفع الجهالة انتهى (٢)
وحاصل هذا الكلام (٣) اعتبار وقوع المشاهدة على ما يعتبر في
صفة السلم ، وبيع الغائب .

ومن المعلوم من السيرة عدم اعتبار الاطلاع بالرؤية على جميع
الصفات المعتبرة في السلم ، وبيع العين الغائبة ، فانه (٤) قد لا يحصل
الاطلاع بالمشاهدة على سن الجارية ، بل ولا على نوعها، ولا غيرها (٥)
من الامور التي لا يعرفها إلا أهل المعرفة بها .

فضلاً عن مرتبة كمالها (٦) اللساني المطلوبة في الجواني المبسولة

(١) من هذا اخذ قدس سره في الاستشهاد بكلمات الاعلام الافذاذ
على ما افاده : من قوله : فعلى هذا فيجب أن يعتبر في الرؤية ،
فأول كلام استشهد به كلام العلامة قدس سره .

(٢) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٣
الفرع الثالث عند قوله : الثالث تشترط رؤية ما هو مقصود :

(٣) اي كلام العلامة قدس سره .

(٤) تعليل لعدم اعتبار الاطلاع بالرؤية على جميع الصفات

(٥) اي ولا هير الجارية .

(٦) اي كمال الجارية .

بازائها الأموال .

وبعد كل البعد التزام ذلك (١) ، أو ما دون ذلك في المشاهدة بل يلزم من ذلك (٢) ، عدم صحة شراء غير العارف بأوصاف المبيع الراجعة الى نوعه ، أو صنفه ، أو شخصه :

بل هو (٣) بالنسبة الى الأوصاف التي اعتبروها كالأعلى .

فلا بد من مراجعة بصير عارف .

ولا أجد في المسألة (٤) أوثق من أن يقال :

إن المعتبر هو الفرر العرفي في العين الحاضرة ، والغائبة الموصوفة .

فإن دل على اعتبار أزيد من ذلك (٥) حجة (٦) معتبرة اخذ به

وليس (٧) فيما ادعاه العلامة في التذكرة : من الإجماع حجة :

مع (٨) استناده في ذلك الى كونه غرراً هرفاً .

(١) اي الالتزام بالمشاهدة على سن الجارية ونوعها .

(٢) اي من القول بالالتزام بالمشاهدة على سن الجارية ونوعها .

(٣) اي غير العارف البصير بأوصاف المبيع .

(٤) اي في مسألة خيار بيع العين الشخصية الغائبة :

(٥) اي من الفرر العرفي في العين الحاضرة والغائبة الموصوفة

بصلوات كثيرة ، لا بكاملها .

(٦) بالنسبة حال لكلمة أزيد اي حال كون الدلائل الأزيد يكون

حجة معتبرة قاطعة .

(٧) رد منه على دليل العلامة قدس سرهما : من عدم اشتماله على

دليل معتبر بمعنى به سوى الإجماع ؛ وهو ليس دليلاً معتبراً ، وحجة قاطعة

(٨) رد آخر منه على دليل العلامة قدس سرهما السلي هو =

حيث قال في اول مسألة اشتراط العلم بالعوضين (١) :
 إنه (٢) اجمع علماؤنا على أن العلم شرط فيهما ، ليعرف ما الذي
 ملك بزاء ما بذل فيمتنفي الفرر ، فلا يصح بيع الغائب ما لم تتقدم
 رؤيته مع عدم تغيره ، أو وصفه وصفاً يرفع الجهالة ، انتهى (٣).
 ولا ريب أن المراد بمعرفة ما ملك معرفته على وجه وسط بين
 طرفي الاجمال والتفصيل (٤)
 ثم (٥) إنه يمكن الاستشكال في صحة هذا العقد :

= الاجماع : اي مع استناد العلامة اشتراط العلم بالعوضين اجماعاً الى
 الفرر عرفاً .

(١) اي العلامة قدس سره في التذكرة .

(٢) هذا مقول قول العلامة في التذكرة .

(٣) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٢

في الشرط الخامس ، المسألة الاولى عند قوله : مسألة اجمع علماؤنا .
 ولا يخفى أن العبارة المنقولة هنا بعد مراجعة المصدر وتطبيقها عليه
 رأينا فيها اختلافاً شامعاً ، ولا يمكننا احوالة كل كلمة الى مصدرها
 فصحيحنا عبارة المكاسب كما في المصدر .

(٤) اي لا ينحو الاحمال المحض ، ولا ينحو التفصيل المحض .

(٥) هذا هو الإشكال الثالث على ما افاده الحق الكركي : من أنه

لا بد من بيان كل وصف تنفاوت الرغبات : من حيث ثبوته فيه
 أو انتفائه عنه .

وخلاصة الإشكال إنه من الإمكان الابراد على هذا العقد المنتصف
 بالصفات التي تنفاوت الرغبات فيه ثبوتاً ، أو نفياً : بأن ذكر =

بأن (١) ذكر الأوصاف لا يخرج البيع عن كونه غرراً ، لأن الغرر بدون اخذ الصفات من حيث (٢) الجهل بصفات المبيع ، فإذا اخذت (٣) فيه مقيداً بها صار مشكوك الوجود ، لأن العبد (٤) المتصف بتلك الصفات مثلاً لا يعلم وجوده في الخارج ، والغرر فيه أعظم .

ويمكن (٥) أن يقال : : إن الأوصاف في معنى الاشتراط

= الأوصاف لا يخرج بيع العبد الشخصية الغائبة عن الغرر اذا كان الوصف على نحو التقييد ، لأن منشأ الغرر هو الجهل والجهل بالمبيع هنا موجود ، لأنه صار مشكوك الوجود :

بل الغرر فيه أعظم من الغرر الموجود في الوصف اذا اخذ بنحو الشرط ، لأنه في صورة تخلف المبيع عن الرؤية اذا ذكرت الأوصاف على نحو الاشتراط له محبار تخلف الشرط ، لا أن العقد باطل .
بخلاف تخلفه عن الرؤية في صورة اخذ الأوصاف على نحو التقييد فإنه مبطل للعقد .

(١) الباء بيان لكيفية الإشكال وقد عرفته آنفاً .

(٢) الجار والمجرور مرفوع محلاً خبر لاسم إن في قوله في هذه الصفحة ، لأن الغرر أي منشأ الإشكال اذا اخذت الأوصاف على نحو التقييد هو الجهل بالمبيع كما عرفت .

(٣) أي الأوصاف في المبيع كما عرفت .

(٤) تعليل لمشكوكية المبيع ، وقد عرفته آنفاً .

(٥) جواب عن الإشكال الثالث .

خلاصته إنه من الممكن ان يكون ذكر الصفات الموجبة لربعات =

لا التقييد فيهم العبد مثلاً ملتزماً بكونه كذا وكذا ، ولا حرر فيه حيثل عرفاً .

وقد صرح (١) في النهاية والمصالح في مسألة ما اذا رأى المبيع ثم تغير عما رآه : إن الرؤية (٢) بمنزلة الاشتراط ، ولازمه (٣) كون الوصف القائم مقام الرؤية اشراطاً (٤) . ويمكن (٥) أن يقال ببناء هذا البيع على تصديق البائع ، أو خبره في إخباره بانصاف المبيع بالصفات المذكورة :

= النامس بثبوته وانتفائه في العين الشخصية الغائبة على نحو الاشتراط لا على نحو التقييد :

بمعنى أن البائع الزم بكون المبيع متصفاً بكذا وكذا ، وهذا النحر من البيع لا حرر فيه عرفاً .

نعم للمشتري خيار تخلف الشرط عند ما كان المبيع مخالفاً للرؤية؛ (١) تأييد منه لما افاده : من أنه من الإمكان انخاض الأوصاف على نحو الاشتراط ، لا على نحو التقييد .

خلاصته إن الشيخ قدس سره قد صرح في النهاية عندما يرى المبيع مخالفاً لما رآه سابقاً : إن الرؤية بمنزلة الاشتراط ، لا بمنزلة التقييد ، وللازم كون الرؤية بمنزلة الاشتراط : أن وصف المبيع بكون اشراطاً في المبيع ، لأن الوصف بمنزلة الرؤية وقائم مقامها :

(٢) هذا نصريح الشيخ في النهاية ، وقد عرفته آنفاً .

(٣) أي ولازم كون الرؤية .

(٤) أي لا قيداً للمبيع .

(٥) هذا جواب آخر عن الإشكال الثالث المشار إليه في ص ١٤٢ -

كما (١) يجوز الاعتماد عليه في الكيل والوزن ، ولذا (٢) ذكروا أنه يجوز مع جهل المتبايعين بصفة العين الغائبة المبيعة بوصف ثالث لها : وكيف كان (٣) فلا غرر عرفاً في بيع العين الغائبة ، مع اعتبار الصلوات الرافعة للجهالة :

ولا دليل (٤) شرعاً على المنع من حيث عدم العلم بوجود تلك

- وخلاصته إنه من الممكن القول بصحة بيع العين الغائبة مع أن الغرر خبر مرتفعة حقيقة او بنينا هذا البيع على جواز تصديق البائع باخباره بذكره الأوصاف الخاصة ، وترتب آثار الصديق على اخباره لعبدا وإن لم يفد لإخباره العلم والاطمئنان ، وتنزل لإخباره منزلة القطع أو تنزل مؤدى لإخباره منزلة الواقع .

(١) نظير لجواز بيع المذكر على جواز تصديق البائع باخباره بذكره الأوصاف الخاصة : اي مانع فيه نظير جواز الاعتماد على إخبار البائع بمقدار الوزن أو الكيل .
فكما أن هذا الاعتماد جائز .

كذلك بناء البيع المذكور على جواز تصديق البائع فيما أخبر ، من الصفات جائز .

(٢) اي ولاجل صحة بناء هذا البيع على تصديق البائع ، أو لغيره في إخباره بذكر الأوصاف اجاز الفقهاء رضوان الله تبارك وتعالى عليهم وصف ثالث العين الغائبة او كان المتبايعان جاهلين بصفة العين الغائبة .
(٣) يعني أي شيء قلنا في بيع العين الغائبة : من الجواز أو عدمه .

(٤) اي كما أنه لا غرر عرفاً كذلك لا دليل على منع البيع شرعاً .

الصفات ، فيتعين الحكم بمجازه :

مضافاً الى الاجماع عليه ممن عدا بعض العامة :

ثم إن الخيار بين الرد والامساك مجاناً هو المشهور بين الأصحاب
وصريح السرائر تخبيره بين الرد والامساك بالارش ، وأنه لا يجبر (١)
على احدهما .

(١) اي لا يجبر المشتري ، لا على رد المبيع ، ولا على ابقائه
وامساكه لو كان المبيع على خلاف ما رآه .
لا يخفى عليك أن الأقوال هنا اربعة :

(الاول) الخيار بين الرد والامساك مجاناً وهو المشهور ، لأن
الإجبار على الرد ، أو على الامساك ضرر عليه ، واجحاف في حقه
فالتخير يرفع ذلك .

(الثاني) الخيار بين الرد والامساك مع الارش كما ذهب اليه
ابن ادريس قدس سره ، لأن الفسخ ، أو الاخذ مع الارش هو
الرافع للضرر المنهني بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ضرر ولا
ضرار ، من دون حكومة له على تعين احدهما .

وقد ضعف المصنف هذا القول في ص ١٤٧ بقوله : ويضعف .
(الثالث) تعين الارش فقط ، لأن عموم قوله تعالى : أو فوا
بالمقود قاض بلزوم المعاملة ، مع الضمان محرم نعمي الضرر اليه ، فتكون
نتيجة العمومين تعين الارش

(الرابع) بطلان البيع عند ظهور تخلف الوصف كما ذهب اليه
صاحب النهاية والمراسم والمحقق الاردبيلي قدس الله أسرارهم .
واستدلوا على ذلك بوجهين :

ويضمف (١) بأنه لا دليل على الارش .

نعم (٢) او كان للوصف المفقود دخل في الصحة توجه اخذ الارش .

لكن (٣) بخيار العيب ، لاختيار رؤية المبيع على خلاف ما وصفه

اذ (٤) اولا الوصف ثبت بخيار العيب ايضاً .

وسيجي . عدم اشتراط ذكر الأوصاف الراجعة الى وصف الصحة :

= بقوله (الاول) ان الوصف يرجع الى تعيين عنوان المبيع

سواء ذكر بعارة الاشتراط ، أم بعارة التقييد ، وسواء أكان الوصف وصفا ذاتياً أم عرضياً .

(الثاني) إن الرضا في المعاملة لم يتعلق إلا بالتقييد بالصفة ، وأما

العاري من الصفة فلا رضاه به فيبطل البيع بظهور خلافه .

(١) اي قول ابن ادريس بأن المشتري مخير بين الرد ، والامساك بالارش :

(٢) استدراك عما افاده : من تضعيف قول ابن ادريس .

خلاصته إن اخذ الارش بالإمساك إنما يجوز لو كان للوصف المفقود

دخل في صحة العقد : بأن كان من مقوماته .

(٣) استدراك عما افاده : من جواز اخذ الارش لو كان للوصف

المفقود دخل في صحة العقد ، وأنه من مقوماته .

خلاصته إن جواز الاخذ على فرض القول به إنما هو من باب

خيار العيب ، لكون المبيع ذا عيب بفقدان الوصف ، لأنه من باب

تخلف الوصف .

(٤) تعليل لكون اخذ الارش من باب خيار العيب ، لا من باب

تخلف الوصف .

وأضعف من هذا (١) ما ينسب الى ظاهر المقنعة والنهاية والمراسم ،
من بطلان البيع اذا وجد ، على خلاف ما وُصِف .
لكن الموجود في المقنعة والنهاية أنه إن لم يكن على الوصف كان
البيع مردوداً (٢) :

ولا يبعد كون المراد بالمردود القابل للرد ، لا الباطل فعلاً وقد
حُجِر في النهاية عن محيار الغبن بذلك (٣) فقال (٤) : ولا بأس :
بأن يبيع الانسان متاهاً بأكثر مما يساوي اذا كان المبتاع (٥) من
اهل المعرفة .

فان لم يكن كذلك (٦) كان البيع مردوداً (٧) وعلى تقدير وجود
القول بالبطلان :

(١) اي وأضعف مما ذهب اليه ابن ادريس ما ذهب اليه المحقق
الاردبيلي ومن سبقه : من بطلان البيع رأساً اذا وجد المبيع على
خلاف ما وُصف .

(٢) اي لأنه باطل رأساً .

(٣) اي بكون المبيع الغنبي يرد على الغائب اذا كان قابلاً للرد
لأن المبيع باطل فعلاً :

(٤) اي الشيخ قدس سره قال في النهاية .

(٥) وهو المشتري .

(٦) اي وإن لم يكن المشتري من اهل الخبرة والمعرفة :

(٧) كلمة مردوداً شاهدة على صراحتها في رد المبيع من المشتري

اذا لم يكن من اهل الخبرة على البائع .

فان نسب الى الشيخ قدس سره من البطلان مخالف لهذا التصريح .

فلا يخفى ضعفه (١) لعدم الدليل على البطلان بعد انعقاده (٢)
 صحيحا ، هذا ما في (مجمع البرهان) (٣) :
 وحاصله (٤) وقوع العقد على شيء مغاير للموجود :
 فالمعقود (٥) عليه غير موجود ، والموجود غير معقود عليه هـ
 وبضعف (٦) : بأن محل الكلام في تخلف الأوصاف التي لا توجب
 مغايرة الموصوف للموجود عرفاً
 بأن (٧) يقال : إن المبيع فاقد للأوصاف المأخوذة فيه هـ
 لأنه (٨) مغاير للموجود .

(١) هذا كلام شيخنا الأنصاري ا اي لا يخفى ضعف القول
 بالبطلان على المتأمل .
 (٢) اي بعد انعقاد البيع صحيحا :
 (٣) تأليف شريف للمحقق الاردبيلي قدس سره يأتي ذكره في
 (أعلام المكاسب) .
 (٤) اي خلاصة ما في (مجمع البرهان) :
 (٥) هذه العبارة منصبة من عبارة الشهيد الثاني قدس سره
 حيث قال :
 ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد ، والمعقود تابعة للقصد هـ
 (٦) هذا كلام شيخنا الأنصاري يروم به الرد على المحقق الاردبيلي
 قدس سرهما ، والهاء في بأن بيان لكيفية الرد .
 (٧) الباء بيان لكيفية الكلام في تخلف الأوصاف التي لا توجب
 مغايرة الموصوف للموجود عرفاً .
 (٨) اي وليس الكلام في مغايرة المبيع للموجود حتى يوجب التغاير
 البطلان ليقال : إن العقد وقع على شيئين مغايرين للموجود :

نعم (١) لو كان ظهور الخلاف فيما له دخل في حقيقة المبيع عرفاً .
فالظاهر عدم الخلاف في البطلان ، ولو (٢) اخذ في عبارة العقد
على وجه الاشتراط كأن يقول :
بعتك ما في البيت على أنه (٣) عبد حبشي فبان حاراً وحشياً .
إلا (٤) أن يقال إن الموجود وإن لم يعد مغايراً للعقد
عليه عرفاً .

(١) استدراك مما افاده : من أن البحث في تخلف الأوصاف التي
لا توجب مغايرة الموصوف للموجود عرفاً ، لا في مغايرة المبيع للموجود .
خلاصته إنه لو كان ظهور الخلاف في الوصف الذي له دخل في
حقيقة المبيع وماهيته عرفاً ولو كان اتخاذ الوصف في عبارة العقد
حين الانشاء على نحو الاشتراط ، لا على نحو التقييد كأن يقول
لبائع للمشتري :

بعتك ثلاثة امريكية من نوع الجنرال ثم ظهر أن المبيع مجمدة صينية .
فلا شك هنا في بطلان البيع وفساده .

(٢) لو وصيلة وليست بشرطية وقد عرفت معناها آنفاً .

(٣) أي على أن المبيع مشروط بكونه عبداً حبشياً ، لا حاراً وحشياً .

(٤) من هنا يروم توجيه كلام المحقق الاردبيلي بعد أن فصله .

خلاصته إن الرضا بالمبيع مقيد بكونه كذا وكذا .

فالموجود الخارجى الذي ظهر مخالفاً للوصف غير مرضي به للمشتري .

والذي رضي به المشتري ووقع العقد عليه غير موجود في الخارج

مع أن المدار والملاك في تحقق الرضا حقيقة هو صدق الرضا الحقيقي

وهو غير متحقق

إلا أن اشتراط إنصافه بالأوصاف في معنى كون القصد الى بيعه بانها على تلك الأوصاف ، فاذا فقد ما بني عليه العقد فالمقصود (١) غير حاصل فينبغي بطلان البيع ، ولذا (٢) ألزم أكثر المتأخرين بفساد العقد بفساد شرطه ، فإن قصد الشرط إن كان مؤثرا في المنقود عليه فالواجب كون تخلفه موجبا لبطلان العقد .

وإلا (٣) لم يوجب فساد العقد بل غاية الامر ثبوت الخيار . ومن هنا (٤) يظهر أن دفع ما ذكر في وجه البطلان الذي جعله

= وليس المدار والمناط في تحقق الرضا هو صدق المبيع عرفاً .
فالحاصل أن مازعي به المشتري غير موجود ، والموجود غير مرضي به ، فما قصد لم يقع ، وما وقع لم يقصد .
فعليه ينبغي بطلان البيع وفساده ، لعدم حصول المقصود .
(١) وهو البناء على كون المبيع اشترط فيه أن يكون مقصفا بالصفات المذكورة .

(٢) أي ولأجل بطلان البيع ، لعدم حصول المقصود :
(٣) أي وإن لم يكن قصد الشرط مؤثرا في المنقود عليه فلا يوجب فساد الشرط فساد العقد .
(٤) هذه العبارة أشبه شيء بالاطلاس محتاجة الى الحل .
الك حلها :

قد عرفت آنفاً إن المحقق الأردبيلي قدس سره افاد أن العقد باطل لوقوعه على شيء مغاير للموجود .

اليك نص عبارته في (مجمع البرهان) :
لي في أمثال هذا الخيار تأمل ، لأن العقد اذا وقع على الموصوف =

= بوصف خاص والمفروض عدم وجوده في هذا المناع فلم يقم عليه العقد .

فكيف يصح الجهار فيه ؟

فقتضى القاعدة بطلان هذا البيع ، لا الخيار .

خلاصة ما افاده شخبنا الأنصاري ، إنه يظهر من قولنا في ص ١٥٠ :
إلا أن يقال إن الموجود وإن لم يعد مغايراً للمعقود عليه عرفاً :
أن ما دفعه المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء رداً على ما افاده المحقق
الاردبيلي قدس سرهما :

مجازفة لا يحصل لها ، ولا فائدة فيها .

أما الدفع فحاصله إن المحقق الاردبيلي خلط بين الوصف المشخص
للكلي ، والوصف المعين في الشخصي .

وبين الوصف الذاتي ، والوصف المرضي .

ومعلوم أن ما ذكره المحقق الاردبيلي من الوجه للبطلان إنما يتم في
خصوص تخلف الوصف المشخص للكلي ، أو الوصف الذاتي .
إليك أمثلة لذلك .

باع شخص طناً من الحنطة الشمالية الخالصة من كل شيء يزيّفها
ثم ظهرت الحنطة أنها خليطة بين الحنطة والشعير .

أو باعه كيبساً من السكر الأبيض اللندني فظهر أنه سكر اسمر كوبي .
فالوصف المشخص للكلي في هذين المثالين خير موجود فيهما .

أو باعه نسخة من المكاسب الموجودة في الصندوق فظهرت
أن ما في الصندوق نسخة من الرسائل .

المحقق الاردبيلي موافقاً للقاعدة ، واحتمله (١) العلامة رحمه الله في

= فالوصف الداني المقوم لحقيقة المبيع ههـ موجود .
فبسبب مقابلة الموجود في الخارج لحقيقة ما وصفه عند انشاء
المقد يبطل البيع .

وهذا بخلاف تخلف الوصف الشخصي ، أو الوصف العرضي كما
ار باعه نسخة من كتاب المكاسب المطبوع بالحروف الموجودة في
الصندوق ، والمجلدة بالتجليد المصري ، ثم ظهرت أنها مطبوعة
بالحجرية ، والمجلدة بالتجليد العادي .

فهنا حقيقة المبيع الموصوف بالصلة المذكورة لم تنجز في الخارج
في نظر العرف .

نهاية الامر إن الوحدة الخارجية للنسخة المذكورة قد تختلف :
وهكذا بالنسبة الى الوصف العرضي كما لو قال : بعثك عبداً كاتباً
ثم ظهر أنه غير كاتب فهنا تخلف الوصف في المثالين خبر مضر في
صحة المعاملة غاية الامر أنه في مورد وقوع العقد هل المبيع الشخصي
يكون من باب تراضى الاشارة والوصف ، لأن المبيع الشخصي إنما
يتشخص بالاشارة ، ولكل منهما ظهور فيقدم الأقوى ظهوراً
والاشارة أقوى .

فعليه يثبت الخیار عند تخلف الوصف المشخص للمبيع ، لعدم
اعتبار بالوصف حيثل .

هذه خلاصة ما افاده المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء في الرد على
المحقق الأردبيلي قدس سرهما القائل ببطلان البيع رأساً .
(١) اي واحتمل هذا البطلان العلامة قدس سره .
=

النهاية (١) فيما اذا ظهر ما رآه سابقاً على خلاف ما رآه : بأنه (٢) اشتباه ناش عن عدم الفرق بين الوصف المعين للكليات ، والوصف المعين في الشخصيات (٣) .

وبين (٤) الوصف الذاتي والعرضي ، وأن أقصى (٥) ما هناك كونه من باب تعارض الاشارة والوصف والاشارة أقوى (٦) : مجازة (٧) لا محصل لها .

= كان الأنسب بالعبارة أن يقال : وقد سبق العلامة المحقق الاردبيلي قدس سرهما في البطلان ، لتقدمه زماناً على المحقق الاردبيلي .

(١) مصنف شريف للعلامة قدس سره المعروف بـ : (نهاية الأحكام) .

(٢) الباء بيان لكيفية دفع قول المحقق الاردبيلي .

(٣) عرفت الفرق بينهما في الهامش ص ١٥٣ .

(٤) عطف على قوله في هذه الصفحة ١ عن عدم الفرق : اي وناش عن عدم الفرق بين الوصف الذاتي والعرضي .

(٥) هذه لكمة كلام المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء :

أي وأن نهاية ما نحن فيه : وهو خيار تخلف الرؤية كون هذا التخلف من باب تعارض الاشارة والوصف عند اجتماعهما .

وقد عرفت هذا التعارض في الهامش ص ١٥٣ .

(٦) اي الاشارة أقوى من الوصف عند تعارضهما عند الاجتماع .

(٧) خبر لاسم إن في قوله في ص ١٥٢ : يظهر أن دفع ما .

هذا كلام شيخنا الأنصاري : اي ما افاده المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء في الرد على المحقق لاردبيلي لا فائدة فيه ، إلا إشكال عليه كهواه في شبك ، لأن الوجه الصحيح للقول بالبطلان ليس هي مغايرة =

وأما (١) كون الإشارة أقوى من الوصف عند التعارض .

= الموجود خارجاً من حيث الحقيقة للموصوف عند العقد .

بل الوجه هي مغايرة الموجود لما بني عليه العقد بحسب قصد المتبايعين وقد تم التراضي عليه بلا فرق بين الذاتي والعرضي ، ولا بين الوصف المعين للكلي والوصف المعين في الشخصي .

(١) هذا من متمات كلام شيخنا الأنصاري يروم به الإشكال

على المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء .

خلاصته إنه على فرض تقديم الإشارة على الوصف ، وأنه يجري

في المقام عند تخلف الوصف المشخص للمبيع فلا يبقى اعتبار بالوصف ولا اثر لتخلفه .

فعليه ينبغي القول بلزوم العقد في المقام .

لا ثبوت الخيار كما افاده الدافع وهذا القول في قبال القول بالبطلان

الذي افاده المحقق الاردبيلي .

ثم لا يخفى على القارئ الكريم أن إشكال شيخنا الأنصاري على

المحقق كاشف الغطاء إنما يرد لو كان غرضه من الرد على ما افاده

المحقق الاردبيلي : من البطلان هو اثبات الخيار من التلصيق الذي

عرفته في الهامش ص ١٥٢ .

أما بناءً على ما احتمله بعض المطلعين على المكاسب من أن غرض

الدافع هو إبطال دليل البطلان الذي افاده المحقق الاردبيلي ، واثبات

صحة المعاملة في مورد فقد الوصف العرضي ، أو الوصف المشخص

للمبيع ، والصحة اهم من اثبات الخيار ولزوم العقد .

فعليه لا مجال للإبراد على المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء .

فلو جرى فيما نحن فيه لم يكن (١) اعتبار بالوصف فينبغي لزوم العقد.
 واثبات (٢) الخيار من جهة كونه وصفاً لشخص، لا مشخصاً لكلي
 حتى يتقوم به ، وكوله (٣) عرضياً لا ذاتياً :
 اعادة (٤) للكلام السابق .

(١) جملة لم يكن ليست من الأفعال الناقصة وإنما هي تامة بمعنى وجد .
 أي لم يوجد اعتبار للوصف إذا كما عرفت في الهامش ص ١٥٣ .
 (٢) هذا مبتدأ خبره قوله في هذه الصفحة : اعادة .
 هذا رد على ما افاده المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء قدس سره ؛
 من أن لازم القول بعدم البطلان ، والقول بلزوم العقد هو لبوت
 الخيار للمشتري عند تخلف الوصف من الرؤية ، فهو في الواقع دفع
 للوهم الصادر هذا الوهم عن الدافع .

حاصل تصور الوهم إن الوصف المفقود للمبيع إذا كان وصفاً
 لعين شخصية ، أو كان وصفاً عرضياً لا ذاتياً فتخلفه لا يوجب البطلان
 لأن الموجب له إنما هو تخلف الوصف الذاتي ، أو المشخص لكلي
 ولا يوجب لزوم ، لعدم جريان تقديم الإشارة على الوصف فيما
 نحن فيه ، فلا بد حينئذ من القول ببقاء الخيار الذي هو المطلوب لأنه الثابت .
 (٣) بالجر عطفاً على المضاف إليه ، وهي كلمة كونه في هذه
 الصفحة أي ومن جهة كون الوصف وصفاً عرضياً .

(٤) بالرفع خبر للمبتدأ المتقدم في قوله في هذه الصفحة واثبات الخيار .
 هذا جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته إن اثبات الخيار بالكيفية المذكورة إنما هو اعادة لمؤدى
 كلام السابق الذي افاده الراجع بقوله في ص ١٥٤ : اشتباه ناش =

ويمكن أن يقال : إن المستفاد من النصوص (١) والاجامات (٢) في الموارد المنفردة عدم بطلان البيع بمخالفة الصفة المفقودة غير المنقومة (٣) للمبيع ، سواء علم القصد اليها (٤) من الخارج أم اشترطت (٥) في العقد .

كالحكم (٦) على مضي العقد على المبيع ، مع عدم القصد إلا إلى البيع الصحيح ، ومنه (٧) المصرة .

= من عدم الفرق بين الوصف المعين للكليات ، والوصف المعين في الشخصيات .

وبين الوصف الذاتي والعرضي .

(١) وهي الواردة في خيار الرؤية المذكورة في ص ١٢٠-١٢٢-١٢٣ .

(٢) وهي المذكورة في ص ١١٩ ، وص ١٢٦ .

(٣) أي غير داخلية في ماهية المبيع وحقيقته كما عرفت في الهامش ١ ص ١٥٠ .

(٤) أي إلى هذه الصفة المفقودة عند الرؤية .

(٥) أي أم كانت هذه الصفة قد اشترطت في متن العقد .

(٦) تنظير لعدم بطلان المبيع بمخالفة الصفة المفقودة ؛

أي فكما أن الفقهاء حكموا بصحة العقد على المبيع إذا ظهر معيباً

مع أن المتبايعين لا يقصدان من البيع والشراء إلا المعاملة الصحيحة لا المعيبة .

كذلك فيما نحن فيه : وهو تخلف الوصف عن الرؤية إذا لم يكن الوصف دخيلاً في ماهية المبيع وحقيقته ؛ لم يكن البيع فاسداً عند تخلف الوصف عن الرؤية .

(٧) أي ومن حكم الفقهاء بمضي العقد على المبيع إذا =

و كالحكم (١) في النص والفتوى بتبعض الصفة اذا باع ما يملك

= كان المبيع مُصْرَاة ، ثم ظهر خلافها . نـ فكشف عدم بطلان ما نحن فيه : وهو تخلف الوصف عن الرؤية .

ومُصْرَاة هي الناقة ، أو البقرة ، أو الشاة المَحْفَلَة التي جمع في ضرعيها الحليب ، وامتلكتا منه فترك حلبها ، ليفتر المشتري برؤية كثرة الحليب فيها على الشراء ، ثم يظهر أنها قليلة الحليب جداً ، مع أن الفلة فيها هيب .

ومُصْرَاة اسم مفعول من باب التفعيل من صرى يصري صصرية : وهي للمبالغة والكثرة :

(١) هذا تنظير ثان لصحة العقد فيما نحن فيه ، وهو تخلف الوصف عما رؤي : اي وكحكم الفقهاء بصحة بيع ما يملكه الانسان ، وما لا يملكه ، مع عدم صدق الصفة نامة ، بسـل صدق بعض الصفة حيث إن البيع فاسد بالنسبة الى ما لا يملكه .
واستدلوا على ذلك بالنص والفتوى .
أما النص قال بك الحديث بكامله .

عن محمد بن الحسن الصفار أنه كتب الى أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليها السلام في رجل له قطاع ارضين (ارض) فيحصره الخروج الى مكة ، والقرية على مراحل من منزله ، ولم يكن له من المقام ما يأتي بحدود ارضه ، وعرف الحدود الاربعة فقال للشهود :
اشهدوا أنني قد بعث فلاناً : يعني المشتري جميع القرية التي حددت منها كذا ، والثاني ، والثالث ، والرابع .
ولمّا له في هذه القرية قطاع ارضين .

وما لا يملك ، وغير ذلك (١) ، فتأمل (٢)

وسيجيء بهض الكلام في مسألة الشرط الفاسد إن شاء الله تعالى :

= فهل يصلح للمشتري ذلك وإنما له بعض هذه القرية وقد اقر له بكلها ؟

فوقّع عليه السلام : لا يجوز بيع ما ليس بملك وقد ذهب الشراء من البائع على ما يملك .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ - ص ٢٥٢ - الباب ٢ - الحديث ١ .
وأما الفتاوى فراجع كتب الفقهية الامامية المصروفة بصحة البيع فيما يملكه البائع ، وعدم الصحة فيما لا يملك .

(١) اي وغير هذه الموارد الذي صرّح فيه بصحة العقد اذا ظهر الوصف مخالفاً لما رؤي .

(٢) الظاهر أن التأمل اشارة الى أن الكلام في صحة عقد البيع الذي لم يكن لتخلف الوصف دخل في ماهية المبيع ، ولم يكن من مقوماته ، فالتمثيل ببيع ما يملكه الانسان وما لا يملكه غير صحيح ، لعدم تخلف الصفة المذكورة غير المقومة في المثال ، بل التخلف في بعض المبيع : وهو ما لا يملكه الانسان ، لأن كل جزء من المبيع يكون مقصوداً بالذات عند العقد ، وليس ما لا يملكه الانسان مقصوداً بالتبعية ، وما يملكه مقصوداً بالذات حتى يقال بصحة التمثيل .

أو يقال : إن المجموع المركب من ما يملكه الانسان وما لا يملكه هو المقصود عند البيع اذا أصبح البيع ، لأن قصد المجموع قصد لأبعاضه . بخلاف قصد الصحيح ، فإنه لا يكون قصداً للمعيب ، فيصح التمثيل به ، فالبيع صحيح ، لكن يثبت اه الخيار .

نعم هناك (١) إشكال آخر من جهة تشخيص الوصف الداخل في الحقيقة عرفاً الموجب ظهور خلافه بطلان البيع ، والخارج عنها (٢) الموجب ظهور خلافه للخيار ، فإن (٣) الظاهر دخول الذكورية والاثنية في المالك في حقيقة المبيع ، لا (٤) في مثل الغنم . وكذا (٥) الرومي والزنجي حقيقتان عرفاً .

(١) اي في باب تخلف الصفة عما رؤي قبلاً .

(٢) اي من حقيقة المبيع .

(٣) تعليل لكون تشخيص الوصف الداخل في الحقيقة موجباً لبطلان البيع عند تخلفه ، والخارج عن الحقيقة لا يوجب البطلان عند التخلف :

خلاصة التعليل إن الذكورية والاثنية حقيقتان مختلفتان داخلتان في ماهية المبيع وحقيقته ، ومن مقوماته ، فعند التخلف يوجب البطلان لأن العرف يرى الوصف الداخلي والخارجي حقيقتين مختلفتين :

(٤) اي ولست الذكورية والاثنية في الابل والبقر والغنم داخلتين في حقيقتهم وماهيتهم ، ليكون التخلف موجباً لبطلان البيع ، لحكم العرف بذلك :

(٥) اي وكذلك جنس الرومي والزنجي حقيقتان مختلفتان عرفاً فعند التخلف موجب لبطلان البيع وفساده .

وأما عند الفلاسفة والمنطقيين فإلهما حقيقتان متحدتان متفتحتان لكونهما من نوع واحد : وهو الانسان ، لانحداد حقيقته التي هو الجنس : وهو الحيوان ، والفصل : وهو الناطق ، فكلاهما حيوان ناطق ، لا فرق بينهما من هذه الجهة .

وربما (١) تغاير الحقيقةين، مع كونه فيما نحن فيه من قبيل الأوصاف :
كما (٢) اذا باعه الدهن ، أو الجبن ، أو اللبن على أنه من الغنم
فبان من الجاموس .

= لم يبينها فرق من ناحية السواد والبياض :
ولكن جاء كل واحد منها وتكرر من ناحية الاضافة الى البلاد
فان الزنجي جبل من الناس السود يسكنون المناطق الحارة (كإفريقيا) :
والرومي جبل من الناس بيض الأبدان ، يسكنون المناطق الباردة
في شمال (البحر المتوسط) .

وبقال له ايضاً : (البحر الأبيض) :
وهذه الاضافة المشتملة على السواد والبياض المسببة عن البيئة
والطبيعة خارجة عن ماهيتها وحقيقتها ، لأن الطبيعة المكانية كوت
هاتين الصفتين ، ولذا ترى أن أحدهما لو انتقل الى مكان الآخر
لانتقل السواد الى البياض : والبياض الى السواد بعد مرور زمن
طويل الى أحفادهم ، أو أحفاد أحفادهم فيصير الأبيض أسود
والأسود أبيض :

(١) خلاصة هذا الكلام إنه من الامكان الواقع تغاير الحقيقةين :
وهما الحقيقة الموجودة ، والحقيقة المفقودة المتخلفة عن الرؤية ، مع
أن تغاير الحقيقةين فيما نحن فيه من الأوصاف : اي من الأوصاف
التي لم تكن موجبة لبطلان البيع ، لأنها لم تكن داخلية في ماهية المبيع
وحقيقته ، ولم تكن من مقوماته .

(٢) مثال لتغاير الحقيقةين مع كون التغاير فيما نحن فيه من الأوصاف
فإن حقيقة الجاموس عند التبين غير حقيقة الغنم فهما حقيقتان وماهيتان =

وكذا (١) لو باعه خلّ الزبيب فبان من التمر :
ويمكن احالة اتحاد الجنس ومقارنته (٢) : على العرف (٣) وإن
خالف ضابطة الظاهر المذكورة في باب الربا (٤) ، فتأمل (٥) .

= مختلفتان ، لكن التغاير في دهنهما ليس موجبا لبطلان البيع عند
التخلف ، لعدم كون الوصف : وهو كون الدهن دهن الفم ثم بان
دهن الجاموس داخلاً في ماهية المبيع وحقيقته .

(١) مثال ثان لتغاير الحقيقتين مع كون التغاير فيما نحن فيه من
الأوصاف التي لم تكن داخلة في ماهية المبيع حتى يكون موجبا لبطلان
المبيع ، فان الخلّ المتخذ من العنب هبّ الخلّ المتخذ من التمر
لكون العنب والتمر حقيقتين مختلفتين ، لكن تخلف الوصف : وهو
خلّ التمر عن خلّ العنب هبّ داخل في ماهية المبيع وحقيقته ، وإن
كان التمر والعنب ماهيتين مختلفتين .

(٢) أي ومقاربة الجنس .

(٣) أي العرف يكون هو الحاكم بين اتحاد الجنسين ومقارنتهما
فإن قال باتحادهما يقبل قوله ، وإن قال باختلافهما يقبل قوله :

(٤) فإن الشارع يرى الخطئة والشعير في الربا من جنس واحد .
بمخلاف العرف ، فانه يراهما من جنسين مختلفين فاختلفت الضابطة
والقاعدة هنا .

(٥) الظاهر أن وجه التأمل اشارة الى عدم وجود تعلق الحكم في
الأخبار الواردة في خيار الرؤية بعنوان اتحاد الجنس واختلافه حتى
يكون العرف هو المرجع في تشخيص الاتحاد والاختلاف .

إذاً يكون المرجع في ذلك هو الشرع .

(مسألة (١) .

الأكثرون على أن الخيار (٢) عند الرؤية فوري .
 بل نسبت (٣) الى ظاهر الأصحاب .
 بل ظاهر النادرة عدم الخلاف بين المسلمين (٤) ، إلا من اُحد
 حيث جملة (٥) ممتداً بامتداد المجلس الذي وقعت فيه الرؤية (٦) :
 واحتمل (٧) في نهاية الأحكام

- = فكل مورد عدّ الحقيقتين ملحدتين اتبع .
 وكل مورد عدهما مختلفتين اتبع ايضاً .
 (١) اي المسألة الثانية من المسائل السبع التي ذكرها قدس سره
 في خيار الرؤية وشرنا اليها في الهامش ٣ ص ١٢٧ .
 (٢) اي خيار الرؤية :
 (٣) اي الفورية .
 (٤) اي (الشيعة والسنة) :
 (٥) اي خيار الرؤية :
 (٦) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٥
 عند قوله : فروع (الاول) كل موضع ثبت فيه الخيار إما مع
 الوصف عندنا ، أو مطلقاً عند المجوزين فإنما يثبت عند رؤية المبيع
 على الفور .
 (٧) بصيغة المجهول : اي الفورية هي المحتملة في النهاية .

ولم اجد (١) لهم دليلاً صالحاً على ذلك ، إلا وجوب الاقتصار في لزوم العقد على المتيقن :

ويبقى على القائلين بالتراخي في مثل خيار الغبن والعيب :

سؤال الفرق بين المقامين (٢) :

مع (٣) أن صحيحة جهل المتقدمة في صدر المسألة مطلقة يمكن التمسك بعدم بيان مدة الخيار فيها (٤) : على عدم الفورية ، وإن كان (٥) خلاف التحقيق .

(١) هذا كلام شيخنا الأنصاري : اي لم اجد للقائلين بفورية خيار الرؤية دليلاً قوياً يدل على الفورية سوى وجوب الاقتصار في لزوم العقد على القدر المتيقن ؛ وهو الاخذ بالخيار فوراً :

(٢) وهما : جريان الخيار تراخياً في الغبن والعيب .
وعدم جريانه في الوصف المتخلف عن الرؤية .

فلماذا يجري الخيار متراخياً هناك ولا يجري هنا ؟

(٣) هذا تأييد منه قدس سره لما افاده : من سؤال الفرق بين المقامين : اي مع أن صحيحة جهل المذكورة في صدر مسألة خيار الرؤية مطلقة لا دلالة فيها لا على الفور ، ولا على التراخي ، فيمكن الاستدلال بها بسبب عدم ذكر مدة الخيار فيها : على عدم الفورية في هذا الخيار .

(٤) اي في خيار الرؤية كما علمت .

(٥) اي وإن كان استفادة الاطلاق من صحيحة جهيل خلاف التحقيق والواقع ، لأن النص قد ورد مورد بيان ثبوت الخيار فقط مجرداً عن التعرض فيه للزوم ، أو التراخي فلا اطلاق فيه حتى -

كما نهينا عليه (١) في بعض الخيارات المستندة الى النص .
وقد بينا سابقاً ضعف التمسك بالاستصحاب في اثبات التراخي (٢)
وإن استندوا اليه (٣) في بعض الخيارات السابقة .

(مسألة) (٤) ١

يسقط هذا الخيار (٥) بترك المبادرة عرفاً على الوجه المتقدم في
خيار الفبن .

= يتمسك به على عدم الفورية .

(١) اي على أن الاطلاق خلاف التحقيق والواقع .
وقد لبه قدس سره الى هذا المعنى في محار التأخير من أن الخبر
ورد لبيان مؤدى قاعدة الضرر ، وبعد أن كان مستند الخيار قاعدة
لفي الضرر فلا يمكن القول بالتراخي ، لارتفاع الخيار آتاء ، والضرورة
إلما تقدر بقدرها .

(٢) في قوله في ص ٣٢٢ من الجزء ١٥ من المكاسب : وأما على
التحقيق : من عدم احرار الموضوع في مثل ذلك على وجه التحقيق فلا
يجري فيما نحن فيه الاستصحاب .

(٣) اي الى الاستصحاب في قوله في ص ٣٠١ من الجزء ١٥ من
المكاسب : ولقول الثاني الى الاستصحاب .

والمراد من القول الثاني هو التراخي .

(٤) اي المسألة الثالثة من المسائل السبع التي ذكرها قدس سره
في اخبار الرؤية ، والتي اشرنا اليها في الهامش ٣ ص ١٢٧ .
(٥) اي خيار الرؤية .

وبإسقاطه بعد الرؤية ، وبالتصرف (١) بعدها .
 ولو تصرف قبلها (٢) ففي سقوط الخيار وجوه :
 ثالثها (٣) ابتناء ذلك (٤) على جواز إسقاط الخيار قولاً قبل
 الرؤية ، بناءً على أن التصرف إسقاط فعلي .
 وفي جواز إسقاطه (٥) قبل الرؤية وجهان مبنيان على أن الرؤية
 سبب (٦) ، أو كاشف (٧) .
 قال في التذكرة :
 لو اختار امضاء العقد قبل الرؤية لم يلزم ، اتعاق الخيار بالرؤية
 انتهى (٨) .

(١) أي وبسقوط خيار الرؤية بالتصرف في العين المشتراة بعد الرؤية.
 (٢) أي قبل الرؤية : بأن باع العين قبل أن يراها ، أو وهبها
 أو وقفها .
 (٣) أي ثالث الوجوه سقوط خيار الرؤية وهو مبني على جواز إسقاط
 الخيار قولاً قبل الرؤية ، بناءً على أن التصرف إسقاط فعلي .
 (٤) أي سقوط خيار الرؤية كما علمت :
 (٥) أي إسقاط خيار الرؤية .
 (٦) أي من حين الرؤية بثبت الخيار ، لاقبلها ، لأن الرؤية سبب
 للخيار ، فإسقاطه قبل الرؤية من قبيل إسقاط ما لم يجب .
 (٧) أي أن الرؤية كاشفة عن أن الخيار واقع من حين وقوع
 العقد ، قبل الرؤية .
 (٨) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الجديدة الجزء ٧ ص ٣٥
 الفرع ٣ عند قوله : إذا اختار امضاء العقد قبل الرؤية .

- وحكي ذلك (١) من غيرها أيضاً .
- وظاهره (٢) أن الخيار يحدث بالرؤية ، لا اله يظهرها (٣) :
- ولو جعلت الرؤية شرطاً لا سبباً امكن جواز الإصقاط (٤) بمجرد تحقق السبب : وهو العقد .
- ولا يخلو (٥) عن قوة .
- ولو شرط سقوط هذا الخيار (٦)
- ففي فساد (٧) وإفساده للعقد كما عن العلامة وجماعة ،
- أو عدمها (٨) كما عن النهاية وبعض .
- أو الفساد (٩) ، دون الإفساد (١٠) .

- (١) أي القول المذكور في التذكرة .
- (٢) أي ظاهر قول العلامة في التذكرة الذي نقلناه آنفاً .
- (٣) أي وليس ظاهر كلام العلامة في التذكرة أن خيار الرؤية يظهر بالرؤية : بمعنى أنه كان ثابتاً ومستقراً للمشتري من بدلية وقوع العقد ، لكنه ظهر بسبب الرؤية .
- (٤) أي إصقاط خيار الرؤية بمجرد تحقق سببها الذي هو العقد .
- (٥) هذا رأيه قلص صره حول خيار الرؤية عندما نجعل الرؤية شرطاً .
- (٦) أي خيار الرؤية .
- (٧) أي فساد هذا الشرط وإفساده للعقد معاً .
- (٨) أي أو عدم فساد الشرط وإفساده العقد .
- (٩) أي أو فساد الشرط فقط .
- (١٠) أي من دون أن يفسد الشرط العقد .

وجوه (١) ، بل أقوال .

من كونه (٢) موجباً لكون العقد غرراً كما في جامع المفضّل :
من أن الوصف قام مقام الرؤية فإذا شرط عدم الاعتماد به كان
المبيع غير مرئي ، ولا موصوف .

ومن (٣) أن رفع الغرر عن هذا البيع ليس بالخيار حتى يثبت
بارتفاعه ، فإن (٤) الخيار حكم شرعي لو أثر في رفع الغرر لجاز بيع

(١) مبتدأ مؤخر للخبر المتقدم : وهو قوله في ص ١٦٧ : ففي
فساده وإفساده العقد .

(٢) دليل لفساد الشرط ، وإفساده العقد

خلاصته أن هذا الشرط سبب لصيرورة العقد غرراً ، لأنه شرط
لعدم الاعتناء بالوصف القائم مقام الرؤية ، فيكون المبيع غير مرئي ،
وغير موصوف ، والمبيع هكذا صفة يكون غررياً باطلاً :
(٣) دليل لعدم فساد الشرط وإفساده العقد .

خلاصته أن رفع الغرر عن البيع الموصوف بالوصف القائم مقام
الرؤية ليس بسبب الخيار حتى يثبت رفع الغرر بارتفاع الخيار
باستراط سقوطه ، لأن الخيار حكم شرعي ، فلو كان مؤثراً في رفع
الغرر لجاز بهم كل شيء مجهول متزاولاً ، لأنه يكون للمشتري ، أو
للبيع ، أو لهما الخيار ، فيرتفع الغرر عن الشيء المجهول بالخيار .

(٤) دليل لكون رفع الغرر ليس بسبب الخيار .

وقد عرفت في الهامش ٣ من هذه الصفحة عند قولنا : لأن الخيار :

كل مجهول متزلاً ، والعلم (١) بالمبيع لا يرفع بالنزاع عدم الفسخ عند تبين المخالفة ، فان (٢) الفرر هو الإقدام على شراء العين الغائبة على أي صفة كانت (٣) .

ولو كان الالتزام المذكور (٤) مؤدياً الى الفرر لكان اشتراط براءة المبيع ايضاً مؤدياً اليه (٥) ، لأنه (٦) بمنزلة بيع الشيء صحيحاً ، أو معيباً بأي عيب كان ، ولا شك أنه فرر .
ولما جاز (٧) بيع الشيء غير مشروط بالصحة .

(١) خلاصة هذا الكلام إن وصف المبيع للموجب للعلم به لا يرفع باشتراط سقوط الخيار الناشئ من هذا الخطوط عن تبين مخالفة البيم لوصف المذكور ليلزم الفرر ، بل الوصف المذكور مؤكد للعلم بالمبيع .

(٢) تعليل لعدم ارتفاع العلم باشتراط سقوط الخيار .

خلاصته إن الفرر عبارة عن إقدام المشتري على شراء العين الغائبة على أية صفة كانت ، سواءً أكانت صحيحة أم معيبة ، فهذا الإقدام بهذه الكيفية هو الموجب للفرر ، لا الالتزام بعدم الفسخ عند تبين المخالفة ، (٣) أي معيبة كانت أو صحيحة .

(٤) وهو الالتزام بعدم الفسخ عند تبين المخالفة .

(٥) أي الى الفرر .

(٦) تعليل لكون اشتراط براءة المبيع عن العيوب مؤدياً الى الفرر . خلاصته إن مثل هذا النحو من الاشتراط بمنزلة أن يبيع الانسان شيئاً صحيحاً ، أو معيباً على نحو التردد في الصحة والعيب ، لا بنحو البت والقطع ، ولا شك أن مثل هذا البيع فرر موجب للبطلان والفساد .
(٧) دفع وهم .

اعتماداً (١) على أصالة الصحة ، لا (٢) من جهة عدم اشتراط ملاحظة الصحة والعيب في المبيع ، لأن (٣) تخالف أفراد الصحيح والمعيب أفحش من تخالف أفراد الصحيح .

= حاصل الوهم إن الذي يصحح البيع هو الوصف القائم مقام الرؤية : وهو عدم صحة بيع الشيء المجهول الذي لا يدري فيه الصحة والفساد او لا وصف المبيع بأبيها .

مع أن الأمر ليس كذلك ، لأنه لا يشترط في صحة المبيع وصف المبيع بالصحة والفساد ، فاذاً لا يشترط ذلك في صحة المبيع ، فعلم اشتراط صائر الأوصاف بطريق أولى .
(١) جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته إن صحة البيع وجوازه بدون الوصف إنما هو لاجل أصالة الصحة التي جرى عليه بناء العقلاء من بداية تمدنهم وحضارتهم ، فانهم بنوا على الإقدام على البيع والشراء في جميع معاملاتهم ومعاملاتهم على الأشياء الصحيحة السليمة من كل صوب .

(٢) أي وليست الصحة بدون الوصف لاجل عدم اشتراط ملاحظة الصحة والفساد في المبيع .

(٣) لتلبيح لعدم كون الصحة بدون الوصف لاجل عدم اشتراط ملاحظة الصحة والعيب في المبيع .

خلاصته إن مخالفة الأفراد الصحيحة مع المعية أفحش بكثير من مخالفة الأفراد الصحيحة بعضها عن بعض .

إذا كيف يعقل أن تكون صحة البيع بدون الوصف لاجل عدم اشتراط ملاحظة الصحة والفساد في المبيع ؟

واقضاهم في بيان الأوصاف المعتبرة في بيع العين الغائبة على ما عدا الصفات الراجعة الى العيب .

لأنما هو للاستغناء عن تلك الأوصاف (١) بأصالة الصحة ، لا لجواز (٢) إهمالها عند البيع .

فحينئذ (٣) إذا شرط البراءة من العيوب كان راجعاً الى عدم

وَأما وجه أفحشية مخالفة الأفراد الصحيحة مع المبيعة من تخالف الأفراد الصحيحة .

فلوجود أصل الصحة في الأفراد الصحيحة وإن تخالف بعضها من بعض .

بمخالفة التخالف بين الأفراد الصحيحة والمبيعة ، فإنه لا يوجد في الأفراد المبيعة مقدار من الصحة حتى يحصل وفق بينها ، فلذا يكون التخالف أفحش .

(١) وهي الأوصاف الراجعة الى العيب .

(٢) أي وليس اقتصار الفقهاء على الأوصاف المعتبرة في بيع العين الغائبة ، وتركهم الصفات الراجعة الى العيب لاجل إهمال هذه الصفات عند البيع ، وعدم الاعتناء بها .

بل الترك لاجل بناء العقلاء في معاملاتهم بأجمعها على الصحة كما عرفت في المامش ، ص ١٧٠ .

(٣) أي فحين أن قلنا : إن ترك الفقهاء الصفات الراجعة الى العيب ليس لاجل إهمالهم الصفات عند البيع ، بل لاجل بتأثيرهم على أصالة الصحة في معاملاتهم ومعاوضاتهم .

لأن شرط البائع البراءة من العيوب : أي إصطف الخبار كان هذا =

الاعتناء بوجود تلك الأوصاف وعدمها فيلزم الفرر، خصوصاً (١) على ما حكاه في الدروس عن ظاهر الشيخ وأتباعه ؛ من جواز (٢) اشتراط البراءة من العيوب فيما لا قيمة لمكسوره كالبيض والجهوز الفاسدين ، حيث إن مرجعه (٣) على ما ذكره هنا في اشتراط سقوط خيار الرؤية الى اشتراط عدم الاعتداد بمالية المبيع ، ولذا (٤) اعترض عليهم الشهيد وأتباعه بفساد البيع مع هذا الشرط .

لكن (٥) مقتضى اعتراضهم فساد اشتراط البراءة من سائر العيوب واو كان للمعيب قيمة ، لأن (٦) مرجعه الى عدم الاعتداد بكون

= الشرط راجعاً الى عدم الاعتناء بتلك الصفات وجوداً وعدمًا فيلزم من هذا الشرط الفرر .

(١) اي : ولا سيما يلزم الفرر بناءً على ما افاده الشهيد قدس سره في الدروس عن ظاهر الشيخ وأتباعه .

(٢) كلمة من بيان لما حكاه الشهيد عن الدروس عن ظاهر الشيخ .

(٣) اي مآل اشتراط البراءة من العيوب .

(٤) اي ولاجل أن مآل هذا الاشتراط الى اشتراط عدم الاعتناء

بمالية المبيع اعترض الشهيد وأتباعه على الشيخ قدس سره على ما افاده: من جواز اشتراط البراءة من العيوب فيما لا قيمة لمكسوره: بأن البيع فاسد ، لأن الاشتراط المذكور فاسد .

(٥) هذا كلام الشيخ الأنصاري قدس سره يروم به أن اعترض

الشهيد وأتباعه على الشيخ وأتباعه مقتضاه فساد اشتراط البراءة من سائر العيوب وإن كان للمعيب قيمة ومالية، ولا اختصاص لاشتراط البراءة من العيوب فيما لا قيمة لمكسوره .

(٦) تعطيل من الشيخ في أن مقتضى اعتراض الشهيد وأتباعه هو =

المبيع صحيحاً ومعيباً بأي عيب ، والفرر ايه (١) أفحش من البيع مع علم الاعتداد بكون المبيع الغائب متصفاً بأي وصف كان .
ثم إنه قد يثبت فساد هذا الشرط (٢) لامن جهة لزوم الفرر في البيع حتى يلزم فساد البيع ، ولو على القول بعدم اسقلام فساد الشرط لفساد العقد .

بل من جهة (٣) إنه إسقاط لما لم يتحقق ، بناءً (٤) على ما عرفت :

= اشتراط البراءة من العيوب وإن كان لمكسور المعيب قهمة .
خلاصته أن مآل هذا الاعتراض الى عدم الاعتداد والاعتناء بكون المبيع صحيحاً ، أو معيباً بأي عيب انصف ، سواء أكان للمعيب قهمة أم لا .

(١) هذا من منعمات تعليل شيخنا الأنصاري قدس سره .
خلاصة هذا التتميم أن الفرر في مثل هذا الاشتراط الذي يكون مآله الى عدم الاعتناء بكون المبيع معيباً ، أو صحيحاً أفحش من الفرر الوجود في المبيع الذي لم يذكر فيه الاعتداد بكونه متصفاً بأي وصف كان .

ووجه الأفحشية كما قلناه في الهامش من ص ١٧١ .

(٢) وهو اشتراط البراءة من العيوب

(٣) أي هذا الاشتراط إنما يكون فاسداً من جهة أنه إسقاط لما لم يجب ، ولم يتحقق بعد .

(٤) تعليل لكون فساد الشرط المذكور إنما هو من جهة أنه إسقاط لما لم يتحقق ، ولم يجب بعد .

من أن الخيار إنما يتحقق بالرؤية فلا يجوز إسقاطه (١) قبلها .
 فاشتراط الإسقاط لغو ، وفساده (٢) من هذه الجهة لا يؤثر في
 فساد العقد ، فيتعين المصير الى ثالث الأقوال المتقدمة (٣) .
 لكن (٤) الانصاف ضعف وجه هذا القول .
 وأقوى الأقوال أركانها (٥) ، لأن رفع (٦) الفرر عن هذه
 المعاملة وإن لم يكن لثبوت الخيار لأن الخيار حكم شرعي لا يدخله في الفرر
 العرفي المتحقق في البيع ، إلا أنه لاجل سبب الخيار : وهو اشتراط
 تلك الأوصاف (٧) .

-
- (١) أي فلا يجوز إسقاط الخيار قبل رؤية المبيع .
 إذا يكون اشتراط الإسقاط لغواً .
 (٢) أي وفساد هذا الشرط من جهة كونه إسقاطاً لما لم يتحقق ولم
 يجب بعد لا يكون لفساد العقد .
 (٣) وهو فساد الشرط دون إفساده العقد الذي أشار اليه بقوله
 في ص ١٦٧ : أو الفساد ، دون الافساد .
 (٤) عدول عما أفاده : من تعين المصير الى ثالث الأقوال ، وبروم
 تضعيف القول الثالث : وهو فساد الشرط ، دون افساده العقد .
 وأما وجه الضعف فلكونه متافياً ومخالفاً لما وصفه البائع فيكون
 البيع بيعاً حررياً ، وهو منفي بحديث لا ضرر .
 (٥) وهو فساد الشرط والساد العقد كما ذهب اليه العلامة وجاعة .
 (٦) تعطيل لأقوائية القول الأول من الأقوال الثلاثة المشار اليها
 في ص ١٦٧ بقوله : ولو شرط سقوط هذا الخيار :
 (٧) المراد منها الأوصاف التي التزم البائع بها للمشتري في ضمن =

المنحل (١) الى ارتباط الالتزام العقدي بوجود هذه الصفات لأنها (٢) إما شروط للبيع ، وإما قوود للمبيع كما تقدم سابقاً (٣) :

= انشاء العقد في قوله : بعثك طناً من الحنطة الشمالية الحالية من الرائدة وعن كل ما يختلطها من الحنطة الجنوبية .

(١) اسم مفعول من الحل ينحل من باب الالفعال معناه الانفكاك يقال : لنحل هذا الشيء : اي الفك ، وهو مرفوعة صفة لكلمة اشتراط : اي الاشتراط المنحل الذي يرجع الى ارتباط تعهد البائع والتزامه الذي ابرزه بانشاءه حين العقد بوجود تلك الصفات في المبيع . فكان العقد بُني على ذلك الانشاء والالتزام من قبل البائع .

والمشتري قد رضي وقبل بذلك الانشاء والالتزام ، بانياً على وجود تلك الصفات في المبيع ثم ظهر خلافه .

(٢) تعليل لكون اشتراط تلك الصفات ، والالتزام بها . خلاصته ان الصفات المشترطة في المبيع من قبل البائع التي اشترط وجودها في المبيع

إما شروط للبيع : بمعنى أنها التزام نفسي من قبل البائع بوجود تلك الصفات في المبيع الذي ابرزه بانشاءه حين العقد للمشتري ، وترب رضاه بهذا العقد على هذا الالتزام بوجود تلك الصفات في المبيع .

وإما قوود للمبيع : أي لنفس المبيع الخارجي كما لو اشترى شخص عبداً بشرط الإيمان ، ليعتقه في كفاة راجعة عليه ، فلزام هذا الشراء هو ارادة العبد المؤمن في الحقيقة والواقع . (٣) الظاهر أن مراده قدس سره مما تقدم سابقاً .

واشترط سقوط الخيار (١) راجع الى الالتزام بالعقد على تقدير وجود تلك الصفات ، وعدمها .

والثاني بين الأمرين (٢) واضح .

وأما قياس هذا الاشتراط (٣) باشتراط البراءة :

فهذه الفرق بينهما : بأن (٤) انفي العيوب ليس مأخوذاً في المبيع

= هو قوله في ص ١٥٠ : إلا أن يقال : إن الوجود وإن لم يعد مغايراً للمعقود عليه عرفاً ، إلا أن اشتراط أوصافه بالأوصاف في معنى كون القصد الى بيعه بالياً على تلك الأوصاف ، فاذا فقد ما بهي عليه العقد فالمقصود خبر حاصل فهنفي بطلان البيع ، ولذا التزم أكثر المتأخرين فساد العقد بفساد الشرط .

(١) اي خيار الرؤية .

(٢) وهما التزام البائع بتلك الأوصاف في العقد .

واشترط البائع سقوط الخيار في متن العقد .

وهذا معنى الثاني بين الأمرين ، لأن مآل التزام البائع الى أن المبيع هي العين المتصفة بالصفات المبينة التي وقع العقد عليها ، فاذا تخلف العقد عن تلك الأوصاف والخصوصيات فقد أوجب عسدم حصول المقصود على هذا الالتزام بوجود تلك الصفات في المبيع .

ومآل اشتراط سقوط الخيار الى الالتزام بتعلق العقد بذات المبيع وإن كان فاقداً للأوصاف المذكورة في متن العقد .

(٣) وهو اشتراط سقوط خيار الرؤية باشتراط براءة المبيع من العيوب .

(٤) الباء بيان لكيفية الفرق بين الاشتراطين المذكورين ، وأن

قياس اشتراط سقوط الخيار باشتراط براءة المبيع من العيوب قياس مع الفارق . =

على وجه الاشتراط ، أو التقييد ، وإنما اعتمد المشتري فيه (١) على أصالة الصحة ، لا (٢) على تعهد البائع لانقائها حتى ينافي ذلك اشتراط براءة البائع من عهدة انتائها .

بمخلاف الصفات فيها نحن فيه (٣) ، فإن البائع يتعهد لوجودها (٤) في المبيع ، والمشتري يعتمد على هذا التعهد :

فاشتراط (٥) البائع على المشتري عدم تعهده لها (٦) :

- وقد ذكر الكيفية فدرس سره في المتن فلا نمدها :

(١) أي في لفي العيوب اعتمد المشتري على أصالة الصحة الجارية بين العقلاء بما هم عقلاء في جميع معاوضاتهم ومعاملاتهم .
(٢) أي وليس اعتماد المشتري على تعهد البائع لانقضاء العيوب حتى ينافي هذا الاعتماد اشتراط البائع براءة المبيع عن تعهده لانقضاء العيوب .
(٣) وهو خيار الرؤية :

(٤) أي لوجود تلك الصفات في المبيع ، والمشتري معتمد على هذا التعهد الصادر من البائع .

(٥) الفاء تفريع على ما افاده : من تعهد البائع بمرجود تلك الصفات في المبيع ، واعتماد المشتري على ذاك التعهد : أي لازم هذا الاشتراط هو المناقاة بين أمرين .

وحاصل هذا التفريع ما ذكرناه في الهامش ٢ ص ١٧٦ بقولنا : وهما التزام البائع بتلك الأوصاف . واشتراط البائع سقوط الحيسار في متن العقد .

(٦) أي لتلك الصفات الملتزم بها البائع كما عرفت .

والتزام (١) العقد عليه بدونها ظاهر المناقاة لذلك .
 لعم (٢) لو شاهده المشتري واشتراه معتمداً على اصاله بقاء لك
 الصلوات فاشترط البائع لزوم العقد عليه، وعدم اللسخ لو ظهرت المخالفة .
 كان (٣) نظير اشتراط البراءة من العيوب .
 كما (٤) أنه لو اخبر بكيله ، أو وزنه فصداقه المشتري فاشترط

(١) اي والتزام البائع العقد على المشتري بدون وجود تلك
 الصفات ظاهره المناقاة لذلك التعهد الصادر منه على وجود تلك الصلوات
 في المبيع ، ولبناء المشتري واعتماده على ذلك التعهد .
 (٢) استدراك مما افاده : من لزوم المناقاة ، ويروم بذلك عدم
 لزوم المناقاة بين اشتراط تلك الأوصاف ، واشتراط سقوط الخيار .
 خلاصته إن المشتري لو رأى المبيع واقدم على شرائه معتمداً على
 اصاله الصحة في بقاء تلك الأوصاف .
 لكن البائع اشترط لزوم العقد عليه ، وعدم حق الفسخ له .
 او ظهر المبيع مخالفاً للأوصاف :
 كان هذا الاشتراط مثيل اشتراط البائع البراءة من العيوب او ظهرت
 المخالفة في المبيع :
 فكما أن هذا الاشتراط صحيح ، وموجب لصحة البيع .
 كذلك ما نحن فيه : وهو سقوط الخيار او ظهرت المخالفة، لأن
 البيع صحيح .

(٣) جواب للو الشرطية في قوله في هذه الصفحة: نعم لو شاهده
 (٤) ننظير للمناقاة المذكورة في قوله في هذه الصفحة: فاشترط البائع على
 المشتري عدم تعهده للأوصاف ، والتزام العقد عليه بدون =

عدم الحمار ولو ظهر النقص : كان مثل ما نحن فيه .
كما يظهر (١) من التحرير في بعض فروع الإخبار بالكيل .

- تلك الأوصاف ظاهر المنافاة لذلك .

خلاصة التنظير إن الكيال ، أو الوزن لو اخبر بمقدار المكيل
أو الموزون فصدقه المشتري بذلك المقدار ، ثم اشترط البائع على المشتري
عدم الحمار له : بمعنى سقوط الحمار له لو ظهر النقص في المقدار
الذي اخبر به :

كان حكم هذا الاشتراط مثل ما نحن فيه : وهو تختلف الأوصاف
من الرؤية : في عدم سقوط الحمار ، للمنافاة المذكورة في ص ١٧٨
وأن البيع باطل ، لفساد الشرط ، وإفساد المقدار كما افاده في ص ١٦٧
بقوله : ففي فساد وإفساده العقد .

وأما أخبار الإخبار بالكيل ، أو الوزن .

فراجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٢٥٥ - الباب ٥ الأحاديث
اليك نص الحديث الرابع .

عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام :

اشترينا طعاماً فزعم صاحبه أنه كاله فصدقناه واخذناه بكيله ؟

فقال : لا بأس .

فقلت : أيجوز أن أبيعه كما اشتريته بغير كيل ؟

قال : لا ، أما أنت فلا تبعه حتى تكيله .

فالحديث الشريف وإن كان يبلل على صحة المقدار : لكن الاشتراط

المذكور موجب لعموم سقوط الحمار .

(١) أي كما يظهر ما قلناه من التحرير .

والضابط في ذلك (١) إن (٢) كل وصف تمهده الهائم ، وكان رفع الفرر بذلك لم يميز اشتراط سقوط خيار ففقه :
 وكل وصف اعتمد المشتري في رفع الفرر على أمانة اخرى جاز اشتراط سقوط خيار ففقه كالاصل (٣) ، أو هلبة مساواة باطن الصبرة لظاهرها ، أو نحر ذلك .
 وبما ذكرنا (٤) ظهر وجه فرق الشهيد وخبيره في المنع والجواز بين اشتراط البراءة من الصلوات المأخوذة في بيع العين الغالبة (٥) :
 وبين اشتراط البراءة من الميوب في العين المشكوك في صحتها وفسادها (٦) .

(١) أي القاعدة الكلية لما قلناه .

(٢) هذه هي الضابطة الكلية التي يروم قدس سره بيانها لما قاله .

(٣) المراد منه هو الاصل الأولي العقلاني الذي جرى عليه

دبدن العقلاء .

(٤) أي وصفاً ذكرناه في الضابطة الكلية آنفاً :

(٥) فأفاد الشهيد قدس سره بالمنع هنا ، للزوم الاشتراط المذكور

المنافاة التي ذكرها في ص ١٧٨ فلا يسقط الخيار .

(٦) فأفاد قدس سره بالجواز هنا ، للبناء على الصحة والسلامة في

المعاملات والمعاوضات قديماً وحديثاً فيسقط الخيار :

وظهر أيضاً (١) أنه لو يقن المشتري بوجود الصفات المذكورة في العقد في المبيع .

فالظاهر جواز اشتراط عدم الخيار (٢) على تقدير فقدها (٣) لأن (٤) رفع الغرر ليس بالتزام تلك الصفات ، بل (٥) لعلمه بها : وكذا (٦) لو اطمأن بوجودها ولم يتيقن .

(١) اي وظهر ايضاً مما قلناه في الضابطة الكلية لسقوط الخيار للمشتري لو اشترط البائع على المشتري سقوط الخيار على تقدير فقده الصفات في المبيع عند ما يقن المشتري وجود الصفات في المبيع .

(٢) اي للمشتري كما علمت .

(٣) اي فقد تلك الصفات المطلوبة في المبيع كما علمت .

(٤) تحليل لسقوط الخيار عند اشتراط البائع على فرض فقدان الصفات . خلاصته إن رفع الغرر ليس بسبب التزام من قبل البائع بتلك الصفات حتى يكون اشتراط عدم الخيار للمشتري جماعين المتناهين والمتناقضين

(٥) اي بل رفع الغرر لأجل - لم المشتري بوجود الصفات في المبيع ، ولحقته بها .

(٦) اي وكذا يسقط الخيار لو اشترط البائع سقوطه لو اطمأن بوجود تلك الصفات في المبيع ، لكنه لم يتيقن بوجود تلك الصفات .

والظابط (١) كون اندفاع الغرر باشتراط الصفات وتمهدها من
البائع ، وعده (٢) ، هذا (٣) .
مع امكان (٤) التزام فساد اشتراط عدم الخيار على تقدير فقد
الصفات المعتبر علمها في البيع .
خرج اشتراط التجري من العمود بالنص (٥) والاجماع (٦) ، لأن

(١) هذه الضابطة بمعناها هي الضابطة السابقة المذكورة في ص ١٨٠
(٢) اي وعدم اندفاع الغرر اذا لم يشترط البائع الصفات ولم يتمدها
(٣) اي خذ ما تلوناه عليك حول وجود الصفات وعدمها في المبيع
في خيار الرؤية هـ
(٤) هذا إشكال آخر بالاضافة الى تلك الضابطة الكلية التي
لقلناها آنفاً .

(٥) راجع (التهذيب) الجزء ٧ ص ٩٦ الحديث ٢٨٥ - ٢٨
الهك نص الحديث .

عن جعفر بن عيسى قال : كتبت الى ابي الحسن عليه السلام :
جملت فداك المتاع بباع فيمن يزيد فينادي عليه المنادي فاذا نادى
عليه بريء من كل عيب فيه ، فاذا اشتراه المشتري ورضيه ولم يبق
إلا نقده الثمن ، فربما زهد فيه ، فاذا زهد فيه ادعى فيه وأنه لم يعلم
بها ، فيقول له المنادي : قد برئت منها ، فيقول المشتري :
لم اسمع البراءة منها .

أبصدق فلا يجب عليه الثمن ، أم لم يصدق فيجب عليه الثمن ؟
فكتب عليه السلام : عليه الثمن .
(٦) اي وبالإجماع كما حلت آنفاً :

قاعدة نفى الغرر قابلة للتخصيص (١) كما اشرنا اليه سابقاً :
وظهر أيضاً ضعف ما يقال (٢) من أن الأقوى في محل الكلام (٣)
الصحة ، لصديق (٤) تعلق البيع بمعلوم غير مجهول .
ولو أن الغرر ثابت في البيع لنفسه لم يجد في الصحة ثبوت الخيار
وإلا (٥) لصح ما فيه الغرر من البيع مع اشتراط الخيار ، وهو
معلوم العدم .

-
- (١) لأن المستفاد من النص الدال على الجواز مع التبري : أن
المناطق فيه هو الإلزام على الغرر وهو موجود في المقام لتخصص به
قاعدة نفى الغرر كما في اشتراط التبري من الموهوب .
(٢) القائل هو الشيخ صاحب الجواهر قدس سره :
وكلمة من بيان لما قاله صاحب الجواهر .
(٣) وهو اشتراط إسقاط الخيار من قبل البائع :
(٤) تعليل لكون صحة اشتراط الإسقاط هو الأقوى .
مخلاصته إن البيع قد تعلق بشيء معلوم لا يكون مجهولاً ظاهراً ،
لأن الغرر لو كان ثابتاً في نفس البيع وشخصه لما أفاد في صحة البيع
ثبوت الخيار .
(٥) أي ولو كان ثبوت الخيار مجدي في صحة البيع لصح بيع كل
شيء فيه الخيار ، لارتفاع الغرر به ، مع أن الفقهاء لم يجوزوا ذلك .
فالخاص إن ارتفاع الغرر ووجود الغرر دائران مدار وجود
الخيار وعدمه .
فإن وجد الخيار ارتفع الغرر ، وإن لم يوجد الخيار لم يرتفع الغرر .

وإقدامه (١) على الرضا بالبيع المشترط فيه سقوط ، مع عدم الاطمئنان بالوصف ادخال للفرر عليه (٢) من قبل نفسه ، انتهى (٣) .
توضيح (٤) الضعف إن المجدي في الصحة ما هو سبب الخيار :

(١) هذا من متمات دليل الشيخ صاحب الجواهر قدس سره على صحة اشترط الإسقاط ، فهو في الواقع دفع وهم :
خلاصة الوهم إن المشتري بقبوله هذا الاشتراط يكون متضرراً والضرر منفي يحدث لا ضرر ولا ضرار .

فأجاب قدس سره عن الوهم ما حاصله :
إن المشتري هو الذي أقدم على الرضا بهذا البيع المشترط فيه سقوط الخيار ، مع عدم اطمئنانه بالأوصاف في المبيع ، فهو ادخل الضرر على نفسه ومن قبله ، لا أن البائع ادخل عليه حتى يكون له الخيار ، لشمول حديث لا ضرر له :

(٢) أي المشتري هو الذي ادخل الضرر على نفسه بسبب إقدامه على الرضا بالبيع .

(٣) أي ما أفاده صاحب الجواهر في هذا المقام .
راجع (الجواهر) الطبعة الجديدة - الجزء ٢٣ ص ٩٦ عند قوله :
لعم قد يقال بعدم صحة الاشتراط :

(٤) هذا كلام شيخنا الأنصاري يروم بيان وجه ضعف ما أفاده صاحب الجواهر قدس سره .

خلاصته إن الذي يبرر صحة البيع المشترط فيه إسقاط الخيار الذي هو التزام البائع بوجود الوصف في المبيع ، فإذا ظهر كذبه بطل البيع وفسد .

وهو التزام البائع وجود الوصف ، لا نفس (١) الخيار .
 وأما كون (٢) الإقدام من قبل نفسه فلا يوجب الرخصة في
 البيع الغرري ، والمسألة (٣) موضع إشكال ،
 (مسألة) (٤) : لا يسقط هذا الخيار (٥) ببذل التفات ، ولا
 بإبدال العين ، لأن العقد انما وقع على الشخصي ، فتملك غيره يحتاج
 الى معاوضة جديدة .

ولو شرط في متن العقد الإبدال لو ظهر على خلاف الوصف .
 ففي الدروس إن الأقرب الفساد (٦) .
 وامله (٧) لأن الهدل المستحق عليه بمقتضى الشرط إن كان بازاء

(١) أي وليس نفس الخبير وشخصه موجبا لصحة البيع حتى
 يكون وجوده سبباً لارتفاع الغرر ، وعدم وجوده سبباً لوجود الغرر .
 (٢) هذا رد على ما افاده الشيخ صاحب الجواهر قدس سره :
 من أن الضرر إنما توجه على المشتري من قبل نفسه ، لإقدامه على الشراء
 مع اشتراط البائع عليه إسقاط الخيار .
 (٣) أي مسألة اشتراط سقوط الخيار في خمار الرؤية محل إشكال
 بين الفقهاء .

(٤) أي المسألة الرابعة من المسائل السبع التي ذكرها الشيخ
 قدس سره وذكرناها في الهامش ٣ ص ١٢٧ :
 (٥) وهو خيار الرؤية .

(٦) أي فساد العقد .

(٧) توجه من شبخنا الأنصاري قدس سره لحكم شبخنا الشهيد
 أهل الله مقامه بفساد العقد عند اشتراط إبدال المبيع عند ظهور خلافه .

التمن فمرجهه الى معاوضة جديدة على تقدير المخالفة : بأن ينسخ البيع بنفسه عند المخالفة ، وينقذ بيع آخر فيحصل بالشرط انفساخ عقد ، وانعقاد عقد آخر كل منها معلق على المخالفة

ومن المعلوم عدم نهوض الشرط (١) لاثبات ذلك (٢) :

وإن كان (٣) بازاء المبيع الذي ظهر على خلاف الوصف لمرجهه (٤) ايضاً الى انعقاد معاوضة تعليقها حررية ، لأن (٥) المروض جهالة المبدل :

وعلى أي تقدير (٦) فالظاهر عدم مشروعية الشرط المذكور (٧)

(١) وهو شرط الإبدال في متن العقد .

(٢) وهو انفساخ العقد الذي تبين خلله

وانعقاد عقد جديد ، لأن كلاً منها معلق على المخالفة .

(٣) وهو اشتراط الإبدال في متن العقد

اي بدل المستحق الذي يستحقه المشتري عند التخلف .

(٤) اي مآل هذا البديل الى انعقاد معاوضة جديدة تعليقاً ذاتاً لحرر .

(٥) تعلين لكون مآل بدل المستحق اذا كان بازاء المبيع الذي

ظهر خلاف الوصف مآله الى انعقاد معاوضة تعليقاً حررية .

خلاصته إن المروض حيثئذ جهل المشتري بالمبدل الذي يعطيه

البائع إياه ، مع أنه بشرط العلم بالعوضين

(٦) يعني أي شيء قلنا في البديل الذي يستحقه ، - واه - أكان

بازاء التمن أم بازاء المبيع الذي ظهر خلاف الوصف .

(٧) وهو شرط الإبدال في متن العقد او ظهر على خلاف الوصف

فوفسد ويفسد العقد ، وبذلك (١) ظهر ضعف ما في الحدائق ؛ من الاعتراض على الشهيد رحمه الله ، حيث قال (٢) بعد نقل عبارة للدروس ، وحكمه (٣) بالفساد ما لفظه :

ظاهر (٤) كلامه إن الحكم بالفساد أهم من أن يظهر على الوصف أولاً . وفيه (٥) إنه لا موجب للفساد مع ظهوره (٦) على الوصف المشروط . ومجرد شرط البائع الإبدال مع عدم الظهور على الوصف لا يصلح

(١) أي وبما قلناه : من عدم مشروعية الشرط المذكور ، وأن الشرط والعقد كليهما فاسدان .

(٢) أي شيخنا المحدث الفقيه البحراني قدس سره .

(٣) بالجنز عطلاً على المضاف إليه في قوله في هذه الصفحة : بعد نقل عبارة الدروس ؛ أي وبعد نقل المحدث البحراني حكم الشهيد قدس سره بفساد العقد بالشرط المذكور .

(٤) هذا مقول قول المحدث البحراني قدس سره : أي ظاهر كلام الشهيد أن حكمه بفساد العقد دال على العموم ، حيث إن قوله ؛ ولو شرط في متن العقد الإبدال عام ، سواء ظهرت المخالفة أم لا . (٥) هذا اعتراض من المحدث البحراني على ما افاده الشهيد قدس سره : من بطلان العقد بسبب الشرط .

خلاصته إنه لا مبرر لفساد العقد في صورة موافقة المبيع مع الوصف المرئي والمشتراط بالإبدال لو ظهرت المخالفة .

وأما مجرد شرط البائع إبدال العين لو ظهرت المخالفة مع عدم الظهور للبص له صلاحية لأن يكون سبباً للفساد العقد .

(٦) أي مع ظهور المبيع موافقاً للوصف كما علمت .

سبباً للفساد ، لعموم (١) الأخبار المتقدمة :
 نعم لو ظهر (٢) مخالفاً ، فانه يكون فاسداً من حيث المخالفة
 ولا يجبره (٣) هذا الشرط .

(١) تعليل لكون مجرد شرط البائع الإبدال مع عدم الظهور على
 الوصف لا يصلح سبباً لفساد العقد ؛ اي عدم الصلاحية لاجل كون
 الأخبار الواردة في خيار الرؤية عامة تدل على لبوت الخيار ، سواء
 شرط البائع الإبدال أم لا .

(٢) استدراك من شيخنا المحدث البحراني قدس سره على ما افاده
 من أن مجرد اشتراط الهائم لا يصلح سبباً للفساد مع عدم ظهور المخالفة
 خلاصته إن منشأ فساد العقد في صورة ظهور المخالفة هي المخالفة:
 أي مخالفة العقود عليه ومغايرته للموجود ، لا اشتراط الإبدال ؛
 (٣) هذا من متمات كلام صاحب الحدائق قدس سره .

فهو دفع لقول القائل ؛ بأن الاشتراط المذكور يتدارك فساد
 العقد فلا يصير فاسداً .

خلاصته إن الأخبار الواردة في خيار الرؤية مطلقة تدل على صحة
 العقد ، سواءً أكان هناك اشتراط الإبدال أم لا ، فالاطلاق هذا
 يشمل صحة العقد عند ظهور التخلف فيجبر الاشتراط المذكور فساد
 العقد بواسطة هذا الاطلاق .

إذاً القاعدة المقضية للبطلان تخصص بهذا الاطلاق .

فأجاب المحدث الفقيه البحراني قدس سره ما حاصله :

إن الاطلاق المذكور لا يعم الشرط المذكور حتى يجبر به ، لأن
 المستفاد من اطلاق تلك الأخبار هو اثبات الخيار عند تخلف الوصف -

لاطلاق (١) أخبار الحمار .

والأظهر (٢) رجوع الحكم بالفساد في العبارة الى الشرط المذكور حيث لا تأثير له (٣) مع الظهور ، وعدمه .

وبالجملة (٤) فاني لا اعرف للحكم بفساد العقد في الصورة المذكورة حل الاطلاق وجهاً يحمل عليه ، التمس (٥) .

= سواء أ كان هناك اشتراط الإبدال أم لا :

فصورة التخلّف مع الاشتراط المذكور على طرف التقيض مع الاطلاق المذكور .

(١) هذا دليل القائل بمجرّد ان الاطلاق فساد العقد وقد مرّته آنفاً.

(٢) هذا رأي صاحب الحدائق حول الشرط المذكور .

خلاصته إن الأظهر ارجاع الحكم بفساد العقد في عبارة الشهيد قدس سره الى شرط الإبدال ؛ بمعنى أن الشرط المذكور فاسد لا العقد ، لعدم تأثير لهذا الشرط مع ظهور المبيع موافقاً للوصف أو مخالفاً له .

(٣) اي الشرط المذكور :

(٤) هذا من منتهات كلام صاحب الحدائق قدس سره : اي خلاصة

الكلام في هذا المقام إن الحكم بفساد العقد مطلقاً حتى في صورة موافقة المبيع للوصف فيما لو اشترط الإبدال لا ارى له وجهاً يحمل عليه :

(٥) راجع الحدائق الناضرة الطبعة الحديثة الجزء ١٩ ص ٥٩ .

ويستلزم من عدم رد من شيخنا الأنصاري على مقاله موافقته معه

فما افاده قدس الله تعالى روحها .

(مسألة (١) : الظاهر ثبوت خيار الرؤية في كل عقد واقع على عين شخصية موصوفة كالصلح والاجارة ، لأنه لو لم يحكم بالخيار مع تبين المخالفة .

فلما أن يحكم بطلان العقد . لما تقدم عن الأردبيلي في بطلان بيع العين الغائبة (٢) .

وإما أن يحكم بلزومه ، (٣) ، من دون خيار .

(والأول) (٤) ، مخالفت لطريقة الفقهاء في تخلت الأوصاف المشروطة في العقود عليه .

(والثاني) (٥) : فاسد من جهة أن دليل الزوم : هو وجوب الوفاء بالعقد ، وحرمة النقص .

ومعلوم أن عدم الالتزام بترتب آثار العقد على العين الفاقدة للصفات المشترطة فيها ليس نقضاً للعقد .

بل قد تقدم (٦) من بعض أن ترتب آثار العقد عليها ليس وفاءً وعملاً بالعقد حتى يجوز، بل هو تصرف لم يدل عليه العقد فيبطل.

(١) اي المسألة الخامسة من المسائل السبع التي افادها قدس سره واشراً إليها في الهامش ٣ ص ١٢٧ .

(٢) في ص ١٤٩ عند نقله عنه بقوله : وحاصله وقوع العقد على شيء .

(٣) اي بلزوم العقد .

(٤) وهو بطلان العقد كما ذهب إليه المحقق الأردبيلي قدس سره

(٥) وهو لزوم العقد .

(٦) الظاهر عدم تقدم ما افاده قدس سره من بعض ، سوى

=

ما افاده المحقق الأردبيلي قدس سره .

والحاصل (١) إن الأمر في ذلك دائر بين فساد العقد ، وثبوته مع الخيار .

والأول (٢) مناف لطريقة الأصحاب في غير باب ، فتعين الثاني (٣) (مسألة) (٤) : لو اختلفا (٥) فقال البائع : لم تختلف (٦) صفته وقال المشتري : قد اختلفت (٧) .

ففي التذكرة قدم قول المشتري ، لأصالة براءة ذمته من الثمن فلا يلزمه (٨) ما لم يقر به ، أو يثبت (٩) بالبينة ،

= لم يمكن ما افاده نتيجة كلمات بعض الأعلام المتقدمين في ص ١٤٨ بقوله : وأضعف من هذا ما ينسب إلى ظاهر المقنعة والنهاية : والمراسم من بطلان البيع إذا وجد على خلاف ما . صف :

(١) أي خلاصة الكلام في اشتراط الإبدال إن الأمر دائر بين أن نقول بفساد العقد ، أو بصحته ، وثبوت الخيار .

(٢) وهو فساد العقد ، حيث إن الفقهاء لم يفتوا بالبطلان .

(٣) وهو ثبوت العقد مع الخيار .

(٤) أي المسألة السادسة من المسائل السبع التي افادها قدس سره

في خهار الرؤية واشترنا إليها في الهامش ٣ ص ١٢٧

(٥) أي البائع والمشتري .

(٦) أي لم تختلف صفة المبيع عما رأته قبل الشراء :

(٧) أي المبيع قد اختلفت صفته عما رأته قبل الشراء .

(٨) أي فلا يجب على المشتري إعطاء الثمن للبائع ما لم يعترف

المشتري باختلاف المبيع عن الوصف الذي رآه .

(٩) أي أو يثبت البائع بالبينة عدم اختلاف صفة المبيع قبل =

ورده (١) في المختلف في نظير المسألة : بأن اقراره بالشراء اقرار بالاشتغال بالثمن .

ويمكن (٢) أن يكون مراده ببراءة الذمة عدم وجوب تسليمه الى البائع ، بناءً على ما ذكره في أحكام الخيارات من التذكرة : من عدم وجوب تسليم الثمن ولا المثمن في مدة الخيار وإن تسلم الآخر (٣) . وكيف كان (٤) فهمكن أن يחדش :

= الشراء ، فحيث لا يجب على المشتري اعطاء الثمن للبائع ، لاجل البينة القائمة من قبل البائع على اختلاف صفة المبيع .
راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٦ هند قوله : الثالث لو اختلفا .

(١) اي ورد هذا القول العلامة قدس سره في المختلف وقال بوجوب رد الثمن على المشتري ، لاشتغال ذمته باقراره بالشراء ، فلا قرار موجب لاشتغال الذمة .

(٢) من هنا يروم قدس سره توجيه ما افاده العلامة في التذكرة : من أصالة براءة ذمة المشتري من الثمن ، وأنه لا يجب عليه دفعه الى البائع .

(٣) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٤٢٠ هند قوله : الثالث لا يجب على البائع تسليم المبيع ، ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار .

ولو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل خياره :

(٤) يعني أي شيء قلنا في صورة اختلاف البائع والمشتري في تخلف المبيع عما رآه قبل البيع فن الامكان الخدشه فما افاده =

بأن (١) المشتري قد اقر باشتغال ذمته بالثمن ، سواء اختلفت صفة المبيع أم لم تختلف .

غاية (٢) الامر سلطته على الفسخ لو ثبت أن البائع التزم على نفسه انصاف المبيع بأوصاف مفقودة .

كما لو (٣) اختلفا في اشتراط كون العهد كتاباً .

- العلامة قدس سره : بأن يقال : إن الاصل المذكور معارض بأصل آخر محكوم لهذا الاصل ، لأن الملاك في المدهي والمنكر ليس مجرد الموافقة والمخالفة لاصل من الاصول .

بل الملاك موافقته ، أو مخالفته لاصل لا يكون محكماً لاصل آخر . ومن الواضح أن منشأ الشك في وجوب تسليم المشتري الثمن الى البائع هو الشك في الخيار ، وهذا الشك سببه الشك في التزام البائع بالوصف المفقود حالياً ، فالاصل عدمه ، فلا مجال لأصالة براءة ذمة المشتري من الثمن .

كما أنه لا مجال لأصالة عدم الخيار ، اكلولها محكومة :

(١) الباء بيان لكيفية الخدشة فيما افاده العلامة وقد هرقتها في

الهامش ٤ ص ١٩٢ .

(٢) اي نهاية الامر أن المشتري له السلطنة على فسخ العقد عند ثبوت

البائع الالتزام على نفسه بأوصاف مفقودة في الحال عند تسليم المشتري المبيع .

وأما إذا لم يثبت فلا سلطنة له على الفسخ .

(٣) ننظر لكون ما نحن فيه نظير اختلاف البائع والمشتري في

اشتراط الكتابة في العبد : بمعنى أن المشتري يدهي أنني اشتريت

العبد بشرط كونه كتاباً : اي إنما اقدمت على الشراء بهذا الشرط -

وحيث لم يثبت ذلك (١) فالاصل عدمه ، فيبقى الاشتغال (٢)
 لازماً غير (٣) قابل للإزالة بفسخ العقد ، هذا (٤) .
 ويمكن دفع ذلك (٥) : بأن (٦) أخذ الصفات في المبيع وإن كان في

- والبائع ينكر هذا الادعاء ويقول : إنك ما اشترطت هذا الشرط
 فكما أن هنا يقدم قول البائع :
 كذلك فيما نحن فيه يقدم قول البائع .
 (١) أي التزام البائع على نفسه أن المبيع منتصف بهدات كدائبة
 حيث لم يثبت فالاصل عدم ثبوته :
 والمراد بالاصل هنا الاستصحاب ، أي قبل البيع لم يكن الالتزام
 بذلك موجوداً ، وبعد البيع لشك في ذلك فنستصحب عدمه .
 إذا تبقى ذمة المشتري مشغولة بالثمن للبائع غير قابلة للإزالة بسبب
 فسخ المشتري العقد .

(٢) أي اشتغال ذمة المشتري كما علمت .
 (٣) بالنصب حال لكلمة الاشتغال ، أي حال كون اشتغال ذمة
 المشتري غير قابلة للإزالة بسبب فسخ المشتري العقد :
 (٤) أي خلل ماثلوناه عليك حول اختلاف المتبايعين في الصفات
 المفقودة في المبيع .
 (٥) أي دفع اشتغال ذمة المشتري بالثمن ، وأنه لا يلزم وجوب
 إعطائه إلى البائع :

(٦) الباء بيان لكيفية الدفع .
 خلاصتها إن أخذ الصفات في المبيع وإن كان في معنى الاشتراط
 لكنها مأخوذة فيه بعنوان التقيد : بمعنى أن البائع حينما باع =

معنى الاشتراط ، إلا أنه بعنوان التقييد .

لرجع (١) الاختلاف الى الشك في تعلق البيع بالعين الملحوظ فيها
صلوات مفقودة ، أو (٢) تعلقه بعين لوحظت فيها الصفات الموجودة
أو (٣) ما يعمها .

واللزوم (٤) من أحكام البيع المتعلق بالعين على الوجه . . .

= صلته باعها مقيدة بقيد الصفات : أي أنها جزؤها وعندما ظهر
الحلاف ووجد المشتري أن العين فائدة للصفات فلا مجال لاشتغال ذمة
المشتري حتى يكون غير قابلة للإزالة بالفسخ :

فلااشتراط هنا ليس بمعناه الحقيقي حتى يقال : إن المشتري قد
اقر باشتغال ذمته بالثمن : سواء اختلفت صفة المبيع أم لم تختلف
فيبقى الاشتغال لازماً لا يزول بالفسخ :

(١) الفاء فاء النتيجة : أي نتيجة ما قلناه في هذا المقام أن مآل
اختلاف البائع والمشتري في ظهور المبيع على اختلاف ما وصف الى
الشك في تعلق البيع : بمعنى أنه .

هل تعلق بالعين التي لوحظت فيها صفات مفقودة ؟

أو تعلق بالعين الملحوظة فيها الصفات الموجودة ؟

أو تعلق بالأهم من الموجودة والمفقودة ؟

(٢) أي أو تعلق البيع .

(٣) أي أو تعلق البيع بما يهم الصفات الموجودة والمفقودة .

(٤) هذا رأيه تقريباً : أي والحال أن لزوم اشتغال الذمة من

أحكام البيع المتعلق بالعين على الوجه الثاني الذي هو تعلق البيع بما
يهم الصفات الموجودة والمفقودة

الثاني (١) والاصل عدمه (٢) .

ومنه (٣) يظهر الفرق بين ما نحن فيه (٤) ، وبين الاختلاف في اشتراط كتابة العبد .

وقد تقدم لوضيح ذلك ، وبيان ما قيل ، أو يمكن أن يقال في هذا المجال في مسألة ما اذا اختلفا في تغير ما شاهده قبل البيع (٥) :
(مسألة) (٦) : أو لسج بعض الثوب فاشتراه هل أن ينسج

(١) عرفت الوجه الثاني آنفاً .

(٢) اي الاصل الذي يراد منه البراءة عدم ازوم اشتغال ذمة المشتري .

فالقول قول المشتري فيقدم على البائع .

(٣) اي ومن الدفاع المذكور يظهر الفرق بين ما نحن فيه الذي هو اختلاف البائع والمشتري في الصفات من حيث الاختلاف وعدمه . وبين اختلاف البائع والمشتري في اشتراط كتابة العبد ، حيث إن الاشتراط فيما نحن فيه مأخوذ على نحو التقيد ، فالمجموع المركب : من الفهد والمقبد ذو وجود واحد ، فعند الشك في الاشتراط في وجود الكتابة يرجع الى أصالة عدمه .

بجلاف اشتراط الصفات فيما نحن فيه ، فإن هذا الاشتراط عبارة عن التزام مستقل له وجود آخر هير الالتزام بنقص الشروط ووجوده فعند الشك في وجوده يرجع الى أصالة عدم وجود ذلك الشيء الخاص . (٤) وهو اختلاف البائع والمشتري .

(٥) راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١١ من ص ٣٤٣

الى ص ٣٧٢ .

(٦) اي المسألة السابعة من المسائل السبع التي ذكرها قدس سره =

الباقي كالأول بطل (١) كما عن المبسوط والقاضي ، وابن سعيد قدس سرهما
والعلامة في كتبه وجامع المقاصد
واستدل عليه (٢) في التذكرة وجامع المقاصد : بأن (٣) بعضه

= واشترط اليها في الماشي ٣ ص ١٢٧ وهي آخر المطاف .

(١) أي هذا الاشتراط بشرط أن ينسج الهائي كالاول .

(٢) أي على بطلان هذا الشراء بالنحو المذكور .

(٣) الباء بيان لكيفية الاستدلال المذكور في التذكرة :

الظاهر أن مراده قدس سره من جهالة بعض العين في الدمة :
هو ان المبيع بعضه شخصي موجود ، وبعضه الآخر أيضاً شخصي
لكنه ليس موجوداً ، بل هو في الدمة ، لعدم وجوده وتخصه في
الحال الحاضرة .

ومثل هذا البيع لا يجوز الإقدام عليه فهو باطل :

وليس مراده قدس سره من الجهالة أن ما في الدمة كلي ، لأنه
لا مانع من كون بعض المبيع شخصياً ، وبعضه الآخر كلياً في الدمة
ثم بتشخص بمثل الفرد الشخصي الموجود .

وإنما عبر بالجهالة ، لعدم العلم بخصوصيات البعض الآخر الذي
ينسج فيما بعد .

بمخلاف الأوصاف ، لأنها ترفع الجهالة عن الشخص الموجود
أو الكلي في الدمة ، لا الفرد غير الموجود عند البيع .

والخلاصة إن الذي باعه البائع هو القميص الشخصي المنسوج بعضه
وبعضه لم ينسج بعد وسينسج فيما بعد : أي فالعقد قد وقع على هم
المنسوج قبل كماله ونهايه ، فالمبيع شخصي بكامله ، لكن بعضه موجود =

- عن حاضرة ، وبعضه في الذمة مجهول (١) .
 وعن المختلف صحته (٢) .
 ولا يحضرني (٣) الآن حتى أتأمل في دليله .
 والذي (٤) ذكر للمنع لا ينهض مانعاً .

= وبعضه الآخر غير موجود .

فاذا كان المبيع هكذا فلا يجوز بيعه ، حيث إنه نظير بيع اثوب الشخصي الذي يخطئه الخطأ .

- فالمبيع لا يكون هو المقدار المنسوج ، والفزل الموجود .
 وكذلك ليس المبيع هو الثوب الكلي بتمامه ، أو بعضه .
 (١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٥١
 عند قوله : (لتدليب) لو باعه ثوباً على حقة (١) .
 (٢) أي صحة مثل هذا الشرط المذكور .
 (٣) هذا كلام شيخنا الألباري ، أي لا يوجد لدي كتاب
 المختلف حتى أمعن النظر وأتأمل فيما أفاده قدس سره هناك في حكمه
 بصحة مثل هذا البيع .

- وقال (بعض الفقهاء) قدس سره : إن الدليل على الصحة هو
 الأصل الأولي العقلاني ، والعمومات المذكورة في قوله عز من قائل :
 وأحل الله البيع ، أوفوا بالمقود ، تجارة عن تراض .
 (٤) أي وأما الذي أفاده العلامة قدس سره في التذكرة : =

- (١) الحقة : بفتح الحاء والقاء وتشديد هاء ، النول الذي يلف
 عليه الثوب ، وهي الآلة المعروفة عند النساجة والحاككة .

فالذي (١) بقوى في النظر أنه اذا باع (٢) البعض المنسوج المنضم الى غزل معين على أن ينسجه على ذلك المتوال فلا مانع منه . وكذا (٣) اذا ضم معه مقداراً معيناً كلها من الغزل الموصوف

= من بطلان العقد في الثوب المنسوج بعرضه ، وبعضه ليس بمنسوج ببيان أن بعض المبيع حاضر ، وبعضه في الدمة مجهول ، ولقد حررت لتعليقه في الهامش ٣ ص ١٩٧ :

فلا يدل على البطلان ، لأن العين الحاضرة شخصية ، وما في الدمة كلي ينطبق بعد النسيج على اللرد المائل للعين الحاضرة حين الإعطاء . (١) هذا رأيه قدس سره حول شراء الثوب المنسوج بعرضه وبعضه الآخر ليس بمنسوج .

ولا يخفى عليك أنه قدس سره ذكر صوراً ثلاثة لمثل هذا المبيع فنحن نشير الى كل صورة منها عند رقمها الخاص . (٢) هذه هي الصورة الاولى .

خلاصتها إنه لو باع شخص بعض الثوب المنسوج من الغزل الموجود على الخشبة التي يلف عليها الثوب ، فقال المشتري اشترى هذا البعض المنسوج بشرط أن ينسج بعضه الآخر من هذا الغزل الموجود على الخشبة ففعل البائع ، والتزم على نفسه نسج البعض الباقي من نفس الغزل الموجود على النول فنسجه على طبقه فهذا جائز ، لأن البيع قد وقع على مجموع الغزل على النول ، لكن بعضه منسوج ، وبعضه غير منسوج والبائع قد سلم الى المشتري بما التزمه على نفسه ، نعم لو لم يسلمه ما التزمه على نفسه فالمشتري الجهار .

(٣) هذه هي الصورة الثانية .

على أن ينسجه كذلك (١)، اذ لا مانع من ضم الكلي الى الشخصي (٢).
 واليه (٣) ينظر بعض كلمات المختلف في هذا المقام ، حيث جعل
 اشترط نسج الباقي كاشترط الخياطة والصيغ .
 وكذا (٤) اذا باعه أذرعاً معلومة منسوجة مع هذا المنسوج
 بهذا المنوال .

= خلاصتها إن البائع لو ضم مع الثوب المنسوج بعضه كمية معينة
 كلفة من الغزل المتصنف بصفة خاصة كالأحرار مثلاً ، والتزم البائع
 على نفسه أن ينسج الباقي على نفس نسج البعض الموجود ، فالبيع
 صحيح جائز ، لعدم مانع من ضم الكلي الذي هو المقدار المعين من
 الغزل الموصوف بصفة خاصة مع الشخصي : وهو بعض الثوب
 المنسوج الموجود على النول .

(١) اي مثل المنسوج الموجود كما عرفت آنفاً :

(٢) وهو بعض الثوب المنسوج الموجود كما عرفت .

(٣) اي وما قوبله نحن في الثوب المنسوج بعضه يستفاد من
 بعض كلمات العلامة قدس سره في المختلف ، حيث جعل اشترط
 نسج الباقي نظير الاشتراط مع الخياط في خياطة الثوب ، أو صبغه .
 فكما أن الاشتراط مع الخياط جائز .

كذلك اشترط نسج الباقي جائز .

(٤) هذه هي الصورة الثالثة .

خلاصتها إنه لو باع شخص لشخص أذرعاً معلومة كخمسين متراً
 منسوجة من القطن ، أو الصوف ، أو النايلون ، أو الكتان ، أو الأبريسم
 مع الثوب المنسوج بعين الأمتار المبيعة =

ج ١٦ (في بقاء خيار المشتري لو لم ينسج المبيع حسب المنسوج بعضه) - ٢٠١ -

ولو لم ينسجه (١) في صورتين الأوليين على ذلك المتواله
ثبت الخيار (٢) ، لتخلف (٣) الشرط .
ولو لم ينسجه (٤) ذلك في الصورة الأخيرة .
لم يلزم القبول ، وبقي على مال البائع ، وكان للمشتري الخيار
في المنسوج ، لبعض (٥) الصلقة عليه ، والله العالم .

= صح البيع ، لاتحاد كلا النسيجين :

فالبيع قد وقع على شيء واحد .

(١) اي ولو لم ينسج البائع بعض الثوب الباقي على نحو البعض
المنسوج في الصورة الاولى المشار اليها في الهامش ٢ ص ١٩٩ .
والصورة الثانية المشار اليها في الهامش ٣ ص ١٩٩ .
(٢) اي ثبت في هاتين صورتين الخيار للمشتري .
(٣) لتعليل لثبوت الخيار للمشتري .

(٤) اي ولو لم ينسج البائع بعض الثوب الباقي على النحو المبيهم
المنسوج في الصورة الاخيرة المشار اليها في الهامش ٤ ص ٢٠٠ لا يكون
القبول على المشتري لازماً ، والله الخيار في البعض المنسوج ، والمال
باق على ملك البائع .

(٥) لتعليل لثبوت الخيار للمشتري في الصورة الاخيرة .

(السابع) (١) : خيار العيب .

اطلاق (٢) العقد يقتضي وقوعه مبنياً على سلامة العين من العيب وإنما ترك اشراطها (٣) صحيحة ، اعتماداً (٤) على أصالة السلامة وإلا لم (٥) بصح العقد :

(١) اي القسم السابع من أقسام الحيارات التي الادها قدس سره بقوله : وهي كثيرة ، إلا أن أكثرها مفرقة ، والمجتمع منها في كل كتاب سبعة ، فهذا القسم هو آخر مطاف الحيارات .

راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١٣ ص ٦٩ .

(٢) اي من حيث عدم ذكر صحة العين ، أو ذكر عدم سلامتها أو عدم ذكر الأهم من الصحة والعيب : بأن قال البائع : بعثك الدار بألف دينار ، ولم يصلها بذكر الصحة ، أو عدم السلامة ، أو بالتعميم . (٣) اي اشراط سلامة العين .

(٤) منصوب على المفعول لاجله : اي إلما ترك البائع وصف صحة العين لاجل اعتماد المشتري على سلامة العين ، حيث إن المتبايعين لا يقدمان على البيع والشراء إلا اذا كانت العين صحيحة سالمة عن كل عيب ، لأن المشتري يبدل مالاّ ازاء العين ، والبائع في مقام الربح والاهاشة فلو باع العين معيبة لردّها المشتري ، أو أخذ منه الارش . إذا ما استفاد ولا ربح .

(٥) اي ولولا اعتماد المشتري على الصحة لما صح العقد .

من (١) جهة الجهل بصفة العين الغائبة : وهي (٢) صحتها التي هي من أهم ما تتعلق به الأغراض ، ولذا (٣) اطلقوا في بيع العين الغائبة على اشتراط ذكر الصفات التي يختلف الثمن باختلافها (٤) ولم يذكروا (٥) اشتراط صفة الصحة ، فليس (٦) ذلك إلا من حيث الاعتماد في وجودها على الاصل (٧) ، فإن من يشترى عبداً لا يعلم أنه صحيح سري (٨) .

(١) كلمة من تعليلية لاجل عدم صحة العقد : اي عدم صحة العقد لاجل الجهل بصفة العين الغائبة لولا اعتماد المشتري على سلامة المبيع :

(٢) اي المراد بصحة العين الغائبة هي صحتها وسلامتها عن العيوب والصحة والسلامة من أهم مميزات أغراض المتبايعين ، اذ لولا الصحة لما اقدم احد على اجراء المعاولات والمعاملات .

(٣) اي ولجل الاعتماد على الصحة اتفق الفقهاء على اشتراط ذكر الصفات التي يختلف الثمن باختلاف الصفات (٤) اي باختلاف الصفات كما علمت .

وقد افاد هذا المعنى في ص ١٣٧ بقوله : ثم إن الأوصاف التي يختلف الثمن من اجلها غير محصورة .

(٥) اي الفقهاء لم يتعرضوا الى اشتراط صفة الصحة في المبيع . (٦) اي فليس عدم العرض ، وعدم الاشتراط إلا من حيث الاعتماد على أصالة الصحة ، وأنها موجودة في الثمن والثمن . (٧) المراد منه هو أصالة الصحة كما علمت .

(٨) اي مستوى الخلفة من جميع الأعضاء .

أو فالج مقعد (١) لا يعتمد (٢) على صحته إلا على أصالة السلامة .
كما (٣) يعتمد من شاهد المبيع سابقاً على بقاءه على ما شاهده فلا
يحتاج الى ذكر تلك الصفات في المقد .

وكما (٤) يعتمد على إخبار الهائث بالوزن .
قال (٥) في التذكرة : الأصل في المبيع من الأعيان والأشخاص
السلامة من العيوب والصحة .

فإذا أقدم المشتري على بذل ماله في مقابلة تلك العين فإنما بنى
إقدامه على غالب ظنه المصدق (٦) إلى أصالة السلامة ، انتهى (٧) .
وقال (٨) في موضع آخر : فاطلاق العقد ، أو شرط السلامة
بقتضيان السلامة (٩) على ما مر : من أن القضاء المرئي يقتضي أن المشتري

-
- (١) أي مبتلى بمرض الزُّمَّا العامة ، وهي
 - (٢) أي لا يعتمد المشتري على صحة العبد من جميع الجهات إلا
على أصالة الصحة والسلامة .
 - (٣) لتظير لمن يشتري عبداً لا علم له بصحته ، ولا بعيبه ، فيعتمد
على صحته بأصالة السلامة الجارية في جميع الماوضات .
 - (٤) لتظير ثاب للاعتماد على أصالة الصحة في جميع الماوضات .
 - (٥) أي العلامة قدس سره .
 - (٦) بالجر صلة لكلمة غالب ظنه .
 - (٧) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعة الحديقة الجزء ٧ ص ٣٥٢
عند قوله : مسألة الأصل في البيع من الأعيان .
 - (٨) أي العلامة قدس سره قال في موضع آخر من التذكرة .
 - (٩) أي أصالة السلامة

ج ١٦ (ليس المراد من الانصراف التصرف المطلق الى الفرد الصحيح) - ٢٠٥ -

إنما يدل ماله ، بناءً على أصالة السلامة ، فكأنها (١) مشرطة في نفس العقد
النهى (٢) .

ومما ذكرنا (٣) يظهر أن الانصراف ليس من باب انصراف
المطلق الى الفرد الصحيح ، ليرد (٤) عليه أولاً منع الانصراف

(١) أي أصالة السلامة .

(٢) الظاهر أن كلمة انتهى تدل على ما افاده العلامة في التذكرة
مع أنه لا يوجد في التذكرة إلا قوله قدس سره : فاطلاق العقد
أو شرط السلامة بقضائهما السلامة .

ومن بداية قوله في ص ٢٠٤ على ما مر الى قوله : في نفس
العقد ليس موجوداً في التذكرة .

راجع (لتذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٥٢
عند قوله : فاطلاق العقد .

(٣) وهو أن اطلاق العقد المراد منه الانصراف : أي يظهر من
هذا الانصراف أنه ليس المراد منه انصراف المطلق الى الفرد الصحيح .
بعبارة أخرى إنه ليس المراد من هذا الانصراف الانصراف اللفظي
حتى يقال بمنع الانصراف فيما نحن فيه .

بل المراد من هذا الانصراف هو الإنصراف العربي ، والظهور العربي
أي العرف بأن على المفاوضات الصحيحة السليمة عن العيب .

وكان الألب في تعريفه خيار العيب أن يقال هكذا :

مقتضى الحال عند العرف وقوع العقد مبنياً على السلامة .

إذاً لا يرد عليه ما اورد : من الإشكالات الآتية .

(٤) أي لو كان المراد من الانصراف هو انصراف المطلق الى الفرد =

ولذا (١) لا يجري في الأيمان والتدور :

وثانياً (٢) عدم جرياله فيما نحن فيه ، لعدم كون المبيع مطلقاً :
بل هو جزئي حقيقي خارجي .

وثالثاً (٣) : بأن مقتضاه عدم وقوع العقد رأساً على المبيع فلا

= الصحيح لكان يورد عليه أولاً منع الانصراف المذكور .

(١) أي ولأجل منع الانصراف المذكور لا يجري الانصراف في
الأيمان والتدورات ، فإنه أو حلف شخص على أن لا يدخن ، فبمبته
هذا لا تنصرف الى نوع خاص جهد من التبغ .
بل تشمل مطلق التبوغ .

وكذا لو للز شاة في سهيل الله ، فنذره هذا لا ينصرف الى نوع
خاص جهد جداً من الشياه ، بل يشمل أي شاة من الشياه .

(٢) هذا هو الإشكال الثاني : أي لو كان المراد من الانصراف
هو انصراف المطلق الى الفرد الصحيح لأورد عليه عدم جريانه في خيار
العيب ، لأن المبيع في خيار العيب جزئي شخصي حقيقي خارجي .
لا أنه مطلق حتى ينصرف الاطلاق الى الفرد الصحيح السليم من
كل الجهات .

(٣) هذا هو الإشكال الثالث على أنه لو كان المراد من الانصراف
هو الانصراف الى الفرد الصحيح السالم :
خلاصته إنه لو كان المراد كذلك لكان مقتضاه عدم وقوع العقد
رأساً على المبيع حينما انشأ العقد .

فحينئذ لا معنى لإمضاء العقد على هذا المذهب ، أو فسحه ، ليثبت =

معنى لامضاء العقد الواقع عليه (١) ، أو فسخه حتى يثبت التخيير بينهما (٢) .

ودفع (٣) جميع هذا بأن (٤) وصف الصحة قد اخل شرطاً في العين الخارجية نظير (٥) معرفة الكتابة ، أو غيرها : من الصفات المشترطة في العين الخارجية .

وانما (٦) استغني عن ذكر وصف الصحة .

= التخيير للمشتري بين الفسخ والإمضاء .

(١) اي حل هذا العقد المعب رأساً كما عرفت .

(٢) اي بين الفسخ والامضاء .

(٣) بحسب فهمي القاصر أن دفع بصيغة المجهول وائب فاعله جميع هذا : اي ودفع جميع هذه الإشكالات .

وقد افاد بعض المعلقين على المكاسب أن كلمة ودفع مرفوعة على الابتداء خبره جملة بأن وصف الصحة ، فكن حكماً هادلاً بيتنا .

(٤) كلمة باه بهان لكيفية الدفع عن الإشكالات الواردة على القول بأن اطلاق العقد منصرف الى العقد الصحيح .

(٥) اي ما نحن فيه نظير اشتراط الكتابة في المبد الذي هو عين خارجية ، أو شرط صفة اخرى من الصفات في العين الخارجية : اي صحة المبيع وسلامته من قبيل اشتراط الكتابة : بمعنى أن الصحة شرط في العين الخارجية المبيعة .

(٦) دفع وهم .

خلاصة الهم إن صحة المبيع وسلامته لو كانت شرطاً فيه كاشتراط الكتابة ، وغيرها من الصفات المشترطة في العين الخارجية :

لاعتقاد (١) المشتري في وجودها على الاصل (٢) كالمعين المرتبة سابقاً ، حيث يعتمد في وجود اصلها وصلاتها على الاصل .
واقف اجاد في الكفاية ، حيث قال :
إن المعروف بين الأصحاب أن إطلاق العقد يقتضي لزوم السلامة .
واو باع (٣) كلياً حالاً ، أو سلباً كان الانصراف الى الصحيح من جهة ظاهر الإقدام (٤) ايضاً .
ويحتمل كونه (٥) من جهة الاطلاق المنصرف الى الصحيح في مقام الاشتراء ، وإن لم ينصرف (٦) اليه .

= فلماذا لم تذكر عند اجراء العقد واهملت واستغني عنها ؟

(١) جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته إن الاستغناء عن ذكر الوصف لاجل اعتقاد المشتري على جريان أصالة الصحة التي هو اصل عقلائي .
كما في المعين المرتبة الخارجية سابقاً ، حيث إن المشتري عند التسلم يعتمد على سلامتها حسب رؤيتها السابقة ، ولا يشترط مع البائع صحتها وسلامتها عند ما يأخذها منه .

(٢) المراد من الاصل هو الأصل العقلائي كما عرفت :

(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري لا ربط له بكلام صاحب الكفاية

(٤) أي لإقدام المشتري على صحة المبيع هو السبب لانصراف الاطلاق الى صحته .

(٥) أي كون الصحة من اجل انصراف المطلق الى الصحيح ، لا من اجل إقدام المشتري .

(٦) أي ولن لم ينصرف الاطلاق الى الصحيح في غير ما نحن فيه =

في غير هذا المقام، فتأمل (١) .

ثم إن المصرح به في كلمات جماعة أن اشترط الصحة في متن العقد يفيد التأكيد (٢) ، لأنه (٣) نصريح بما يكون الاطلاق منزلاً عليه ، وإنما ترك (٤) ، لاعتناء (٥) المشتري على اصاله السلامة . فلا (٦) يحصل من هذا .

= الذي هو خيار العيب .

(١) الظاهر أنه اشارة الى منع كون الصحة في المبيع من اجل انصراف الاطلاق الى الصحيح ، بل السبب فيه هو لإقدام المشتري (٢) أي اشترط الصحة في متن العقد يفيد تأكيد الصحة المستفادة من اطلاق العقد .

(٣) تعليل لكون الاشترط المذكور تأكيداً للصحة المستفادة في متن العقد .

خلاصته إن هذا الاشترط نصريح للاطلاق الذي يكون منزلاً على هذا الاشترط ، أي الاطلاق هو هذا الاشترط المذكور .

(٤) دفع وهم .

حاصل الوهم أنه لو كافه هذا الاشترط تصريحاً لاطلاق المنزل عليه .

فلماذا ترك التصريح بالاشترط ؟

(٥) دفع عن الوهم المذكور وقد ذكر في المتن :

(٦) الفاء تفريع على ما افاده : من أن اشترط صحة المبيع في متن العقد تأكيداً للصحة كما صرح به جماعة من الفقهاء في كلامهم ، أي ففي ضوء ما ذكرنا : من كون اشترط المذكور تأكيد لا يكون هنا خياران بعد هذا الاشترط : خيار للعيب ، وخيار للشرط . =

اشترط (١) خيار آخر غير خيار العيب :
 كما (٢) او اشترط كون الصبرة كلها وكلها صاعاً ، فانه (٣)
 لا يزيد على ما اذا ترك الاشرط . واعتمد على اخبار البائع بالكيل

= بل هنا خيار واحد فقط : وهو خيار العيب .
 وقد اورد شيخنا الشهدي قدس سره في تعليقه على المكاسب ص ٥٠١
 أن ليس هناك صحتان : صحة استفدت من الاطلاق ، وصحة استفدت
 من التصريح حتى يكون اشترط الصحة تأكيداً للصحة المستفادة
 من الاطلاق .

ولا يخفى ما فيه ، حيث إن شيخنا الأنصاري قدس سره لم يقل :
 إن هناك صحتين : صحة مستفادة من اطلاق العقد ، وصحة مستفادة
 من التصريح ، بل يقول : إن المصرح في كلمات جماعة من الفقهاء
 أن اشترط الصحة في متن العقد يكون تأكيداً للصحة المستفادة من
 اطلاق العقد .

- (١) وهو اشترط الصحة في متن العقد كما علمت .
- (٢) تنظيم لكون اشترط الصحة لا يوجب خياراً آخر .
- فالاشترط كلا اشترط .

خلاصته إن ما نحن فيه لظير اشترط المشتري في الصبرة على أن
 تكون مقداراً معيناً من الكهل كعشرين كيلواً ، فلو ترك ذكر المقدار
 المعين ، معتمداً على اخبار البائع بالمقدار المعين لكفى الإخبار بذلك
 فكما أن ترك الشرط هنا لا يضر في بيع الصبرة لو اخبر البائع بالمقدار .
 كذلك اشترط الصحة لا يزيد خياراً على خيار العيب .
 (٣) اي فان هذا الاشرط .

أو اشترط (١) بقاء الشيء على الصلة السابقة المرئية ، فانه (٢) في حكم ما او ترك ذلك ، اعتماداً (٣) على أصالة بقائها .
وبالجملة (٤) فالخيار ههنا العيب اشترط الصحة أو لم يشترط .
ويؤيده (٥) ماورد من رواية يونس في رجل اشترى جارية على أنها عذراء فلم يجدها عذراء ؟
قال (٦) : يرد عليه فضل القيمة (٧)

-
- (١) اي المشتري ، هذا تنظير ثان لما نحن فيه .
(٢) اي هذا الاشتراط في حكم ما لو ترك المشتري ذكره :
(٣) منصوب على المفعول لاجله : اي حكم هذا الاشتراط في حكم ما لو تركه المشتري لاجل اعتماده على أصالة الصحة والسلامة في الأشياء فان العقلاء بما هم عقلاء إنما يقدمون على البيع والشراء هكذا .
(٤) اي خلاصة الكلام في هذا المقام .
(٥) اي ويؤيد أن الاشتراط لا يزيد خیاراً ، وإنما الخيار ههنا العيب لا ههنا ماورد في حديث يونس قدس سره :
(٦) اي الامام عليه السلام قال في جواب السائل :
يرد : اي البائع عليه : اي على المشتري فضل القيمة ، اي زيادة ما اخذه البائع من المشتري قبالة كون الجارية عذراء .
(٧) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٨ الباب ٦ - الحديث ١ . ولحديث صلة البك نصها :
(اذا علم أنه صادق) اي اذا علم البائع أن المشتري صادق في دعواه لعلبه دفع الارش .

فان (١) اقتضاه عليه السلام على اخذ الارش الظاهر في عدم جواز الرد يدل على أن الخيار خيار العيب ، ولو كان (٢) هنا خيار تخلف الاشتراط لم يسقط الرد بالتصرف في الجارية بالوطء أو مقدماته . ومنه (٣) يظهر ضعف ما حكاه في المسالك : من (٤) ثبوت خيار الاشتراط هنا ، (٥) فلا يسقط الرد بالتصرف .

(١) تعليل من الشيخ الأنصاري قدس سره لكون الرواية المذكورة تأييداً لعدم زيادة اشتراط الصحة خياراً على خيار العيب .
مخلصته إن انحصار الامام عليه السلام حق المشتري في اخذ الارش فقط ، وأنه ليس عليه رد الجارية : دليل على انه ليس للمشتري خيار تخلف الشرط ، وإنما له خيار العيب فقط .
(٢) اي لو كان للمشتري في الجارية الظاهرة : بأنها ثيبة حق خيار تخلف الاشتراط لم يسقط الرد بسبب التصرف في الجارية بالوطء أو مقدمات الوطء .
(٣) اي وما قلناه : وهو انحصار الامام عليه السلام في اخذ الارش فقط ، دون الرد ، وأن التصرف بالوطء يمنع الرد : يظهر ضعف قول الشهيد الثاني قدس سره في المسالك القائل بثبوت خيار الاشتراط للمشتري .

(٤) كلمة من بيان لما حكاه الشهيد الثاني في المسالك .
(٥) لتبريح على ثبوت الخيار : اي التصرف في الجارية بالوطء لا يكون مسقطاً للرد .

وأما وجه ضعف قول الشهيد الثاني فلانحصار الامام عليه السلام حق المشتري في الارش لا غير ، اذ لو كان له حق الرد بواسطة =

ج ١٦ (ظهور العيب في المبيع موجب لتسلط المشتري على الرد) - ٢١٣ -

ودعوى (١) عدم دلالة الرواية على التصرف ، أو عدم (٢) دلالتها على اشتراط البكارة في متن العقد كما (٣) ترى .

(مسألة) :

ظهور العيب في المبيع يوجب تسلط المشتري على الرد واخذ الارض بلا خلاف :

= تخلف الاشتراط لما اقتصر عليه السلام على الارض فقط ، فكان يقول : له الخيار ، لتخلف الشرط .

(١) اي ودعوى أن رواية يونس المذكورة في ص ٢١١ لا تدل على تصرف المشتري في الجارية بالوطء مكابرة ، وكدهوى أن الواحد ليس نصف الاثنين ، حيث إن يونس رضوان الله ببارك وتعالى عليه يسأل الامام عليه السلام عن رجل اشترى جارية على انها عذراء فلم يجدها عذراء ، والوجدان ، وعدم الوجدان لا يتحققان إلا بالتصرف في الجارية بالوطء : اي باذخال آلتها في فرجها ، فكلمة فلم يجدها تنادي بأعلى صوته ، وتصرح بأن المشتري تصرف في الجارية بالوطء (٢) اي أو دعوى أن رواية يونس لا تدل على اشتراط البكارة من قبل المشتري مكابرة ايضاً ، فان يونس يسأل الامام عليه السلام عن رجل اشترى جارية على أنها عذراء : اي بشرط كونها عذراء دلالة كلمة على أنها عذراء على الشرط المذكور في متن العقد .

(٣) خبر للمبتدئ المتقدم : وهو قوله في هذه الصفحة : ودعوى .

وفد عرفت وجهه كما ترى في الهامش ١ في هذه الصفحة والهامش ٢

في هذه الصفحة .

وبدل على الرد الأخبار المسطهضة الآتية :

وأما الارش فلم يوجد في الأخبار ما يدل على التخيير بينه وبين الرد .
بل ما دل على الارش يختص بصورة التصرف المانع عن الرد (١)
فهو أن يكون الارش في هذه الصورة لتدارك ضرر المشتري ، لا
لتعيين احد طرفي التخيير بتعذر الآخر .

نعم (٢) في الفقه الرضوي فإن خرج في السلمة عيب وعلم المشتري
فالخيار اليه إن شاء رد ، وإن شاء اخذه ، أو رد عليه بالقيمة ارش
العيب (٣) .

(١) كالاستيلاد ، أو الوقف ، أو العتق ، أو الهبة يلد الرحم
(٢) استدراك مما افاده قدس سره ، من أن اخذ الارش مختص
بصورة التصرف المانع عن الرد ، لكيلا يتضرر المشتري ، ويروم
بهذا الاستدراك اثبات أن الارش احد فردي التخيير بين الرد وبين
اخذ السلمة المعيبة واخذ الارش في مقابل العيب .

ومحلاصة الاستدراك إن في الفقه الرضوي ما يدل على ذلك :
وهو قوله : إن شاء رد ، وإن شاء اخذه ، أو رد عليه بالقيمة ارش
العيب ، فإن وإن شاء اخذه ورد عليه بالقيمة ارش العيب دليل
واضح على التخيير .

(٣) راجع (الفقه الرضوي) المخطوطة الموجودة في مكتبتنا
الراجعة الى مكتبة مقبرة المرحوم آية الله الراحل (لقيه اهل البيت)
السيد أبر الحسن الموسوي الاصفهاني قدس سره باب البيوع والتجارا
والمكاسب .

والحديث المذكور في جميع نسخ المكاسب فيه اختلاف في =

وظاهره (١) كما في الحدائق التخيير بين الرد واخذه (٢) بنام الثمن ، واخذ (٣) الارش .

= بمض الفاظه وضمائره فصيحناه على المصدر

ولما كان الحديث المذكور في المصدر مشتملاً على ضمير مذكر في قوله عليه السلام : وإن شاء اخذه : مع أن مرجعه مؤنث وهي السلعة والتطابق بين المرجع والضمير واجب فراجعت الجواهر فرأيت الحديث كما هنا ، إلا في كلمة (فإن خرج) ففي المصدر مع الفاء وهنا بلا فاء .

وفي كلمة اخذه ففي المصدر مع الفاء ، وفي الجواهر بلاهاه فنظرت في التعليقة على الجواهر فرأيت أن شيخنا المعلق دامت افاضاته يحيل مصدر الحديث الى (مسندك وسائل الشهمة) المجلد ٢ ص ٤٧٨ فراجعت المصدر فلم اجد الحديث في تلك الصفحة فورقت وقلبت وإذا في ص ٤٧٤ ، ورأيت الحديث مذكوراً كما في الفقه الرضوي فتعجبت من شيخنا صاحب الجواهر قدس سره ، وشيخنا المعلق كيف خفيت عليها الحرفان : الفاء في فإن ، والهاء في اخذه ؟

فرجائي الأكيد من شيخنا المعلق دامت بركاته على الجواهر الامعان في النظر عندما يراجعون مصادر الأحاديث ، حفاظاً على النقل .
(١) اي وظاهر هذا الفقه الرضوي .

(٢) اي وبين اخذ المشتري من البائع ثمن بعد أن رد المبيع المعب الى البائع .

(٣) اي وبين تخيير المشتري في اخذ ارش المبيع من البائع بعد تقبله من البائع المبيع .

وبحتمل (١) زيادة الهزمة في لفظة أوه ويكون الواو واو العطف
فيدل (٢) على التخيير بين الرد والارش .
وقد يتكلف استنباط هذا الحكم (٣) من سائر الأخبار

(١) هذا رأي الشيخ الأنصاري قدس سره في الحديث المذكور
في (الفقه الرضوي) اي وبحتمل زيادة هزمة أو في الرواية في
قوله في ص ٢١٤ ١ أو رد عليه بالقيمة ، فنكون الواو واو العاطفة
إذا بدل الحديث على التخيير بين الرد ، واخذ الارش .
وهذا هو الحق في المقام ، اذ بدون احتمال الهزمة لا يدل الحديث
على التخيير بين احد الامرين المذكورين .
(٢) اي الحديث المذكور في الفقه الرضوي ، بناءً على زيادة
الهزمة كما قلت .

(٣) وهو تخيير المشتري بين رد المعيب .
وبين قبوله واخذ الارش قد يقال باستفادته من سائر الأخبار .
وقد ذكر شيخنا صاحب الجواهر قدس سره هناك مرسل جميل
من احدهما عليهما السلام .

لي الرجل يشترى الثوب ، أو المتاع فيجد فيه عيباً ؟
فقال : إن كان الشيء قائماً بعينه رده على صاحبه واخذ الثمن .
وإن كان الثوب قد قطع ، أو خبط ، أو صيغ يرجع بنقصان العيب .
راجع (الجواهر) الجزء ٢٣ ص ٢٣٦ .
والحديث هذا منقول عن (الوسائل) كما افاده شيخنا المعلق .
وهناك منقول عن (الكافي) الجزء ٥ ص ٢٠٧ . الحديث ٢ .
لكنني لما راجعت الوسائل والكافي رايت فيها اختلافًا شامعاً بين =

وهو (١) صعب جداً .

= المنقول في الجواهر ، وبين ما نقل عن الوسائل .

فان في المصدر فهجد فيه كما نقلنا هنا :

وفي الجواهر فهجد به .

وفي المصدر فقال كما نقلنا هنا .

وفي الجواهر قال .

وفي المصدر إن كان الشيء قائماً بعينه رده على صاحبه كما نقلنا هنا .

وفي الجواهر إن كان قائماً رده على صاحبه .

وفي المصدر يرجع بنقصان العيب كما نقلنا هنا .

وفي الجواهر رجع بنقصان العيب .

راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٣ الباب ١٦ الحديث ٣ .

وهذا الاختلاف الشاسع قد زاد في تعجيبي من سماحة شيخنا المعلق

دامت بركاته ، اذ كيف يراجع المصدر ويطبق الأحاديث عليه ؟

لست ادري ؟

(١) اي استنباط الحكم المذكور صعب جداً .

الظاهر أن وجه الصعوبة أن الروايات الواردة في هذا المقام ظاهرة

في أن العيب السابق قبل المقد أو قبل القبض ، أو قبوها مع الارش .

وأما بعد التصرف فيها فلا ذكر في الروايات عن الارش :

نعم اذا تصرف في المبيع المبيع نصرفاً مانعاً عن الرد فله الارش .

هذا ما استدلته في وجه الصعوبة من كلام شيخنا المحدث البحراني

قدس سره .

راجع (الحدائق الناضرة) الجزء ١٩ ص ٦٣ هند قوله : =

وأصعب منه (١) جملة مقتضى القاعدة ، بناءً على أن الصحة وإن كانت وصفاً فهي بمنزلة الجزء ، فيتدارك فائته باسترداد ما قابله من الثمن ، ويكون الخيار حيثل (٢) لتبعض الصفقة .
وليه (٣) منع المنزلة عرفاً ، وشرعاً ، ولذا (٤) لم يبطل البيع

- إلا أن هندي في المقام إشكالاً .

(١) أي وأصعب من الصعب المذكور القول بكون الارش مقتضى قاعدة الصحة ، لأن الصحة في المعاوضات وإن كانت وصفاً ، لكنها بمنزلة الجزء ، فكما أنه لا بد من تدارك الجزء الفائت ، لأنه استرداد لما قابل جزءاً من الثمن .

كذلك لا بد من تدارك الصحة الفائتة والجزء الفائت هو الارش .
(٢) أي يكون الخيار حين أن قلنا : إن الارش مقتضى أصالة الصحة لأجل تبعض الصفقة ، حيث إن بعض المبيع صحيح ، وبعضه معيب فيلزم التبعض في الصفقة التي وقعت عليها البيع .
(٣) إشكال منه قدس سره على القائل بأن الصحة وإن كانت وصفاً لكنها بمنزلة جزء المبيع .

خلاصة الإشكال والرد لنا نمنع كون الصحة بمنزلة الجزء الفائت عرفاً وشرعاً . أي ليس لنا دليل على ذلك لا من العرف ، ولا من الشرع .
(٤) أي ولاجل أنه لا دليل لنا شرعاً وعرفاً على الارش لا يبطل البيع بالنسبة إلى ما قابله من الثمن كما في بيع ما بمالك وما لا يملك كبيع الخمر مع الشاة ، أو الخنزير مع الدار ، فالبيع بالنسبة إلى الشاة والدار صحيح ، وبالنسبة إلى الخمر والخنزير باطل .

فما قابله من الثمن ، بل كان الثابت بفرواله مجرد استحقاق المطالبة بل لا يستحق (١) المطالبة بعين ما قابله على ما صرح به العلامة ، ولغيره ه ثم (٢) منع كون الجزء الفاتت بقابل بجزء من الثمن اذا اخذ وجوده في المبيع الشخصي على وجه الشرطية كما (٣) في بيع الارض

(١) اي المشتري .

(٢) هذا إشكال منه قدس سره على القائل بأن الصحة وإن كانت وصفا ، إلا أنها بمنزلة جزء المبيع .

خلاصته إننا نمنع كون الجزء الفاتت بقابل بجزء من الثمن ، لأن الجزء إنما بقابل بجزء من الثمن اذا لم يؤخذ وجوده في المبيع الشخصي على وجه الشرطية ، وأما اذا اخذ على ذلك فهو كبقية الشروط لا تقابل بجزء من الثمن .

ومن المعلوم أن الجزء الفاتت فيما نحن فيه اخذ على وجه الشرطية فلا بقابل بجزء من الثمن .

وأما وجه الصعوبة فلأن الوارد في الأخبار هو والمبيع ، واخذ الارض ليس فيه رد ، لا كلاً ولا جزء .

(٣) تنظير لكون الجزء مأخوذاً على نحو الشرطية .

خلاصته إن بيع الأرض على أنها جُربان معينة : اي بشرط كونها خمس حصص مثلاً ، ثم تبين أنها أربع حصص ، فإن الفرصة الفائتة التي هي جزء المبيع لا تقابل بالثمن ، فللمشتري هنا خيار الفسخ بالرد ، لتخلف الشرط ، وهو كون الفرصة جُربان معينة ، لأن المبيع عين شخصية معينة ، لا كاية حتى تبدل بجُربان اخرى .

على أنها جربان (١) معينة ، وما نحن (٢) فيه من هذا القبيل .
وبالجملة (٣) فالظاهر عدم الخلاف في المسألة .
بل (٤) الإجماع على التخيير بين الرد والارش .
نعم (٥) بظهر من الشيخ في خبر موضع من المبسوط أن اخذ
الارش مشروط باليأس عن الرد ، لكنه (٦) مع مخالفته لظاهر

(١) بضم العين وسكون الراء جمع جريب .
وله جمع آخر : وهو أجريّة .
والجريب له اطلاقان :
اطلاق يراد منه المكيل المعين يقال له : القليل .
واطلاق يراد منه مقدار معين من الارض .
ولا زال الاطلاقان موجودين الى عصرنا الحاضر في بعض البلدان .
واستعماله في الارض في الأحاديث الشريفة ، وفي اصطلاح الفقهاء
كثير جداً .

(٢) وهو المبيع المغيب يكون من قبيل بيع جربان معينة ، حيث
اخذ الجزء الثلاث وجوده على وجه الشرطية ، لأنه مبيع شخصي
معين ، لا كلي حتى يستبدل بعين أخرى ، ليصح البيع .
(٣) اي وخلاصة الكلام أنه لا خلاف في مسألة خيار المغيب أن
المشتري ليس له سوى رد المبيع كما هو المستفاد من الأخبار الآتية .
(٤) هذا إرأيه قدس سره : اي إحص لنا دليل على التخيير بين
الرد والارش سوى الإجماع ، وأما الأخبار فليس فيها دلالة على ذلك .
(٥) استدراك عما افاده : من الإجماع المذكور .
(٦) اي لكن هذا الاشتراط المذكور مع أنه مخالف لما ذهب اليه -

كلامه في النهاية : بعض مواضع المبسوط يتنافيه (١) اطلاق الأخبار بجواز اخذ الارش ، فافهم (٢) .

ثم إن في كون ظهور العيب مثبتا للخيار ، أو كاشفاً عنه ما تقدم في خيار الغبن (٣) .

ولقد عرفت أن الأظهر ثبوت الخيار بمجرد العيب والدين والعمال (٤) وإن كان ظاهر كثير من كلماتهم بوجه حدوثه (٥) بظهور العيب

= قدس سره في النهاية ، وفي بعض واضع المبسوط ، حيث افاد في الموضعين بجواز اصل الأرض من دون اشتراطه باليأس عن الرد : مناف للاطلاق في الأخبار الآتية الدالة على جواز اخذ الارش سواءً أكان هناك بأس عن الرد ام لا .

(١) الجملة مرفوعة محلا خبر لاسم لكنه في قوله في ص ٢٢٠ : لكنه

وقد عرفت ممناه في هذه الصفحة من الهامش عند قولنا : مناف

(٢) لعله اشارة الى عدم التنافي بين ما قاله في ص ٢١٤ :

وأما الارش فلم يوجد في الأخبار ما يدل على التخيير بينه ، وبين الرد .

وبين ما قاله هنا : يتنافيه اطلاق الأخبار بجواز اخذ الارش ، لأن

مورد الظني هناك هو وجود دليل على صحة اخذ الارش مع وجود

مورد يجوز فيه الرد شرعاً .

ومورد اثبات اخذه هنا هو هدم اليأس من الرد ، واليأس عن

الرد مع وجود دليل على جواز اخذ الارش .

(٣) أي كل ما قلناه في خيار الغبن نقوله في خيار العيب .

(٤) راجع (المكاسب) الجزء ١٥ ص ١٣١ - الى ص ١٩٦ .

(٥) أي حدوث خيار العيب بظهور العيب أي بعد أن ظهر له الخيار .

خصوصاً بعد ظهور كون العيب بمنزلة رؤية المبيع على خلاف ما اشترط :
وقد صرح العلامة بعدم جواز إسقاط خيار الرؤية قبلها ، ممللاً
بأن الخيار إنما يثبت بالرؤية (١) .

لكن المطلق عليه هنا (٢) نصاً وفتوى جواز التبري (٣) : وإسقاط
خيار العيب .

ويؤيد ثبوت الخيار هنا (٤) بنفس العيب أن (٥) استحقاق المطالبة
بالارش الذي هو أحد طرفي الخيار لا معنى لثبوته (٦) بظهور العيب
بل هو (٧) ثابت بنفس انتفاء وصف الصحة .

هذا (٨) مضافاً الى أن الظاهر من بعض أخبار المسألة أن السبب
هو نفس العيب ، لكنها (٩)

(١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٤٠١
عند قوله في المسألة ٣٦ : اذا اختار .

(٢) اي في خيار العيب .

(٣) اي التبري من العيب .

(٤) اي في خيار العيب

(٥) جملة أن استحقاق مرفوعة محلاً فاعل لقوله ، ويؤيد .

(٦) اي لثبوت الارش الذي هو أحد طرفي الخيار .

(٧) اي الارش ثابت بمجرد انتفاء وصف الصحة عن المبيع .

(٨) اي ما قلناه حول ثبوت خيار العيب بالاضافة الى ظهور

بعض أخبار العيب في أن السبب في الخيار هو شخص العيب ونفسه .

(٩) اي لكن هذه الأخبار لا تدل على نفس العيب وشخصه علة

تامة في ثبوت الخيار : اي العيب هو السبب الوحيد في الخيار .

لا لدل على العلية التامة فلعل (١) الظهور شرط .

وكيف كان (٢) فالإحقيق ما ذكرناه في خيار الغبن : من (٣) وجوب الرجوع في كل حكم من أحكام هذا الخيار الى دليله ، وأنه يفيد ثبوته بمجرد العيب ، أو بظهوره ، والمرجع فيها لا يستلاد من دليله احد الامرين (٤) هي القواعد ، فافهم :

ثم إنه لا فرق في هذا الخيار (٥) بين الثمن والمنفعة كما صرح به

(١) اي ومن الامكان أن ظهور العيب له دخل في ثبوت الخيار على نحو الشرطية : اي ظهور العيب شرط في الخيار .

(٢) يعني أي شيء قلنا في ثبوت خيار العيب ، اي .

هل هو بنفس العيب ، أو بظهوره بعد الشراء ؟

(٣) كلمة من بيان لما ذكره في خيار الغبن : اي ما ذكرناه صراحة من وجوب الرجوع في كل حكم من أحكام خيار العيب الى دليله . فإن استلهد من دليله ثبوت الخيار بنفس العيب وبمجرده نعمل به . وإن استلهد من دليله ثبوت الخيار بعد ظهور العيب نعمل به كما قلناه في خيار الغبن .

راجع (المكاسب) الجزء ١٥ من ص ١٣١ - الى ص ١٩٦ :

(٤) وهما : ثبوت خيار العيب بمجرد العيب ، ووجوده في المبيع عند اجراء العقد :

أو ثبوت الخيار في العيب بسبب ظهور العيب فيه اي بعد أن ظهر العيب بثبت الخيار للمشتري .

(٥) اي في خيار العيب : يعني إن كان العيب في المنفعة الذي

هو المبيع فالخيار للمشتري .

العلامة وظهره هنا (١) ، وفي باب الصرف فيما اذا ظهر احد (٢) عوضي الصرف معيياً .

والظاهر أنه مما لا خلاف فيه (٣) ، وإن كان مورد الأخبار ظهور العيب في المبيع (٤) ، لأن (٥) الغالب كون الثمن نقداً هالياً والمثل مناعاً ، فيكثر فيه (٦)

- وإن كان العيب في الثمن فالخيار للبائع .

(١) اي في خيار العيب :

(٢) والمراد باحد عوضي الصرف هو الثمن والمثل :

وهذا شاهد على أن خيار العيب مشترك بين الثمن والمثل ، وأنه لا فرق بينهما في ثبوت الخيار لأحد المتعاقدين لو ظهر في احد العوضين عيب . أو اكليهما لو ظهر في العوضين عيب .

(٣) اي في جريان خيار العيب في الثمن والمثل .

(٤) وهو المثل ، لكثرة وجود العيب فيه .

(٥) تعطيل لظهور الأخبار في وجود العيب في الذي هو الثمن هالياً .

خلاصته إن العملة الخارجية هي التي تقع هالياً ثمنياً ، اذ قل ما يتفق وجود المناع معنا .

والعملة الخارجية التي هي النقود ، والمراد منها الدينار والدراهم التي تنصدي لضربها الحكومات والدول : التزيف فيها غير ممكن من قبل الهيئة المشرقة على ضربها ، والمتعمدة للضرب لمخالفة التزيف لكيالها ، ولسقوط العملة عن الاعتبار داخلاً وخارجاً .

(٦) اي في المثل .

العيب ، بخلاف النقد (١) .

(القول في مسقطات هذا الخيار (٢) بطرفيه ، أو أحدهما) .

(مسألة) (٣) :

بسقط الرد خاصة بأمور (٤) .

(١) عرفت وجه الخلاف في النقد عند قولنا : في الهامش ص ٢٢٤ : خلاصته إن العملة .

وأما الأخبار الظاهرة في كون العيب في المبيع .

فراجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٢ الى ص ٣٦٣ .
اليك نص الحديث الثاني .

عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال :

أبما رجل اشترى شيئاً وبه عيب أو هوار لم يترأ إليه ، ولم يبين له فاحدث فيه بعدما قبضه شيئاً ، ثم علم بذلك العوار ، وبذلك الداء إنه يمضي عليه البيع ويرده عليه بقدر ما نقص من ذلك الداء والعيب من ثمن ذلك لو لم يكن به :

(٢) وهو خيار العيب .

والمراد من طرفيه هما : الثمن والمثمن :

والمراد من أحدهما : إما المثلن ، أو الثمن .

(٣) هنا ثلاث مسائل ، هذه أولها .

(٤) وهي أربعة .

(أحدهما) (١) التصريح بالتزام المقدم، وإسقاط الرد واختيار الأرض.
ولو أطلق الالتزام بالمقد فالظاهر عدم سقوط الأرض :
ولو إسقط الخيار فلا يبعد سقوطه .

(الثاني) (٢) العصرف في المغيب عند علمائنا كما في التذكرة (٣)
وفي السرائر الإجماع على أن العصرف يسقط الرد بغير خلاف منهم
ونحوه المسالك .

وسمائي الخلاف في الجملة من الاسكاني والشيخين وابن زهرة
وظاهر المحقق ، بل المحقق الثاني .

واستدل عليه (٤) في التذكرة أيضاً تبعاً للفتية ؛ بأن (٥) تصرفه
فيه رضا منه به على الإطلاق ، ولولا ذلك (٦) لكان ينبغي له

(١) أي أحد تلك الأمور المسقطة لخوار المغيب هو تصريح أحد
المتعاقدين ، أو كليهما .

(٢) أي الأمر الثاني من الأمور المسقطة لخيار المغيب .

(٣) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٦٠
عند قوله ؛ تصرف المشتري كيف كان يسقط الرد بالمغيب السابق
عند علمائنا .

(٤) أي العلامة قدس سره قد استدلل على أن التصرف في المغيب
يسقط الرد .

(٥) الباء بيان لكيفية استدلال العلامة في التذكرة .

(٦) أي ولولا أن تصرف المشتري في المغيب بعد علمه به رضا
منه ؛ لكان الواجب عليه الصبر إلى أن يعلم أن هذه المعاملة صحيحة
أم فاسدة .

الصبر والثبات حتى يعلم حال صحته وعدمها .

ويقول (١) أبي جعفر عليه السلام في الصحيح :

أبما رجل اشترى شيئاً وبه عيب ، أو حوار (٢) لم يتبرأ اليه ولم يبين له ، فحدث فيه بعد ما قبضه شيئاً ثم علم بذلك العوار وبذلك الداء : إنه يمضي عليه البيع ، ويرد عليه بقدر ما نقص من ذلك الداء والعيب من ثمن ذلك لو لم يكن به (٣) .

وبدل (٤) عليه مرسله جميل عن أبي عبد الله عليه السلام .

في الرجل يشتري الثوب ، أو المتاع فيجد فيه عيباً ؟

فقال (٥) : إن كان الشيء قائماً (٦) بعينه رده

(١) اي استدل العلامة قدس سره في النذكرة أيضاً بقول الامام

أبي جعفر عليه السلام على أن التصرف في المبيع بعد العلم بالمبيع مسقط للرد .

(٢) الحوار هو العوب : وهو بفتح العين وكسر ها .

يقال : سلعت ذات حوار : أي معيب .

(٣) راجع (نذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحاشية الجزء ٧ ص ٣٦٠

في المسألة التاسعة عند قوله : تصرف المشتري .

وراجع حول الحديث (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٢

الباب ١٦ الحديث ٢ .

(٤) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره : اي وبدل على سقوط

الرد بالتصرف في المبيع بعد العلم بالعيب .

(٥) اي الامام الصادق عليه السلام .

(٦) المراد من كونه قائماً بعينه عدم التصرف في المبيع المعيب =

واخذ الثمن .

وإن كان الثوب قد قُطِعَ (١) ، أو خبط ، أو صُبِغ برجع (٢) بنفسان الميب (٣) ، هذا (٤) .

ولكن (٥) الحكم يسقط الرد بمطلق التصرف حتى مثل قول المشتري للعبد المشتري : ناواني الثوب ، أو اخلق الباب على ما صرح به العلامة في التذكرة (٦) .

= بأي نحو من أنهاء التصرف .

(١) أي قد فصل القماش المشتري بالمقراض ، أو بشيء آخر :
(٢) أي المشتري على البائع فيأخذ منه بمقدار ما نقص عن المبيع الصحيح ، من دون أن يرده عليه .

(٣) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٢ الباب ١٦ الحديث ٣ .

(٤) أي أخذ ما تلوناه عليك : من الأدلة حول سقوط الرد بتصرف المشتري في المبيع الميب .

(٥) من هنا يروى قدس سره أن يورد على سقوط الرد بمطلق التصرف حتى في مثل قول المشتري للعبد المشتري ناواني الثوب أو المصا ، أو اخلق الباب .

كما صرح العلامة قدس سره بسقوط الرد بمطلق التصرف :

(٦) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٨٢

هند قوله : ولو كان شيء خفيف مثل اسفني ، أو ناواني الثوب أو اخلق الباب سقط الرد ايضاً .

في غاية الإشكال ، لاطلاق (١) قوله عليه السلام : إن كان الشيء قائماً بعينه رده المتنفسد (٢) باطلاق الأخبار في الرد (٣) خصوصاً ما ورد في رد الجارية بعدما لم تحض سنة أشهر عند المشتري (٤) ورد المملوك في أحداث السنة (٥) ، ونحو ذلك مما يبعد التزام التقييد فيه بصورة عدم التصرف فيه بمثل الملق الباب ، ونحوه (٦) وعدم (٧) ما يصلح للتقييد .

(١) لتلبيح لكون سقوط الرد بمطلق التصرف في غاية الإشكال خلاصته إن قوله عليه السلام : إن كان الثوب قائماً بعينه رده من باب المثال : يعني أي شيء كان على الهيئة الأصلية ولم يتغير ، سواء أكان ثوباً أم غيره وإن تصرف فيه تصرفاً غير مغير لصورته الأصلية يرده على صاحبه عند ظهور العيب فيه .

فالتصرفات الخفية التي ذكرت لا يكون مسقطاً للرد ، للاطلاق المذكور في قوله عليه السلام ، حيث لم يقيد الرد بعدم التصرف .
(٢) بالجر صلة لكلمة لاطلاق : أي الاطلاق المتنفسد باطلاق الأخبار الواردة في الرد .

(٣) راجع حول الأخبار المطلقة (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٢ الباب ١٦ الأحاديث .

(٤) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٣ الباب ٣ الحديث ١ .

(٥) راجع (المصدر نفسه) ص ٤١٢ الباب ٣ الحديث ٤ .

(٦) كقولك : لاولني الثوب ، أو اسقني ماء .

(٧) بالجر عطفاً على قوله في هذه الصلحة الاطلاق قوله عليه السلام :

أي ولعدم ما يصلح تقييد التصرف بالتصرف الدال على الرضا بالمقد

مما استدل به (١) للسقوط (٢) ، فان مطلق التصرف لا يدل على الرضا ، خصوصاً مع الجهل بالمعيب .
وأما المرسل (٣) فقد عرفت اطلاقها لما يشمل لبس الثوب واستخدام العبد ، بل وطء الجارية لولا النص المسقط للخيار به (٤) .

(١) اي من الأدلة التي استدل الفقهاء به :

(٢) تعليل اهلهم سقوط الرد .

لا يخفى أن كلامنا كان في المبيع المعيب الذي ظهر عيبه ، وعلم به المشتري ، لا في صورة جهله كما هو صريح الرواية المروية عن الامام أبي جعفر عليه السلام في قوله في ص ٢٢٧ ،
أيما رجل اشترى شيئاً وبه عيب ، أو هوار ولم يتبرأ اليه ، ولم يبين له فاحث فيه بعد ما قبضه ثم علم بذلك .

(٣) وهي التي رويت عن جميل المتقدمة في ص ٢٢٧ .

من هنا يروم قلص سره الاستشهاد بالمرسل المذكورة في ص ٢١٧ على مدعاه : وهو أن مطلق التصرف لا يدل على سقوط الرد ، لأن قوله عليه السلام : إن كان الثوب قائماً بعينه يدل على أن العيب المعيبة اذا كانت على هيئته الأصلية ولم تتغير بأي نحو من أنحاء التغيرات والتصرفات يردها على صاحبها .

والمراد من الثوب القائم بعينه هو المتاع المشتري الشامل لكل سلمة ، قائمة على هيئته الأصلية ، فاذا كان المتاع قائماً بعينه وإن تصرف فيه تصرفاً خفيفاً لا يخرج العين عن حاله الاصلية ، وهيئته الأولية جاز رده .

(٤) اي بالوطء .

وأما الصحيحة (١) فلا يعلم المراد من إحداث شيء في المبيع لكن (٢) الظاهر ، بل المقطوع عدم شموله لفظة ، ولا عرفاً لمثل استخدام العبد وشبهه : مما مرّ من الأمثلة (٣) ، فلا يدل (٤)

(١) وهي المروية عن أبي جعفر عليه السلام المذكورة في ص ٢٢٧ مراده قدس سره بأنّ الصحيحة المستدل بها على سقوط الرد بالتصرف في قوله عليه السلام : فحدث فيه بعد ما قبضه شيئاً ؛ لا يعلم المراد من الإحداث : كماً وكيفاً ، إذ لعل المراد به الإحداث المغير لقين : بحيث لم تكن باقية على هيئتها الأصلية : فحيث لا يجوز ردها . (٢) هذا رأيه قدس سره في مقدار دلالة الصحيحة :

مخلصته : إن الظاهر منها ، بل المقطوع والمسلم عدم شمول الإحداث المذكور فيها للمبيع إذا كان عبداً لو استخدم في خدمة جليلة كسقي الماء للمشترى ، أو خلق الباب له ، أو لهيئة ملاسه للخروج من الدار وغير ذلك مما بعد تصرفاً خفيفاً غير مغير للهيئة الأصلية ، فالإحداث لا يشمل مثل هذه التصرفات ، لا لفظة ولا عرفاً .

(٣) مثل اخلق الباب ، أو ناولني الثوب المذكوران في ص ٢٢٨ .

(٤) أي الإحداث المذكور في الصحيحة المذكورة في ص ٢٢٧

لا يدل على أن يدعى بدل ذيل المرسل المذكورة في ص ٢٢٧ وذيل المرسل هو قوله عليه السلام :

وإن كان الثوب قد قُطِع ، أو تحيط ، أو صُيغ .

الدال على هذا الذيل على التصرف المغير للمبيع عن صورته الأصلية

فالمراد من الإحداث في الصحيحة هو مثل هذه التصرفات المغيرة

لقين ، لا التصرفات الطليقة .

على أزيد مما دل عليه ذيل المرسلة : من (١) أن العبرة بتغير العين وعدم قيامها بعينها :

اللهم (٢) إلا أن يستظهر بمعونة ما تقدم في خيار الحيوان : من النص الدال على أن المراد بإحداث الحدث في المبيع هو أن ينظر

(١) كلمة من بيان لما الموصولة في قوله في هذه الصفحة : مما دل : أي ما دل عليه ذيل المرسلة هو الاعتبار والملاك في الإحداث بتغير العين عن هيئتها الأصلية ، وعدم بقائها على صفتها الأولية ، فلا يشمل الأمثلة المذكورة :

(٢) استثناء عما أفاده : من أن الإحداث الوارد في المرسلة المذكورة لا يبدل على سقوط الرد بمطلق التصرفات حتى الخفيفة .

خلاصته أنه من الممكن أن يستظهر سقوط الرد في المبيع ، التصرفات الخفيفة باعانة ما تقدم في خيار الحيوان بالنص الوارد فيه الدال على أن المراد بالإحداث الوارد في الحيوان في قوله عليه السلام : فإن أحدث المشتري فيها اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضا منه فلا شرط :

هو النظر إلى ما يحرم النظر إليه قبل الشراء في قواه عليه السلام ؛ إن لامس ، أو قبل ، أو نظر منها إلى ما كان يحرم عليه قبل الشراء فكيفية الإحانة بالحديث هو أنه إذا كان مجرد النظر المختص بالمالك بعد حدثاً وموجباً لسقوط الرد :

فبالأحرى أن يبدل الحديث على سقوط الرد في المبيع المبيع بكل تصرف وإن كان خفيفاً .

فالحاصل إن النص المذكور دليل على المراد : وهو سقوط الخيار =

الى ما حرم النظر اليه قبل الشراء .

فاذا كان مجرد النظر المختص بالمالك حدثاً دل على سقوط الخيار
هنا (١) بكل تصرف ، فيكون ذلك النص (٢) دليلاً على المراد
بالحدث هنا .

وهذا (٣) حسن ، لكن إقامة البينة على اتحاد معنى الحدث في
المقامين (٤) ، مع عدم مساعدة العرف على ظهور الحدث في هذا
المعنى مشكلة .

لم إنه اذا قلنا بعموم الحدث في هذا المقام لمطلق التصرف فلا

= وأما النص المذكور فراجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠

الباب ٤ الحديث ١ :

(١) اي في خيار الحيوان .

(٢) وهو النص الوارد في خيار الحيوان المشار اليه في الجزء ١٤

من المكاسب من طبعتنا الحديثة ص ٢٧٢ .

(٣) وهو الاستظهار المذكور المستفاد من الاستمانة بالنص الوارد

في خيار الحيوان المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٣٢ .

(٤) وهو مقام خيار الحيوان ، ومقام خيار العيب : بمعنى دون

الحدث في المقامين بمعنى واحد مشكل جداً ، ولا سيما مع عدم مساعدة

العرف على ظهور الحدث في هذا المعنى ؛ وهو مطلق التصرف وإن

كان خفياً ، لأن معنى الحدث المراد منه في الجارية هو نظر مالكها

الى ما لا يجوز النظر اليه كالفرج .

بخلاف الحدث في المبيع المعيب كالسقي ، وخلق الهاب ، فان بينها

اختلافاً شامعاً .

دليل على كونه (١) من حيث الرضا بالعقد فلا يتقيد (٢) بالتصرف الدال عليه ، وإن كان النص (٣) في خيار الحيوان دالاً على ذلك (٤) بقربة التعليل (٥) المذكور فيه على الوجوه المقدمة هناك في المراد من التعليل (٦) .

لكن كلمات كثير منهم في هذا المقام (٧) أيضاً تدل على سقوط

(١) أي مطلق التصرف :

(٢) أي مطلق التصرف لا يتقيد بالتصرف الدال على الرضا بالعقد

(٣) المراد منه هي صحيحة ابن رثاب في قوله عليه :

فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضا

منه فلا شرط له .

قبل له ، وما الحدث ؟

قال : إن لامس ، أو قبل ، أو نظر منها ما كان يحرم عليه

قبل الشراء .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ الباب ٤ الحديث ١

(٤) أي على أن التصرف دال على الرضا بالمبيع في زمان الخيار .

(٥) وهو قوله عليه السلام في الصحيحة المذكورة : فذلك رضا

منه ، فإن هذا التعليل قربة واضحة على أن التصرف في المبيع في

لمن الخيار دليل على الرضا بالعقد .

(٦) راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١٤ من ص ١٨٥

إلى ص ١٩٥ عند قوله : فذلك رضا منه فلا شرط له بمقتل وجوهاً .

(٧) أي في مقام التصرف .

هذا الخيار (١) بالتصرف من حيث الرضا .
 بل حرات من التذكرة (٢) والغنية أن حلة السقوط دلالة التصرف
 نوعاً على الرضا .
 ونحوه (٣) في الدلالة على كون السقوط بالتصرف من حيث
 دلالة على الرضا كلمات حارة ممن تقدم عليه ، ومن تأخر عنه :
 قال (٤) في المقنعة : فان لم يعلم المذاع بالعيب حتى احدث فيه
 حدثاً لم يكن له الرد ، وكان له ارض العيب خاصة :
 وكذلك حكمه اذا احدث فيه بعد العلم ، ولا يكون (٥) إحداثه
 الحدث بعد المعرفة بالعيب رضاً به منه ، انتهى (٦) .

(١) اي خيار العيب ، لأن التصرف دال على الرضا بالعقد :
 (٢) عند نقله عنها في ص ٢٢٦ : واستدل عليه في التذكرة ايضاً
 تبعاً للغنية : بأن تصرفه فيه رضاً منه به على الاطلاق .
 (٣) اي ونحو ما في التذكرة والغنية .
 من هذا اخذ قدس سره في حد كلمات جماعة تقدموا على السيد
 ابن زهرة والعلامة قدس الله نفسيهما : في أن التصرف دال على الرضا
 بالعقد ، ويسقط عنه الرد .
 (٤) هذا كلام شيخنا الأنصاري ايضاً ، اي وكذلك حكم (شيخ
 الامة شيخنا المفيد) قدس الله نفسه الزكية : بأن المشتري اذا احدث
 في المبيع بعد العلم بالعيب يسقط رده ، وله الارش خاصة .
 (٥) تعليل من شيخنا المفيد قدس سره لعدم سقوط الارش وإن
 احدث المشتري في المبيع بعد العلم بالعيب .
 (٦) اي ما افاده (شيخ الامة) في المقنعة في هذا المقام .

فان (١) لتعليله عدم سقوط الارش بعدم دلالة الإحداث على الرضا بالمعيب ظاهره، خصوصاً بملاحظة ما يأتي من كلام خبره: في أن (٢) سقوط الرد بالحدث . لدلالته (٣) على الرضا باصل البيع . ومثلها (٤) عبارة النهاية من خبر تفاوت . وقال (٥) في المبسوط : اذا كان المبيع بهيمة فاصابها عيب كان له (٦) ردها ، فاذا كان (٧) في طريق الرد جاز له ركوها وعطفها وسقطها ، وحكها ، واخذ لينها ، وإن انتجت (٨)

- (١) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره .
 والمراد من التملل ما اشرنا اليه في الهامش ص ٢٣٥ .
 (٢) هذا كلام خبر صاحب المقنعة الدال على أن الإحداث في المعيب لا يوجب سقوط الارش .
 (٣) لتعليل لكون الحدث دالا على اصل البيع ، لا على سقوط الارش ، فهذا الكلام مؤيد لما افاده (شيخ الامة) قدس سره .
 (٤) استشهدان منه في حد كلمات جماعة من الفقهاء على أن إحداث الحدث في المعيب لا يوجب سقوط الارش : اي ومثل عبارة المقنعة عبارة الشيخ قدس سره في النهاية طابق النعل بالنعل ، من دون تفاوت .
 (٥) استشهد ثالث منه في حد كلمات جماعة من الفقهاء على أن الإحداث في المعيب لا يوجب سقوط الارش .
 (٦) اي للمشتري رد البهيمة التي اصابها عيب .
 (٧) اي اذا كان المشتري في طريق رد البهيمة المصابة بالمعيب .
 (٨) اي البهيمة المصابة بالمعيب لو ولدت فالملود يكون للمشتري .

كان له (١) نتائجها ، كل هذا (٢) ، لأنه ملكه ، وله (٣) فيه فائده ، وعليه (٤) مؤونته ، والرد لا يسقط ، لأنه إلا يسقط الرد بالرضا بالمعيب ، أو ترك الرد بعد العلم به ، أو بأن يحدث فيه عيب عنده ، وليس هنا (٥) شيء من ذلك (٦) ، انتهى (٧) .
وقال (٨) في الفئدة . ولا يسقط بالتصرف بعد العلم بالمعيب حق

-
- (١) مرجع الضمير المشتري كما علمت .
(٢) أي جميع هذه الأشياء التي هي الركوب ، والعلف ، والسقي والحلب ، وأخذ لبن البهيمة ، والتي قلنا يجوز أخذها لأجل أن المبيع عندما اشتراه أصبح ملكاً له .
(٣) أي وللمشتري فائدة هذا المبيع .
(٤) أي وعلى المشتري مؤونة هذا المبيع .
فالفائدة بازاء المؤونة فتصدق قاعدة :
من عليه الغرم فله الغنم .
(٥) أي وليس في البهيمة المبيعة المصابة شيء مما ذكر ، من الرضا بالمعيب ، أو ترك الرد بعد العلم بالمعيب ، أو حدوث عيب فيه عند المشتري حتى يوجب أحد ما ذكر سقوط الرد .
(٦) مرجع اسم الإشارة ما ذكرناه في الهامش من هذه الصفحة .
(٧) أي ما أفاده الشيخ في المبسوط .
راجع (المبسوط) الجزء ٢ ص ١٣٩ عند قوله :
إذا كان المبيع بهيمة فاصابها عيب :
(٨) استشهاد رابع منه قدس سره في هذه كلمات جماعة من الفقهاء رضوان الله عليهم على أن إحداث الحدث في المعيب لا يوجب سقوط الرد .

المطالبة بالارث ، لأن التصرف دلالة الرضا بالبيع ، لا بالعيب انتهى (١) .

وفي السرائر (٢) قال في حكم من ظهر (٣) على عيب فلما اشتراه : ولا يجبر على احد الامرين : يعني الرد ، أو الارش : وقال (٤) : هذا لم يتصرف فيه تصرفاً يؤذن بالرضا في العادة أو تنقص قيمته بالتصرف ، انتهى (٥) .

وفي الوصيلة (٦) : ويسقط الرد باحد ثلاثة أشياء : بالرضا ، ويترك الرد بعد العلم بالعيب اذا عرف أن له الرد ويحدث عيب آخر عنده ، انتهى (٧) . وهي (٨) بعينها كعبارة المبسوط المتقدمة ظاهرة :

-
- (١) اي ما افاده صاحب الغنية في هذا المقام .
 (٢) استشهاد خامس منه في عد كلمات الفقهاء على أن إحداث الحدث في المعيب لا يوجب سقوط الرد .
 (٣) اي من اطلع على عيب .
 (٤) اي ابن ادریس قدس سره في السرائر قال : هذا : يعني عدم جواز جبر المشتري على الرد ، أو أخذ الارش :
 (٥) اي ما افاده ابن ادریس في السرائر .
 (٦) استشهاد سادس منه في عد كلمات الفقهاء على أن إحداث الحدث في المعيب لا يوجب سقوط الرد .
 (٧) اي ما افاده في الوصيلة في هذا المقام .
 (٨) اي عبارة الوصيلة بعينها عبارة المبسوط المتقدمة في ص ٢٣٦ .

ج ١٦ (في أن التصرفات البسيرة لا توجب عدم رد المبيع) - ٢٣٩ -

في (١) أن التصرف بنقله ليس مسقطاً ، إلا إذا دل على الرضا .
وقال (٢) في التذكرة : لو ركبها ، ليس فيها ثم يردّها لم يكن ذلك (٣) رضاً منه بامساكها .

ولو حلبها (٤) في طريق الرد فالأقوى (٥) أنه تصرف يؤذن بالرضا بها .

وقال (٦) بعض الشافعية : لا يكون (٧) رضا بامساكها ، لأن (٨) اللبن ماله وقد استوفاه في حال الرد ، انتهى (٩) .

(١) بيان للظهور .

(٢) أي العلامة قدس سره .

(٣) أي الركوب لأجل السقي والرد ليس دليلاً على الرضا بالمبيع المعيب .

(٤) هذه عبارة التذكرة أيضاً : أي لو حلب الدابة عند ما يريد إرجاعها إلى صاحبها وهو في طريق الرد .

(٥) أي الأقوى أن هذا الحلب في طريق الرد - تصرف في المبيع والتصرف هذا مشعر بالرضا بالدابة المعيبة .

(٦) هذا أيضاً من منتهات عبارة التذكرة .

(٧) أي الحلب في طريق الرد لا يكون رضا من المشتري : بأنه أراد تملكه .

(٨) تعليل من بعض الشافعية على أن الحلب في طريق الرد لا يكون دليل على إرادة تملك المشتري للمعيب .

(٩) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٨٠

حذره : (الثالث) لو حلبها .

وفي (١) جامع المقاصد والمسالك في رد ابن حزمة القائل بأن
التصرف بعد العلم يسقط الارش ايضاً (٢) ؛
إن (٣) التصرف لا يدل على إسقاط الارش .
نعم يدل (٤) على الالتزام بالعقد ؛
وفي التحرير (٥) لو لقل المبيع ، أو عرضه للبيع ، أو تصرف
فيه بما يدل على الرضا قبل العلم بالمعيب وبعده سقط الرد، انتهى (٦)
وقد ظهر (٧) من جميع ذلك أن التصرف من حيث هو ليس
مسقطاً ، وإنما هو التزام ورضاً بالعقد فعلاً ، فكل تصرف يدل على
ذلك (٨) عادة فهو مسقط ، وما (٩) ليس كذلك فلا دليل على

(١) استشهاد سابع منه في عدد كلمات الفقهاء الدالة على أن إحداث
الحدث في المبيع المعيب لا يوجب سقوط الرد ؛
(٢) أي كما يسقط الرد يسقط الارش ايضاً .
(٣) هذا ما افاده المحقق الكركي في جامع المقاصد ؛
والشاهد الثاني قدس سرهما في المسالك .
(٤) أي التصرف .
(٥) استشهاد ثامن منه في عدد كلمات الفقهاء الدالة على أن إحداث
الحدث في المبيع المعيب لا يوجب سقوط الرد ؛
(٦) أي ما افاده العلامة قدس سره في هذا المقام .
(٧) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره : أي ظهر من جميع
ما ذكرناه من كلمات الفقهاء التي ذكرناها لك .
(٨) أي على الالتزام بالعقد ، والرضا به فعلاً .
(٩) أي وكل تصرف لا يدل على الالتزام بالعقد والرضا به فعلاً =

ج ١٦ (في أن التصرف بما هو تصرف لا يوجب سقوط الخيار) - ٢٤١ -

الإسقاط به كما (١) لو وقع نسيانا ، أو للاختبار (٢) .

ومقتضى ذلك (٣) إنه لو وقع التصرف قبل العلم بالمعيب لم يسقط خصوصاً (٤) اذا كان مما يتوقف العلم بالمعيب عليه ، وحصل (٥)

= فلا يوجب إسقاط الرد ، لعدم وجود دليل عليه بسبب العيب الموجود في المبيع المعيب :

(١) تنظير للتصرف الذي لا يكون فيه التزام بالعقد فعلا والرضا به : اي كما لو وقع التصرف في المبيع المعيب من يد المشتري نسياناً فلا يسقط الرد بهذا التصرف ، لعدم الالتزام بالعقد فعلا .

(٢) هذا تنظير ثان للتصرف الذي ايس فيه الالتزام بالعقد فعلا . اي كما لو وقع التصرف في المبيع المعيب لاجل الامتحان والاطلاع فهذا التصرف للاختبار لا يسقط الرد ، لعدم الالتزام بالعقد به .

(٣) اي ومقتضى ما ذكرناه لك : من أن التصرف من حيث هو تصرف لا يبدل على إسقاط الخيار ، وإنما هو التزام ورضا بالعقد فإذا كان التصرف بديل على ذلك عادة فهو مسقط للرد .

وكل تصرف ليس كذلك لا يوجب إسقاط الرد .

(٤) اي ولا سيما اذا كان التصرف في المعيب مما يتوقف العلم بالمعيب على التصرف : بمعنى أنه لو لم يتصرف في المعيب لم يطلع على العيب الموجود فيه .

فمثل هذا التصرف لا يوجب إسقاط الرد :

(٥) اي وحصل هذا التصرف بقصد الاختبار والامتحان كما علمت آنفاً .

بقصد الاختبار .

إلا (١) أن المعروف خصوصاً بين العلامة ، ومن تأخر عنه عدم الفرق في السقوط بالتصرف بين وقوعه قبل العلم بالعيب ، أو بعده .
والذي (٢) ينبغي أن يقال : وإن كان ظاهر المشهور خلافه :
إن التصرف بعد العلم مسقط للرد إذا كان دالاً بنوعه على الرضا
كدلالة اللفظ على معناه ، لا مطلق (٣) التصرف .
والدليل (٤) على إسقاطه ، مضافاً إلى أنه التزام فعلي فيبدل عليه

(١) استثناء عما إفاده آنفاً ، من أن التصرف إنما يكون مسقطاً للعيب إذا كان المشتري بعد العلم بالعيب ، أي العلامة ومن تأخر عنه افادوا سقوط الخيار بالتصرف ، سواءً أكان قبل العلم بالعيب أم بعده
(٢) هذا رأيه قدس سره : أي الحق الذي ينبغي أن يقال في هذا المقام وإن كان ما نقوله خلاف المشهور : هو أن التصرف إنما يكون مسقطاً إذا كان نوعه دالاً على الرضا ، لا شخصه .
كما في دلالة الألفاظ على معانيها ، حيث إنها بالظهور النوهي عند العرف ، لا بالظهور الشخصي .

كما في دلالة البيع على الإنشاء ، لا على الإخبار ، فإنه أو ادعى البائع الإخبار من قوله : بعث لم يسمع منه .

(٣) أي وليس مطلق التصرف دالاً على الالتزام بالعقد ، والرضا به كقوله للعبد : اسقني ماءً ، أو اغتلي الباب .

(٤) أي الدليل على أن مثل هذا التصرف إسقاط للرد بالإضافة إلى أن مثل هذا التصرف التزام فعلي ، وأنه يدل على سقوط الرد بمثل هذا التصرف كل ما يدل على الالتزام إذا دل عليه باللفظ : =

ج ١٦ (في أن التصرف قبل العلم بالعيب إذا كان مغيراً يوجب السقوط) - ٢٤٣ -

ما يدل على اعتبار الالتزام إذا دل عليه باللفظ ما تقدم في خيار الحيوان من تحليل السقوط بالحدث : بكونه رضاءً بالبيع ، ولذا (١) تعدينا الى خيار المجلس والشرط وحكمنا بسقوطهما بالتصرف (٢) ، فكذا خيار العيب (٣) .

وأما التصرف قبل العلم بالعيب فإن كان مغيراً للعين بزيادة ، أو نقصاً ، أو تغيير هيئة ، أو ناقلاً لها بنقل لازم أو جائز .

= ما تقدم في خيار الحيوان : من تحليل سقوط خياره بسبب الحدث في قوله عليه السلام في صحيحة ابن رثاب المقدمة في الجزء ١٤ من المكاسب ص ١٧٢ : فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضاءً منه ، فإن تحليل الامام لإحداث الحدث فيما اشترى بكونه رضاءً من المشتري بالبيع : يدل على سقوط خيار العيب بالتصرف الذي يدل على الالتزام بالعقد فعلاً .

(١) اي ولاجل أن إحداث الحدث فيما اشترى يدل على الرضاء بالبيع تعدينا من خيار الحيوان الى خيار المجلس والشرط ، وحكمنا بسقوطهما .

(٢) راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١٥ ص ٤٢ عند قوله : وقد حمل الأصحاب بذلك في غير مورد النص كخيار المجلس والشرط .

(٣) عند قوله في خيار العين : من أن التصرف قبل العلم بالعيب والتدليس ملزم ، ادلائه على الرضاء بالبيع فلا يسقط الرد ، وانعابثت الارش في خصوص العيب .

راجع ، (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١٥ ص ٢٧ .

وبالجملة صار بحيث لا يصدق معه قيام الشيء بعينه فهو مسقط
أيضاً ، لمسألة جهل المتقدمة (١) :

ويلحق بذلك (٢) تعلل الرد بموت ، أو غنى ، أو اجارة
أو شبه ذلك (٣) :

وظاهر المحقق في الشرائع الاقتصار على ذلك (٤) ، حيث قال
في اول المسألة : ويسقط الرد باحداثه فيه حدثاً كاعتق ، وقطع
الثوب ، سواء أكان قبل العلم بالمعيب ، أم بعده (٥)
وفي مسألة (٦) رد المملوك من أحداث السنة .
فلو (٧) أحدث ما يغير عينه ، أو صفته ثبت الأرش ، انتهى (٨).

(١) راجع ص ٢٢٧ من هذا الجزء .

(٢) أي بالتصرف المغير للعين بزيادة ، أو نقيصة : بحيث لا يصدق
معه قيام الشيء بعينه : تعلل رد المعيب .

(٣) كالوقوف ، أو الهبة بلذی الرحم .

(٤) على التصرف المغير للعين بحيث لا يصدق مع هذا التصرف
بقاء العين على حالها .

(٥) راجع (شرائع الاسلام) الطبعة الحديثة - الجزء ٢ ص ٣٦
عند قوله : ويسقط الرد : باحداثه فيه حدثاً .

(٦) أي وقال المحقق قدس سره في الشرائع .

(٧) هذا مقول قول المحقق قدس سره ،

(٨) أي ما أفاده المحقق قدس سره .

راجع (شرائع الاسلام) الطبعة الجديدة الجزء ٢ ص ٤٠ عند

قوله . فرع هذا الحكم بثبت مع عدم الإحداث ،

وهو (١) الظاهر من الحكمي عن الاسكاني ، حيث قال : فان وجد (٢) بالسلمة هيياً وقد احدث فيه مالا يمكن معه (٣) ردها الى ما كانت عليه قبله (٤) كاللوطه للأمة ، والقطع للشوب ، أو نعلر الرد بموت ، أو نحوه (٥) كان له الفضل (٦) ما بين الصحة والميب انتهى (٧) :

وهذا (٨) هو الذي ينبغي أن يقتصر عليه : من التصرف قبل العلم (٩) :

وأما ما هذا ذلك : من التصرف قبل العلم كحلب الدابة

= فالشاهد في قول المحقق : من أن التصرف بالإحداث مسقط للرد فقط ، لا أنه مسقط للارش ايضاً

(١) اي ما افاده المحقق قدس سره .

(٢) اي المشتري .

(٣) اي مع هذا الأحداث

(٤) اي قبل الأحداث .

(٥) كالهبة بلدي الرحم ، أو كانت معوضة .

(٦) المراد من الفضل هو التفاوت ما بين قيمة الصحيح والميب

المعبر عنه بـ : (الأرض) : اي وللمشتري اخذ الارش من البائع بعد هذا النوع من التصرف .

(٧) اي ما افاده الاسكاني قدس سره .

(٨) اي ما افاده الاسكاني

(٩) اي قبل العلم بالميب .

وركوبها ، وشبه ذلك (١) فلا دليل على سقوط به (٢) بحيث تطمئن به النفس .

وأقصى ما يوجد لذلك (٣) صحيحة زرارة المتقدمة (٤) بضميمة ما تقدم في خمار الحيوان : من التمثيل للحدث بالنظر واللمس (٥) .

(١) كقوله للعبد : اسقني ، أو ناولني ، وأمثال هذه فلا دليل على سقوط الرد ، لعدم كون هذه تصرفاً مغبراً للعين ، بالإضافة إلى أن التصرف كان قبل العلم بالمعيب .

(٢) أي بمثل هذا التصرف كما علمت .

(٣) أي لسقوط الرد لو تصرف في المعيب قبل العلم بالمعيب :

(٤) أي المتقدمة في ص ٢٢٧ في قوله عليه السلام :

أيما رجل اشترى شيئاً وبه عيب ، أو حوار لم يتبرأ إليه ، ولم يبين له فحدث فيه بعدما قبضه شيئاً ثم علم بذلك العوار ، وبذلك الداء ، إنه يمضي عليه البيع ويرد عليه بقدر ما نقص من ذلك الداء فالشاهد في قوله عليه السلام : ثم علم بذلك العوار ، وبذلك الداء الدال على أن الإحداث في المبيع كان قبل العلم به .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٢ الباب ١٦ الحديث ٢ .

(٥) في قوله عليه السلام : إذا قبل ، أو لامس ، أو نظر منها

إلى ما يحرم على غيره فقد انقضى الشرط ولزمته .

راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١٤ ص ١٧٤ .

إذ لولا ضم هذا الحديث الشريف بصحيفة زرارة المشار إليها في

الحامش ٤ من هذه الصفحة ، وشرحه للصحيحة لكانت الصحيحة ظاهرة في

تغير العين ، ولذا استشكل قدس سره بقوله في ص : فلا يدل =

وقيام (١) النص والاجماع على سقوط رد الجارية بوطنها قبل العلم
مع (٢) عدم دلالة على الالتزام بالبيع

= على أريد مما دل عليه ذيل المرسلة : من أن العبرة بالحدث هو
تغير العين ، وعدم قيامها بعينها .

(١) بالرفع عطفاً على قوله في ص ٢٤٦ : صحبة زرارة :
اي وأقصى ما يوجد لذلك قيام النص والاجماع .
أما النص فراجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٨١٤ الباب ٤
- الأحاديث - اليك نص الحديث الاول .

عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال :
قال علي عليه السلام : لا تزدد التي ليست بحمل إذا وطأها صاحبها
ويوضع عنه من ثمنها بقدر حب إن كان فيها :
واليك نص الحديث الثاني .

وعن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اشترى جارية فوطأها
ثم وجد فيها عيبا .

قال : تقوم وهي صحبة ، وتقوم وبها الداء ، ثم يرد البائع
على المبتاع فضل ما بين الصحة والداء .

وأما الاجماع فما ادعاه العلامة في التذكرة ، واشرنا اليه في ص ٢٢٦
وابن اديس في السرائر كما في ص ٢٢٦ .

(٢) إشكال منه قدس سره على الاستدلال بالنص :

خلاصته إن النص المذكور ، وبقيّة النصوص المذكورة التي اشترنا
الي مصدرها لا تدل على دلالة الوطء على الالتزام بالبيع -

وعدم (١) تغييره للعين .

واطلاق (٢) مقعد الاجماع المدعى في كثير من العباير كالتذكرة والسرائر والغنية ، وخبها .

وفي لهوض (٣) ذلك كله ، لتقييد اطلاق أخبار الرد خصوصاً

(١) بالجر عطفاً على قوله في ص ٢٤٧ مع عدم ، اي ومع عدم دلالة .
النص المذكور ، وبقيّة النصوص الواردة في المصدر على
تغير الوطء للعين ، بل العين باقية على ما كانت عليه .

(٢) بالرفع عطفاً على قوله في ص ٢٤٦ : صحيحة زرارة : أي
وأقصى ما يوجد لسقوط الرد لو تصرف في الميب قبل العلم بالميب
اطلاق مقعد الاجماع المدعاة التي هي مطلقة ليس فيها تقييد
لاختصاص الرد بصورة العلم بالميب ، فاطلاؤها يشمل كلتي صورتين .
وقد اشرنا الى هذا الاجماع المدعى من العلامة في التذكرة في
ص ٢٢٦ نراجع .

(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره يروم به الرد على
تلك الأدلة التي اقيمت على سقوط الرد بالتصرف
وخلاصته إن قيام تلك الأدلة بكاملها التي ذكرت في ص ٢٤٥
وص ٢٤٦ لتقييد تلك الأخبار المطلقة الواردة في الرد .

ولا سيما في تقييد بعض أفراد تلك الأخبار الواردة ، فإن تقييد
هذا البعض في غاية البعد ، لأنه من البعيد جداً أن تمضي سنة أشهر
على الجارية ، أو سنة على المملوك ولم يأمرها المولى بنهي من الامور
كفلق الباب أو ترتيب امره البيته من الطبخ والكنس ، والغسل ، وخبها .
وكذا من البعيد جداً أن لا يبطأ الجارية خلال السنة ، أو الستين =

ما كان هذا التقييد فيه في غاية البعد كالنص (١) برد الجارية بعد ستة أشهر ، ورد (٢)

= ولا سيما اذا كانت شابة جميلة ومالكها لا يقنع بزوجه اذا كانت له ولا سيما اذا كانت زوجته خالية عن الجمال والكمال ، وعن بقية مزاي الواقع .

بل يمكن القول بأن إقدامه على شراء الجارية هو الالتذاذ والتمتع معها بأنحاء الملذات ومنها الوطؤ الذي هو وابد المقدمات طبعياً وبالأنحص اذا كان للأمة هنج ودلال بالغ الموجب لاثارة الشهوة فيه بهذا الفنج والدلال .

(١) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٤١٣ الباب ٣ الحديث ١ .
اليك نص الحديث .

عن داود بن فرقد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية مدركة فلم تحض عنده حتى مضى لها ستة أشهر وليس بها حل ؟

فقال : إن كان مثلها تحيض ، ولم يكن ذلك من كبر فهذا همب
ترد منه .

(٢) بالجر عطفاً على مجرور (باء الجارة) في قوله في هذه الصفحة
برد الجارية اي وكأنه النص الوارد في رد الجارية اذا لم يطأها المشتري
لم احتر على هذا النص صريحاً إلا بالمفهوم في قوله عليه السلام
لا ترد التي ليست بحبل اذا وطأها صاحبها ، وله ارش العرب
وفي قوله عليه السلام : في جواب السائل :
ساومت رجلاً بجارية فباعنها ، الى أن قال : قلت : =

الجارية اذا لم يطأها ، ورد (١) المملوك من أحداث السنة :
نظر (٢) ١ ، بل منهم ، خصوصا معاقد الاجماع ، فان افلة الاجماع

- أرايت إن وجدت بها هيباً بعد ما مستها ؟

قال : ليس لك أن تردّها ، ولك ان تأخذ قيمة ما بين الصحة والعيب .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٦ الباب ٥ الحديث ٢-٣ .

(١) بالجر عطفاً على مجرور (باء الجارة) في قوله في ص ٢٤٩

كالتص برد الجزية : أي وكالتص برد المملوك من أحداث السنة -

اليك نص الحديث .

عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سمعته يقول :

الخمار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري ، وفي غير الحيوان أن ينظر قاً

واحدات السنة ترد بعد السنة ؟

قلت : وما أحداث السنة ؟

قال : الجنون ، والجلد ، والبرص .

فمن اشترى فحدث فيه هذه الأحداث .

فالحكم أن برد على صاحبه الى تمام السنة من يوم اشتراه .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٢ الباب ٢ الحديث ٣ .

(٢) خبر للمبتدأ المتقدم في قوله في ص ٢٤٨ وفي نهوض : أي

وفي قيام ما ذكر : من صحيحة زرارة ، وما تقدم في خيار الحيوان

وقيام النص والاجماع ، واطلاق معقد الاجماع ، المدعى في ص ٢٢٦

لتقييد الاخبار التي ذكرناها لك في الهامش ١ ص ٢٤٩

والهامش ١ ص ٢٥٠ .

نظر واشكال ، لكونها مطلقة من حيث التصرف .

كالعلامة والحلي وابن زهرة قد صرحوا في كلماتهم المتقدمة (١) :
بأن (٢) العبرة بالرضا بالمقد ، فكأن دعوى الاجماع وقعت من
هاؤلاء على السقوط (٣) بما يدل على الرضا من التصرف ، خصوصاً
ابن زهرة في الغبة ، حيث إله اختار ما قوبلناه من التفصيل بين
صورتي العلم (١) ، والجهل (٥) ، والمغبر (٦) ، وغيره (٧) حيث
قال (٨) قدس سره :

وخامساً : يعني مسقطات الرد التصرف في المبيع الذي لا يجوز
مثله (٩) إلا في ملكة ، أو الاذن (١٠) الحاصل له بعد العلم بالعيب
فانه (١١) يمنع من الرد لشيء من الميوب ، ولا يسقط حق المطالبة

(١) في ص ٢٤٨ في قوله : وإطلاق معقد الاجماع المدمى و
(٢) الباء بيان لكيفية نقل الاجماع المدمى من قبل المذكورين :
(٣) اي على سقوط رد الميوب بالتصرف الدال على الرضا بالمبيع .
(٤) لأن التصرف في الميوب مع العلم بالمعيب مسقط للرد مطلقاً
سواءً أكان التصرف مغيراً للمعين أم لا .

(٥) لأن التصرف في الميوب في صورة الجهل بالمعيب لا يسقط الرد .
(٦) اي والتفصيل بين ما كان التصرف مغيراً للمعين ، فانه مسقط للرد .
(٧) اي وبين التصرف غير المغبر للمعين غير مسقط للرد .
(٨) اي ابن زهرة .

(٩) اي مثل هذا التصرف لا يصح للانسان إلا في ملكه .
(١٠) اي أو يحصل للمشتري الاذن من المالك التصرف في المبيع
المعيب بعد علم المشتري بالمعيب ، وإطلاعه عليه .
(١١) تعليل لكون التصرف في المعيب بعد العلم بالمعيب :

بالارش ، لأن التصرف دلالة على الرضا بالبيع ، لا بالعرب .
وكذا حكمه (١) إن كان (٢) قبل العلم بالعيب ، وكان مغيراً للعين
بزيادة فيه مثل صيغ الثوب ، أو نقصان فيه كقطع الثوب .
وإن لم يكن (٣) كذلك فله الرد بالعيب اذا علمه ما لم يكن (٤)
وطئ الجارية ، قاله (٥) يمنع من ردها ، لثني من العيوب ، إلا
الحبل (٦) ، انتهى (٧) كلامه .
وقد (٨) اجاد قدس سره فيها استفادته من الأدلة :

- (١) اي وكذا حكم ابن زهرة قدس سره .
- (٢) جملة إن كان قبل العلم هو حكم ابن زهرة : اي حكم ابن
زهرة هو أن التصرف إن كان قبل العلم بالعيب فليس له الرد بعد اطلاعه
على العيب ، وعلمه به ، وكان التصرف مغيراً للعين كصيغ الثوب
أو تقطيع القماش .
- (٣) اي وان لم يكن للتصرف مغيراً للعين : بأن كان خفيفاً
طفيفاً فلا يوجب هذا التصرف سقوط الرد .
- (٤) اي ما لم يكن هذا التصرف من قبيل وطئ الجارية .
- (٥) تعليل لكون التصرف اذا كان من قبيل الوطئ بصبر مانعاً
من رد الجارية الموطوءة .
- (٦) فان الحبل لا يمنع من الرد اذا وجدها المشتري حاملاً ووطأها
قبل العلم بالوطء .
- (٧) اي ما افاده ابن زهرة قدس سره في هذا المقام .
- (٨) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره يمجده ما افاده ابن زهرا
أي ما احسن ما استفاده في مقام سقوط الخيار بالتصرف من الأدلة =

ج ١٦ (ظاهر المقنعة والمبسوط لم يجوز رد العبد والأمة بعد عتقهما) ٢٥٣ -

وحكي عن المبسوط أيضاً أن التصرف قبل العلم لا يسقط به

الخيار (١) .

لكن صرح (٢) بأن الصبي ، وقطع الثوب بمنع من الرد

فاطلاق التصرف قبل العلم (٣) محمول على غير المغير .

وظاهر المقنعة ، والمبسوط أنه اذا وجد العيب بعد عتق العبد

والأمة لم يكن له (٤) ردما .

واذا وجده (٥) بعد تدبيرهما ، أو هبتها كان (٦) مخيراً بين

الرد ، واخذ ارش العيب .

وفرق (٧) بينهما ، وبين العتق بجواز الرجوع فيها ، دون العتق .

= الواردة في سقوط خيار العيب من الأخبار .

(١) أي خيار العيب .

(٢) أي الشيخ قدس سره .

(٣) أي قبل العلم بالعيب في قوله : إن التصرف

قبل العلم به لا يسقط به الخيار محمول على التصرف غير المغير للعين .

(٤) أي ليس للمشتري رد العبد والأمة بعد أن اعتقها :

(٥) أي وإذا وجد المشتري العيب بعد أن دبر العبد والأمة

بأن قال : انما حران دبر وفاتي .

أو بعد أن وهبها لشخص بهمة جائزة .

كان مخيراً بين الرد ، وبين اخذ الارش ، لأن التدبير بعد الوفاة

المعتق ، والهبة جائزة وليس بلازمة .

(٦) أي المشتري كما علمت .

(٧) أي وفرق شيخنا المفيد وشيخنا الطوسي قدس سرهما بين -

ويرده (١) ، مع (٢)

= التدبير والهبة الجائزة : بأنه يجوز فيها الرجوع ، لعدم خروجها عن ملكه ، لأنها عقدان جائزان يجوز فيها الرجوع .
وبين المتيقن بعدم جواز الرجوع فيه ، لخروجه عن ملكه ، لأن ما حقق في سبيل الله لم يرجع إلى الرقبة

(١) أي ويرد هذا الفرق الذي أفاده الشيخان في التدبير والهبة الجائزة : مرسله جميل المتقدمة في ص ٢٢٧ : لأن الامام عليه السلام يقول فيها : إن كان الثوب قائماً بعينه رده على صاحبه ، واخذ الثمن . ومن الواضح أن التدبير والهبة مما يخرجان العين عن كونها قائمة على ما كانت عليه .

ولأ يخفى أن ما أفاده شيخنا الأنصاري في خروج التدبير والهبة عن كونها قائمتين على ما كانا عليه لا يخلو من مساعة ، حيث إنها ليسا من قبيل الثوب الذي فصله الخياط ، فإن العين فيه ليست قائمة على ما كانت عليه ، بل قطعت ، وخرجت عن هيئتها الأصلية .

بخلاف العبد في التدبير والهبة ، فالهبة باقية على ما كانا عليه ولذا لا يمتنع العبد في التدبير إلا بعد وفاة مولاه ، وكذا يجوز للواهب الرجوع في هبة العبد إذا كانت جائزة : بأن لا تكون معوضة ولم يتصرف فيها ، ولا تكون بلدي الرحم .

(٢) إشكال آخر على ما أفاده الشيخان في الفرق بين العبد المتيقن

وبين التدبير والهبة

خلاصته إن التدبير والهبة في العبد مشعران بالرضا من المدبر والواهب بخروجها عن ملكه

أن مثلها يؤذن بالرضا مرسل (١) جبل ، فان (٢) المعين مع الهبة والتدبير خبر قائمة ، وجواز (٣) الرجوع وعدمه لا يدخل له في ذلك ولذا (٤) اعترض عليها الحلبي بالنقض : بما لو باهه بخيار .
مع أنه لم يقل أحد من الامة بجواز الرجوع حيث (٥) :
وقال (٦) بعدما ذكر : أن الذي تقتضيه اصول المذهب :

- (١) فاعل للكلمة وبرده : أي ويرد ما افادهما الشيخان قدس سرهما مرسله جبل المتقدمة في ص ٢٢٧ .
- (٢) تعليل لكيفية الرد ، وقد عرفته في الهامش ١ ص ٢٥٤ عند قولنا : لأن الامام عليه السلام يقول :
- (٣) رد آخر منه على ما افاده الشيخان : من جواز الرجوع في التدبير والهبة ، وعدم جواز الرجوع في العتق .
- خلاصته إنه لا مدخلية لجواز الرجوع وعدمه في الفرق المذكور بين العتق ، والتدبير والهبة .
- (٤) أي ولاجل أن جواز الرجوع ، وعدم جوازه لا مدخل لهما في الفرق المذكور اعترض عليها ابن ادريس قدس سره ، بالنقض ببيع المشتري العبد المشتري بخيار ، فعلى قولها يجوز له الرجوع بهذا الخيار ، مع ان احداً من الفقهاء لم يقل بجواز الرجوع فيه .
- فلو كان لجواز الرجوع وعدمه مدخلية في الفرق لكان لاخيار اثر في الفسخ ، ورجع العبد إلى صاحبه .
- (٥) أي حين أن جعل المشتري البائع الخيار لنفسه .
- (٦) أي ابن ادريس قدس سره .

إن المشتري (١) إذا تصرف في المبيع : أنه لا يجوز له رده
ولا خلاف في أن الهبة والتدبير تصرف (٢) .
وبالجملة (٣) فتعميم الأكثر لأفراد التصرف مع التعميم لما بعد
العلم وما قبله مشكل .
والعجب (٤) من المحقق الثاني أنه تنظر في سقوط الخيار في الهبة
الجائزة ، مع تصريحه في مقام آخر بما علمه الأكثر .

(١) مقول قول ابن ادريس قدس سره .
(٢) وقد علمت أنه ليس هذا التصرف مخرجاً للعين عن حالتها
الاصلية والطبيعية .

(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره : أي خلاصة الكلام
في هذا المقام أن أكثر الفقهاء قد حملوا التصرف ، وقالوا : كل
فرد من افراد التصرف مصفط للرد ، سواء أكان قبل العلم بالعيب
أم بعده .

ولكن التعميم المذكور مشكل .
وجه الإشكال إن التصرفات الصليفة الخفيفة كسقي الماء أو غلق
الباب لا بعد تصرفاً موجباً لخروج العين عن حقيقتها وماهيتها ، بناءً
على ما استنبط من الأحاديث الواردة في خيار العيب التي ذكرت في
ص ٢٢٧ والتي تذكر في ص ٢٦٦ .

(٤) هذا من متمات كلام شيخنا الأنصاري .
خلاصته إنه من العجيب أن المحقق الثاني قدس سره إستشكل في
سقوط خيار العيب أو اوهب المبيع المعيب بالهبة الجائزة ، مع أنه
بصرح في موضع آخر بسقوط خيار العيب أو اوهب المبيع المعيب

(الثالث) (١) تلف العين ، أو صيرورتها كالتالف (٢) ، فإنه (٣) يسقط الخيار هنا .

بخلاف الخيارات المتقدمة (٤) خبر الساقطة بتلف العين .
والمستند (٥) فيه بعد ظهور الاجماع اناطة الرد في المرسلة السابقة
بقام العين ، فان (٦) الظاهر منها اعتبار بقائها في ملكه .

= بهبه جائزة كما ذهب الى السقوط اكثر الفقهاء :

(١) اي الامر الثالث من الامور الموجبة لسقوط خيار العيب
التي ذكرها في ص ٢٢٥ بقوله : مسألة يسقط الرد خاصة بأمور :
(٢) كما لو احتق العبد قهراً على المشتري : بأن كان اباه ، أو
كان أحد أقاربه .

(٣) تعليل لسقوط امحيار العيب بتلف العين ، أو لصيرورتها
كالتالف : اي هذا الخيار بمجرد تلف العين ، أو بصيرورتها كالتالف يسقط .
(٤) كخيار الشرط ، وخيار التأخير ، وخيار الغبن ، وخيار
ما يفسد في يومه ، فانه لا تسقط بتلف العين ،

بل الواجب رد مثلها إن كانت مثلية ، أو قيمتها إن كانت قيمة .
(٥) اي المدرك في سقوط خيار العيب بتلف العين ، أو بصيرورتها
كالتالف بعد ظهور الاجماع من الطائفة :

هو توقف الرد في مرسله جميل المتقدمة في ص ٢٢٧ على بقاء
العين على حالتها الأولية ، وهيبتها الأصلية .

(٦) تعليل لسقوط خيار العيب بتلف العين .

خلاصته إن الظاهر من المرسلة المذكورة اعتبار بقاء العين في
ملكه ، ونحت تصرفه ، وسلطته على العين .

فلو (١) تلفت ، أو التقلت (٢) الى ملك الغير، أو استؤجرت (٣)
أو رهنّت (٤) ، أو ابتق (٥) العبد ، أو انتفق العبد على المشتري (٦)
فلا رد

ومما ذكرنا (٧) ظهر أن حدّ العتاق العبد على المشتري مسقطاً برأيه
كما في الدروس ، لا يخلو عن شيء (٨)

= ومن الواضح أن العين بتلفها ، أو بصيرورتها كالتالف خرجت
عن ملك المالك ، فلا يقال له : إنه مالك للعين ، لعدم مابة لها
بعد التلف .

(١) الفاء تفريع على ما افاده : من أن الظاهر من مرسله جميل
اعتبار بقاء العين على ملك مالكيها .

(٢) اي العين المعيبة .

(٣) اي العين المعيبة .

(٤) اي العين المعيبة :

(٥) اي شرد العبد المبيع المعيب .

(٦) بأن كان العبد المشتري المعيب اباً للمشتري :

ففي هذه الموارد كلها يسقط الخيار فلا مجال لرد المعيب .

(٧) وهو أن هتق العبد على المشتري قهراً كالتلف ، لعدم

الاستفادة من شرائه ، فهو في حكم التلف : اي ظهر من هذا أن

القول بسقوط خيار المشتري بسبب العتق القهري بالاستقلال كما افاده

شيخنا الشهيد قدس سره في الدروس لا يخلو من إشكال .

(٨) اي عن إشكال : وجه الإشكال أن البحث في السقوط هو

السقوط الاستقلالي: بمعنى أن العيب هو السبب للسقوط، لا بهارض خارجي =

نعم ذكر أنه يمكن ارجاع هذا الوجه (١) الى التصرف .
وهذا (٢) ايضاً لا يخلو عن شيء (٣) .
والأولى (٤) ما ذكرناه
ثم إنه او عاد الملك الى المشتري (٥) لم يجوز رده ، للاصل (٦) .

= ومن الواضح أن حق العبد على المشتري إنما هو بعارض خارجي وهو كونه لا يملك عمودية ، فالسقوط هنا بواسطة هذا العارض الخارجي الذي هو حكم الشارع ، لا بواسطة العيب .

(١) وهو حق العبد المعيب على المشتري قهراً ؛ بأن يقال ؛ إن حقه عليه تصرف فيه والتصرف في المبيع مسقط للخيار .

(٢) اي ارجاع هذا الوجه المشار اليه في الهامش ١ في هذه الصفحة .

(٣) وجه أن مآل الوجه المذكور لا يخلو عن شيء .

هو أن البحث في التصرف الاختباري ، لا ما كان التصرف فيه تصرفاً قهرياً كما فيما نحن فيه : حيث إن حق العبد على المشتري قهري جبري .

(٤) هذا رأيه قدس سره : اي إن الأولى في سقوط خيار العيب في العبد المعتق على المشتري قهراً هو كون المعتق بمنزلة صبرورة العين كالتالف .

(٥) عود الملك الى المشتري يتصور في صورة غصب العين المعيبة أو اجارتها ، أو رهنها ، أو اباق العبد .

(٦) اي عدم جواز الرد لاجل الاستصحاب ، فان في صورة انتقال العين الى ملك الغير أو اجارتها ، أو رهنها ، أو اباق العبد سقط الرد ، ففي صورة عودها الى مالكها نشك في بقاء الخيار =

خلافاً للشيخ ، بل المذهب قلص سرهما (١) .
 (فرع) لاختلاف نصاً وفتوى : في أن وطء الجارية يمنع عن
 ردها بالعيب ، سواء قلنا بأن مطلق التصرف مانع أم قلنا باختصاصه
 بالتصرف الموجب لعدم كون الشيء قائماً بعينه :
 نهاية الامر كون الوطء على هذا القول (٢) مستثنى عن التصرف

= وجواز الرد فنستصحب عدم الرد :

وقد اورد على هذا الاصل شيخنا المحقق الايرواني قدس سره في
 تعليقه على المكاسب الجزء ٢٠ ص ٥٨ :

ايك خلاصة ما افاده هناك مع تصرف منا .

إن مرسله جميل المتقدمة في ص ٢٢٧ مطلقة ، حيث قال الامام
 عليه السلام فيها : إن كان الثوب قائماً بعينه رده على صاحبه واخذ
 الثمن ، فهذا الاطلاق مقتضى لجواز رد العيب في صورة هود العين
 الى مالكها ، لعدم ظهور وصف التغير في العين فعلاً .

وليس ظاهرة في عدم حدوث التغير وإن كان قد زال .
 ونظير هذا الظهور هو انصراف الإحداث في الحيوان ، فإن المراد
 من الإحداث هو استمرار الحدث ، لا ارتفاعه وزواله .

الهم إلا أن يقال : إن المرسله لها ظهور في قيام العين : بمعنى
 عدم حدوث التغير فيها ، فحينئذ تكون المرسله هو الدليل على سقوط
 الرد بعروض التغير وإن زال .

(١) فهنا لا نحتاج الى جريان الاستصحاب حيث افادنا بجواز
 الرجوع .

(٢) وهو القول بأن وطء الجارية المعيبة جنابة مستثنى من التصرف =

هـ المغير للعين كما عرفت من عبارة الغنية (١) .
مع أن العلامة علل المنع (٢) في موضع من التذكرة : بأن الوطء
جنابة ، ولهذا (٣) يوجب غرامة جزء من القيمة كسائر جنابات
المملوك (٤) .
وقد تقدم في كلام الإسكافي ايضاً أن الوطء مما لا يمكن معه رد

- المغير للعين ، لأن الملاك في عدم جواز الرد هو التصرف المغير للعين
كخروجها عن حالتها الاصلية ، وهيتها الخارجية .
ومن الواضح أن الوطء لا يخرج الجارية من حالتها الطبيعية والاصولية
ولاسيما اذا لم تكن بكرأ ، فان جميع جوارحها : من الرأس والحاجبين
والعينين والشفتين واليدين والبطن والرجلين على حالها .
(١) عند نقل شيخنا الأنصاري عنه في ص ٢٥٢ : ما لم يكن وطؤ
الجارية فانه يمنع من ردها ، لشيء من الهبوب .
(٢) اي منع العلامة قدس سره رد الجارية الموطوءة اذا كانت معيبة :
واستدل على ذلك : بأن الوطء جنابة .
ولا يخفى أن الوطء ليس جنابة على الأمة قطعاً اذا كانت معيبة .
نعم اذا كانت بكر أو افتضها بعد الوطء هنا جنابة ، لا فتضاها .
(٣) اي ولاجل أن وطء الجارية المعيبة جنابة صار صيباً لغرامة
جزء من القيمة كبقية الجنابات الصادرة من المالك .
(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٦
المسألة العاشرة عند قوله : اذا اشترى امة فوطأها قبل العلم بالمعيب .
ولا يخفى أن العبارة المذكورة هنا منقولة بالمعنى .

المبيع إلى ما كان عليه قبله (١) :

ويشتر إليه (٢) ما سيجيء في غير واحد من الروايات من قوله :
معاذ الله أن جعل لها أجراً (٣)

(١) عند نقل شيخنا الأنصاري قدس سره عنه في ص ٢٤٥ بقوله : فإن وجد بالصلعة عيباً وقد أحدث فيه ما لا يمكن معه ردها إلى ما كانت عليه قبله كالوطء للأمة .

(٢) أي إلى أن الوطء مانع من الرد في قوله عليه السلام :
الوارد في الروايات .

(٣) هذه الرواية مروية بهذه الألفاظ عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام هكذا :

لأنه سأل عن الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها ثم يجد بها عيباً
بعد ذلك ؟

قال : لا يردّها على صاحبها ، لكن تقوم ما بين العيب والصحة
فيرد على المبتاع ، معاذ الله أن يجعل لها أجراً .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٤ الباب ٨ - الحديث ٨ .
وأما الرواية المروية عن مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام
التي نسبها شيخنا الأنصاري إليه عليه السلام فهكذا :

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام لا يرد
الجارية بعيب إذا وطئت ، ولكن يرجع بقيمة العيب .

وكان علي عليه السلام يقول : معاذ الله أن اجعل لها أجراً .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٥ - الباب ٤ - الحديث ٨ .
فهاتان الروايتان فيها إشارة إلى أن الوطء مانع من الرد ، لكن -

فان (١) فيه اشارة الى أنه لو ردها لاهد أن يرد معها شيئاً تداركاً للجناية ، اذ (٢) لو كان الوطء مجرد استيلاء منفعة لم يتوقف ردها الى رد عوض المنفعة ، فاطلاق (٣) الاجر عليه في الرواية على طبق ما يترأى في نظر العرف : من كون هذه الغرامة كأنها اجرة للوطء : وحاصل معناه (٤) إنه اذا حكمت بالرد مع ارض جنايتها كان

= له ارض العيب : اي قيمة ما بين الصحيحة والمعيبة :

(١) تعليل لكون الوطء مانعاً من الرد :

خلاصته إن في الروايتين اشارة الى أن رد الجارية ملازم لرد شيء من المال مع الجارية الى صاحبها حتى تدارك به الجناية الواردة عليها بسبب الوطء .

(٢) تعليل لكون الردود تداركاً للجناية .

خلاصته إن رد شيء مع الجارية ليس من باب استيلاء المنفعة لأن رد العين المعيبة غير ملازم ارد عوض المنفعة المستوفاة قبل الرد فرد شيء معها إنما هو لاجل تدارك الجناية ، لا من باب استفاء المنفعة (٣) الفاء تفريع على ما افاده : من أن رد شيء مع الجارية إنما هو لاجل تدارك الجناية : اي ففي ضوء ما ذكرنا يكون اطلاق الاجر على الوطء كما في الروايتين المشار اليهما في الهامش ٣ ص ٢٦٢ إنما هو لاجل ما يظهر العرف في نظرهم : من أن هذه الغرامة في مقابل الوطء حسب فهمهم القاصر .

(٤) اي وحاصل قول الامام أمير المؤمنين عليه السلام : معاذ الله أن اجعل لها اجراً :

إني لو حكمت برد الجارية الموطوءة المعيبة مع اعطاء ارض =

ذلك في الأنتظار بمنزلة الاجرة وهي ممنوعة شرعاً ، لأن اجارة الفروج غير جائزة (١) .

وملأ (٢) إنما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام ، مبنياً على تقرير رعيته على ما فعله الثاني ١ من تخريم العقد المنقطع ، فلا يقال (٣) : إن المنة مشروعة .

= جانبها الى صاحبها : وهو التفاوت ما بين الصحيحة والمعيبة .
كان هذا الحكم والقضاء في أنظار الناس بمنزلة الاجرة لوطنها والاجرة للوطء ممنوعة شرعاً ، لأن الفروج لا تؤجر .

(١) الى هنا كان الكلام في توجيه قول الامام أمير المؤمنين عليه السلام من شيخنا الأنصاري في معنى (معاذ الله أن اجعل لها اجراً) .

(٢) من هنا يروى قدس سره أن يبين أن الامام عليه السلام .

كهم استعاذ من جعل الاجرة للأمة الموطوءة ؟

وكيف قلنا : إنه يستفاد من قوله عليه السلام : معاذ الله أن اجعل

لها اجراً : عدم مشروعية الاجرة ؟

مع أن العقد المنقطع المعبر عنه في عصرنا الحاضر بـ ١ (الزواج الموقت) من مذهب (اهل البيت) عليهم السلام : وقد اجمعت الطائفة الامامية على ذلك (١) .

فاجاب قدس سره أن الحكم المذكور إنما صدر عنه في زمان الخليلة

الثاني عندما حرم المنة حتى لا يقال ١

إن علياً حلال المنة ، ويقول بمشروعيتها هـ

(٣) الفاء هنا بمعنى حتى كما علمت : اي حتى لا يقال : إن =

(١) راجع حول هذا الموضوع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا

الحديثة الجزء ٥ من ص ٢٠٩ الى ص ٣٤١ فقد اشبعنا الكلام هناك.

- وقد ورد (١) أن المنقطعات مستأجرات (٢) .
 فلا وجه للاستعاذة (٣) بالله من جعل الاجرة للفروج .
 هذا (٤) ما يخطر عاجلاً بالبال في معنى هذه الفقرة (٥)
 وافته العالم (٦) .

= علياً حكم بأن الفروج مستأجرات .

(١) اي والحال أنه ورد في الأحاديث الشريفة أن النساء المنقطعات
 التي ينفق عليهن بالتممة مستأجرات :

(٢) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١١ ص ٤٣٦ الى ص ٤٩٦
 من باب ١ - الى باب ٤٦ الأحاديث هـ

(٣) اي لاستعاذة الامام أمير المؤمنين عليه السلام بعد أن كانت
 التمة مشروعة من عهد (الرسول الأعظم) صلى الله عليه وآله وسلم
 الى زمن من خلافة الثاني هـ ثم حرمها بعد ذلك هـ وكانت حليتها
 مسلمة عند (اهل البيت) .

(٤) اي ما قلته حول قوله عليه السلام : معاذ الله أن اجعل لها
 اجراً قد خطر ببالي وتفكري على صورة العجلة .

(٥) وهو قوله عليه السلام : معاذ الله أن اجعل لها اجراً .

(٦) اي ذاته المقدسة المتجمة لجميع صفات الكمال والجمال
 والمحيط بكل الأشياء : جزئياتها وکلياتها .

هو العالم بمخفاتي الامور ، والمطلع على أسرار الحوادث والوقائع
 لأنه الغني بالذات ، والواجب الوجود هـ ونحن فقراء بالذات نحتاج
 اليه في كل شيء وفي كل لحظة من لحظات الحياة ، وثانية من ثوانيتها
 كما قال الحكم المثلث السبزواري قدس سره .

وكيف (١) كان ففي النصوص المستفيضة الواردة في المسألة كفاية
ففي صحيحة (٢) ابن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل
اشترى جارية فوقم عليها ؟

قال : إن وجد فيها عيبا فليس له أن يردها ، ولكن يرد عليه
بقيمة ما نقصها العيب .

قال : قلت : هذا قول أمير المؤمنين عليه السلام ؟

قال : نعم (٣) .

وصحيحة (٤) محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه مثل من
الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها فيجد بها عيبا بعد ذلك (٥) ؟

= أزمة الامور طرأ بيده والكل مستمدة من مدده (١)

(١) يعني أي شيء قلنا حول الامة الموطوءة المعيبة :

فالنصوص الواردة في مسألة رد الامة الموطوءة المعيبة تكفيها عن
كل دليل وحجة ، لأن الرطه بما هو وطه مسقط للرد ، لأنه كاشف
عن الرضا بالعيب ، ولأنه موجب للتغير .

(٢) من هنا شرع قدس سره في ذكر الأحاديث المستفيضة الواردة
في عدم جواز رد الامة الموطوءة المعيبة .

(٣) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٤١٤ الباب ٤ -
الحدیث ٣ .

(٤) رواية ثانية استدل بها على عدم جواز رد الامة الموطوءة المعيبة :

(٥) أي بعد أن وقع عليها ووطأها .

(١) (المنظومة) قسم الإلحیات ص ٨ .

قال : لا يردهما على صاحبها ، ولكن تُقَوِّمُ (١) ما بين العيب والصحة ، ويرد (٢) على المتناع ، معاذ الله أن يجعل لها اجرا (٣) ورواية (٤) موصى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي لا يرد الجارية لعب إذا وطئت ، ولكن يرجع (٥) بقيمة العيب وكان (٦) علي عليه السلام يقول : معاذ الله أن اجعل لها اجرا (٧) الى آخر الخبر (٨) .

وفي (٩) رواية طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اشترى جارية فوطأها ثم وجد فيها عيبا ؟

قال (١٠) اتقوا وهي صحيحة ، وتُقَوِّمُ وبها الداء ثم يرد البائع

(١) اي الأمة الموطوءة المعيبة .

(٢) اي ويرد البائع على المشتري التفاوت بين القيمة الصحيحة والمعيبة.

(٣) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٤ - الباب ٤ -

الحديث ٤ .

(٤) رواية ثالثة استدلل بها على عدم جواز رد الأمة الموطوءة المعيبة .

(٥) اي المشتري يرجع على البائع بالتفاوت ما بين القيمة

الصحيحة والمعيبة .

(٦) هذا من كلام الامام ابي عبد الله عليه السلام .

(٧) راجع (المصدر نفسه) ص ٤١٥ الحديث ٨ .

(٨) ليس للحديث صلة حتى يقال : الى آخر الخبر .

(٩) رابعة رواية استدلل بها على عدم جواز رد الأمة الموطوءة المعيبة.

(١٠) أي الامام أمير المؤمنين عليه السلام .

على المتباع فضل ما بين الصحة والداء (١) .

وما من حماد (٢) في الصحيح عن أبي عبد السلام يقول :

قال علي بن الحسين عليهما السلام : كان القضاء الاول في الرجل اذا اشترى الأمة فوطأها ثم ظهر على عيب : أن البيع لازم ، وله ارش (٣) العيب (٤) ، الى غير ذلك مما سيجيء .

ثم إن المشهور استثنوا عن عموم هذه الأخبار الشاملة لجميع أفراد المبيع الحمل ، فإنه عيب إجماعاً كما في المسالك :

إلا أن الوطء لا يمنع من الرد به (٥) ، بل يردها ويرد معها العُسر ، أو نصف العُسر على المشهور بينهم .

واستندوا في ذلك (٦) الى نصوص مستفيضة .

(منها) (٧) صحيحة ابن مثنان عن أبي عبد الله عليه السلام

عن رجل اشترى جارية حبلى ولم يعلم بحملها فوطأها ؟

قال : يردها على الذي ابتاعها منه ، ويرد عليه نصف عُسر قيمتها لتكاحه إياها ، وقد قال علي عليه السلام :

(١) راجع (المصدر نفسه) ص ٤١٤ الحديث ٢ .

(٢) خامسة رواية استدل بها الشيخ الأنصاري قدس سره على عدم جواز رد الأمة الموطوءة المعينة .

(٣) أي التفاوت ما بين القيمة الصحيحة والمعيبة .

(٤) راجع (المصدر نفسه) ص ٤١٥ الحديث ٧ .

(٥) أي بسبب الحمل .

(٦) أي في أن الحمل لا يمنع رد الجارية بعد وطئها .

(٧) أي من تلك النصوص المستفيضة .

لا ترد التي ليست بحبلى اذا وطأها صاحبها : وبوضع (١) عنه
من ثمنها بقدر عيب إن كان فيها (٢) .

ورواية (٣) عهد الملك بن عمر عن أبي عهد الله عليه السلام :
قال : لا ترد التي ليست بحبلى اذا وطأها صاحبها ، وله ارش
العيب ، ولرد الحبلى ، ويرد معها نصف هُشر قيمتها
وزاد في الكافي قال : وفي رواية اخرى .

إن كانت بكر العُشر ثمنها ، وإن لم تكن بكرأ فنصف هُشر
ثمنها (٤) .

ومرسلة (٥) ابن أبي عمير عن سعيد بن يسار قال :
سألت أبا عهد الله عليه السلام عن رجل باع جارية حبلى وهو
لا يعلم فنكحها الذي اشترى ؟

(١) اي وينقص عن هذه الأمة الموطوءة غير الحبلى من ثمنها
بمقدار العيب الحاصل فيها بسبب الوطء .

(٢) راجع (فروع الكافي) الجزء ٥ ص ٢١٤ باب من يشتري
الرقوق-الحديث ٣ .

(٣) اي ومن تلك النصوص المستفيضة الدالة على جواز رد الحبلى
بعد وطء المشتري .

(٤) راجع (فروع الكافي) الجزء ٥ ص ٢١٤ باب من يشتري
الرقيق - الحديث ٣ .

(٥) اي ومن تلك النصوص المستفيضة الدالة على جواز رد الحبلى
بعد وطء المشتري .

- قال : ردّها وبرد نصف حُشْرِ قيمتها (١) .
- ورواية (٢) عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها حبلى ؟ -
- قال : ترد وبرد ممّا شيئاً (٣) .
- وصحيحه (٤) ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية الحبلى فينكحها .
- قال : ردّها ويكسوها (٥) .
- ورواية (٦) عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية وهي حبلى فيطأها ؟
- قال : ردّها وبرد حُشْرِ قيمتها (٧) .

- (١) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ١٧ الباب ٤ الحديث ٩.
- (٢) أي ومن تلك النصوص المستفيضة الدالة على رد الحبلى بعد وطء المشتري .
- (٣) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ١٦ الباب ٤ الحديث ٥.
- (٤) أي ومن تلك النصوص المستفيضة الدالة على جواز رد الحبلى بعد وطء المشتري .
- (٥) راجع (المصدر نفسه :
- والمراد من يكسوها هي الملابس من القميص والصروال ، وغيرها :
- (٦) أي ومن تلك النصوص المستفيضة الدالة على جواز رد الحبلى بعد وطء المشتري .
- (٧) راجع (المصدر نفسه) ص ١٧ الباب ٤ الحديث ٧ .

هذه (١) جملة ما نقلت عليها من الروايات وقد عمل بها المشهور بل ادعى على ظاهرهما (٢) الإجماع في الفنية كما (٣) من الانتصار وعدم (٤) الخلاف في السرائر .

خلافاً للمحكي من الإسكافي فحكم (٥) بالرد مع كون الحمل من المولى لبطلان بيع أم الولد ، حيث قال (٦) .

فإن وجد في السلعة عيباً كان عند البائع وقد أحدث المشتري في السلعة ما لا يمكن ردها إلى ما كانت عليه قبله كالوطء للأمة ، أو

(١) أي الأحاديث التي ذكرتها حول جواز رد الأمة الحمل بعد الوطء إذا وجد فيها عيب هي جملة ما وقفت عليها .

(٢) أي ظاهر هذه الأحاديث المذكورة .

(٣) أي كما أن هذا الإجماع منقول عن الشريف المرتضى قدس سره في الانتصار .

(٤) أي وكما ادعى ابن ادريس قدس سره في السرائر عدم الخلاف بين الإمامية .

(٥) أي حكم الإسكافي برد الأمة الحبلى بعد أن وطأها المشتري : به معنى أنه خصص الرد وأوجبه إذا كان الحمل من المولى ، لبطلان البيع ، لأنها أصبحت أم ولد فهي في معرض الحرية من أرث ولدها إذا بقيت حية ولم يكن مولاهم مديناً ديوناً تستغرق قيمتها ، ووجوب الرد خلاف المشهور ، حيث إنهم جوزوا الرد ، أو الإبقاء للمشتري إذا كان الحمل من الغير .

وأما إذا كان الحمل من المشتري فلا يجوز له رد الأمة .

بل له التفاوت ما بين القيمة الصحيحة والمعيبة .

(٦) أي لإسكافي قدس سره كما علمت مقالة في الهامش من هذه الصفحة

القطع للثوب ، أو تلف السلعة بموت ، أو غيره كان للمشتري فضل قيمة ما بين الصحة والعيب ، دون ردها .

فان كان العيب بظهور حمل من البائع وقد وطأها المشتري من غير علم بذلك (١) كان عليه (٢) ردها ونصف عُشر قيمتها، انتهى (٣) . واختاره (٤) في المختلف ٢٣٩ وهو (٥) ظاهر الشيخ في النهاية حيث قال : فان وجد (٦) بها عيبا بعد أن وطأها لم يكن له ردها وكان له ارض العيب خاصة :

اللَّهُمَّ إلا أن يكون العيب من حمل (٧) فيلزمه (٨) ردها على كل حال وطأها أو لم يطأها ، ويرد معها اذا وطأها نصف عُشر قيمتها ، انتهى (٩) .

(١) اي بالحمل .

(٢) اي على المشتري رد الأمة حينئذ كما علمت آنفاً .

(٣) اي ما افاده الاسكافي في هذا المقام .

(٤) اي اختار العلامة ما افاده الاسكافي قدس سرهما .

(٥) اي ما افاده الاسكافي هو ظاهر ما أفاده الشيخ قدس سره في النهاية .

(٦) اي المشتري .

(٧) اي الحبل يكون قبل البيع من المولى .

(٨) الشاهد في كلمة فيلزمه ، حيث تدل على وجوب الرد اذا

كان العيب من حمل ، ولا سيما بعد قوله قدس سره : ويرد معها اذا وطأها نصف عشر قيمتها .

(٩) اي ما افاده الشيخ قدس سره في النهاية .

ويمكن (١) استفادة هذا من اطلاق المبسوط القول بمنع الرطه من الرد ، فان (٢) من البعيد عدم استثناء وطه الحامل ، وعدم (٣) تعرضه لحكمه ، مع (٤) اشتهاؤ المسألة في الروايات ، والسنة القدماء

(١) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره : اي ويمكن استفادة كون وطه الحامل من غير المولى مانعاً من رد الأمة كمنعه من الرد وإن لم تكن حاملاً : من اطلاق عبارة الشيخ قدس سره في المبسوط حيث قال : اذا اشترى أمة فوطأها ثم ظهر لها بعد ذلك هيب لم يكن له ردّها .

نقوله : فوطأها مطلق ، حيث لم يقيد الرطه ، ولم يخصه بغير الحبل ، فمن هذا الاطلاق يستفاد أن حكم وطه الحبل من غير المولى هو المنع من الرد .

(٢) تعادل من شيخنا الأنصاري قدس سره لما افاده : من امكان استفادة كون وطه الحامل من غير المولى مانعاً من رد الامة اذا كان الحمل من البائع من اطلاق عبارة الشيخ قدس سره في المبسوط . خلاصته : إنه من البعيد جداً عدم استثناء الشيخ وطه الحامل اذا لم يكن مراده من منع الرد الاطلاق .

(٣) بالجر عطفاً على مجرور (من الجارة) في قوله في هذه الصفحة : من البعيد : اي ومن البعيد جداً عدم تعرض الشيخ قدس سره لحكم الأمة المعيبة الحامل من البائع :

(٤) اي مع أن مسألة وجوب رد الأمة الحبل من البائع في الروايات المتقدمة في ص ٢٦٧ ، وص ٢٧٩ . وص ٢٧٠ ، والسنة القدماء من الفقهاء : مشهور كالنار على النار .

وقال (١) في الوسيلة : اذا وطأ الأمة ثم علم بها عيباً لم يكن له ردّها .

(١) مقصوده من نقل كلام صاحب الوسيلة قدس سرها . هو بيان أن مذهبه وراه مذهب المشهور ، ومذهب الإسكافي لأنه يروم الفرق بين كون الحمل حراً ، سواءً أكان من المولى ام من حر آخر .

وبين كون الحمل مملوكاً : بأن كان من عهد ، أو من حر ، لكن اشترط معها رقية الولد .

فحكم بوجوب رد الأمة المعيبة بالحمل في الصورة الاولى . وعدم وجوبه في الصورة الثانية .

ولكن مذهب المشهور مخالف ذلك ، حيث فرّق . بين كون الحمل من المولى البائث خاصة .

وبين كون الحمل من غيره ، حراً كان الولد ، أو عبداً : فحكم المشهور بوجوب الرد في الصورة الاولى ، لبطلان البيع حيث أصبحت الأمة ام ولد تعتق من نصيب ولدها كي تستفيد من المزايا الحياتية حتى تكون كاحدى الحرائر :

وجواز الرد في الصورة الثانية ، لتلك الأخبار المقدمة في ص ٢٦٧ وص ٢٦٩ ، وص ٢٧٠ ، والمقابلة لتلك الاطلاقات الدالة على أن الوطاء مانع من الرد المشار اليها في ص ٢٦٨-٢٦٩ ، وص ٢٧٠ .

وكذلك مذهب صاحب الوسيلة مخالف لما ذهب اليه الاسكافي حيث إن الاسكافي فرق .

بين كون الحمل من المولى الجديد .

إلا إذا كان العيب حلاً ، وكان (١) حراً ، فإنه وجب عليه ردها
وبرد معها عشر قيمتها .

وإن كان الحمل مملوكاً لم يجب ذلك (٢) ، انتهى (٣) .
وظاهر (٤) الرياض أيضاً اختيار هذا القول (٥)
والانصاف (٦)

- وبين كون الحمل من البائع وقد وطأها المشتري من غير علم بالحمل .
فحكم بعدم وجوب الرد في الصورة الأولى لأن الأمة أصبحت
أم ولد تعتق من نصيب ولدها .
وحكم بجواز رد الأمة في الصورة الثانية . مع رد عشر قيمتها
إلى صاحبها :

- (١) أي الحمل الذي جاء إلى البدلي .
- (٢) أي وجوب الرد .
- (٣) أي ما أفاده صاحب الوسيطة قدس سره في هذا المقام
- (٤) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره .
- (٥) أي قول صاحب الوسيطة .
- (٦) هذا رأي الشيخ الأنصاري حول الأمة المبيعة المبيعة بروم به
تأييد مذهب الاصكافي ، قدس سره .

خلاصة التأييد إن ظاهر الأخبار المتقدمة التي ذكرت في ص ٢٦٨-٢٦٩
وص ٢٧٠ وإن كانت في هذه النظر موافقة للقول المشهور وهو إن كان
العيب هو الحمل ثم وطأها المولى المشتري الجديد وهو جاهل ثم علم
به يجوز له ردها ، وبرد معها العشر ، أو نصف العشر .
لكن العمل بهذا الظاهر لازمه مخالفة لظاهر آخر من جهات عديدة . -

أن ظاهر الأخبار المتقدمة في بادية النظر وإن كان ما ذكره المشهور إلا (١) أن العمل على هذا الظهور يستلزم مخالفة الظاهر من وجوه أخرى :
(٢) من حيث مخالفة ظهورها (٣) في وجوب رد الجارية (٤) :

أو تهديد (٥) الحمل بكونه من غير المولى

= وقد ذكر قدس سره تلك المخالفة بقوله : إلا أن العمل ، ونحن نذكر تلك الجهات : وهي خمسة عند قوله : إلا أن العمل على هذا .

(١) من هنا اخذ قدس سره في كبلية مخالفة تلك الأخبار المتقدمة لظاهر النصوص المستفيضة :
(٢) أي إحدى تلك الجهات الخمس المخالفة لظاهر النصوص المستفيضة : ملخصة المخالفة إن الأخبار المتقدمة الدالة على جواز الرد مخالفة لظاهر النصوص المستفيضة المذكورة في ص ٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠ حيث إن ظاهرها يدل على وجوب رد الأمة ، فإن قوله عليه السلام : ترد جملة خبرية أريد منها الإنشاء ، والوجوب فيها أكد من الوجوب المستفاد من الجملة الانشائية :

فالجواز في تلك الأخبار مخالف للوجوب في هذه النصوص :
(٣) أي ظهور تلك الأخبار المتقدمة في ص ٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠ كما عرفت :
(٤) وهي الجارية الموطوءة المعوية التي ظهر عيبها بعد الوطء :
(٥) هذه ملازمة لانية لمخالفة تلك الأخبار لظاهر تلك النصوص المستفيضة : أي أو يلزم العمل بتلك الأخبار تهديد الحمل الوارد =

ج ١٦ (إبقاء الحمل على إطلاقه لا ينسجم مع الجملة الخبرية) - ٢٧٧ -

حتى (١) تكون الجملة الخبرية واردة في مقام دفع توهم الحظر الناشئ من الأخبار المتقدمة المانعة من رد الجارية بعد الوطء ، اذ (٢) لو بقي الحمل على إطلاقه لم تستقم دعوى وقوع الجملة الخبرية في مقام دفع توهم الحظر، اذ (٣) لامتناعاً لتوهم حظر رد الحامل حتى أم الولد، فلا بد (٤) إما من التقييد ، أو من مخالفة ظاهر الجملة الخبرية .

- في تلك الأخبار على الحمل من كوله من غير المولى .

(١) تحليل لتقييد الحمل من غير المولى : أي إما لقول بذلك حتى تكون الجملة الخبرية في قوله عليه السلام في صحوحة ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام المذكورة في ص ٢٦٨ يردها على الذي ابتاعها قد وردت في مقام دفع توهم النهي عن الرد ، الناشئ هذا النهي من الأخبار المتقدمة المذكورة في ص ٢٦٧ : بقوله عليه السلام : لا يردها على صاحبها .

(٢) تحليل لأنه لما إذا لقيد الحمل ، ونلتزم بهذا التقييد ؟ خلاصته إنه لو بقي الحمل على إطلاقه ، بأن نقول : سواء أكان من المولى أم من غيره فلا يبقى استقامة لدعوى وقوع الجملة الخبرية (يردها) على الذي ابتاعها في مقام دفع توهم الحظر الناشئ من النهي الوارد في الأخبار المتقدمة المذكورة في ص ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ : (٣) تحليل لعدم استقامة دعوى بقاء الجملة الخبرية في مقام توهم دفع الحظر أو بقي الحمل على إطلاقه :

(٤) على سبيل منع الخلو : أي لا يخصص لنا إلا من ارتكبا أحدا الأمرين المذكورين :

إما تقييد الحمل بكونه من غير المولى :

(الثاني) (١) مخالفة (٢) لزوم العقر على المشتري لقاعدة عدم العقر في وطء المشتري .

أو قاعدة (٣) كون الرد بالعيب فسخاً من حيثه : لا من أصله

= أو مخالفة ظاهر الجملة الخبرية الدالة على وجوب ردّها لظاهر تلك الأخبار المألعة عن ردّها المذكورة في ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(١) أي الوجه الثاني من الوجوه الخمسة المذكورة في ص ٢٧٦ من الظهورات التي يلزم مخالفتها ، ورفع البسد عنها لو حملنا بتلك الأخبار الدالة على جواز رد الأمة الموطوءة ، والآمرة بإعطاء العقر وجوباً إلى البائع .

أعد الظهورين لا محالة نذكرهما تحت رقمهما الخاص :

(٢) هذا هو الظهور الأول : أي اللزوم من العمل بتلك الأخبار مخالفة ظهور قاعدة عدم وجوب العقر على المشتري الذي هو المالك الواقعي الحقيقي .

وهذه القاعدة عامة من حيث كون الأمة الموطوءة معيبة بعيب الحمل ، أو بغيره .

فلزوم العمل بتلك الأخبار هو رفع اليد عن هذا الظهور : والمراد من العقر هي دبة الفرج المعني منها هنا هو المهر بسبب الوطء . (٣) هذا هو الظهور الثاني : أي اللزوم من العمل بتلك الأخبار مخالفة ظهور قاعدة كون الرد بالعيب فسخاً للعقد من حين الرد لا من حين العقد ، ويلزم مخالفة عموم القاعدة ، لأن مورد الفسخ في الروايات هي الأمة المعيبة ، سواء أكان العيب الحمل أم غيره لأن وجوب العقر على المشتري بعد الفسخ بسبب الوطء لا يمكن =

(الثالث) (١) مخالفته لما دل على كون التصرف عموماً والوطء بالخصوص مانعاً من الرد .
 (الرابع) (٢) إن الظاهر من قول السائل في مرسله ابن أبي عمير المتقدمه رجل باع جاربة حبلى وهو لا يعلم :

= إجماعه مع مراعاة العموم وحفظه في القاعدتين المذكورتين وهما :
 قاعدة عدم لزوم المقر على المشتري الواطيء .

وقاعدة كون الفسخ من حين الرد ، لا من حين العقد .
 (١) أي الوجه الثالث من الوجوه الآخر المستلزمة من العمل بظاهر تلك الأخبار المذكورة في ص ٢٦٨-٢٦٩ وص ٢٧٠-٢٧١ الدالة على وجوب إعطاء العشر ، أو نصف العشر الى البائع بعد أن وطأها ثم وجد فيها حييا .

خلاصة هذا الوجه إن العمل بتلك الأخبار مخالفت للأخبار الدالة على أن مطلق التصرف مانع من الرد ، سواءً أكان التصرف وطأ أم غيرهه أو خصوص الوطء مانع من الرد بالعيب ، الشامل لهذا الإطلاق وهو إطلاق العيب لعيب الحمل أيضاً .

إذاً تكون النسبة بين تلك الأخبار وهذه عموماً وخصوصاً من وجه يفيق التعارض بينهما في مورد الإجماع كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى :

(٢) أي الوجه الرابع من الوجوه الآخر المستلزمة من العمل بظاهر تلك الأخبار المذكورة في ص ٢٧٠-٢٧١ الدالة على جواز الرد بالوطء إن وجد فيها عيب ، سواءً أكان التصرف وطء أم غيرهه .
 خلاصة هذا الوجه إن السائل سأل عن الإمام عليه السلام =

وقوع السئال عن بيع ام الولد ، وإلا (١) لم يكن لذكر جهل البائع في السئال فائدة .

ويشير اليه (٢) ما في بعض الروايات المتقدمة من قوله عليه السلام يكسوها ، فان (٣) في ذلك اشارة الى تشبهها بالحربة ، للاستيلاء فنسبت الكسوة اليها (٤) تشبهاً بالحرائر ، ولم يصرح (٥) بالمقر الذي هو جزء من القيمة :

= عن بيع امته الحبلى وهو لا يعلم بحبلها :

فقال هذا السئال في الواقع هو السئال عن بيع ام الولد في مرسله ابن أبي حنبل المتقدمة في ص ٢٦٩ .

(١) اي ولو لم يكن مآل هذا السئال الى السئال عن بيع ام الولد لما كان هناك فائدة في ذكر جهل البائع .

(٢) اي ويشير الى أن السئال كان عن بيع ام الولد رواية محمد بن مسلم المتقدمة في ص ٢٧٠ في قوله عليه السلام : يكسوها ، فان هذه الكلمة قريبة على أن ام الولد قد تشبعت بالحربة بسبب نصيب ولدها .

(٣) لتعليل لكون الرواية المتقدمة فيها اشارة الى ما ذكرنا .

خلاصته إن قوله عليه السلام : يكسوها اشارة الى أن المنع من بيع ام الولد إنما هو لاجل أنها تشبعت بالحرائر التي لم يسم لها مهرًا ثم طُلُقْن قبل الدخول فالامام عليه السلام يأمر باعطائهن شيئاً .

(٤) اي الى ام الولد التي تشبعت بالحربة .

(٥) اي الامام عليه السلام لم يصرح بالمقر الذي هي الدية التي

هو جزء من القيمة المشتري بها الامه المعية بالحمل ، فعدم التصريح بالدية ، والتصريح بالكسوة دليل على أن المراد من السئال هو =

(الخامس) (١) ظهور هذه الأخبار في كون الرد بعد تصرف المشتري في الجارية بغير الوطء نحو اسقني ماءً ، أو اخلق الباب وخبزها مما قل أن تنفك عنه الجارية .
وتقييدها (٢) بصورة عدم هذه التصرفات بتقييد (٣) بالفرض النادر .

= السؤال من بيع ام الولد .

(١) اي الوجه الخامس من الوجوه الآخر المستلزمة من العمل بتلك الأخبار المذكورة في هذه الصفحة الدالة على جواز رد الأمة الموطوءة إن وجد فيها عيب .

خلاصة هذا الوجه إن تلك الأخبار ظاهرة في أن رد الجارية إنما كان بعد تصرف المشتري في الجارية بغير الوطء من بقية التصرفات الخفيفة التي لا تنفك عنها الجارية عند شرائها ، كالسقي ، وخلق الباب ، وكس الدار ، وحمل الملابس ، لأن المشتري لا يسهل من صدور مثل هذه الأعمال نحوها عند شرائها .

(٢) دفع وهم .

حاصل الوهم إنه من الممكن رفع اليد عن قول المشهور القائل بجواز رد الأمة الموطوءة إذا وجد فيها عيب :

بتقييد تلك الأخبار بصورة عدم فهمها لمثل هذه التصرفات المذكورة كالسقي وخلق الباب ، فإن مثل هذه التصرفات خارجة عن مفهوم التصرف في الأمة ، وأنها لا تعد تصرفاً .

بل المراد من التصرف هو التصرف بالوطء .

(٣) جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته إن هذا التقييد المتوهم بتقييد بالفرض النادر ، لأنه كما

ولأننا (١) دعا الى هذا التقييد في غير هذه الأخبار : مما دل على رد الجارية بعد مدة طويلة . الدليل (٢) الدال على لزوم بالتصرف : لكن (٣) لا داعي هنا لهذا التقييد ، اذ يمكن تقييد الحمل بكونه

= علمت أن الغالب في المشتري هو التصرف في الأمة بمثل التصرفات المذكورة ، اذ قل ما يخلو المشتري عن تلك التصرفات :

(١) توجهه منه قدس سره لمدعي التقييد المذكور :

خلاصته إن الباعث على ادعاء التقييد المذكور في غير هذه الأخبار الدال على رد الجارية بعد مدة طويلة :

هذا الدليل الدال على لزوم العقد بالتصرف ، سواء أكان سببه الوطء ام احد التصرفات المذكورة .

فهذا الدليل أوهم ادعاء التقييد المذكور :

والمراد من الأخبار الدالة على رد الجارية بعد مدة طويلة .

هو الحديث ١ - ٥ - ٦ - ٧ من الباب ٢ من ص ٤١٢ من

الجزء ١٢ من (وسائل الشيعة) فراجع هناك .

(٢) بالرفع فاعل لقوله : ولأننا دعا : اي الدليل الذي دعا الى

التقييد الأخبار الدالة على جواز رد الأمة الحامل هو الدليل على لزوم البيع بنفس التصرف سواء أكان خطيها كالمذكورات ام مانعا من الرد كالوطء .

(٣) استدراك عما افاده قدس سره : من توجهه المذكور حول

تقييد الأخبار المذكورة في الهامش ١ من هذه الصفحة .

خلاصته إنه لا موجب لهذه الدعوى في مسألتنا ، وهي رد الأمة

الحامل بعد الوطء : لأنه من الامكان تكوين الحمل من المولى الاول =

من المولى ، لنسلم (١) الأخبار من جميع ذلك .
هـاية (٢) الامر تعارض هذه الأخبار مع ما دل على منع الوطء
من الرد بالعموم من وجه (٣)

= لا من المولى الثاني الذي هو المشتري حتى لا يسوغ ردها الى
البائع بسبب وطء المشتري .

(١) تعليل لعدم موجب للدهوى المذكورة .
خلاصته إننا نقول بذلك لاجل بقاء الأخبار المذكورة سليمة
عن الوجوه الخمسة المذكورة في ص ٢٧٨ . وص ٢٧٧ ، وص ٢٧٩-٢٨١
اللازمة من العمل بظاهر تلك الأخبار .

(٢) اي لهاية ما يلزم من القول بعدم الموجب لذلك هو تعارض
الأخبار الدالة على جواز رد الأمة الحامل اذا وطئت الشامل هذا
الاطلاق للحمل من المولى أو غيره .

مع الأخبار الدالة على أن الوطء مانع من الرد .
كأنني ذكرت في ص ٢٦٦ ، وص ٢٦٧ ، وص ٢٦٨ : الشامل هذا
الاطلاق ايضاً كون الميب حملاً أو غيره .

(٣) اي التعارض بين هاتين الطائفتين من الأخبار هو العموم
والخصوص من وجه .

وهذا العموم له مادة اجتماع ، ومادنا افتراق .
أما مادة اجتماع الأخبار الجائزة الدالة على رد الأمة الموطنة مع
الأخبار المانعة من الرد .

فهى الأمة المهيبة بالحمل من المولى الاول ، لكن مقتضى الاول
جواز الرد ، الميب الموجود فيها : وهو الحمل .

= ومقتضى الثانية : هو عدم جواز الرد ، لو طه المشتري .
 فلا يجوز تساقطها ، ورفع اليد عنها :
 فللهذا هنا من الرجوع الى المرجحات الخارجية .
 والمرجحات هنا هو الوجه الاول المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٧٦
 والوجه الثاني المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٧٨ .
 والوجه الرابع المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٧٩ .
 والوجه الخامس المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٨١ :
 فهذه المرجحات هي التي ترجح الأخبار المانعة من رد الأمة
 الموطوءة المعيبة بالحمل ، فتأخذ بها في مورد تعارض تلك الطائفتين :
 لكن لابد من التصرف في الأخبار المانعة عن رد الأمة الحبل :
 بتقييد إطلاق الحمل فيها بالحمل من المولى :
 وأما مادة الافتراق من جانب الأخبار المانعة عن الرد :
 بأن تكون أخبار جواز الرد موجودة ، وأخبار النعم غير موجودة ،
 بهان ذلك إن أخبار الجواز لها جهة خصوص ، وجهة عموم .
 أما جهة الخصوص فن حيث اختصاص العيب المذكور فيها
 بعيب الحمل .
 وأما جهة العموم فلأهمية الحمل فيها : من حيث كونه من المولى
 أو من غيره ، فهذه مادة الافتراق من جانب الأخبار المانعة .
 وأما مادة الافتراق من جانب أخبار الجواز : بأن تكون أخبار
 المانعة موجودة ، وأخبار الجواز غير موجودة .
 فلها أيضاً جهتان :

فهنيئاً ما عدا (١) الوجه الثالث مرجحاً

= جهة محاص ، وجهة عام .

أما الجهة الخاصة فلاستفادة المختصاص الحمل في الامة المعيبة به من غير المولى الاول ،

وجه هذا الاختصاص هو الحكم في الروايات المانعة من الرد بعد الوطء ، ولزوم الارش بالعشر ، أو النصف على المشتري الواطيء وهذا الحكم كاشف من صحة العقد عليها ، وأنها للمشتري .

ومن المعلوم أن هذا الحكم لا يمتنع إلا فيما اذا لم تكن الأمة المعيبة معيبة بالحمل من المولى الاول ، وأما اذا كان الحمل من المولى الاول فقد أصبحت الأمة حبيثاً ام ولد لا يجوز بيعها ، لخروجها موضوعاً من تحت الأخبار الجائزة .

وأما الجهة العامة فلاعمية العيب الموجب للرد ، سواءً أكان العيب بالحبل ام بغيره .

فالخاصل إن المورد الذي يصح مجيء أدلة منع الوطء ، من الرد ولا يصح مجيء أداة جواز رد الامة الحبل بعد الوطء .

هي الامة المعيبة بعيب غير عيب الحمل .

وفي مورد يصح مجيء أدلة جواز رد الأمة الحبل ، ولا يصح مجيء أداة منع الرد .

هي للأمة المعيبة بعيب الحمل من المولى الاول ، لأنها خارجة عن تحت الأخبار المانعة مخروجاً موضوعياً كما عرفت :

(١) المراد من هذا الوجه الثالث هو الوجه الاول والثاني المذكور في ص ٢٧٦

والمذكور في ص ٢٧٨ والراهم المذكور في ص ٢٧٩ والخامس المذكور في ص ٢٨١ .

لتقييد هذه الأخبار (١) .

ولو فرض (٢) التكافؤ بين جميع ما تقدم ، وبين اطلاق الحمل وهذه الأخبار ، أو ظهور (٣) اختصاصه بما لم يكن من المولى .
وجب (٤) الرجوع الى عموم ما دل على أن إحداث الحدث

- (١) المراد بها الأخبار المانعة من رد الأمة الموطوءة المعيبة بالحمل :
(٢) خلاصة هذا الكلام إله لو لم نقل برجحان أدلة منع رد الأمة الموطوءة التي اشتر إليها في ص ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ .
وقلنا بالتكافؤ بين جميع الأدلة حتى الدليل الثالث المشار إليه في الهامش ١ ص ٢٧٩ الذي كان طرف المعارضة ، ولغيره من الوجوه الباقية التي هو الوجه الأول والثاني والرابع والخامس التي عرفت في ص ٢٧٦-٢٧٧-٢٧٩-٢٨١ ، وجعلناها مرجحا للأخبار المانعة .
وبين اطلاق الحمل : بأن كان من المولى أم من غيره في الأخبار الدالة على جواز رد الأمة الموطوءة المعيبة بالمعيب .
(٣) أي أو قلنا بظهور الأخبار الدالة على جواز رد الأمة الموطوءة في اختصاص الحمل بغير المولى .
(٤) جواب للواشراطية في قوله في هذه الصفحة : ولو فرض التكافؤ :
أي لو فرض في هاتين صورتين وهما :
فرض التكافؤ بين جميع ما تقدم ، وبين اطلاق الحمل ،
أو ظهور اختصاص الحمل بما لم يكن من المولى ،
يجب الرجوع حينئذ الى عموم الأخبار الدالة على أن إحداث الحدث في المبيع مسقط للرد ، وعمض للبيع .

مسقط ، لكونه (١) رضا بالبيع .

ويمكن (٢) الرجوع الى ما دل على جواز الرد مع قيام العيب .
نعم (٣) او خدش في عموم ما دل على المنع من الرد بمطلق
التصرف وجب الرجوع الى أصالة جواز الرد الثابت قبل الوطء .
لكن (٤) يبقى لزوم العقر عما لا دلائل عليه إلا الإجماع المركب

(١) تعليل لكون إحداث الحدث مسقطاً للرد : أي الإسقاط
لأجل أنه دليل على أن الإحداث رضا بالبيع ، وامضاء له .

(٢) عدول عما افاده قدس سره : من وجوب الرجوع الى عموم
ما دل على أن إحداث الحدث في السنة مسقط للرد ، وبروم اثبات
جواز الرد .

خلاصته أنه من الامكان الرجوع الى الأخبار الدالة على جواز
رد المبيع مع بقاء عيبه على حالها كما كانت .

وقد مضت الرواية الدالة على هذا المعنى في ص ٢٢٧ .

(٣) عدول عما افاده : من وجوب الرجوع الى عموم ما دل على

المنع من رد الأمة ، وبروم اثبات جواز الرد بالاستصحاب .

خلاصته إنه لو امتشكل في عموم دليل الدال على منع رد الأمة
بمطلق التصرف : بأن يقال : إن هذا الدليل الدال على المنع مخدوش
من حيث العموم : أي لا عموم له حتى يكون التصرف مسقطاً للرد
للشك فيه ، لبقاء العيب على حالها ، لكن المشتري تصرف فيها فشك
في جواز ردها بعد التصرف .

فوجب هنا الرجوع الى استصحاب جواز الرد قبل التصرف .

(٤) استدراك منه عما افاده من جريان الاستصحاب في جواز

وعدم الفصل بين الرد والعقر ، فافهم (١) .
ثم إن المحكي عن المشهور اطلاق الحكم (٢) بوجوب رد نصف العشر .
بل عن الانتصار والغنية الاجماع عليه (٣) .
إلا (٤) أن يدهى الصراف اطلاق الفتاوى

= الرد بعد الرطه .

خلاصته إنه لا يبقى بعد القول بجرى الاستصحاب إشكال سوى
إشكال وجوب دفع المشتري العقر الذي هي دية الفرج الى البائع
مع أنه لا دليل على وجوب الدفع إلا الاجماع المركب من الرد والعقر
لأن القائل بالرد قائل بالعقر ، لعدم الفصل بينهما .

(١) يمكن أن يكون اشارة الى أن الاجماع على وجوب العقر في
صورة جواز الرد الواقعي ، لا في صورة جواز الرد المستفاد من
الدليل الظاهري الذي هو الاستصحاب .

(٢) مراده قدس سره إن الحكم : وهو وجوب اعطاء نصف العشر
الى البائع مطلق يشمل البكر والثيب كما هو المحكي عن المشهور .
(٣) أي على أن الحكم مطلق يشمل الثيب والبكر .

(٤) استثناء عما افاده : من أن الحكم : وهو وجوب رد نصف
العشر مطلق يشمل البكر والثيبة .

خلاصته إنه يمكن القول بعدم الاطلاق ، لو ادهى الصراف
اطلاق فتاوى الفقهاء ، ومعقد الاجماع الذي هي النصوص الواردة
في المقام : الى الغالب : بمعنى أن الغالب في الإمام الحاملات أن يكن
نبيات ، لا أبكاراً ، لأنه قل ما ينفق اجتماع الحمل مع البكارة ، وإن
احتمل ذلك في العنبر بسبب الملاعبة مع الأمة لجاذبية الرحم المهي -

ومعقد الاجتماع كالنصوص الى الغالب : (١)

= حالاً وإن كانت آله راحية ،

وأما اجتماع البكارة مع الحمل مع لإدخال آله في فرجها، ولا سيما إذا كانت الآلة ناهضة بتمام النهوض والقيام وصحة الرجل وكال الرغبة من الطرفين .

فالظاهر أنه غير ممكن عادة ، لازالة البكارة بالادخال بتلك الأوصاف :

(١) المراد من النصوص هي النصوص الواردة في المقام .

اليك نص الحديث الثامن :

عن فضيل مولى محمد بن راشد قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع جارية حبلى وهو

لا يعلم فنكحها الذي اشترى ؟

قال : يردّها ويرد نصف حُثْر قيمتها ؟

اليك نص الحديث التاسع .

عن سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام .

قال في رجل : باع جارية حبلى وهو لا يعلم فنكحها الذي اشترى ؟

قال : يردّها ويرد نصف حُثْر قيمتها ؟

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٤١٧ الباب ٥ -

الحديث ٨ - ٩ .

من (١) كون الحامل ثيباً ، فلا يشمل فرض حمل البكر بالسحق أو بوطء الدبر ، ولذا (٢) ادعى عدم الخلاف في السرائر على اختصاص نصف العُشر بالثيب ، وثبوت العُشر في البكر .

بل محقق إجماع الغنية بعد التأمل موافق للسرائر أيضاً ، حيث ذكر في الحامل أنه يرد معها نصف عُشر قيمتها على ما مضى (٣) بدليل إجماع الطائفة .

ومراده (٤) بما مضى كما يظهر لمن راجع كلامه ما ذكره سابقاً مدعياً عليه الإجماع : من (٥) أنه إذا وطأ المشتري في مدة خيار البائع فليصغ يرد معها العُشر إن كانت بكراً ، ونصف العُشر إن كانت ثيباً : وأما الانتصار فلا يحضرنى حتى أراجعهم .
وقد هرفت امكان نزيل الجميع (٦)

(١) من بيان لكلمة الغالب : أي الغالب في الأمة الحبلية أن تكون ثيباً ، لأن البكارة قل ما يتفق مع الحمل .

(٢) أي ولاجل أن الغالب في الأمة الحامل كونها ثيباً .

(٣) عند نقل الشيخ عنه في ص ٢٧١ بقوله : بل ادعى على ظاهرها الإجماع في الغنية :

(٤) أي ومبادي صاحب الغنية بما مضى ما ادعاه بقوله في ص ٢٧١

عند نقل الشيخ عنه : بل ادعى على ظاهرها الإجماع :

(٥) كلمة من بيان لما ذكره سابقاً :

(٦) أي جميع ما ذكره هاؤلاء الأعلام قدس الله أسيارهم يمكن

نزيله على الغالب في الأمة الحبلية : في كونها ثيباً :

على الغالب ، وحينئذ (١) تكون مرسلة الكافي المقدمة بعد انجبارها بما عرفت من السرائر والغنية دليلاً على التفصيل (٢) في المسألة كما اختاره (٣) جماعة من المتأخرين :
 مضافاً الى ورود العُشْر في بعض الروايات المتقدمة (٤) المحمولة على البكر ، إلا أنه (٥) بعيد ، ولذا (٦) نسبته الشيخ الى سهو الراوي في إسقاط لفظ النصف :

(١) اي وحين امكان تنزيل جميع الأولوال المذكورة على الغالب تكون مرسلة الكافي التي ذكرها الشيخ عنه في ص ٢١٩ بقوله :
 وفي رواية اخرى إن كانت بكراً فمُشَرَّ قيمتها ، وإن كانت ثيباً فنصف مُشَرَّ قيمتها بعد انجبار هذه المرسلة بالانفاق الذي ادهاه ابن ادريس في قوله في ص ٢٩٠ عند نقل الشيخ الأنصاري عنه : ولذا ادهى عدم الخلاف في السرائر على اختصاص نصف العُشْر بالثيب ، وثبوت العُشْر في البكر .

(٢) وهو العُشْر في البكر ، ونصف العُشْر في الثيب في الأمة المعيبة اذا وجدت حبلى فوطأها المشتري .

(٣) اي هذا التفصيل :

(٤) وهي رواية عبد الملك المذكورة في ص ٢٧٠ ، حيث جاء فيها : ويردها ويرد مُشَرَّ قيمتها .

(٥) اي إلا أن هذا الحمل بعيد : اي حمل العُشْر على البكر بعيد ، لعدم وجود البكارة في الأمة مع الحمل :

(٦) اي ولاجل البعد المذكور نسب العُشْر الى البكر شيخ الطائفة قدس سره الى سهو الراوي : بأن اسقط كلمة نصف العُشْر عن =

وفي الدروس إن الصدوق ذكرها (١) بلفظ النصف :
 وأما ما تقدم مما دل على أنه يرد معها شيئاً (٢) فهو باطلاً
 بخلاف الإجماع فلا بد من جعله (٣) وارداً في مقام ثبوت أصل العُمر
 لامقداره (٤) .
 وأما ما دل على أنه يكسوها (٥)

= الرواية ، سهواً من القلم .

(١) أي ذكر (شيخنا الصدوق) أعلى الله مقامه الشريف الرواية
 التي فيها العُشر بلفظ النصف أي نصف العُشر :
 (٢) كما في رواية عبد الرحمن المذكورة في ص ٢٧٠ .
 خلاصة الإشكال على الرواية إنه لو جعلناها على إطلاقها وما
 تصرفنا في كلمة شيئاً يكون الإطلاق خلاف الإجماع ، لأن الإجماع
 قام على نصف العُشر عندما يردّها والشيء أهم من ذلك :
 (٣) أي لابد من جعل كلمة شيئاً الواردة في الرواية في أن الإمام
 عليه السلام في مقام ثبوت أصل العُمر الذي هي الدية كما عرفت في
 ص ٢٧٠ .

(٤) أي وليس الإمام عليه السلام في مقام تعيين مقدار الدية حتى
 يقال : لا يراد من العُمر إعطاء شيء وإن كان أقل من نصف العُشر
 إلى البالغ .

(٥) كما في صحيحة محمد بن مسلم المذكورة في ص ٢٧٠ .
 خلاصة الإراد إن في هذه الصحيحة قد وردت كلمة يكسوها
 والكسوة لا تعين في مقدارها ، لا النصف ، ولا العُشر .

نقد (١) حل على كسوة تساوي العُشر ، أو نصفه .

ولابأس (٢) به في مقام الجمع .

ثم إن مفضي الاطلاق (٣) جواز الرد ولو مع الوطء في الدبر:

ويمكن دعوى انصرانه (٤) الى غيره لمقتصر في مخالفة الصومات

على منصرف (٥) اللفظ .

وفي لحوق التقبيل واللمس بالوطء وجهان :

من (٦) الخروج عن مورد النص ، ومن (٧) الأولوية :

(١) جواب عن الإشكال المذكور : أي حل لفظ الكسوة في

الرواية على كسوة تساوي قيمتها عشراً ، أو نصف عشر .

(٢) هذا رأي شيخنا الأنصاري حول حل لفظة الكسوة على

كسوة تساوي قيمتها عشراً ، أو نصفه : أي لابأس بهذا الحمل في

مقام الجمع بين هذه الصبيحة ، والأخبار الواردة المصرحة بنصف

العُشر التي ذكرت في ص ٢٦٨ ، وص ٢٦٩ ، وص ٢٧٠ .

(٣) أي اطلاق الوطء الوارد في الروايات المتقدمة ، حيث إن

الوطء ورد مطلقاً ، من دون اختصاصه بالتقبيل .

(٤) أي انصراف الوطء الى غير الدبر ، واختصاصه بالتقبيل :

(٥) أي منصرف لفظ الوطء هو التقبيل لا غير ، لاعم الدبر .

(٦) دليل لعدم لحوق التقبيل واللمس بالوطء ، لأن مورد النصوص

المذكورة هو جواز الرد اذا وطأها المشتري ، والتقبيل واللمس خارجان

عن موردها :

(٧) دليل لمحوق التقبيل واللمس بالوطء ، لأنه اذا جاز الرد بالوطء

فإن أولى لعدم صدق التصرف بها في الأمة بمثل التصرف بالوطء =

ولو انضم الى الحمل عيب آخر فقد استشكل في سقوط الرد بالوطء من (١) صدق كونها معيبة بالحمل ، وكونها (٢) معيبة بغيره . وفيه (٣) أن كونها معيبة بغير الحمل لا يقتضي إلا عدم تأثير ذلك العيب في الرد مع التصرف ، لانفي (٤) تأثير عيب الحمل . ثم إن صريح بعض النصوص (٥)

= ولأنها من لوازم الوطء .

(١) دليل لعدم سقوط الرد بالوطء لو وُجد في الأمة عيب آخر غير عيب الحمل ، لصدق العيب عليها بالحمل ، فالوطء غير مانع من الرد ، فهو ثابت ولم يسقط .

(٢) بالجر عطفاً على مجرور (من الجارة) في قوله في هذه الصلحة : من صدق كونها ، فهو دليل لسقوط الرد : اي ومن صدق كونها معيبة بغير عيب الحمل كاعمى مثلاً ، فإن هذا العيب قد وُجد عند المشتري لأنه كان موجوداً فيه قبل الشراء .

(٣) اي وفيما افاده المحقق الثاني : من سقوط الرد نظر وإشكال . خلاصة الإشكال إن العيب الذي وجد في الأمة بغير الحمل ليس فيه اقتضاء سوى عدم تأثير ذلك العيب في الرد مع التصرف في الأمة ، وهو الوطء :

(٤) اي لأن العيب بغير الحمل ينفي تأثير عيب الحمل حتى تكون نتيجة تأثير هذا النفي سقوط الرد وإن كانت حاملاً .

(٥) كما في مرسله ابن أبي عمير المذكورة في ص ٢٦٩ بقوله : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع جارية حبلى وهو لا يعلم فنكحها ؟

والفتاوى ، وظاهر باقيا (١) اختصاص الحكم بالوطء ، مع الجهل بالمعيب ، فلو (٢) وطأها هائلاً به سقط الرد لكن (٣) اطلاق كثير من الروايات يشمل العالم .

- وصحيحة ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى جارية حبلى ولم يعلم بحملها فوطأها ؟

فهاتان الروايتان صريحتان في عدم علم المشتري بحمل الأمة المشتراة : (١) أى وظاهر باقى النص صراحة الواردة في المقام كرواية عبد الرحمان بن أبي عبد الله المذكورة في ص ٢٧٠ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها حبلى ؟ فإن ظاهر هذه الرواية أن المشتري حين اشترى الأمة لا يعلم بحملها فلما وقع عليها لم بالحمل :

فالروايتان المذكورتان في الهامش • من ص ٢٩٤ - ٢٩٥ : وظاهر رواية عبد الرحمان المذكورة في الهامش ١ من هذه الصفحة . صريحة في أن جواز رد الأمة الحبلى بعد الوطء مختص بصورة جهل المشتري بحمل الأمة .

(٢) الفاء تفريع على صورة جهل المشتري بالحمل : أى فليضوه ما ذكرنا فلو وطأ المشتري الأمة وهو عالم بحملها فلا حق له للرد ، لاقوطه عنه بالعالم .

(٣) استدراك عما افاده : من أن صريح بعض النصوص والفتاوى وظاهر بعض الروايات اختصاص رد المبيع المعيب بالجاهل .

خلاصته إن كثيراً من الروايات الواردة في المقام مطلق ليس فيه تقييد لجواز الرد بالجاهل بالمعيب .

(الرابع) من المسقطات (١) حدوث عيب عند المشتري .
وتفصيل ذلك (٢) إنه اذا حدث العيب بعد العقد على المبيع -

- وهذا الاطلاق كاف في شموله للعالم ايضاً .

لايك نص بعض تلك الروايات المطلقة عن عبد الملك بن عمرو
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية وهي حبلى
فيطأها ؟ قال : يردها ويرد عُسْر ثمنها اذا كانت حبلى .

فالشاهد في قول الرجل : وهي حبلى فيطأها ، حيث إنه مطلق
ليس فيه تقييد الوطء بصورة جهل المشتري بالحبلى ، أو علمه به، ومع
ذلك قال عليه السلام : يردها ويرد عُسْر ثمنها :

فن هذا الاطلاق نستكشف شمول الرواية بصورة علم المشتري بالعيب :
راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ١٧٤ - الباب ٥ - الحديث ٧ .

(١) اي من مسقطات الخيار الحاصل للمشتري بسبب وجود عيب
سابق في المبيع .

(٢) اي وتفصيل أن العيب الحادث عند المشتري بعد القبض
وبعد مضي زمن الخيار موجب لسقوط الخيار الحاصل للمشتري
بالعيب السابق .

خلاصة هذا التفصيل إن العيب الحادث :

إما أن يحصل قبل القبض :

وإما أن يحصل بعد القبض، وقبل مضي زمن خيار العيب السابق .

وإما أن يحصل بعد القبض، وبعد مضي زمن خيار العيب السابق .

فهذه أقسام ثلاثة نشير الى كل واحد منها عند رقمه الخاص .

فاما أن يحدث (١) قبلي القبض ، ولما أن يحدث (٢) بعده
في زمان خيار بضمن فيه الهائع المبيع ؛ اضني (٣) خيار المجلس (٤)
والحيوان (٥) ، والشرط (٦) .

ولما أن يحدث (٧) بعد مضي الخيار .
والمراد بالعيب الحادث هنا هو الاخير (٨) .

(١) هذا هو القسم الاول :

(٢) هذا هو القسم الثاني :

(٣) اي المراد من زمان خيار بضمن فيه البائع المبيع .

هو خيار المجلس ، وخيار الحيوان ، وخيار الشرط .

(٤) مضي شرحه في المكاسب الجزء ١٣ ص ٧١ - الى ص ٢٧٠

وفي الجزء ١٤ من ص ١ - الى ص ٨٣ .

والمراد من الخيار هنا هو عدم انتراق المتعاقدين من المجلس ما دام

جالسين فيه .

(٥) مضي شرحه في المكاسب - الجزء ١٤ ص ٨٤ - الى ص ٢٣٠

والمراد من الخيار هنا هي الأهام الثلاثة .

(٦) مضي شرحه في المكاسب الجزء ١٤ من ص ٢٣١ الى آخر الجزء .

وفي الجزء ١٥ من ص ١ - الى ١٣١ .

(٧) هذا هو القسم الثالث : اي العيب الحادث عند المشتري

لأننا يكون بعد القبض ، وبعد مضي زمن خيار العيب السابق

(٨) وهو العيب الحادث بعد القبض وبعد مضي زمن الخيار .

فهو محل النزاع : ومحور البحث :

أما الاول (١) فلا خلاف ظاهراً في أنه لا يمنع الرد ، بل في أنه (٢) كالموجود قبل العقد حتى (٣) في ثبوت الارش فيه حل الخلاف الآتي في أحكام القبض .
وأما الحادث (٤) في زمن الخيار فلكذلك لا خلاف في أنه غير مانع عن الرد ، بل هو (٥) سبب مستقل موجب للرد ، بل (٦)

- (١) اي القسم الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٩٧
(٢) اي بل ولا خلاف ايضاً في أن القسم الاول نظير العيب الموجود قبل العقد حتى في ثبوت الارش .
فكما أن العيب الموجود في المبيع قبل العقد لا يمنع من الرد .
كذلك الموجود في المبيع بعد العقد وقبل القبض لا يمنع من الرد .
(٣) اي العيب الموجود في المبيع قبل القبض حتى في الارش نظير العيب الموجود قبل العقد : في أنه يأخذه المشتري من البائع .
لكن في ثبوت الارش خلاف بين الفقهاء بخلاف الرد فإنه اتفاق .
(٤) اي العيب الحادث في زمن خيار العيب السابق ، وبعد القبض : وهو القسم الثاني المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٩٧ .
(٥) اي العيب الحادث في زمن الخيار سبب مستقل للرد لا ربط له بالسبب الاول : وهو العيب السابق ، فكل واحد منهما سبب مستقل .
(٦) اي بل العيب الحادث سبب مستقل ايضاً لاخذ الارش لكن فيه خلاف ايضاً كما يأتي الاشارة اليه .
فكل من العيب السابق والحادث سبب مستقل للرد والارش لا ربط له بالعيب السابق .

ج ١٦ (في أن حدوث العيب في زمن الخيار غير مانع من الرد) - ٢٩٩ -

الأرض على الخلاف الآتي فيما قبل القبض ، بناءً (١) على اتحاد المسألتين كما يظهر من بعض .

وبدل على ذلك (٢) ما يأتي : من أن الحدث في زمن الخيار مضمون على البائع ومن ماله ، ومعناه (٣) ضمانه على الوجه الذي يضمنه قبل القبض بل قبل العقد .

(١) تعليل لكون العيب الحادث في زمن الخيار غير مانع من الرد ، واخذ الأرض ، وأنه سبب مستقل لا ربط له بالعيب السابق أي عدم المانع عن الرد ، وعن اخذ الأرض مني على أن الملاك في المسألتين : وهما :

مسألة حدوث العيب قبل القبض .

ومسألة حدوث العيب بعد القبض في زمن الخيار .

متحد ، اذ الملاك هو ضمان البائع .

وهذا لا يفرق فيه بين أن يكون حدوث العيب قبل القبض أو بعده .

(٢) أي على أن حدوث العيب في زمن الخيار غير مانع من الرد وأنه سبب مستقل لا ربط له بالعيب السابق .

(٣) أي ومعنى قولهم : إن العيب الحادث في زمن الخيار مضمون على البائع ومن ماله : أن الضمان هنا ضمان معاوضي : أي البائع يضمن الثمن على الوجه الذي كان يضمنه قبل العقد ، ولا ريب أن الضمان قبل العقد ضمان معاوضي يجب على البائع رد الثمن على المشتري لو تلف المبيع عنده .

إلا (١) أن المحكي عن المحقق في درسه فيها لو حدث في المبيع عيب :

(١) استثناء من دعوى أن العيب الحادث بعد القبض في مدة الخيار صيب مستقل لا يجاب رد المبيع .

وعن أن هناك من بدعي خلاف ذلك ؛ وهو المحقق قدس سره حيث ذهب الى عدم جواز الرد بعد انقضاء مدة الخيار كما يستعمل ؛ وحاصل ما حُكي عن المحقق قدس الله روحه الزكية ؛

إن تأثير العيب الحادث في زمن الخيار في جواز رد المبيع بالعيب القديم وعدم تأثيره في الرد ؛

بدور مدار بقاء زمن الخيار ، وانقضائه .

فإن انتهت مدة الخيار خرج المبيع من ضمان البائع وعهدته ، ودخل في ضمان المشتري ، وكان حكم العيب الحادث في أثناء مدة الخيار بعد انتهائها حكم العيب الحادث بعد مدة الخيار ؛

كما يأتي هذا الحكم في القسم الثالث ؛

فالمحقق قدس سره قائل بمنع الرد ، لأن موضوعة هو الخيار ما دام موجوداً .

والمفروض أنه قد زال ، فاستقر الملك للمشتري بعد انقضاء الخيار بقوله عليه السلام في صحيحة ابن صنان .

عن الرجل يشتري الدابة ، أو العبد ، ويشترط الى يوم ، أو يومين فيموت العبد أو الدابة ، ويحدث فيه الحدث .

على من ضمان ذلك ؟

فقال ؛ على البائع حتى ينقضي الشرط ثلاثة أيام ، ويصير المبيع للمشتري شرط له البائع ، أو لم بشرط .

أن (١) تأثير العيب الحادث في زمن الخيار وكذا عدم تأثيره (٢) في الرد بالعيب القديم إنما هو ما دام الخيار فإذا انقضى الخيار كان حكمه حكم العيب المضمون على المشتري ؛ قال (٣) في الدروس ؛ لو حدث في المبيع عيب هب مضمون على المشتري لم بمنع (٤) من الرد إن كان (٥) قبل القبض ، أو

- قال : وإن كان بينهما شرط ؛ أبا مامعدودة فهلك في يد المشتري قبل أن يمضي الشرط فهو من مال البائع ؛ راجع (التهذيب) الجزء ٧ - ص ٢٤ - الحديث ١٠٣ - ٢٠ . ومن الواضح أن صبرورة المبيع للمشتري لا يحصل إلا بعد زوال زمن الخيار . ثم إن الحاكمي في قوله : إلا أن الحكمي هو الشهيد الأول كما هو نص عبارته الآتية .

- (١) جملة أن تأثير العيب هو الحكمي من المحقق قدس سره ؛
- (٢) أي عدم تأثير العيب الحادث .
- (٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري بروم به نقل ما حكاه الشهيد من المحقق قدس سره في كتاب الدروس حول الاختلاف الواقع بين الاستاذ : وهو ابن نما ؛ وبين تلميذه : وهو المحقق قدس سره في العيب الحادث بعد القبض ، وبعد مضي زمن الخيار عند المشتري .
- (٤) أي المشتري لم بمنع من الرد .
- (٥) أي العيب الحادث .

في مدة خيار المشتري المشروط ، أو بالأصل (١) فله الرد ما دام الخيار (٢) :

فان خرج الخيار فلي الرد خلاف بين ابن نما وتلميذه المحقق قدس سرهما فجوزه (٣) ابن نما ، لأنه (٤) من ضمان البائع . ومنعه (٥) المحقق قدس سره ، لأن (٦) الرد لمكان الخيار وقد زال ،

ولو كان (٧) حلول العيب في مبيع صحوح في مدة الخيار

(١) كما في خيار المجلس ، أو الحيوان ، أو الشرط ، فان هذه الخيارات ثابتة من الشارع .

(٢) اي خيار العيب السابق

(٣) اي جوز للمشتري أن يرد المبيع بالعيب الحادث وإن انقضت مدة خيار العيب السابق ، لأن المبيع لا يزال في ضمان البائع :

(٤) تعليل لتجوز ابن نما الرد ، وقد عرفته آلفاً هـ

(٥) اي ومنع المحقق قدس سره رد المبيع بالعيب الحادث بعد

مضي زمن الخيار .

(٦) تعليل لمنع المحقق الرد ، اي المؤثر للرد هو الخيار المسبب

من العيب السابق ، لا العيب الحادث خلاله ، لأن الرد منحصر في ظرف الخيار ، وهو قد انقضى كما عرفت :

لعم لو كانت مدة الخيار باقية فلا يمنع المشتري من الرد ، فاذا انتهت المدة فلم يبق أي اثر للعيب السابق بل هو مضمون على المشتري .

(٧) هذا من متمات كلام الشهيد في الدروس ، فانه قدس سره

بعد أن أنهى الكلام حول المبيع المعيب اخذ في البحث عن المبيع الصحيح .

فالباب (١) واحد ، انتهى (٢) .

لكن (٣) الذي حكاه في اللمعة عن المحقق هو الفرع الثاني :

(١) أي المبنى واحد في الصورتين عند المحقق قدس سره .
خلاصة الكلام في هذا المقام إنه لو فرض المبيع صلحا حال البيع
ثم حدث فيه عيب عند المشتري في زمن حوار الحيوان إذا كان المبيع حيوانا:
أو خيار الشرط ، أو المجلس إذا كان المبيع غير حيوان .
فإن اختار رد المبيع قبل انقضاء زمن الحوار فله ذلك وكان
الضمان حل البائع .

وإن لم يختار حتى انتهت مدة الحوار فقد خرج المبيع عن ضمان
البائع ودخل في ضمان المشتري .

هذا على مبنى المحقق قدس سره .
وبما ذكرناه عنه يظهر أن العيب الحادث عند المشتري في زمن
الحوار لا يفرق فيه

بين كونه مسبوقا بعيب عند البائع .

وبين كونه غير مسبوق بعيب :

فلا اثر له بعد انقضاء مدة الخيار، لان اتحاد الباب في الصورتين وهما:

صورة كون المبيع مسبوقا بالعيب :

وصورة عدم كونه مسبوقا به : بأن كان صحيحا صلحا :

وهذا معنى قول الشهيد في الدروس : فالباب واحد :

(٢) أي ما افاده الشهيد في الدروس في هذا المقام .

(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري يروم به بيان اختلاف رأي الشهيد

ما افاده في اللمعة مع ما افاده في الدروس ، حيث إنه ذكر في =

وهو حدوث العيب (١) في مبيع صحيح .
ولعل (٢) الفرع الاول مترتب عليه ، لأن (٣) العيب الحادث

= القصة الفرع الثاني : وهو حدوث العيب في مبيع صحيح عند المشتري .
ولم يذكر الفرع الاول : وهو حدوث عيب في مبيع معيب عند
المشتري في زمن الخيار .

مع أن الكلام في الفرع الاول ، لا في الفرع الثاني .
فلماذا ترك الفرع الاول هناك ؟

راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ ص ٣٢١
عند قوله :

الثانية او حدث في الحيوان عيب من هجر جهة المشتري في زمن
الخيار فله الرد باصل الخيار .
والأقرب جوازه بالعيب ايضاً ؛
(١) اي العيب الجديد :

(٢) من هنا بروم شيخنا الألبصاري ادخال الفرع الاول في الفرع
الثاني حتى يوجه ترك الشهيد الفرع الاول ، فقال : ولعل الفرع
الاول مترتب على الفرع الثاني :

(٣) تعليل لترتب الفرع الاول على الفرع الثاني .

خلاصته إن الفرع الاول : وهو حدوث العيب في مبيع معيب
لعله مترتب على الفرع الثاني : وهو حدوث العيب في مبيع صحيح .
يعني كما أن العيب الحادث في أثناء مدة خيار المبيع الصحيح لا
يكون سبباً لجواز رد المبيع هـ

كذلك العيب الحادث في زمن خيار العيب السابق الذي سببه =

إذا لم يكن مضمونا على البائع حتى يكون سببا للخيار : هاية (١)
الامر كونه غير مانع من الرد كخيار الثلاثة (٢) .

= العيب القديم لا يكون سببا لجواز رد المبيع المبيع حتى في أنه
زمن خيار العيب .

نعم لو اجتمع معه احد الخيارات الثلاثة :

خيار المجلس - خيار الحيوان - خيار الشرط :

يكون له الرد بهذا الخيار ، لا بخيار العيب ، لأن العيب الحادث
في زمن الخيار إذا لم يكن مضمونا على الهالك كما ذهب اليه المحقق
قلص مره فلا يكون سببا للرد ، فان سببته لرد المبيع على البائع
لرفع كونه مضمونا على البائع .

إذا لافرق بين الفرعين : من حيث العيب الحادث عند المشتري
في أثناء خيار كل منها .

(١) هاية ما يقال في العيب الحادث في زمن الخيار : إنه لا
يكون مانعا من الرد باحد الخيارات الثلاثة ،
المجلس - الحيوان - الشرط .

(٢) لا يخفى عليك أن هذه العبارة في النسخة المصححة من
قبيل الأفاضل في الحوزة العلمية بقم هكذا :
كالخيارات الثلاثة التي ذكرناها في هذه الصفحة في الهامش رقم ١ :
وفي كثير من النسخ ومنها نسخ في المصححة هكذا :
كخيار الثلاثة .

والظاهر هو الصحيح كما اثبتناه هنا ، لأن سبب الرد في زمن
الخيار هو خيار الحيوان ، لا العيب السابق ، ولا العيب الحادث كما علمت . =

كان (١) مانعا عن الرد بالعيب السابق : اذ لا يجوز الرد (٢) بالعيب مع حدوث عيب مضمون على المشتري ، فيكون الرد في

= فلا معنى للخيارات الثلاثة كما ذكرت في كثير من النسخ .
والمراد من الخيار الثلاثة هي الأهم الثلاثة التي جعلت في الحيوان .
(١) يحتمل أن تكون الجملة مخرجة لاسم إن في قوله في ص ٣٠٤
لأن العيب الحادث .

ويحتمل أن تكون جوابا لإذا الشرطية في قوله في ص ٣٠٥ : اذا
أي اذا لم يكن مضمونا على البائع كان مانعا عن الرد بالعيب السابق
بيان ذلك إن خيار العيب الذي اوجبه العيب السابق على المقد
انما يجوز رد المبيع به اذا لم يحدث فيه عيب آخر عند المشتري ، لأن
العيب الحادث عنده في زمن الخيار باعتبار أنه مضمون عليه ،
يكون مانعا عن رد المبيع بخيار العيب السابق :

نعم اذا اجتمع معه خيار الأهم الثلاثة يكون الرد بهذا الخيار
لا بالعيب السابق

(٢) الوجه في ذلك إن جواز رد المبيع بخيار العيب السابق
مقيد بما اذا لم يطرأ على المبيع نقص وعيب عند المشتري ، كما هو
المستفاد من مرسلته بجهل المتقدمة في ص ٢٢٧ في قوله عليه السلام :
إن كان الشيء قائماً بعينه رده على صاحبه واخذ الثمن :

بيان أن المبيع المعيب اذا حدث فيه عيب عند المشتري ولو في
زمن خيار العيب السابق :

لا يصدق عليه أنه قائم بعينه حتى يجوز رده :
فالنقص الحادث في المبيع عند المشتري مضمون عليه ؛ فيكون -

زمان الخيار بالخيار ، لا بالعيب السابق .

فنشأ (١) هذا القول عدم ضمان البائع للعيب الحادث ولذا (٢)

= مانعا عن الرد بخيار العيب السابق ، لما ذكر من التقييد .

(١) الفاء تفريع على ما افاده في ص ٣٠٦ بقوله : اذ لا يجوز الرد بالعيب : اي فظهر مما ذكرناه آنفا أن منشأ قول المحقق قدس سره بعدم صبيحة العيب الحادث في زمن الخيار لرد المبيع إنما هو عدم ضمان البائع له .

(٢) اي ولأجل أن منشأ قول المحقق هو عدم ضمان البائع للعيب الحادث ذكر الشهيد في اللمعة أن ذهاب المحقق الى عدم جواز الرد مناف لما ذكره في الشرائع بقوله : ولو حدث فيه عيب من غير جهة المشتري لم يكن ذلك العيب مانعا عن الرد باصل الخيار :

وهل يلزم البائع ارشاه ؟

فيه تردد ، والظاهر لا .

راجع (الشرائع) الطبعة الحديثة - الجزء ٢ ص ٣٧ .

وأما ما اشكله الشهيد على المحقق .

فراجع (اللمعة الدمشقية) من طبعنا الحديثة - الجزء ٣ ص ٣٧٢

عند قوله :

وقال اللاضل نجم الدين ابو القاسم في الدرر ١

لا يرد إلا بالخيار ، وهو يتنافى حكمه في الشرائع ١

بأن الحادث في الثلاثة من مال البائع ، مع حكمه بهدم الارش فيه (١) .

(١) اي في الحيوان في صورة ورود النقص عليه في الأيام الثلاثة :

ذكر في القصة أن هذا من المحقق مناف لما ذكره في الشرائع: من (١)
أن العيب الحادث في الحيوان مضمون على البائع ، مع حكمه بعدم
الارش (٢) .

ثم إنه ربما يُجعلُ (٣) قول المحقق عكساً لقول شيخه :

(١) كلمة من بيان للمنافاة الذي يلزم من كلام المحقق قدس سره
(٢) فحكم المحقق في الشرائع بعدم الارش لا يجتمع مع حكمه
بضمان العيب الحادث على البائع ، اذ هما حكمان متضادان لا يجتمعان.
(٣) الجاعل هو الشيخ صاحب الجواهر قدس سره ، حيث قال
في شرح عبارة المحقق قدس سره في الشرائع :

(فلما كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع الرد) : بالعيب
السابق قطعاً ، بل يمكن تفصيل الاجماع عليه ، فضلاً عن محكيه
لكونه مضموناً على البائع ، ولذا كان للمشتري الرد به ، فضلاً عن
العيب السابق بغير خلاف .

بل حكى الاجماع عليه غير واحد .
وذكر ايضاً :

ومثله حدوث العيب من غير جهة المشتري في الثلاثة او كان
المبيع حيواناً ، لأنه ايضاً مضمون على البائع ، فلا يمنع حكم العيب السابق .
وكذا كل خيار مختص بالمشتري ، بناءً على الحاقه في ثلاثة الحيوان
في الضمان لما يحدث فيه كما تقدم تحقيق الحال فيه .

والظاهر تعدد سبب استحقاق الرد حيثئذ :

فما من المصنف : من أن له الرد باصل الخبصار ، لا بالعيب
الحادث واين نأ بالعكس .

ويضعف (١) كلاهما : بأن الظاهر تعدد الخيار .
وفيه (٢) أن قول ابن نأ رحمه الله لا يأتي من التعدد كما لا يخفى :

- في غير محله ، بل مقتضى الجمع بين الدليلين الحكم بأنها صبيان
لجواز رد المبيع كما هو واضح .

راجع (الجواهر) الطبعة الحديثة - الجزء ٢٣ ص ٢٤١-٢٤٢ .
ولا يخفى أن مقتضى الماكسة بين هذين القولين هو مخالفة
أحدهما لما يذهب الآخر إليه .

(١) هذا التضعيف للشيخ صاحب الجواهر قدس سره بروم به
تضعيف قول ابن نأ وتلميذه المحقق قدس سرهما .

خلاصته إن الظاهر هو تعدد الخيار ، لا اتحاده ، فانحصار سبب
الرد في غير محله .

ولكن لا يخفى أن ما ضعفه صاحب الجواهر إنما يتم لو كان المحقق
يقول : إن انحصار السبب الموجب لرد المبيع هو خصوص العيب
القديم لا غير .

وأن ابن نأ يقول بأن انحصار السبب الموجب لرد المبيع هو
خصوص العيب الحادث في زمن الخيار لا غير .

لكن الامر ليس كذلك كما يأتي الإشارة إليه في الإشكال الذي
أورده شيخنا الأنصاري على صاحب الجواهر قدس سرهما :

(٢) إيراد منه على ما ضعفه الشيخ صاحب الجواهر :

خلاصته إن ما ذهب إليه ابن نأ : من جواز رد المبيع بالمعيب
الحادث لا يدل على انحصار السبب الموجب للرد .

بل ذهبه الى المعيب الحادث لا يمنع من رده بالمعيب السابق =

(وأما الثالث) (١) : اعني العيب الحادث في يد المشتري بعد القبض والخيار :

فالمشهور أنه (٢) مانع من الرد بالعيب السابق .
بل عن شرح الارشاد لفخر الاسلام ، وفي ظاهر الغنية الاجماع عليه (٣) .

= ايضاً ، فعليه لا يتم دعوى المعاكمة بين القولين :
فابن نما ايضاً يترأى منه تعدد الخيار ، لانحاده ، فلا يكون قوله
آبياً عن التعدد ، لكون قوله مطلقاً، والاطلاق هذا كاف في عدم الإبقاء .
ثم لا يخفى عليك أنه ليس مراد صاحب الجواهر من قوله في
ص ٣٠٨ : والظاهر تعدد سبب استحقاق الرد :

تعدد الخيار من جهتين ١

جهة الحيوان ، وجهة العيب الحادث في الأيام الثلاثة :
بل مراده من تعدد السبب هو تعدد خيار العيب من جهة تعدد
العيب السابق والعيب اللاحق .

(١) اي من الأقسام التي ذكرها في ص ٢٩٦ بقوله ١
وتفصيل ذلك إنه اذا حدث العيب بعد العقد على المعيب .
(٢) اي العيب الحادث في يد المشتري بعد القبض والخيار : اي
مضي زمن الخيار :

(٣) اي على أن العيب الحادث في يد المشتري بمسد القبض
وبعد مضي زمن الخيار مانع من رد المبيع باجماع من الطائفة .
بخلاف القسم الاول المشار اليه في ص ٢٩٧ بقوله ١ فاما أن
يحدث قبل القبض :

والمراد بالعيب هنا (١)

- = وبخلاف القسم الثاني المذكور في ص ٢٩٧ بقوله :
- ولما أن يحدث بعده في زمان خيار يضمن فيه البائع .
- لهذان القسمان لا يكونان مانعين عن الرد ، لوجود مقتضي : وهو بقاء زمن خيار العيب السابق الذي كان للمشتري بسبب العيب السابق .
- وعدم وجود مانع لجريان ذلك الخيار .
- فحل النزاع ، ومحور الكلام هو القسم الثالث :
- وهو حدوث عيب في المبيع عند المشتري بعد القبض ، وبعد مضي زمن خيار العيب السابق :
- فهل يجوز للمشتري رد المبيع الحادث فيه عيب بالعيب السابق ؟
- أو لا يجوز الرد لمضي زمن خيار العيب السابق ؟
- ذهب المشهور الى عدم جواز الرد حينئذ .
- وذهب آخرون الى جواز الرد .
- (١) اي المراد بالعيب الحادث عند المشتري بعد القبض ، وبعد مضي زمن خيار العيب السابق .
- هو مجرد النقص الحاصل في المبيع المبيع بالعيب السابق ، المعبر عن هذا النقص بـ : (النقص المعنوي ، أو غير الحسي) .
- ويقال له ايضاً : (غير الاصطلاحي) ، اي الذي لا يرجب ارشاً ، واي المراد من العيب هنا هو النقص المادي الموجب الارش ، لأن العيب في المقام ليس عنواناً ، اذ المدار على نقص العنوان : بحيث يصدق أن العيب غير قائمة على ما كانت عليه عند البيع .
- =

مجرد النقص ، لا خصوص ما يوجب الارش (١) .

فيعم (٢) عيب الشركة ، ونعمض (٣) الصفقة اذا (٤) اشترى اثنان شيئاً فاراد احدهما رده بالعيب .

أو اشترى (٥) واحد بصلفة واحدة وظهر العيب في بعضه فاراد رد المبيع خاصة .

- ويسمى هذا النقص الموجب للارش بـ : (النقص المادي الحسي) .

(١) وهو النقص المادي الحسي ، المبرهته بـ :

(النقص الاصطلاحي) ، لأن اعطاء الارش : وهي قيمة التفاوت ما بين المبيع الصحيح ، والمبيع المعيب الى المشتري ؛ دليل على نقصان قيمة المبيع عن قيمته الاصلية التي كان المبيع عليها :

(٢) الفاء تفريع على ما افاده ؛ من أن المراد من النقص هنا معناه الأهم ، لا معناه الأخص الذي يوجب الارش ؛

اي ففي ضوء ما ذكرنا بعم العيب عيب الشركة ، فان اشترك المشتري مع البائعين في المبيع ضرر على البائعين وإن لم يوجب ارشاً .

(٣) بالنصب عطفاً على قوله في هذه الصفحة : فيعم .

اي فيعم العيب الحادث عند المشتري عيب تبعض الصلقة .

(٤) مثال لكون الشركة عيباً :

خلاصته إن اثنين أو اشترى شيئاً ثم حدث عندهما عيبه عيب فاراد احدهما رد المبيع بالعيب السابق المتقضي زمان خياره :

فلا مجال للرد ، لزوال المتقضي ؛ وهو زمن الخيار .

(٥) مثال لشمول العيب الحادث عيب تبعض الصفقة .

ونحوه (١) نسيان المبد الكتابة كما صرح به في القواعد، وغيره .
ولسيان (٢) الدابة الطحن كما صرح به في جامع المقاصد :
ويمكن الاستدلال على الحكم (٣) في المسألة بمصرلة جميل المتقدمة.

= خلاصته إنه لو اشترى شخص سلماً متعددة بصفة واحدة ام
ظهر عيب عنده في احداها بعد مضي زمن الخيار ، فاراد المشتري رد
المعيب خاصة :

فلا مجال للرد هنا ، لأن الرد كان منوطاً بإبقاء الخيار وقد زال
بالقضاء مدته :

فالمقتضي ملغود والمائع موجود .

ثم لا يخفى عليك أن المتأين ذكرنا على ترتيب ألف والنشر المرتب ه
(١) بالرفع اي ونحو عيب الشركة ، ونقص الصفقة ، في أنه
لا يوجب الارش : نسيان المبد الكتابة عند المشتري اذ نسيان الكتابة
لا يوجب نقصاً في قيمة المبد عن قيمته الاصلية التي اشترها المشتري
فلا مجال للرد هنا .

(٢) بالرفع عطلاً على ونحوه : اي ونحو نسيان المبد الكتابة نسيان
الدابة الطحن ، اذ نسيانها ذلك لا يوجب ارشاً ، لعدم وجود نقص
في قيمتها الاصلية ، لأن العين باقية على ما كانت عليه :

(٣) وهو عدم جواز رد المعيب بالمعيب الحادث عند المشتري بعد
القبض، وبعدم مضي زمن خيار العيب السابق كما ذهب اليه المشهور .
بالاضافة الى ظاهر الاجماع الذي نقله المصنف في ص ٣١٠ عن
ابن زهرة قدس سرهما المذكور في الفقه :

اي ويمكن الاستدلال على عدم جواز رد المبيع بالمعيب الحادث =

فان (١) قيام العين وإن لم يناف بظاهره مجرد نقص الأوصاف.
كما (٢) اعترف به بعضهم في مسألة تقديم قول الهائغ في قدر

= عند المشتري بالمرسلة المذكورة في ص ٢٢٧ -

(١) الفاء تفريع للشروع في امكان الاستدلال بالمرسلة المذكورة
على عدم جواز الرد وتعليل .

والتعليل هذا في الواقع دفسم وهم واعتراض قد يعترض على
الاستدلال بالمرسلة .

حاصل الاعتراض إن المرسلة لا تصلح للاستدلال بها على سقوط
رد المغيب بالمغيب الحادث :

بل هي تدل على العكس ، وهو جواز الرد وإن انقضت مدة
الخيار ، لأن معنى قوله عليه السلام .

إن كان الشيء قائماً بعينه رده على صاحبه واخذاً الثمن :

هو قيام الشيء بذاته ، وأنه لم يخرأ خارجاً .

ومن الواضح أن قيام الذات بصدق حتى مع النقص في الأوصاف
والخصوصيات .

خذ لذلك مثالا .

لو قطعت يد انسان ، أو رجله :

فيصدق عليه أنه موجود بذاته وعينه .

لغذا نحن فيه ظاهر المرسلة يدل على جواز الرد :

لا على سقوطه ، لأن العين وإن عرض عليها نقص مثل لسان

الكتابة في العبد ، ونسيان الدابة الطاحن . الا أن العين موجودة

بذاته ، وقائمة على ما كانت عليه : من الهيكل والقيمة ،

(٢) تأييد من شيخنا الأنصاري قدس سره للاعتراض المذكور

التمن مع قيام العين .

إلا (١) أن الظاهر منه (٢) بقريئة التمثيل اقباله (٣) بمثل قطع

خلاصته إن بعض الفقهاء اعترف في مسألة تقديم قول البائع على المشتري لو اختلفا في قدر الثمن عند عروض حيب على المبيع لو رده المشتري ، بأن قال البائع : قيمته عشرة دنانير : وقال المشتري : قيمته ثمانية دنانير :

بأن تغير العين في بعض أوصافها ظاهراً لا ينافي بقاءها على ما كانت عليه قبل البيع ، وقبل حدوث النقص فيها : (١) دفع من الاعتراض المذكور :

خلاصته إن ظاهر قيام العين وإن كان كذلك : لكن الظاهر من قريئة التمثيل في قوله عليه السلام في المرسلة : وإن كان الثوب قد قطع ، أو خيط ، أو صبغ رجع بنقصان العيب : في قبالة (قيام العين) بقطع الثوب ، أو خياطته ، أو صبغه : يصرفنا من ذلك الظهور ، ويرشدنا الى ظهور (قيام العين) في أن المراد من القيام بأمانة تلك القريئة : هو كون الشيء قائماً بذاته وأوصافه وخصوصياته التي كان عليها إذا حصل فيه نقص عند المشتري .

أو فقد بعض أوصافه ، وإن لم يكن ذلك النقص موجباً للإشراء . فليس للمشتري رد المبيع على البائع ، لعدم بقاءه قائماً بموته .

(٢) مرجع الضمير قيام العين ، لا المرسلة المذكورة في ص ٢٢٧

(٣) مرجع الضمير قيام العين ، لا المرسلة المذكورة :

الثوب ، أو خياطته ، أو صبغه ؛

ما (١) يقابل تغير الأوصاف، والنقص الحاصل ولو لم يوجب (٢) ارشاً كصبغ الثوب وخياطته :

نعم (٣) قد يتوهم شموله لما يقابل للزيادة كالسمن ، وتعلم الصنعة : لكن (٤) يندفع : بأن الظاهر من قيام العين بقاؤها ، بمعنى أن

(١) خبر لاسم أن في قوله في ٣١٥ ص : إلا أن الظاهر .
وجملة إن واسمها وخبرها خبر لاسم إن الاولى في قوله في ص ٣١٤
فإن قيام العين :

وحاصل المراد من قوله : ما يقابل لتغير الأوصاف الى آخر ما افاده :
هو أن قيام العين في المرسله بقربنة التمثيل بالأمثلة المذكورة
براد منه :

قيام العين المقابل لتغير الأوصاف الموجب لسقوط الرد الذي هو
محل البحث في هذا المقام .

(٢) أي وإن لم يكن النقص هيئاً اصطلاحياً موجباً للارش او هو
نقص المبيع جزءاً مادياً له قسط من ثمن المبيع :

(٣) استدراك عما افاده : من ارادة العموم من النقص في المرسله
المذكورة وإن لم يوجب ارشاً .

خلاصته : إن قيام الشيء في المرسله ربما يتوهم شموله للنقص الذي
يقابل الزيادة كالسمن ، وكتعلم الصنعة مثل الخياطة ، والصبغة ، والكتابة :
وما شابه هذه الحرف والمهن .

(٤) جواب عن التوهم المذكور :

خلاصته : إننا وإن قلنا بتعميم النقص :

لا تنقص مالتها ، لا (١) بمعنى أن لا تزيد ولا تنقص كما لا ينقص على المتأمل .

واستدل العلامة في التذكرة على اصل الحكم (٢) قبل المرسل (٣)

بأن (٤) العيب الحادث يقتضي ائلاف جزء من المبيع فبكون من

- لكن التعميم لا يشمل ما ذكر ، لأنه مندفع بظهور قيام الشيء في قوله عليه السلام في المرسل إن كان الشيء قائما بعينه ، في كونه باقيا على ما كان ، اي لم يرد نقص على مائة العين التي كانت عليها ، (١) اي وليس معنى قيام العين في المرسل المذكورة هو عدم زيادة العين ، أو عدم نقصانها وزنا حتى يقال ، إن العين في حالة الزيادة ، أو النقص لم تكن قائمة على حالتها الاولى: لأنها صارت صمينة أو مازلة :

وهذا المعنى يظهر للخبر النبيل بأدنى تأمل .

والباء في بأن لكيفية الدفاع ، وقد عرفتها :

(٢) وهو عدم جواز رد المبيع المبيع بالمعيب بالحادث عند المشتري .

(٣) وهي المرسل المذكورة في ص ٢٢٧ .

(٤) الباء بيان لكيفية استدلال العلامة على اصل الحكم ، وهو

عدم جواز رد المبيع المعيب بالعيب الحادث ، مع خفض النظر عن كون المراد من العيب الحادث هو الموجب للارش ، أو الأهم .

ثم إن استدلال العلامة قدس سره مركب من امرين :

(الاول) المرسل المذكورة في ص ٢٢٧ .

(الثاني) العيب الحادث عند المشتري :

ضمان المشتري فيسقط رده ، لتقص (١) الحاصل في يده ، فانه (٢)

= وخلاصة الامر التالي إن العيب الحادث موجب لانلاف جزء من المبيع عند المشتري فصار هذا الانلاف سببا لضمانه له ، لأن الضمان مسبب من الانلاف ، فيصير سببا لإسقاط حق المشتري : وهو الرد فالسقوط مسبب عن ضمانه لتقص .

ولا يخفى أن الانلاف وإن كان وليد العيب الحادث عند المشتري ومن صفاته .

لكنه حدث عنده ، فعليه يصح اضافته اليه :

(١) تعليل لضمان المشتري العيب الحادث .

خلاصته إن الميزان الكلي لحق المشتري في رد المبيع بالعيب الحادث : هو كون المبيع مضمونا على البائع كما في موردي ما قبل القبض وبعد القبض في زمان خيار العيب السابق .

وأما في صورة خروجه عن عهدة البائع ، ودخوله في ضمان المشتري فيسقط حقه من الرد كما في العيب الحادث بعد مضي زمن الخيار .

(٢) دفع وهم .

حاصل الوهم : إن القول بمجاوز رد المشتري المبيع المعيب بالعيب الحادث لاجل العيب السابق الذي كان موجودا في المبيع ، فهذا العيب السابق صار سببا لتحمل البائع الضرر ، ولولا هذا العيب لما قلنا بتحمل البائع الضرر .

فالحاصل إن تحمل البائع الضرر لاجل ذلك لا غير .

=

فاجاب العلامة قدس سره بما حاصله :

ليس نحمل البائع به للعيب السابق أولى من نحمل المشتري به للعيب الحادث (١) ، هذا (٢) :

ولكن (٣) المرصلة لا تشمل جميع أفراد النقص مثل نسيان الدابة

= إن نحمل البائع الضرر بسبب العيب السابق والنقص الحاصل من لاحقته ليس بأخف وأل من نحمل المشتري للضرر الحاصل من العيب الحادث عنده .

لقاعدة نفى الضرر متساوية في حق الطرفين ، فلا أولوية لاحدهما على الآخر ، ولنتيجة التساوي ، وعدم المرجح لاحدهما على الآخر هو التماثل : والرجوع الى أصالة اللزوم .

كما هو القاعدة في تعارض الضررين عند عدم مرجح لاحدهما على الآخر .

(١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٨٢ .

(٢) أي خلد ما تلوناه عليك حول ما افاده العلامة في هذا المقام .

(٣) من هنا اخذ في الرد على ما استدل به العلامة قدس سرهما

من الامر بن المذكورين في الهامش ٤ ص ٣١٧ :

فقال : أما الامر الاول المشار اليه في الهامش ٤ ص ٣١٧ :

وهي المرصلة المذكورة في ص ٢٢٧ فلا تشمل جميع أفراد النقص لأن العيب الحادث يختص بالعيب الموجب للارث كما يستفاد هذا من دليله الثاني .

فعليه لا يكون مثل نسيان العبد الكتابة ، أو نسيان الدابة الطحن

وما شابه هذين العملين ، لأنه لم يوجد نقص بهما في مالية العبد

أو الدابة ، لبقاء هينهما على ما كانت عليه ، لأن النقص الحاصل =

للطحن ، وشبهه (١) .

والوجه (٢) المذكور في التذكرة قاصر عن افادة المدعى ، لأن (٣) المرجع بعد عدم الأولوية من احد الطرفين : الى أصالة ثبوت الخيار وعدم ما يدل على سقوطه (٤) .
غاية (٥) الامر أنه لو كان الحادث هيبا

= اوجب فقد صفة كمال معنوي ، لا مادي .

(١) المراد من شبهه هو صبغ الثوب ، أو خياطته
(٢) هذا هو الرد على الدليل الثاني المشار اليه في الهامش ٤
ص ٣١٧ .

خلاصته إن الدليل المستدل به قاصر عن دلالة على المدعى :
وهو عدم أولوية احد الطرفين في قاعدة نفي الضرر المنتهي الى
التساقط عند تعارض الضررين والرجوع الى أصالة اللزوم .
بل المرجع حينئذ عند عدم المرجح لاحدهما هو استصحاب بقاء
الخيار الحاصل للمشتري بالعيب السابق بسبب الشك الحادث له
بالعيب الحادث :

ونتيجة ذلك ثبوت حق المشتري ، وهو جواز رد المبيع ،
وليس المرجع أصالة اللزوم حتى لا يجوز له الرد كما أفيد ،
(٣) لتبطل لقصور الدليل عن افادة المدعى .

وقد عرفته في الهامش ٢ من هذا الصفحة عند قولنا : خلاصته إن الدليل :
(٤) اي ولا يوجد دليل آخر على سقوط الخيار بعد وجود الاستصحاب .
(٥) اي لهية ما في الباب أنه يلزم على المشتري دفع ارش العيب
الحادث للبائع في صورة الرجوع الى استصحاب الخيار بعد سقوط =

كان عليه (١) الارش للبائع اذا رده :
 كما (٢) اذا تقابلا ، أو فسخ (٣) احدهما بخياره بعد تعيب العين .
 أما (٤) مثل نسيان الصنعة ، وشبهها فلا يوجب ارشاً

- قاعدة نهي الضرر من الطرفين ، وبعد اخذ المشتري حقه برده
 البيع المبيع .

ولزوم دفع الارش على المشتري للبائع إما هو لاجل تدارك الجزء
 الفائت من المبيع الذي هو وصف الصحة :

(١) اي على المشتري كما علمت :

(٢) تنظيم لضمان المشتري دفع الارش للجزء الفائت :

اي كما هو الحال في صورة تقابل المتعاقدين في العرضين : الثمن
 والتمن اذا حدث فيها عيب عندهما اوجب نقصاً .
 فكما أن كلا منهما ضامن للارش .

كذلك فيما نحن فيه يكون المشتري ضامناً للارش .

(٣) تنظيم ان ضمان الارش المسبب عن العيب :

اي كما هو الحال في صورة وجود الخيار لكل من الطرفين اذا
 حدث عيب في المبيع عندهما واراد احدهما الفسخ بخياره .

فكما أن الفاسخ ضامن للعيب الحادث عنده بدفع الارش للآخر .

كذلك المشتري ضامن بدفع الارش الى البائع في صورة رد المبيع

الى البائع :

(٤) من هنا اخذ في البحث عن النقص الذي لا يوجب ارشاً .

خلاصته إن في مثل نسيان العبد الكتابة ، أو الخياطة أو لسيان

الندابة الطحن الذي لا يعد نقصاً مادام غير واجب دفع الارش الى البائع .

بل يردده (١) ، لأن (٢) النقص حدث في ملكه :
ولأننا (٣) بضمن وصف الصحة ، لكننا (٤) كالجزمه المؤلف

(١) اي بل الواجب عليه رد المبيع الى البائع .
(٢) تعليل لعدم وجوب الارش على المشتري في مثل نسيان العبد الكتابة :
خلاصته إن العيب الحادث قد حدث في ملك المشتري ، حيث إن
المبيع بعد وجود شرائط العوضين والمعاقدتين أصبح ملكاً له ، فبده
عليه يد المالكه ، لا بد عادية حتى يجب عليه الارش ،
(٣) دفع وهم .

حاصل الوهم إن النقص المعنوي لم يوجب ارشاً .
بل على المشتري رد المبيع على البائع . لأن النقص حدث في ملكه .
فلماذا يحكم بدفع الارش الى البائع لو اراد المشتري رد المبيع
عندما يحدث نقص مادي موجب للارش ؟
مع أن الحادث كان في ملكه ايضاً ، فالملاك واحد في كلا الحادثين
(٤) جواب عن الوهم المذكور :

خلاصته إن الحكم بالضمان ، ووجوب دفع الارش إنما هو لاجل
فسخ المشتري المعايضة ، لأن وصف الصحة الذي تلف عند المشتري
إنما هو كالجزمه الثالث في المبيع فلا بد من تداركه ، وتداركه إنما
يتحقق بدفع بدله الى البائع ، لأن المشتري يأخذ تمام الثمن من البائع
عند الفسخ فيجب عليه دفع تمام الثمن الى البائع .
ودفع التمام لا يتحقق إلا بدفع بدل الجزء الفائت الذي هو
وصف الصحة :

ولولا الفسخ لما قلنا بوجوب دفع البديل :

فيرجع (١) البائع بعد الفسخ ببذله .

نعم (٢) لو علل الرد بالعيب القديم : يكون (٣) الصبر على المعيب ضرراً :

امكن (٤) أن يقال : إن تدارك ضرر المشتري بجوار الرد مع تضرر البائع بالصبر على العيب الحادث لا تقتضيه قاعدة نفلي الضرر .

- فالذي دعا الى ذلك هو إقدام المشتري على الرد .

(١) أي نتيجة القول بضمحان المشتري بدل الجزء الفائت .

هو رجوع البائع على المشتري بعد إرادته الفسخ باخذ البديل منه

كما عرفت في الهامش ٣ ص ٣٢٢ .

(٢) بروم شيخنا الألباني قدس سره باستدراكه هذا تقرير

ما أفاده العلامة في الدليل الثاني المشار اليه في الهامش ٤ ص ٣١٧ ببيان

آخر ثم برده كما رد التقرير الأول في الدليل الثاني :

خلاصته إنه لو قرر جواز رد المشتري المبيع المعيب بالعيب السابق

بأن صبر المشتري على المبيع المعيب سابقاً أو لم يرده على البائع :

يكون ضرراً على نفسه ، والضرر هذا منفي بقوله صلى الله عليه

وآله وسلم : لا ضرر ولا ضرار ، فيتدارك بالرد على البائع .

(٣) الباء بيان لكيفية تعميل دليل جواز الرد ببيان آخر :

وقد عرفت كيفية في الهامش ٢ من هذه الصفحة بقولنا : خلاصته .

(٤) جواب عن التعميل بتقرير آخر .

خلاصته إنه أو قبل كذلك، قلنا : إنه من الممكن أن يقال :

إن تدارك ضرر المشتري برده المبيع المعيب بالعيب السابق : باضرار

البائع الصبر على المعيب بالعيب الحادث عند المشتري عندما يقبله منه . -

لكن (١) العمدة في دليل الرد هو النص ، والاجماع .
فاستصحاب الخيار عند الشك في المسقط لأبأس به :

= لا يكون من مقضيات قاعدة نفي الضرر ، لأنه إنما شرعت قاعدة لنفي الضرر لاجل الامتنان على البشر بالسوية .
من دون فرق بين الأفراد من أي جهة من الجهات .
فالإضرار بالبائع منافي للتشريع المذكور :
إذاً فلا مجال للمتمسك بقاعدة نفي الضرر لتدارك ضرر المشتري
رد المبيع المعيب على البائع : باضرار البائع ، لتساويهما في شمول
القاعدة لهما ،

(١) هذا رأيه قدس سره حول المبيع المعيب بالعيب السابق الذي
حدث فيه عيب عند المشتري بعد مضي زمن الخيار :
خلاصته إن الأساس في دليل الرد إنما هو النص والاجماع .
والمراد من النص هي النصوص المتقدمة من ص ٢٢٦- إلى ص ٢٧٠ .
ومن الاجماع هو الاجماع المذكور في ص ٢٧١ :
ثم لا يخفى عليك أن ما قلناه : من أن العمدة في جواز الرد هو
النص والاجماع إنما يأتي في الموارد المتيقنة كالمبيع بالعيب السابق :
وأما في الموارد المشكوكة كالعيب الحادث عند المشتري بعد القبض
وبعد مضي زمن خيار العيب السابق فالاستصحاب هو العمدة ، لا
النص والاجماع .

والى استصحاب الخيار اشار قدس سره في هذه الصفحة بقوله :
فاستصحاب الخيار عند الشك في المسقط لأبأس به ، لأن الخيار
بالعيب السابق قد تحقق للمشتري .

إلا (١) أن الانصاف أن المستفاد من التمثيل في الرواية بالصيغ والخطاطة هو الناطة الحكم (٢) بمطلق النقص .

توضح ذلك (٣) ، إن المراد بقيام العين هو ما يقابل الأهم ؛ من نلتها ، وتغيرها على ما عرفت : من (٤) دلالة ذكر الأمثلة على ذلك ؛

= لكنه يشك في زواله بالميب الحادث بعد مضي زمن الخمار
فنتصحب الخمار :

(١) استدراك مما أفاده : من أنه في موارد الشك تجري الاستصحاب وبروم الاستدلال بالدليل الاجتهادي الذي هي المرسلات المذكورة في ص ٢٢٧ ، ويثبت سقوط الرد بالمرسلات لعدم المجال للاستصحاب بعد وجود الدليل الاجتهادي .

خلاصة الدليل هو أن الذي يستفاد من التمثيل د
في المرسلات بأمثال الصيغ ، والخطاطة توقف الحكم ، وهو سقوط الرد على مطلق النقص ، سواءً أكان النقص معنوياً أم مادياً حسباً أم تقديرياً ، ولا اختصاص له بالنقص الحسي الخارجي .

(٢) لأن المراد من قيام العين في قوله عليه السلام : إن كان الشيء قائماً بعينه معناه الأهم : وهو تلف العين ، أو نظيرها بأي نحو حصل التغير ، وتلف العين أهم من تلف الهيكل أو المادة .
كما يستفاد هذه الأهمية من نفس الأمثلة المذكورة في المرسلات ، لدلالة هذه الأمثلة على الأهمية :

إذا نسيان المبد الكتابة ، أو الدابة الطحن يكون مهرباً للمبين فلا تبقى على حالتها الأولية ، فلا موجب للرد فيسقط الرد .

(٤) كلمة من بيان الموصولة في قوله في هذه الصلحة اهل ما عرفت .

لكن (١) المراد من التغير هو الموجب للنقص ، لا (٢) الزيادة لأن (٣) مثل السمن لا يمنع الرد قطعاً (٤) .
والمراد من النقص هو الأهم من العيب الموجب للارش (٥) فإن (٦) النقص الحاصل بالصبيغ والخفاطة إنما هو لتعلق حق المشتري بالثوب من جهة الصبيغ والخفاطة ، وهذا ليس عيباً اصطلاحياً (٧) .

- (١) بروم قدس سره بهذا الاستدراك بيان أن المراد من المتغير ما كان يوجب نقصاً في الشيء .
- (٢) أي وليس المراد من التغير ما يوجب الزيادة إذ الزيادة لا تكون موجبة للنقص وإن كانت مغيرة للشيء كالزيادة ، فإنها توجب التغير في الشاة ، وغيرها ، لكنها لا توجب النقصية .
- بل صاحبها يلرح بها حينما يرددها المشتري عليه ، لارتفاع قيمتها بكثرة رغبة الناس الى الشاة السمينة .
- (٣) تعليل لكون المراد من التغير ما كان موجبا للنقصية لا الزيادة وقد عرفته في الهامش ٢ من هذه الصفحة بقولنا : بل صاحبها .
- (٤) عرفت معناه في الهامش ٢ من هذه الصفحة .
- (٥) أي وغير الأرش .
- (٦) تعليل لكون المراد من النقص هو الأعم من العيب الموجب للارش ، وغير الارش .
- (٧) إذ العيب الاصطلاحي ما يكون موجبا للارش :
- واشتراك المشتري مع البائع في المبيع ليس عيباً موجبا للارش بل يوجب مزاحمة للبائع ، واختلافا في الآراء ، من حيث التصرف والابقاء ، والبيع .

ودعوى اختصاصه (١) بالنفیر الخارجی الذي هو مورد الأمثلة فلا يعم مثل نسيان الدابة للطجن .

بدفعها (٢) أن المقصود مجرد النقص مع أنه (٣) إذا ثبت الحكم في النقص الحادث ، وإن لم يكن فيها اصطلاحاً ثبت في النفیر وغيره ، للقطع بعدم الفرق ، فإن المحتمل هو ثبوت الفرق في النقص الحادث :

بين كونه فيها اصطلاحاً لا يجوز رد العين إلا مع ارشده .
وكوله مجرد نقص لا يوجب ارشاً كنسيان الكتابة والطجن ؛
أما الفرق في أفراد النقص غير الموجب للأرش بين كونه ملبراً
للعين حصاً ، وغيره ، فلا مجال لاحتماله .

ثم إن ظاهر المفيد في المقنة مخالفت (٤) في اصل المسألة ؛
وأن حدوث العيب لا يمنع من الرد ، لكنه شاذ على الظاهر ؛
ثم ملغى الأصل (٥)

(١) اي اختصاص النقص .

(٢) اي الدعوى المذكورة مدفوعة : يكون المراد من النقص هو مجرد النقص ، سواء أكان مادياً أم معنوياً ؛ حسباً أم تقدبيرياً ولا اختصاص له بالنقص الخارجى .

(٣) جواب آخر من القائل : باختصاص النقص بالنفیر الخارجى الذي يرى : اي مع أنه إذا ثبت جواز الرد .

(٤) خبر لاسم إن في قوله : ثم إن ظاهر المفيد .

(٥) المراد من الأصل هنا هو استحباب بقاء سقوط بعد زوال العيب الحادث ، لأنه بعد الزوال يشك في سقوط الرد فنجرى استصحابه .

= ثم إن للمحقق الأبرواني قدس سره في تعليقه على المكاسب الجزء ٢ ص ٥٦ :

وللشيخ الشهيدي قدس سره في تعليقه على المكاسب ص ٥١٨ اشكالا على ما افاده شيخنا الأنصاري ، من جريان الاستصحاب في المقام : وخلاصته إنه لا مجال للاستصحاب بعد وجود دليل اجتهادي فيما نحن فيه ، والدليل الاجتهادي هي المرسله المذكورة في ص ٢٢٧ فانها تدل على انتفاء الخيار .

بيان ذلك هو أنه قال :

ما المراد من قيام المبيع بعينه ؟

فلأن كان المراد هو بقاؤه على ما كان عليه عند البيع : من التعين الشخصي الخارجي ، من دون أن يتبدل الى تعين آخر .

فالمرسله بنفسها تدل على انتفاء الخيار بعد زوال العيب الحادث ، لانتفاء شرطه الذي هو البقاء .

وان كان المراد من قيام المبيع بعينه عند ما يرده هو صرف وجود التعين السابق فيه : وإن لم يصدق عليه مفهوم البقاء .

فنفس المرسله تدل على ثبوت الخيار بعد السقوط ، لأنه كما عرفت أن المراد من قيام المبيع هو صرف وجود التعين السابق ، وهذا موجود بعد زوال العيب الحادث .

فعل كل فوجود الدليل الاجتهادي حاكم على الاستصحاب .

هذا اذا علم المراد من قيام المبيع بعينه .

وأما اذا شك في ذلك فالمرجع أصالة بقاء الصقوط اذا كان =

ج ١٦ (ما افاده العلامة في التحرير متاف لما افاده في التذكرة) - ٣٢٩ -

علم الفرق في سقوط الخيار بين بقاء العيب الحادث ، وزواله ،
فلا يثبت بعد زواله ، لعدم الدليل على الثبوت بعد السقوط .

قال (١) في التذكرة : سندنا أن العيب المتجدد مانع من الرد
بالعيب السابق (٢) سواء زال أم لا . وللمشتري (٣) الارش على
التقديرين (٤) ١

لكن في التحرير : لو زال العيب الحادث عند المشتري ، ولم
يكن بضمه كان له الرد والارش عليه (٥) انتهى (٦) ،

= حدوث العيب وزواله بعد ظهور العيب القديم :

ولكن يجاب عنه كما افاده المحقق الايرواني قدس سره في تطبيقه
هل المكاسب الجزء ٢ ص ٥٦ : بأن ما حدث غير ما زال بحسب
الشخص ، بناءً على امتناع اعادة المعلوم ، فان الكتابة التي تعلمها
العبد غير تلك المنسية .

(١) هذا اول قول ذكره على سقوط الرد بعد زوال العيب الحادث .

(٢) اي بالعيب السابق .

(٣) اي بأخذ المشتري من البائع ما به التفاوت بين القيمة الصحيحة
والقيمة ازاء العيب السابق .

(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص

٣٨٤ المسألة ١٦ .

(٥) اي على المشتري :

(٦) اي ما افاده العلامة في القواعد حول العيب الحادث .

ولعل (١) وجهه أن الممنوع هو ردّه معيوباً لاجل تضرر البائع وضمان المشتري لما يحدث وقد انتهى الأمران (٢) .
ولو رضي البائع برده مجبوراً (٣) بالارش ، أو هير مجبور جاز الرد كما في الدروس وغيره ، لأن عدم الجواز من حق البائع وإلا (٤) فقتضى قاعدة خيار الفسخ عدم سقوطه بحدوث العيب .
هاية (٥) الأمر ثبوت قيمة العيب .

(١) توجيهه منه لما افاده العلامة قدس سرهما : من عدم وجوب ارش على المشتري لو زال العيب الحادث ولم يكن بسببه .
(٢) وهما : تضرر البائع - وضمان المشتري لما يحدث عنده .
وكلاهما منفيان ، لأن البائع قد تسلم سلعته سليمة خالية عن العيب الحادث ، حيث زال .
وعدم ضمان المشتري للعيب الحادث ، لأنه قد زال .
(٣) المراد منه هو الجبران ، لا الاجبار والالزام :
أي عدم جواز الرد حق ثابت للبائع ، لأن المبيع أصبح معيباً عند المشتري فمن حقه أن لا يأخذه إلا مجبوراً ومتداركاً بالارش أو عدم جبرانه به إذا رضي بالعيب الحادث .
(٤) أي وان لم يرض البائع برد المشتري المبيع اليه فقتضى قاعدة استصحاب خيار الفسخ للمشتري الثابت له بسبب العيب السابق :
عدم سقوط الرد للمشتري بسبب العيب الحادث .
(٥) أي هاية ما في الباب في صورة عدم سقوط الرد للمشتري هو أنه يجب على المشتري دفع قيمة العيب الحادث عنده الى البائع إذا لم يرض البائع بالرد .

وإنما منع (١) من الرد هنا ، للنص (٢) والاجماع (٣) ، أو الضرر (٤) .
وعما ذكرنا (٥) يعلم أن المراد بالارش الذي بغرمه المشتري عند

- وهذه القيمة تسمى بـ : (الارش) عند الفقهاء .

(١) دفع وهم ،

حاصل الوهم إنه لو كان مقتضى قاعدة الفسخ عدم سقوط الرد
بسبب العيب الحادث في صورة عدم رضى البائع برد المبيع مجبوراً بالارش ؛
فلماذا بمنع المشتري من الرد مع وجود الاستصحاب ؟

(٢) جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته إن النص هو المانع ، والنص هو المرسل المذكورة في
ص ٢٢٧ الحاكمة على الاستصحاب المذكور ، فهو دليل اجتهادي لا
نحتاج الى الاستصحاب ، حيث إن العين لم تكن قائمة بعينها كما كانت
في بداية التسلم من البائع .

(٣) هذا جواب آخر عن الوهم المذكور الحاكم على الاستصحاب
المذكور : اي إنما نقول بأن المشتري ممنوع من الرد لاجل الاجماع .
(٤) هذا جواب ثالث عن التوهم المذكور :

وهو حاكم على الاستصحاب المذكور في ص

خلاصته إنه إنما منع المشتري من الرد ، لكون الرد ضرراً على
البائع ، والضرر منفي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ضرر
ولا ضرار .

(٥) اي ومن قولنا في ص ٣٣٠ : غاية الامر ثبوت قيمة العيب :

يعلم أن المراد بالارش الذي يدفعه المشتري الى البائع في صورة
رضى البائع بالرد : هو قيمة العيب الحادث التي هو الظاوت ما بين -

الرد قيمة (١) العيب بالأرض (٢) الذي يفرمه البائع للمشتري

- قيمة العيب الحادث

(١) بالرفع خبر لاسم إن في قوله في ص ٣٣١: إن المراد بالأرض. أي المراد بالأرض هو قيمة العيب الحادث ، من دون نسبة الى الثمن المسمى .

(٢) أي وليس المراد من الأرض هنا هو الأرض الذي يفرمه البائع ويدفعه الى المشتري ، لأنه تجاه العيب السابق ، اذ المبيع كان معيباً قبل العقد ، فهنا على البائع دفع تفاوت ما بين الصحيح والمعيب ، لكن مع نسبته الى الثمن المعين في العقد ، فيؤخذ من الثمن بتلك النسبة .

خذ لذلك مثلاً :

لو فرض اصل ثمن المبيع (اثنا عشر ديناراً) ، ثم ظهر أن المبيع كان معيباً ، فعند المراجعة الى اهل الخبرة تبين أن صحيحه يساوي (١٥ ديناراً) ومعيبه يساوي (١٠ دنانير) :

فالتفاوت ما بين الصحيحين هو الثلث من اصل الثمن الذي كان (١٢ ديناراً) .

فيسترجع من الاصل (٤ دنانير) ، لا (خمسة دنانير) التي كانت هو التفاوت بين القهنتين : وهما :

قيمة (١٥ ديناراً) التي كانت قيمته الواقعية للصحيح عند تبينها وقيمة المعيب التي كانت (١٠ دنانير) .

والسر في ذلك أنه لو لم يؤخذ من الثمن بتلك النسبة فقد يحبط =

= التلاوت بالثمن ، أو يزيد عليه فيلزم حينئذ الجمع بين العوض والعوض ،
خدا لذلك مثالا :

أو اشترى زيد سلعة (بخمسين درهما) :

ثم تبين أنها معيبة فقامت المعيبة (بخمسين درهما) ايضاً ،

ثم قامت صحيحة بمائة درهم :

فلو قلنا للمشتري باخذ نفس التلاوت ما بين الصحيحة والمعيبة

لكان نصيبه خمسين درهما الذي هو الارش

فهنا قد جمع المشتري بين العوض وهو خمسون درهما الذي كان

سعر السلعة :

وبين العوض : وهي السلعة المعيبة .

وأما بناءً على اعتبار نسبة الارش الى ثلث الثمن :

فهاخذ المشتري من البائع خمسة وعشرين درهما ، لأن التلاوت هنا

بالنصف ، فيرجع المشتري على البائع بنصف ما دفع : من الثمن :

وهو نصف الخمسين ونصف الخمسين هو (خمسة وعشرون درهما) .

هذا اذا كانت القيمة متحدة : بأن اتحد اهل الخبرة في تسعير قيمة

المعيبة والصحيحة :

وأما عند تعدد المقومين فراجع .

(اللمعة الدهشلية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ من ص ٤٧٥

الى ص ٤٩٥ .

ومباني شرح واف إن شاء الله تعالى حول اختلاف القيم عند

ما يذكر شيخنا الأنصاري قدس سره (الارش) .

- عند علم الرد ، لأن (١) العيب القديم مضمون بضمان المعاوضة .
 والحادث (٢) مضمون بضمان اليد .
 ثم إن صريح المبسوط أنه لو رضي البائع بأخذه معيوباً .
 لم يجوز (٣) مطالبته بالارث :
 وهذا (٤) احد المواضع

- (١) تعليل لكون المراد من الارث الذي يدفعه المشتري هي قيمة العيب .
 ومن الارث الذي يدفعه البائع الى المشتري من العيب السابق الذي هو دفع تفاوت ما بين الصحيح والمعيب .
 خلاصته إن العيب السابق مضمون على البائع بضمان المعاوضة اي سبب الضمان هي المعاوضة الصادرة من الطرفين :
 والمعاوضة الصادرة مبنية على الصحة والسلامة ، فاذا كانت معيبة فهو الضامن له .
 (٢) اي العيب الحادث عند المشتري سببه يده على المبيع فيكون المعيب مضمولاً بها فهو الضامن له
 (٣) اي لا يجوز للمشتري أن يلتزم بالمبيع ويطالب البائع بالارث بالعيب القديم ، لأن الشرط الذي هو البأس عن الرد قد زال بسبب رضي البائع بالرد .
 فالمصدر مضاف الى اللامحل الذي هو المشتري .
 والمفعول الذي هو البائع محذوف .
 (٤) اي عدم جواز التزام المشتري بالمبيع ، وعدم جواز مطالبته البائع بالارث .

التي اشترانا في اول المسألة (١) الى تصريح الشيخ فيها ، بأن الارش مشروط بالهأس من الرد (٢) .

ويتاليه (٣) اطلاق الأخبار باخذ الارش

(تنبيه) ظاهر التذكرة والدروس أن من العيب المانع من الرد بالعيب القديم تبعض الصلقة على البائع .

وتوضيح الكلام في فروض هذه المسألة (٤) .

إن النعدي المتصور فيه التبعض :

إما في احد العوضين (٥) ، وإما في البائع ، وإما في المشتري (٦)

(أما الاول) (٧) كما (٨) اذا اشترى شيئاً واحداً ، أو شيئاً

(١) وهي مسألة خيار العيب .

(٢) راجع ص ٢٢٠ هند نقله بقوله : نعم يظهر من الشيخ في

غير موضع .

(٣) هذا كلام شيخنا الأنصاري قدس سره ، والواو حالية : أي

والحال أن الأخبار الواردة في المقام مطلقة ليس فيها تقييد : من

حيث اليأس عن الرد ، أو رجائه بالرد .

فاطلاق الأخبار منافي لذلك .

راجع حول الأخبار من ص ٢٦٦ - الى ص ٢٧١ .

(٤) وهي مسألة حدوث العيب عند المشتري في المبيع المعيب سابقاً .

(٥) وهو الثمن ، أو الثمن .

(٦) فهذه ثلاثة أقسام نذكر كل واحد منها هند رقمه الخاص .

(٧) وهو نعدد التبعض في احد العوضين : إما في الثمن وإما في الثمن .

(٨) هذا مثال لعدد التبعض في الثمن .

بشمن واحد من بائع واحد فظهر بعضه (١) معبياً .
وكذا (٢) لو باع شيئاً بشمن فظهر بعض الثمن معبياً .
(والثاني) (٣) كما اذا باع اثنان من واحد شيئاً واحداً فظهر معبياً ، واراد المشتري أن يرد على احدهما لصيبه ، دون الآخر .
(والثالث) (٤) كما اذا اشترى اثنان من واحد شيئاً فظهر معبياً فاختار احدهما الرد ، دون الآخر :
والحقيق بذلك (٥) الوارثان من مشتري واحد للمعيب :
وأما التمدد في الثمن ، بأن يشتري شيئاً واحداً بعضه بشمن وبعضه الآخر بشمن آخر .
فلا إشكال في كون هذا مقديناً ، ولا إشكال في جواز الطريق بينهما ،
أما الاول (٦) فالمعروف أنه لا يجوز التبعيض فيه من حيث الرد بل الظاهر المصرح به في كلمات بعض الاجماع عليه لأن المردود إن كان جزءاً مشاهداً من المبيع الواحد فهو ناقص من حيث حدوث الشركة (٧) .

-
- (١) اي بعض الثمن .
(٢) هذا مثال لبعض الصلقة في الثمن ايضاً .
(٣) وهو تعدد تبعيض الصلقة في البائع .
(٤) وهو تعدد تبعيض الصلقة في المشتري .
(٥) اي بالقسم الثالث المشار اليه في الهامش ٧ ص ٢٩٧ :
(٦) اي القسم الاول وهو المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٩٧ .
(٧) اي اشتراك المشتري مع البائع في المبيع المردود بعضه ، وجب للنقص ، وإن كان نقصاً معنوياً ، لكن كثير من الناس يمتنع منه .

وإن كان (١) معينا فهو ناقص من حيث حدوث التفريق فيه .
وكل منها (٢) نقص موجب الخيار لو حدث في المبيع الصحيح .
فهو أولى (٣) بالمنع من الرد من نسيان الدابة الطحن وهذا (٤) .

(١) أي المردود على البائع إن كان جزء معينا فللزمه حدوث
التفرقة في المبيع : بمعنى أن قسما من المبيع يبقى عند المشتري مشتركا
بينه وبين البائع ، والاشتراك هذا موجب للنقص على البائع . لأنه كما
عرفت أن كثيرا من الناس تأتي نفوسهم عن الشركة .

(٢) هذا في الواقع تعليل لعدم جواز تبعض الصفة في القسم
الاول المشار اليه في الهامش ٨ ص ٣٣٥ بكلا فرديه :
وهما كون المردود جزءا مشاعا - أو جزءا معينا :

خلاصته : إن كان كل من قسمي المردود المشار اليهما في الهامش ٢
من هذه الصفحة يتمتع رده في المبيع الصحيح لو اراد المشتري رده
البعض ، لكون الرد موجبا لتبعض الصفة وتبعض الصلقة نقص .
فكيف لا يتمتع الرد في المبيع المعيب بالعيب السابق ؟

مع أن منع الرد في المبيع سابقا أولى من منعه الرد في نسيان
الدابة الطحن ، أو العبد الكتابة :

(٣) وجه الأولوية إن نسيان الكتابة ، أو الطحن لا يوجب ارشأ
وإن كان بعد نقصا ، لأنه نقص معنوي ، لا مادي .

بخلاف المبيع المعيب بالعيب السابق ، فإن العيب فيه نقص مادي
بنام معنى الكلمة ، فهو أحق بالمنع ، للزوم الرد تبعض الصفة .

(٤) أي وهذا الضرر المتوجه الى البائع بسبب رد المشتري بمحض
المبيع المعيب وإن أمكن جبرانه بسبب فسخ البائع المعاملة : لأنه

الضرر وإن أمكن جبره بخيار البائع :
 نظير (١) ما إذا كان بعض الصفقة حيوانا فرده المشتري بخيار الثلاثة
 إلا (٢) أنه يوجب الضرر على المشتري ، إذ (٣) قد يتعلق غرضه
 بامساك الجزء الصحيح .
 وبدل عليه (٤) النص المانع من الرد بخفاطة الثوب ، والصبغ ، لأن (٥)

- له الخيار في ذلك ، لتوجه الضرر نحوه .
 لكن الفسخ المذكور موجب للضرر على المشتري ، لأنه قد يتعلق
 غرضه باخذ الجزء الصحيح ، وابقائه عنده :
 فكيف يمكن له الاخذ وتحقق الغرض اذا فسخ البائع المعاملة
 واخذ من المشتري ما باعه عليه ؟
 (١) اي وهذا الضرر المتوجه نحو البائع الذي يمكن جبرانه
 بفسخه المعاملة .

مثيل المعاملة التي يكون بعض المبيع فيها حيوانا واراد المشتري رد
 الحيوان بخياره على البائع ، وخياره هو الأيام الثلاثة .
 فكما أن الرد على البائع ضرر عليه ، لكن يمكن جبرانه بفسخه المعاملة .
 كذلك فيما نحن فيه يمكن تدارك ضرر البائع بفسخه المعاملة :
 (٢) هرفت معنى هذا الاستثناء عند قولنا في هذه الصفحة :
 لكن الفسخ .

(٣) تعليل لكون فسخ البائع المعاملة وجبا للضرر على المشتري
 وقد هرفت التعليل عند قولنا في الهامش من هذه الصفحة : فكيف .
 (٤) اي وبدل على عدم جواز الرد النص المذكور في ص ٢٢٧
 (٥) تعليل لكيفية كون الخفاطة ، والصبغ مانعين عن الرد .

المانع فيها لبس إلا حصول الشركة في الثوب بنسبة الصبيغ والخباطة لا مجرد تغير الهيئة ، ولذا (١) لو تغير بما يوجب الزيادة كالسمن لم يمنع عن الرد قطعاً .

وقد يستدل (٢) بعد رد الاستدلال

(١) تعلل لكون مجرد تغير الهيئة لا يكون مانعاً عن الرد .

بل المانع هو حصول الاشتراك في رد المبيع المصبوغ ، أو المخطط لا مجرد تغير الهيئة بسبب الزيادة كالسمن ، فإن السمن موجب لمرور البائع لو رده المشتري :

(٢) المستدل هو الشيخ صاحب الجواهر قدس سره .

اعلم أنه رد من استدلال على عدم جواز رد جزء المبيع المبيع منفرداً . لا بنحو الاشاعة ولا بنحو التبعين :

بأن الرد موجب لتبعض الصلقة والتبعض ضرر على البائع

وإن كان ممكن التدارك بفسخ البائع المعاملة حينئذ .

وخلاصة استدلاله على المنع منفرداً :

إن أدلة خيار العيب ١ وهي الأخبار الواردة في المقام ظاهرة في

تعلق حق الخيار بالمجموع من حيث المجموع .

ولم يتعلق بكل واحد واحد من أجزاء المبيع بنحو الاستقلال ؛ لأن

الخيار حق واحد قد تعلق بمجموع ما صدق عليه البع ، فلا يتبعض :

بأن يرد المشتري البعض المعيب بحجة أن له الخيار بالعيب السابق .

فله الرد إما مجتمعا .

وإما الإضفاء وقبوله ، أو قبوله واخذ الارش من البائع لم رضي

البائع بذلك .

ثم قال ما حاصله : إنك لو لم نقل بظهور تلك الأخبار في =

بتبعض الصفقة بما (١) ذكرناه مع جوابه ١
 بظهور (٢) الأدلة في تعلق حق الخيار بمجموع المبيع (٣) ، لا في
 كل (٤) جزء منه .
 فلا أقل (٥) من الشك ، لعدم (٦) إطلاق موثوق به يشمل
 الفرض ، والأصل (٧)

= ذلك وقلت : إنها لا ظهور لها في تعلق حق الخيار بالمجموع .
 فنقول : إنه يحصل لنا الشك لأقل في ذلك ، لعدم ثقة واطمئنان
 باطلاق في تلك الأخبار حتى يشمل هذا الاطلاق ما نحن فيه ،
 فعند الشك يكون المرجع أصالة لزوم العقد .
 (١) ما ذكرناه هو قوله في ص ٣٣٧ : فهو أولى بالمنع .
 والمراد من مسم جوابه قوله في ص ٣٣٨ : وهذا الضرر وإن
 أمكن جبره :

(٢) هذا استدلال صاحب الجواهر قدس سره :
 وقد عرفته في الهامش ٢ ص ٣٣٩ عند قولنا : وخلاصة استدلاله
 (٣) أي المبيع الذي بعضه معيب ، وبعضه صحيح :
 (٤) أي ولم يتعلق الخيار بكل جزء جزء مستقلا وعلى حدة :
 (٥) دفع دخل مقدر عرفته عند قولنا في الهامش ٢ ص ٣٣٩ :
 ثم قال ما حاصله : إنك لو لم تقل
 (٦) تعليل لوجود الشك في المقام لو لم نقل بظهور الأدلة في تعلق
 حق الخيار بمجموع المبيع :

وقد عرفته عند قولنا في الهامش من هذه الصفحة : لعدم ثقة واطمئنان
 (٧) أي والحال أن الأصل الأولي العقلاني في جميع الماملات الصادرة =

القزوم (١) .

وفيه (٢)

- من المقلاء هو لزوم العقد الصادر من الطرفين :
وقد عرفت ذلك في الجزء ١٣ من المكاسب من طبعتنا الحديثة
من ص ١٣ الى ص ٥٦ .

(١) راجع (الجواهر) الطبعة الحديثة - الجزء ٢٣ - ص ٢٤٨ :
(٢) من هنا بروم شيخنا الأنصاري الرد على ما افاده الشيخ
صاحب الجواهر قدس سرها في هذا المقام .

مخلصه إنا والتمه وجميع الفقهاء متفقون على أن دليل خوار
العيب كبقية أدلة الخيارات ؛

في أنها صريحة في تعلق الخيار بمجموع المبيع من حيث هو
مجموع عمومي .

واله لم يتعلق بكل جزء جزء من المبيع بنحو الاستقلال والانحلال
والاستفراق .

وهذا مما لا يشك فيه احد من الفقهاء :

فالكل متفقون على ذلك، وليس لنا فيه نزاع :

لكن الإشكال في أن خيار العيب :

هل تعلق بالمبيع فقط ؟

أو تعلق بمجموع ما وقع عليه العقد ؟

وتعلقه بالمجموع بناءً على كون المبيع هو المبيع ولومن حيث البهض،

وفي سرورة تعلق الخيار بالمبيع العيب .

بحول رد الجزء الصحيح مع الجزء المبيع :

مضافا (١) الى أن اللازم من ذلك عدم جواز رد المبيع منفردا وإن رضي البائع ، لأن (٢) المنع حينئذ لعدم مقتضي للخيار في الجزء (٣) ، لوجود المانع عنه .

- وجواز رد الجزء المبيع الصحيح مبني على احدى الامور الثلاثة : إما لعدم لزوم تبعض الصلحة ، فانه لو رد المبيع مع الصحيح لا يلزم التبعض :

بمخلاف ما لو لم يرد معه الصحيح فانه يلزم التبعض وهو ضرر على البائع وإما لقيام الاجماع على جواز رد الجزء الصحيح مع المبيع لو اراد رده كما عرفت في الهامش ٢ ص ٤١ ، عند قولنا : بناءً على كون . وإما لصدق المبيع على المجموع : وهو الصحيح ، والمبيع .

ثم إن شخبنا الأصابي قدس سره قال قبل الرد عليه : بالاضافة الى أن لازم ما افاده صاحب الجواهر : من تعلق حق الخيار بالمجموع ، لا بكل جزء جزء على حدة : هو عدم جواز رد المبيع منفردا ، لأن المانع من الرد حينئذ تعلق الخيار بالمجموع :

هو عدم وجود مقتضي للخيار في الجزء الذي هو المبيع منفردا :

وليس المانع من الرد هو لزوم ضرر البائع حتى يقال :

إن تضرر البائع مما يتدارك بفسخه المعاملة :

(١) عرفت معنى مضافاً عند قولنا في الهامش في هذه الصلحة : بالاضافة .

(٢) تعليل لقوله في هذه الصلحة مضافاً الى ان .

(٣) عرفت معناه في هذه الصفحة عند قولنا : وليس المانع :

وهو لزوم الضرر على البائع حتى ينتهي (١) برضى البائع
أنه (٢) لا يشك أحد في أن دليل هذا الخبر كغيره من أدلة جميع
الخيارات :

صريح في ثبوت حق الخيار لمجموع المبيع ، لا لكل جزء ، ولذا (٣)
لم يجوز أحد تبعيض ذي الخيار أجزاء ماله فيه الخيار .
ولم يحتمل هنا (٤) أحد رد الصحيح ، دون المبيع .
وإنما وقع الإشكال في أن محل الخيار هو هذا الشيء المبيع .
خاتمة الأمر إنه يجوز رد الصحيح معه (٥) :
إما (٦) اثلا لتبعيض الصلقة عليه .

(١) أي حتى ينتهي ضرر البائع .
(٢) هذا هو إشكال شيخنا الأنصاري على صاحب الجواهر .
وقد هرفته في هامش ٢ ص ٣٤١ هند قولنا ، خلاصته .
(٣) أي ولاجل أن دليل خبر المبيع كبقية أدلة الخيارات : في
نطقه بمجموع المبيع ، لا في كل جزء جزء بالاستقلال :
لم يجوز أحد من الفقهاء القدامى والمتأخرين منهم :
تبعيض من له الخيار في أجزاء ما اشتراه وفيه الخيار :
بأن يأخذ بخياره الثابت في جزء من المبيع ، ويترك الجزء الآخر .
(٤) أي في مسألة من اشترى شيئين بثمن واحد من بائع واحد
فظهر بعضه معيبا :

(٥) أي مع الجزء المبيع .
(٦) أي رد الجزء الصحيح مع الجزء المعيب موجه ومنشؤه =

- ولما (١) لفهام الاجماع على جواز رده .
 ولما (٢) لصدق المعيوب على المجموع كما تقدم (٣) .
 أو (٤) أن محل الخيار هو مجموع ما وقع عليه العقد ، لكونه (٥)
 معيوباً ولو من حيث بعضه .
 (وبعبارة أخرى) (٦) الخيار المسبب عن وجود الشيء المعيوب
 في الصلقة .

- أحد الأمور الثلاثة التي عرفت في الهامش من ص ٣٤٦ عند قولنا :
 إما لعدم .
 فهو الموجب الأول المشار اليه في الهامش من ٢٤٢ عند قولنا : إما لعدم
 (١) هذا هو الموجب الثاني لرد الجزء الصحيح مع الجزء المعيب
 المشار اليه في الهامش من ص ٣٤٢ عند قولنا : ولما لقيام الاجماع .
 (٢) هذا هو الموجب الثالث لرد الجزء الصحيح مع الجزء المعيب
 المشار اليه في الهامش من ص ٣٤٢ عند قولنا : واما لصدق المعيب :
 اي رد الجزء الصحيح مع الجزء المعيب لاجل أن رد المجموع
 يصدق عليه أنه رد المعيب الذي هو مورد الخيار :
 (٣) لم يتقدم منه قدس سره شيء حول هذا الموضوع .
 (٤) عرفت معناه في الهامش ٢ ص ٣٤١ عند قولنا : أو نعلق
 بمجموع ما .
 (٥) مرجع الضمير مجموع ما وقع عليه العقد : اي لكون محل
 الخيار هو مجموع ما وقع عليه العقد .
 (٦) جرى ديدن هلائنا الأبرار قدس الله تعالى أسيادهم : من
 القدماء والمتأخرين : فيما إذا كان البحث عن موضوع دقيقاً جداً =

نظير (١) الخيار المسبب من وجود الحيوان في الصفة .

= بحيث يكون فهمه صعباً على الطالب ، ولم يستطع مما جرى به ، من الألفاظ .

صيح البحث في قالب آخر من الألفاظ ، ليكون واضحاً عند الطالب والقارئ النبيل فيقال بعبارة اخرى ، أو أوضح .

وكم لشبخنا الأنصاري قدس سره من هذه المطالب الفاضلة التي صعب على الطالب فهمها فصالحها في قوالب اخرى ،

وخلاصة ما افاده في هذا المقام ، إن الخيار فيما نحن فيه :

وهو الخيار المسبب من وجود العيب فيما اذا بييم شيئان بصفة واحدة ، وكان احدهما معيياً فاراد المشتري رده .

فهو نظير خيار الحيوان اذا بييم مع شيء آخر بصفة واحدة واراد المشتري رد الحيوان بنهاره في الأيام الثلاثة التي هي أيام خيار الحيوان :

في اختصاصه بالحيوان فقط الذي هو المعنون بالخيار .

وأنه السبب الوحيد في الخيار فقط ؟

فكما أنه هو السبب الوحيد .

كذلك ما نحن فيه يكون الخيار هو نفس الجزء العيب لا غير

فهو الموجب للخيار فقط ، لأنه المعنون ، وأنه السبب في الخيار ،

(١) هنا كلمة الاستفهام محدوفة : اي هل الخيار المسبب من

وجود الشيء العيب : نظير خيار الحيوان .

وقد عرفت معناه في المامش من هذه الصفحة عند قولنا : فهل هو نظير :

- في اختصاصه (١) بالجزء المنون (٢) بما هو صيب للخيار :
 أم لا (٣) ؟ .
 بل (٤) غاية الامر ظهور النصوص الواردة في الرد : في رد
 المبيع الظاهر في تمام ما وقع عليه العقد .
 لكن (٥) موردها المبيع الواحد العرفي المنتصف بالمعيب .
 نظير (٦) أخبار خيار الحيوان .

- (١) الجار والمجرور متعلق بقوله في ص ٢٤٥ ، نظير الخيار :
 (٢) الجزء المنون هو الحيوان .
 هذا هو الشق الاول المشار اليه في هذه الصفحة .
 وفيما نحن فيه هو الجزء المعيب المبيع :
 (٣) هذا هو الشق الثاني المشار اليه في ص ٣٤٠ عند قوله :
 بظهور الأدلة في تعلق حق الخيار بمجموع المبيع المعيب .
 (٤) اي لهابة الأمر في صورة تعلق الخيار بالمجموع نقول :
 بظهور الأخبار الواردة في الرد : بتعلق الخيار بالمبيع الظاهر في
 تمام ما وقع العقد عليه .
 (٥) أي لكن نقول مع ذاك الظهور : إن مورد تلك الأخبار
 الواردة في الرد هو المبيع الواحد العرفي ، المنتصف بالمعيب ، وهو
 المعيب فقط ، لانما ما وقع عليه العقد حتى يشمل الكل .
 (٦) اي أخبار الواردة في رد هذا المبيع المعيب نظير أخبار
 الحيوان : في اختصاصها بالحيوان المنون بالخيار في الأيام الثلاثة اذا
 ظهر فيه عيب .
 فالحاصل إن هنا مقبلاً ، وهو المبيع المعيب مع شيء آخر صحبها . =

وهذا المقدار (١) لا يدل على حكم ما أو انضم الميب إلى خبره :
بل قد يدل (٢) كأخبار خيار الحيوان على اختصاص الخيار بخصوص ما
هو متصف بالميب عرفاً باعتبار (٣) نفسه ، أو جزئه (٤) الحقيقي

= ومقياً عليه : وهو الحيوان المبيع مع شيء آخر صحيحاً .
فهو الحكم في المقيس عين الحكم في المقيس عليه ؟
أو يختلف عنه ؟

(١) خلاصة هذا الكلام إننا وإن قلنا بظهور الأخبار الواردة في
الرد : في رد المبيع الظاهر في تمام ما وقع عليه العقد :
لكن هذا الظهور لا يدل على جواز رد الميب مع خبره : وهو
الصحيح إذا انضم إليه :

(٢) أي ظهور الأخبار على اختصاص الخيار برد المبيع الميب الذي
هو المراد العرفي :

كظهور أخبار الحيوان الدالة على اختصاصها برد الحيوان فلا ط
فيما إذا ضم إليه شيء واحد بصطفة واحدة .

فلا تدل الأخبار على جواز رد الشيء الآخر الذي ضم مع الحيوان
في صطفة واحدة ؟

(٣) الجار والمجرور متعلق بقوله : منصف : أي الميب الذي
ظهر في الحيوان والصف به إنما هو باعتبار كون الميب في نفس
الحيوان : كأن يكون إحدى يديه ، أو رجله هرجاء ، أو إحدى
عينيه هوراء .

(٤) أي اتصال المبيع بالميب إنما هو باعتبار جزئه الحقيقي .
كما في بعض الثوب الذي هو جزء حقيقي .

كبحض الثوب .

لجزؤه (١) الاعتباري كأحد الشئتين الذي هو محل الكلام :
ومنه (٢) يظهر عدم جواز التثبت في المقام بقوله في مرسله جميل :
إذا كان الشيء قائماً بعينه ، لأن المراد بالشيء هو المبيع ، ولا شك
في قيامه هنا بعينه .

وبالجملة (٣) فالعمدة في المسألة مضافاً الى ظهور الاجماع :
ما تقدم : من أن مرجع جواز الرد منفرداً الى اثبات سلطنة
المشتري على الجزء الصحيح من حيث امساكه ، ثم سلب سلطته
عنه بخيار البائع :

(١) اي ولا يكون اتصاف المبيع بالمعيب باعتبار جزئه الاعتباري
كأحد الشئتين ، فان أحد الشئتين وإن كان جزءً للثاني قد تعلق البيع
به ، لكنه جزء اعتباري ، لا جزء حقيقي كبعض الثوب ، ولا جزء
باعتبار نفسه .

(٢) اي ومن قولنا في ص ١٢٤٧ بل قد يدك يظهر عدم جواز التثبت
بالمرسلة المقدمة في ص ٢٢٧ : بأن يقال : إن الخيار قد تعلق بتمام
ما وقع عليه العقد ، وجواز الرد مشروط بقيام الشيء بعينه ،
ومن الواضح : إن تبعض الصلقة خير متصف بالقيام بعينه ،
فنشملة المرسلة ، فيصح الاستدلال بها على عدم جواز الرد .
وأما وجه الظهور فلأن مورد الخيار فيما نحن فيه هو شخص المعيب
بخصوصه : ولا شك أنه قائم بعينه ، لعدم تلف العين .
فإذاً لا مجال للمسك بالمرسلة على عدم جواز الرد .

(٣) اي ملخصة الكلام وزبدته إن العمدة والاساس في مسألتنا :
وهي مسألة إشتراء الشخص شيئاً واحداً ، أو شئتين بشئ واحد من -

ومنع (١) سلطنته على الرد أولاً أولى .

ولا أقل (٢)

- بائع واحد فظهر بعضه معيباً .

أو باع شيئاً بثمن فظهر بعض الثمن معيباً :

شيثان ١

(الأول) : الإجماع الظاهر على عدم جواز رد المعيب منفرداً

ومستقلاً ، وبلا رد الصحيح معه .

(الثاني) : احتياج الرد مستقلاً الى اثبات سلطنة للمشتري على

الجزء الصحيح : بحيث يكون متسلطاً على امساكه والفتائه .

ثم تسلب هذه السلطنة عنه بسبب نجس البائع بالمصغ ، حيث

يتضرر بنقص الصلقة .

وأنتى للمشتري بمثل هذه السلطنة ؟

(١) أي من الامكان أنه اذا دار الأمر بين نفع المشتري ببقائه على

سلطنة ما اشتراه فيفسخ المعاملة في الجزء المعيب فقط .

وبين تضرر البائع بقبوله الجزء المعيب فقط .

فلا شك أن تضرر المشتري أولى من تضرر البائع .

وجه الأولوية إن المشتري يسترجع الثمن برده جميع المبيع ، ولا

يتوجه نحوه ضرر :

بخلاف البائع ، فانه لو رضي بالمعيب فقط ، ودفع ارش المعيب

الى المشتري ، أو بدله الصحيح اليه فقد تضرر بذلك .

(٢) أي إن لم نقل بالأولوية المذكورة فلا أقل من القول بتساوي

البائع والمشتري في عدم جواز تضرر كل منهما .

من المساوي فيرجع (١) الى أصالة لزوم .

والفرق (٢) بينه

وبين خيار الحيوان الاجماع (٣) :

كما (٤) أن للشفيع أن يأخذ بالشفعة في بعض الصفة .

(١) اي حين أن قلنا بمساوي البائع والمشتري في عدم الضرر

فلا بد مع الرجوع الى أصالة لزوم العقد :

(٢) دفع وهم .

حاصل الوهم لانه :

ما الفرق بين خيار الحيوان ، وخيار العيب ؟ :

في أنه يجوز تبعض الصلة في خيار الحيوان .

ولا يجوز تبعض الصفة في خيار العيب .

مع أنها مشتركة في وجود المقضي : وهو الخيار المختص بالبعض

الردود بين الحيوان ، والعيب .

(٣) جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته إن الفرق بين الخيارين بالاضافة الى الرجوع الى أصالة

اللزوم هو الاجماع القائم على جواز التبعض في الحيوان ، وعدم

جوازه في خيار العيب .

(٤) تنظير لامكان وجود الفرق بين الخيارين : أي كما أنه يجوز

لن له حق الشفعة أن يأخذ بالشفعة في بعض الصلة .

خذ لذلك مثلاً .

باع شخص حصه من داره، وحنوله من زيد .

فلهذا الشريك فيها أن يأخذ احدهما بالشفعة، دون الآخر ، وإن-

وبالجملة (١) فالاصل كاف في المسألة .

ثم إن مقتضى ما ذكره : من (٢) الحاق تبعض الصفقة بالمعيب الحادث أنه (٣) لو رضي البائع بتبعض الصفقة جاز الرد كما في التذكرة ، معللاً بأن الحق لا يعدوهما (٤) .

وهذا (٥) مما يدل على أن محل الخيار هو الجزء المعيب .

إلا (٦) أنه من من رده

= لمعت الصفقة .

(١) أي خلاصة الكلام إن أصالة اللزوم كاف في مسائلنا التي ذكرت في الهامش ٣ ص ٣٤٨ .

(٢) من بيانية لما الموصولة في قوله : مقتضى ما ذكره :

(٣) جملة أنه لو رضي مرفوعة محلا خبر لاسم إن في قوله في هذه الصفحة ثم إن مقتضى .

(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة - الجزء - ٧ ص ٤١٣ .

(٥) أي قول العلامة قدس سره في التذكرة بأنه لو رضي البائع بتبعض الصفقة جاز الرد .

دليل على أن محل الخيار فيما نحن فيه هو الجزء المعيب فقط :

لا مجموع ما وقع عليه العقد : من المعيب والصحيح .

(٦) دفع وهم :

حاصل الوهم إنه لو كانت عبارة العلامة قدس سره دليلاً على أن محل الخيار فيما نحن فيه هو الجزء المعيب لا غير ، وأن مجموع ما يتعلق به العقد خارج عن حريم النزاع .

فلماذا يُنصح المشتري من رد الجزء المعيب ؟

نقصه (١) بالانفراد عن باقي المبيع ، اذ (٢) لو كان محله المجموع لم يجوز رد المبيع وحده إلا بالتفاسخ ، ومعه (٣) يجوز رد الصحيح منفرداً ايضاً .

وأما الثالث (٤) ، وهو تعدد المشتري : بأن اشترياً شيئاً واحداً فظهر فيه عيب ، فإن الأقوى فيه عدم جواز انفراد احدهما على المشهور كما عن جماعة :
واستدل عليه (٥) في التذكرة ولغيرها : بأن (٦) التشبص عيب

(١) جواب عن الوهم المذكور :

خلاصة إن المانع عن الرد هو نقص المبيع بالانفراد عن باقي المبيع الذي هو الجزء الصحيح ، فإن قبول البائع الجزء المبيع وحده ضرر عليه ، وهذا الضرر لا يتدارك إلا بتجاريده الفسخ :
أو قبوله الجزء المبيع مع الصحيح ،

(٢) لتحليل لكون ما افاده العلامة قدس سره دليلاً على أن محل الخيار هو المبيع ، دون مجموع ما وقع عليه العقد : من الصحيح والمبيع (٣) اي ومع فسخ البائع والمشتري في صورة عدم جواز رد الصحيح منفرداً ايضاً .

(٤) وهو التعدد المتصور فيه التبعض في المشتري .

وقد اشير اليه في الهامش ٤ ص ٢٣٦ .

(٥) اي على عدم جواز الرد في القسم الثالث المشار اليه في

الهامش ٧ ص ٢٩٧

(٦) الباء بيان لكيفية استدلال الصلابة في التذكرة .

مانع من الرد (١) .

خلافاً للمحكي عن الشيخ في باب الشركة
والاسكاني والقاضي ، والحلي ، وصاحب البشري فجوزوا الافتراق .
وفي التذكرة ليس هندي فيه (٢) بُعد ، اذ (٣) البائع اخرج
العبد اليها مشقفاً ، فالشركة حصلت باختياره (٤) .
وقواه (٥) في الإيضاح ، لما تقدم من التذكرة (٦) .
وظاهر (٧) هذا الوجه اختصاص جواز التفريق بصورة علم البائع
بتعدد المشتري (٨) .

- (١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة - الجزء ٧ ص ٤١١
المسألة الثامنة والأربعون ، والعبارة منقولة بالمعنى :
(٢) أي في الافتراق : بأن يأخذ احد المشتريين حصته ، ويأخذ
الآخر الارش :
(٣) تعليل لتجوز الافتراق :
(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة - الجزء ٧ ص ٤١٤ .
(٥) أي قوى هذا الافتراق .
(٦) وهو المذكور في هذه الصفحة بقوله : اذ البائع اخرج العبد
اليها مشقفاً :
(٧) هذا كلام شيخنا الأنصاري : أي ظاهر الوجه الذي ذكره
فخر الإسلام قدس سره في الإيضاح عن التذكرة :
(٨) فان كلام العلامة قدس سره كأنقله شيخنا الأنصاري في هذه الصفحة
بقوله : اذ البائع اخرج العبد اليها مشقفاً ، فالشركة حصلت باختياره :
دليل على أن البائع كان هالماً بتعدد المشتري ،

واستجوده (١) في التحرير ، وقواه (٢) في جامم المقاصد وصاحب المسالك .

وقال في المبسوط : اذا اشترى الشريكان هبداً بمال الشركة ثم اصابا به هيباً كان لهما أن يرداه ، وكان لهما أن يمساكاه .

فان اراد احدهما الرد ، والآخر الامساك كان لهما ذلك .

ثم قال : اذا اشترى احد الشريكين هبداً للشركة ثم اصابا به هيباً كان لهما أن يرداه (٣) : أو يمساكاه (٤) :

فان اراد احدهما الرد ، والآخر الامساك نُظِرَ .

فان كان اطلق (٥) العقد ولم يخبر البائع أنه قد اشترى للشركة ،

لم يكن له الرد ، لأن (٦) الظاهر أنه اشتراه لنفسه دون شريكه ،

فاذا ادعى أنه اشتراه له وشريكه فقد ادهى خلاف الظاهر (٧) .

(١) اي استحسِن العلامة في التحرير علم البائع بصورة تعدد المشتري .

(٢) أي وقوى المحقق الكركي قدس سره علم البائع بصورة

تعدد المشتري .

(٣) أي معاً : بمعنى أن كليهما يردانه ، لا احدهما :

(٤) أي معاً : بمعنى أن كليهما يمساكاه ، لا احدهما .

(٥) أي المشتري العاقد اطلق ولم يقل : الشراء لي وشريكي :

بأن سكت .

(٦) تعليل لعدم جواز الرد للمشتري المدهي أنه اشترى للشركة :

اي الظاهر من حال المشتري حينما يشتري : أنه اشترى السلفة لنفسه

لأنه وشريكه .

(٧) لأن الظاهر كما عرفت هو الشراء لنفسه ، لانه واشه بكه .

- ولم يقبل قوله ، وكان القول قول البائع مع بمبته .
 الى أن قال (١) : وأما إن أخبر البائع بذلك (٢) حين العقد .
 قبل فيه (٣) وجهان :
- (احدهما) : وهو الصحيح أن له الرد ، لأن الملك بالعقد وقع
 لائنين .
- وقد علم البائع أنه يبيعه من اثنين اكان لاحدهما أن ينمرد بالرد
 دون الآخر :
- ولعل فيه (٤) وجه آخر : وهو أنه ليس له الرد ، لأن القبول
 في العقد كان واحداً كما لو اشتراه لنفسه وحده ، انتهى (٥) :
- وظاهر (٦) هذه العبارة اختصاص النزاع بما اذا كان القبول في
 العقد واحدا من اثنين ،
- أما اذا تحقق القول من الشريكين فلا كلام في جواز الافتراق (٧)
-
- (١) أي شيخ الطائفة قدس سره الشريف .
 (٢) أي بأنه يشترى السلعة له ولشريكه .
 (٣) أي في الوجه الثاني : وهو اخبار المشتري البائع : بأنه
 اشترى السلعة له واشريكه .
 (٤) أي في الوجه الثاني .
 (٥) راجع (المبسوط) الطبعة الحديثة - الجزء ٢ ص ٣٥١ .
 (٦) هذا كلام شيخنا الأنصاري : أي ظاهر كلام الشيخ في
 المبسوط الذي نقلناه في ص ٣٥٤ ،
 (٧) أي يكون جواز الرد لاحدهما ، دون الآخر .

ثم الظاهر منه (١) مع اتحاد القبول التفصيل بين علم البائع وجهله .
 لكن (٢) التأمل في تمام كلامه قد يعطي التفصيل بين كون

(١) أي الظاهر من بعض جملات كلام الشيخ قدس سره الشريف
 الذي لقناه من المبسوط في ص ٣٥٤ في صورة صدور قبول العقد
 من أحد الشريكين ، حيث قال فيه :

فإن أراد أحدهما الرد ، والآخر الإمساك نُظِرَ .

فإن كان أطلق العقد ولم يخبر البائع أنه اشترى للشركة :
 لم يكن له الرد .

وقوله : وإن أخبر البائع بذلك قبل فيه وجهان :

(أحدهما) وهو الصحيح أن له الرد :

وقيل ليه وجه آخر : وهو أنه ليس له الرد :

يظهر التفصيل بين علم البائع : بأن قبول العقد من أحد الشريكين
 للشركة لا لنفسه خاصة .

فيجوز لأحدهما رد حصته ، وللآخر الإمساك :

وبين عدم علم البائع بذلك فلا يجوز الرد .

والحاصل إن المناط في الجواز هو علم البائع بذلك ، سواءً أكان
 مطابقاً للواقع أم لا .

كما أن عدم إخبار المشتري البائع بذلك يترتب عليه عدم جواز رد
 أحدهما حصته .

فعلم البائع وجهله دخیلان في موضوع الحكم بجواز الرد وعدمه
 بغض النظر عن الواقع .

(٢) أي لكن التأمل الدقيق أو تأمل في كلام الشيخ قدس سره

القبول في الواقع لائنتين ، أو لواحد ، فانه (١) قدس سره حلل
عدم جواز الرد في صورة عدم إخبار المشتري بالاشتراك :
بأن (٢) الظاهر أنه اشترى لنفسه ، لا (٣) بعدم علم البائع بالاعتداد.
وكذا (٤) حكمه قدس سره بتقديم قول البائع

- الشريف لاستفاد منه أن الاعتبار في جواز الرد لاحد الشريكين وعدم
الجواز إنما هو قبول العقد للشركة في الواقع فيجوز .

أو لاحدهما خاصة فلا يجوز .
وأما علم البائع ، وجهله بذلك فليس لها دخل في موضوع الحكم .
بل هما طرفان للواقع .

(١) تعليل لكون التأمل لو تأمل دقيقاً لاستفاد من كلامه
قدس سره الشريف الاعتبار المذكور في الهامش ٢ ص ٣٥٦ .
(٢) الباء بيان لكيفية التعليل .

وقد عرفت في الهامش ١ ص ٣٥٦ عند قولنا : يظهر التفصيل :
(٣) أي ولم يحلل العلامة قدس سره جواز الرد ، وعدم جوازه
بمطابقة علم البائع بالواقع ، أم بعدم المطابقة .

(٤) هذا في الواقع لتعليل ثان لما يستفاد للمقابل في كلام العلامة
قدس سره ما شرحتاه لك في الهامش ١ ص ٣٥٦ عند قولنا : يظهر التفصيل :
خلاصة هذا التعليل إن مصعب الدعوى هنا أن المشتري يدهي أن
قبوله للعقد لشركة ، والبائع ينفي ذلك وينكره .
وظاهر الحال بالاهتاف الى الأصل :

هو تقديم قول البائع مع يمينه فيما اذا تنازع البائع والمشتري في
متعلق الشراء .

بيمينه المستلزم (١) لقبول البيئنة من المشتري على أن الشراء بالاشتراك
دليل (٢) على أنه يجوز التفريق بمجرد ثبوت التعدد في الواقع
بالبيئنة وإن لم يعلم به البائع .

إلا (٣) أن نحمل اليمين على يمين البائع على نفي العلم .
وبراد من البيئنة (٤) البيئنة على إعلام المشتري للبائع بالتعدد .

- فقال المشتري : اشتريت السلعة لي وللشركة حتى ثبت الرد
وقال البائع : اشتريتها لنفسك حتى لا يجوز الرد :
هذا إذا لم يثبت المشتري دعواه بالبيئنة .
وأما إذا أقام البيئنة على أن قبوله كان له، وللشركة، لا لنفسه فقط .
فلا يبقى مجال لقول البائع والكاره في قهال اثبات تعدد القبول
في الواقع بالبيئنة وإن لم يعلم البائع بذلك :
(١) بالجر صلة لمجرور الباء الجارة في قوله في ص ٣٥٧ : بتقديم
(٢) بالرفع خبر للمبتدأ المتقدم في قوله في ص ٣٥٧ : وكذا حكمه .
(٣) استدراك من قوله في ص ٣٥٧ : وكذا حكمه .
وحاصله إن مصب انهوى بين المشتري والبائع إذا حملناها على أن
المشتري يدعي أنه أخبر البائع بأن قبوله كان للشركة والبائع ينكر ذلك .
فالنتيجة إذاً اثبات إخبار المشتري البائع بأنه يشتره له، وللشركة :
لا لاثبات التفصيل في كلام الشيخ :
بين علم البائع فيجوز الرد :
وعدم علمه فلا يجوز :
(٤) أي البيئنة من المشتري .

وكيف كان (١) فبنى المسألة على ما يظهر من كلام الشيخ ١
على تعدد العقد بتعدد المشتري ، ووحده :
والأقوى (٢) في المسألة عدم جواز الافتراق مطلقاً ، لأن (٣) الثابت
من الدليل هنا خيار واحد متقوم بالثنين ، وليس لكل منهما الاستقلال ،
ولا (٤) دليل على تعدد الخيار هنا ، إلا (٥) إطلاق الفتاوى والنصوص ١

(١) يعني أي شيء قلنا حول تفسير عبارة الشيخ قدس سره ه
فبنى مسألتنا : وهي مسألة تعدد المشتري بها إذا اشتراها شيئاً واحداً
فظهر فيه عيب :

على تعدد العقد بتعدد المشتري ، ووحده :
فعل القول بالتعدد يجوز الرد لأحدهما خاصة .
وعلى القول بالاتحاد لا يجوز الرد :

(٢) هذا رأيه قدس سره : أي الأقوى في مسألة تعدد المشتري بها
إذا اشتراها شيئاً فظهر فيه عيب عدم جواز الافتراق مطلقاً ، سواء
قلنا بتعدد المشتري أم باتحاده :

(٣) تحليل لأقوائية عدم جواز الافتراق مطلقاً : أي الدليل الثابت
من الأخبار الواردة في خيار العيب التي ذكرت في ص ٢٢٧ ، إلى ص ٢٧٠
هو خيار واحد قائم بالشخصين ، فلها أن يأخذ بالخيار بنحو
الاشتراك ، وليس لكل واحد منها الأخذ بنحو الاستقلال .

(٤) أي وليس لنا دليل من الخارج على أن الخيار متعدد في باب
خيار العيب : بحيث يكون لكل واحد من الشريكين خيار مستقل
يأخذ به متى شاء وأراد ،

(٥) استثناء عما افاده : من عدم وجود دليل على تعدد الخيار : -

من (١) أن من اشترى معيباً فهو بالخيار .
الشامل لمن اشترى جزءاً من المعيب .

- مخلصه إله يلقى لنا شيء واحد يستفاد منه شيان :
وهي صحيحة زرارة المذكورة في ص ٢٢٧ ، فإن قوله عليه السلام :
أيما رجل اشترى شيئاً وبه عيب أو عوار :
يدل على شيئين : وهما الإطلاق ، والعموم .
أما الإطلاق فهو المستفاد من كلمة (شيئاً) ، قالها مطلقة تعم
الكل والجزء : أي سواءً أكان المبيع معيباً كله ، أم بعضه :
وأما العموم فكلمة (أيما رجل) ، فإنها تدل على العموم
الوضعي : أي سواءً أكان المشتري واحداً أم اثنين : أم أكثر :
فهذا الإطلاق والعموم يدلان على ثبوت الخيار فيها نحن فيه في الجملة
في قبيل من يقول بعدم ثبوت الخيار أصلاً ، لا لواحد منها ولا لكليهما
بعبارة أوضح إن المشتريين لشيء واحد على نحو الشركة لما كان
ادعاهما تحت العموم بعنوان أنها معاً فرد واحد من أفراد العام في
قبيل كون المشتري فرداً واحداً .

لأنما أنها فردان من أفراد العام قد دخلنا تحتها :
ولا بما أن كلاً منهما فرد مستقل من العام ، ليعتمد الخيار :
كان الخيار المجهول من الشارع المقدس ثابتاً لها : بما أنها معاً
فرد واحد من العام .

(١) كلمة من بيان لكلمة من النصوص : أي النصوص عبارة
عن قوله عليه السلام : إن من اشترى معيباً فهو بالخيار .
ولا يخفى أن هذا المضمون بهذه الألفاظ بعينها لا يوجد في -

لكن (١) الظاهر بعد التأمل انصرافه الى غير المقام .
ولو سلمنا الظهور (٢) ، لكن لا ريب في أن رد هذا المبيع
منفرداً عن المبيع الآخر لنقص حدث فيه .
بل (٣) ليس قائماً بعينه ولو لم يل المسك لمصته

= أبواب الحبارات من كتب الأحاديث التي بأبدنا .
لكنه مضمون حديث زرارة رضى الله تبارك وتعالى عنه نقلاً بمعنى
وقد عرفت في المامش من ص ٣٦٠ .
(١) استدراك مما أفاده في قوله في ص ٣٥٩ : إلا إطلاق اللتاوى
والنصوص .

مخلصته إن الإطلاق المذكور وإن كان شاملاً لمن يشتري جزءاً
معيها أبداً ، لكنه منصرف الى غير ما نحن فيه ، لأن الشراء على قسمين :
(الاول) شراء شخص جزءاً معيماً بالاستقلال :
(الثاني) شراء شخص جزءاً معيهاً في ضمن شراء شخصين
تمام المعيب .

وإطلاق الشراء بالنسبة الى شراء شخص للجزء منصرف الى القسم
الأول ، وهو غير ما نحن فيه ، لأن الكلام في القسم الثاني :
(٢) أي لو قلنا بالإطلاق ، ولم نقل بالانصراف المذكور :
فلا يلزم هذا أبداً ، لأنه لا ريب في أن رد المبيع المعيب منفرداً
بلا ضم الصحيح معه نقص حدث فيه .
(٣) هذا ترقى منه مما أفاده : متى أن رد المبيع منفرداً عن المبيع
الآخر لنقص حدث فيه .

مخلصته إن رد المبيع المعيب فقط ليس قائماً بعينه ، حتى تشمله -

وهو (١) مانع عن الرد .

ومن ذلك (٢) يعلم قوة المنع وإن قلنا بتعدد العقد :

وما (٣) ذكره تبعاً للتذكرة :

-المرسلة المذكورة في ص ٢٢٧ لجواز رده ، ولو كان عدم القيام بهينه
ولبدأ من فعل الممسك لحصه ، لأننا قلنا فيما سبق : إن النقص
المادي والمعنوي وإسالك الحصاة للنقص وإن كان معنوياً ، ليكون مانعاً
عن الرد .

(١) أي عدم قيام الشيء بهينه

(٢) أي ومن عدم كون الشيء قائماً بهينه يعلم قوة عدم جواز

رد المبيع المعيب منفرداً وإن قلنا بتعدد العقد عند تعدد المشتري في

صورة إيجابه البائع : بأنه يشتري السلعة له ولشريكه وإن قال قدس سره

في ص ٣٥٥ : بجواز الرد في صورة إخبار المشتري البائع : بأن

الشراء له ولشريكه بقوله : فيه وجهان : أحدهما وهو الصحيح ،

إن له الرد ، لأن الملك بالعقد وقع لائنين ،

(٣) دفع وهم .

حاصل الوهم إن كثيراً من الفقهاء قالوا بجواز الرد في هذه

الصورة ، وتبعوا في ذلك العلامة قدس سره ، حيث قال في التذكرة

في هذا المقام ما حاصله :

لأنه لو اشترى شخصان من رجل عبداً بصلفة واحدة ثم وجدا

به عيباً قبل تصرفهما فيه .

فلها رده معاً واستفجاع ثمنه بكامله .

أو بأخذان معاً الأرض وبقتلان العبد .

من (١) أن التضييق بإيجاب البائع (٢) .
وليه (٣) أنه أخرجه غير مبعض وإنما لمبعض بالاعتراف .

= وليس لها الافتراق والارش ، بأن يأخذ أحدهما ارش المذهب
والآخر يرده وبأخذ ثمنه .

وبهذا اتفق ابر حنيفة ومالك في رواية .

وذهب اليه الشافعي في أحد أقواله :

وعلى العلامة قدس سره عدم جواز الرد : بأن العبد يخرج من
ملك البائع دفعة وكاملاً ، وإذا رد أحدهما نصيبه فقد عاد إلى البائع
بعضه ، لا كله :

ثم قال العلامة قدس سره : وللشافعي قول آخر :

وهو جواز رد حصه ، وبأخذ الآخر الارش .

وهذا القول أصح قولي الشافعي .

وأهد العلامة قدس سره هذا القول وقال :

وليس فيه عندي بُعد ، وقواه الشيخ أيضاً ، إذا الهانع أخرج
العبد إليهما مشقفاً .

فالشركة في العبد إنما حصلت باختياره :

فلم تمنع هذه الشركة من الرد .

(١) كلمة من بيان (لما الموصولة) في قوله في ص ٣٦٢ ،
وما ذكره .

(٢) راجع (لذكره الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص

٨١٣ - ٨١٤ .

(٣) جواب عن الترهيم المذكور .

والمقصود حصوله (١) في يد البائع كما كان قبل الخروج .
 وخلاف ذلك (٢) ضرر عليه .
 وعلم البائع بذلك (٣) ليس فيه إقدام على الضرر .
 إلا (٤) على تقدير كون حكم المسألة جواز التبعيض ، وهو (٥)
 محل الكلام :
 والحاصل إن الفرق بين هذه المسألة (٦) والمسألة الأولى (٧)

= خلاصته إن البائع قد أخرج المبيع عن ملكه غير متبعض ، أي
 أخرجه بكامله إلى المشتريين ، والتبعيض إنما حصل من ناحية المشتريين
 لا من ناحية البائع .

والمفروض أن المبيع يحصل في يده كاملاً كما كان قبل البيع
 وإذا حصل في يده متبعضاً فقد تحقق الضرر عليه :
 (١) أي حصول المبيع كما عرفت .

(٢) أي حصول المبيع عند البائع على خلاف ما كان قبل البيع -
 ضرر عليه كما عرفت :

(٣) أي وعلم البائع بصيرورة المبيع متبعضاً عند المشتريين .

(٤) استثناءهما الآدء آنفاً : من أن خلاف ذلك ضرر عليه ،

أي عدم حصول المبيع في يد البائع على ما كان عنده قبل البيع مبني
 على كون حكم هذه المسألة ، وهي المسألة الثالثة على جواز التبعيض في
 المبيع المعيب .

(٥) أي جواز التبعيض في المسألة الثالثة أول الكلام .

(٦) أي المسألة الثالثة .

(٧) المشار إليها في ص ٣٣٥ .

غير وجهه :

وأما الثاني : وهو تعدد البائع (١) فالظاهر عدم الخلاف في جواز التطبيق هـ اذ لا ضرر على البائع بالطريق (٢) .
ولو اشترى اثنان من اثنين عبدا واحدا فله اشترى كل من كل ربعاه
فان اراد احدهما رد ربع الى احد البائعين دخل في المسألة
الثالثة (٣) ، ولذا (٤) لا يجوز ، لأن (٥) المعيار لبعض الصلقة على
البائع الواحد :

- (١) الذي اشير اليه في ص ٣٣٦ بقوله : إن التعدد المتصور فيه
التعض إما في احد العوضين ، وإما في البائع ، وإما في المشتري هـ
- (٢) لأن البائع يأخذ تمام المبيع المغيب فلا يحصل له بعض الصلقة.
- (٣) التي عرفتها في الهامش ٤ ص ٣٥٢ :
- (٤) اي لأجل دخول شراء اثنين من اثنين في المسألة الثالثة لا يجوز
لاحدهما رد ربع الى احد البائعين لو اراد الرد ،
- (٥) تعليل لعدم جواز الرد في هذه الصورة : اي المناط في عدم
جواز الرد هو بعض الصلقة على البائع وهذا المعنى حاصل في صورة
رد الربع الى احد البائعين ،

فهرس البحوث

ص	فهرس البحوث	ص	فهرس البحوث
٧	في خيار التأخير	٤٩	في المعنى المراد من النصوص الواردة
٩	في الأخبار المستهضة الدالة على التأخير	٥١	المراد من المبيع هو الموجود الخارجي
١٣	ما افاده الشيخ في خيار التأخير	٥٣	نسبة ارادة الكلي والشخصي الى الاكثر
١٩	الأحداث الواردة في خيار التأخير	٥٥	في الامور التي قيل باعتبارها في خيار التأخير
٢٥	لا خيار للبائع لو بدل المشتري الثمن اليه وامتنع من الاخذ	٥٧	توجيه كلام السيد بحر العلوم
٢٧	جريان دليل الضرر لو ارتفع الضمان	٥٩	ظهور الأخبار في أن سبب عدم
٢٩	ما استظهره الشيخ صاحب الجواهر		الاقباض هو عدم قبض الثمن
٣١	عدم الخيار للبائع اذا لم يكن عليه ضمان	٦١	ما افاده شيخنا الصدوق في الملام
٣٣	في الشرط الثاني من الشروط الاربعة	٦٣	ما افاده صاحب مفتاح الكرامة
٣٥	في الاستدلال بالرواية والنظر فيه		في المقام
٣٧	ما افاده السيد بحر العلوم في كفاية القبض مطلقا	٦٥	في الرد على التفصيل المذكور
٣٩	في أن الاجازة في القبض كاشفة أم	٦٧	في تضعيف ما افاده صاحب مفتاح الكرامة
	ناقلة	٦٩	الإشكال على اعتبار تعدد المتأقدين
٤١	في الشرط الرابع من الشروط الاربعة	٧١	في الاختلاف الواقع بين المشهور
٤٣	ما افاده السيد أبو المكارم		وشيخنا الصدوق
٤٥	في استبعاد ما نسب الى الخلاف	٧٣	في أن مبدء الثلاثة حين التفرق أو
٤٧	في المراد من حديث لا ضرر ولا ضرار		حين العقد

ص	فهرس البحوث	ص	فهرس البحوث
٧٥	سقوط خيار التأخير بأمور	١٠٧	مدول مما افاده : من تعدية الحكم
٧٧	في الامر الثاني الموجب لسقوط خيار التأخير	١٠٩	في الإشكال حل عبارات جماعة
٧٩	في الامر الثالث الموجب لسقوط خيار التأخير	١١١	عبارة شيخنا الصدوق من أحسن العبارات
٨١	في الامر الرابع الموجب لسقوط خيار التأخير	١١٣	في نقل أقوال المتأخرين
٨٣	في كفاية حصول الظن النوي	١١٥	شروط خيار ما يفسد ليومه للنس
٨٥	تحقيق دول سقوط خيار التأخير وعدم السقوط	١١٧	ليس المراد من المهاد في النص والفنوى هو المهاد الحقيقي
٨٧	مختار شيخنا الأنصاري في خيار التأخير	١١٩	في خيار الرؤية
٨٩	تحقيق منه حول التمسك بالانصحاب	١٢١	في الأحاديث المستدل بها لثبوت خيار الرؤية
٩١	في الاستدلال بالحديث النبوي	١٢٣	ما افاده المحدث البحراني في الحدائق
٩٣	معارضة النبوي المشهور بقاعدة الاستقراء	١٢٥	نقاش شيخنا الأنصاري مع شيخنا المحدث البحراني
٩٥	في عدم معارضة النبوي المشهور مع القواعد الثلاث	١٢٧	بيع العين الشخصية القائمة مورد خيار الرؤية
٩٧	في الرد على الاجماع والقاعدة المذكورة	١٢٩	في ذكر الأوصاف المطلوبة في المبيع
٩٩	في الحديث المستدل به	١٣١	ما اعتبره الشيخان في ذكر الصفة
١٠١	ما اورده العلامة على الشيخ	١٣٣	في التثني بين الاعتبار والكتابة
١٠٣	فيما يفسد من يومه	١٣٥	ما افاده العلامة في التذكرة
١٠٥	في امكان تعدية الخيار الى كل مورد	١٣٧	ما اورده على صاحب جامع المقاصد

ص	فهرس البحوث	ص	فهرس البحوث
١٢٩	إشكال آخر على صاحب جامع المقاصد	١٧٣	فساد الشرط من جهة لزوم الفرر
١٤١	تحقيق حول ذكر الأوصاف	١٧٥	مختار شيخنا الأنصاري من الأقوال
١٤٣	إشكال منه على صحة العقد	١٧٧	الفرق بين العيوب في المبيع وبين فهي الصفات في خيار الرؤية
١٤٥	في جواز تصديق البائع باخباره	١٧٩	في تصديق المشتري البائع لو اخبر بالكيل أو الوزن
١٤٧	فيها هو المشهور في خيار الرواية	١٨١	في سقوط الخيار لو يقن المشتري بوجود الصفات
١٤٩	ما افاده الحق الاردبيلي في مجمع البرهان	١٨٣	في ظهور ضعف ما افاده الشيخ صاحب الجواهر
١٥١	في عدم وجود وقوع المقصود عند فقدان ما بُني عليه العقد	١٨٥	ما اورده على الشيخ صاحب الجواهر
١٥٣	تحقيق حول ما افاده الحق الشيخ على كاشف الغطاء	١٨٧	في ضعف ما اعترضه لحدث البحراني على الشهيد
١٥٥	في الابراد على ما افاده الحق الشيخ على كاشف الغطاء	١٨٩	في ظهور كلام الشهيد في فساد الشرط لا العقد
١٥٧	في الإشكال على عبارات جماعة	١٩١	في اختلاف البائع والمشتري في اختلاف الصفات
١٥٩	في امكان تعدية الخيار الى كل مورد	١٩٣	في الابراد على ما افاده العلامة
١٦١	في تعابر الحقيقةين	١٩٥	في مال المصالح البائع والمشتري
١٦٣	في أن خيار الرؤية فوري	١٩٧	استدلال العلامة في القدرة على بطلان الشراء
١٦٥	في سقوط الخيار بترك المبادرة	١٩٩	رأي الشيخ حول المبيع الممسوخ بمضه
١٦٧	في اشتراط سقوط خيار الرؤية		
١٦٥	في أن الشرط الداس مفسد العقد		
١٧١	دليل اقتصار الفقهاء على الاوصاف المعبرة		

ص	فهرس البحوث
٢٢٩	الحكم بسقوط الرد بمطلق التصرف
	مشكل جدا
٢٣١	ما اورده الشيخ الأنصاري على الأدلة
٢٣٣	في امكان الاستظهار بسقوط الرد
	بمجرد التصرف
٢٣٥	ما افاده شيخ الامة الملبد في المتنعة
٢٣٧	في أن نتاج المبيع للمشتري
٢٣٩	في أن التصرفات اليسيرة لا توجب
	عدم جواز رد المبيع
٢٤١	في أن التصرف بمسا هو تصرف
	لا يوجب سقوط الخيار
٢٤٣	في أن التصرف قبل العلم بالمبيع اذا
	كان مغيراً يوجب السقوط
٢٤٥	ما افاده المحقق في الشرائع هو الظاهر
	من الإسكافي
٢٤٧	دلالة صحبة زرارة على السقوط
٢٤٩	ما اورده شيخنا الأنصاري على الأدلة
٢٥١	افاد ابن زهرة أن التصرف في
	المبيع من المسقطات
٢٥٣	ظاهر المقنعة والمبسوط عدم جواز
	رد العهد والامة بعد عتقها
٢٥٥	لها اعترضه ابن ادریس

ص	فهرس البحوث
٢٥١	في بقاء خيار المشتري لو لم ينسج
	الهائع المبيع حسب التسويع بعضه.
٢٥٣	اطلاق المقدم بمقتضى صحة المبيع
	وصلايته :
٢٥٥	ليس المراد من الانصراف انصراف
	المطلق الى الفرد الصحيح :
٢٥٧	في دفع جميع الإشكالات الواردة
٢٥٩	اشتراط الصحة في المقدم مفيداً لكيد
٢٦١	في انحصار الخيار بخيار المبيع
٢٦٣	ظهور المبيع في المبيع موجب لتسلط
	المشتري على الرد
٢٦٥	ظاهر الفقه الرضوي التخيير بين
	الرد والاخذ
٢٦٧	نقاش علمي مع المعلق على الجواهر
٢٦٩	إشكال من شيخنا الأنصاري
٢٧١	في أن ظهور المبيع مثبت للخيار أو
	كاشف منه
٢٧٣	لا بد من الرجوع في أحكام خيار
	المعين الى دليله
٢٧٥	في مسقطات خيار المبيع
٢٧٧	في الاستدلال بالأحاديث على سقوط
	خيار المبيع بالتصرف

ص	فهرس البحوث	ص	فهرس البحوث
٢٥٧	في الامر الثالث الموجب لسقوط خيار العيب	٢٩١	مرسلة الكافي دليل على التفصيل
٢٥٩	في حكم الرد بعد ورود الملك الى المشتري	٢٩٣	جواز رد الامة المعيبة وإن كان الرطه في الدبر
٢٦١	وطق الجارية مانع من الرد اذا كانت معينة	٢٩٥	ظاهر بعض الأخبار جواز الرد بصورة الجهل
٢٦٢	في توجيه الحديث الوارد من الامام امير المؤمنين عليه السلام	٢٩٧	من المقطعات حدوث عيب عند المشتري
٢٦٧	الأحاديث الواردة في عدم جواز رد الامة بالرطه	٢٩٩	في أن حدوث العيب في زمن الخيار غير مانع من الرد
٢٧١	حكم الاسكاني بجواز رد الامة بالرطه	٣٠١	اختلاف المحقق مع استاذ ابن نما
٢٧٣	استفادة منع رد الامة الموطوءة من قول الشيخ	٣٠٣	ما ذكره الشهيد في اللمعة مخالفا لما ذكره في الدروس
٢٧٥	مختار صاحب الرياض	٣٠٥	توجيه منه لكلام الشهيد
٢٧٧	إبقاء الحمل على إطلائه لا ينسجم مع الجملة الخبرية	٣٠٧	رد المبيع في زمن الخيار بالخيار لا بالعيب السابق
٢٧٩	في الوجه الثالث من الوجوه الخمسة	٣٠٩	في الرد على ما افاده الشيخ صاحب الجواهر
٢٨١	في الوجه الخامس من الوجوه الخمسة	٣١١	المراد من العيب الحادث عند المشتري
٢٨٣	معارضة أخبار الرد مع أخبار منع الرد	٣١٣	في شمول العيب الشركة وتبعض الصفقة
٢٨٥	النسبة بين الأخبار المتعارضة العموم والخصوص من وجه	٣١٥	امكان الاستدلال بالمرسلة على عدم جواز رد المعيب
٢٨٧	رجوع منه قدس سره عما افاده	٣١٧	استدلال العلامة بأمرين على عدم
٢٨٩	في النص الوارد في المقام		

ص	فهرس البحوث	ص	فهرس البحوث
	جواز رد المغيب		فهرس البحوث
٣١٩	في الرد على ما استدل به العلامة	٣٢٩	ما افاده العلامة في التحرير مناف
٣٢١	في تعدد التبعض في احاد الموضيع	٣٣١	ما افاده في التذكرة
٣٢٣	تقرير دابل العلامة ببيان آخر	٣٣١	المراد من الارش
٣٢٥	المستفاد من التمثيل من الرواية	٣٣٣	تحقيق حول التفاوت ما بين النسبتين
٣٢٧	دهرى والرد عليها	٣٣٥	في التعدد المتصور فيه تبعض الصلقة

فهرس التعاليق

فهرس التعاليق	ص	فهرس التعاليق	ص
لما اذا كان قبض المشتري الميسم		٨ تعليل وخلاصته	
بغير اذن البائع		٩ من متمات التعليل	
أقراية وجه الرابع	٢٦	١٠ في الأخبار المستفهمة	
تعليل للأقراية المذكورة	٢٦	١١ حباة أبي بكر بن هياش	
ذكر ناحيتين لبقاء الضرر على البائع	٢٧	١٤ في طعن المحدث البحراني على العلامة	
إشكال منه في الناحيتين		١٥ في حكمه الشيخ الألباري بن ما	
دهوى والإشكال فيها	٢٨	ذهب اليه المشهور	
ما استظهره صاحب الجواهر من	٢٩	وبين اعتراف العلامة	
قول السائل		١٥ تأييد من الشيخ لما افاده	
الإشكال في عدم دلالة التمكن على	٣٠	١٦ استثناء وخلاصته	
القبض ، ووجه الإشكال		١٦ توهم وخلاصته	
القول الثاني	٣٠	١٧ الجواب عن التوهم المذكور	
تعليل وخلاصته	٣١	١٨ متابعة صاحب الجواهر لصاحب	
القول الثالث وخلاصته	٣١	الرياض	
خلاصة الأقوال الثلاثة	٣٢	تحقيق حول الأخبار الواردة في خيار	
في الرواية المروية عن زرارة	٣٢	الناخير ١ من حوث المناط	
تأييد رواية زرارة بلهم أبي بكر بن	٣٣	٢٣ توجه منه لانكار صاحب الرياض	
هياش		٢٤ توجه آخر منه لانكار صاحب الرياض	
في متابعة صاحب الرياض للعلامة	٣٣	٢٥ وجوه الاربعة التي ذكرها الشيخ	

ص	فهرس التعاليق	ص	فهرس التعاليق
	في الاستدلال بالرواية		المراد من الضرر هو الضرر الشخصي
٣٥	تأيد منه لما ذهب اليه	٥١	في أن الكلي على ثلاثة أقسام
٣٦	استدراك وخلاصته	٥٢	وجود القرينة لا يكون صارفاً عن
٣٦	تلليل وخلاصته		المعنى الكلي
٣٧	ما افاده السيد ببحر العلوم	٥٢	اطلاق المظ الشيء على الكلي فغير
٣٨	الإشكال لبها افاده السيد ببحر العلوم		محتاج الى القرينة
٣٩	الإشارة الى وجه التأمل	٥٢	لغيره وخلاصته
٣٩	ما يترتب على القول بالكشف والنقل	٥٣	الإشكال في التعميم
٤٠	المراد من الاصل	٥٤	كل شيء قيل أو يقال في المبيع في
٤١	ما افاده في نقل أقوال العلماء في		مخيار التأخير
	الشواهد التي جاءوا بها	٥٦	إحتمال وخلاصته
٤٣	تحقيق حول المبيع اذا كان من	٥٨	حول ما افاده العلامة في التذكرة
	الحضرات	٦٠	إشكال حول القوجيه المذكور
٤٣	ما ذكره السيد ابو المكارم في الفتنه	٦١	ذكر احتمالي لكلام شيخنا الصدوق
٤٤	في المراد من الثمن المعين	٦٢	في رفع الإشكال الظاهر من عبارة
٤٥	المقصود من نفى الهمد ووجه البعد		التحرير وخلاصته
٤٦	تأيد وخلاصته	٦٣	إشكال من صاحب مفتاح الكرامة
٤٦	تأيد ثان منه		وخلاصته
٤٧	المراد من الضرر	٦٤	في الرد على ما افاده صاحب مفتاح
	هل هو الشخصي والكلي أو الشخصي		الكرامة وخلاصته
	لفظاً ؟	٦٦	في تضعيف ما افاده صاحب مفتاح
٤٨	في الأدلة الثلاثة القائمة على أن		الكرامة

ص	فهرس التعاليق	ص	فهرس التعاليق
٦٧	ما افاده الشيخ الشهيد في تعليقه	٨٣	حصول الظن كاف في الالتزام الفعلي
	على المكاسب	٨٤	كفاية الظن النرجي
٦٨	المراد من نفى الخيار في الأيام الثلاثة	٨٤	لا يقال فانه يقال
٦٩	الإشكال في اعتبار التعدد في المتعاقدين	٨٧	في أن خيار التأخير
	وخلصته		هل على الفور أو التراخي ؟
٧٠	ما افاده شيخنا الصدوق في خيار	٨٨	في إمكان ارادة التراضي في خيار
	الجارية		التأخير
٧٣	في الدليل القائم على أن المبدء في	٨٩	في النصوص المذكورة
	الأيام الثلاثة هو حين التفرق	٩١	تصور بطلان الخيار في مقامين
٧٣	في الدليل القائم على أن المبدء في	٩٢	في استفادة الملازمة من النص
	الأيام الثلاثة هو حين العقد	٩٣	استفادة الملازمة المذكورة من
٧٤	دليل عدم سقوط الخيار باسقاطه في		الاستقصاء ايضاً
	الأثناء	٩٤	في معارضة قول الفقهاء لتحديث
٧٥	في الأولوية ووجهها		النسبي المشهور
٧٥	دليل جواز سقوط خيار التأخير	٩٥	ما افاده قدس سره : من عدم
	باسقاطه في الأثناء		المعارضة في القاعدتين المذكورتين
٧٧	إشكال وخلصته		على الملازمة
٧٨	في الفرق بين نذر الفعل ونذر النتيجة	٩٦	رأيه حول القاعدة الثانية
٨٠	دعوى ودفعها	٩٧	رد منه على من يدعي الاجماع
٨١	وجه انصراف الأحكام الى صورة	٩٨	رد آخر منه
	تضرر الفعلي	١٠١	إشكال العلامة على ما افاده الشيخ
٨١	في الوجوه الثلاثة	١٠٢	رد منه على التعميم

ص	فهرص التعاليق	ص	فهرص التعاليق
١٠٢	منافاة روجه	١٢٠	ما دل على ثبوت خيار الرؤية قبل
١٠٣	تفريع		الاجماع المحصل
١٠٤	نص الحديث	١٢٠	المراد من كلمة قبلها الواردة في الحديث
١٠٤	ارمال الحديث لا يضر الاستدلال به	١٢١	الطريقة الاولى والثانية
١٠٥	الطة الاولى والثانية والثالثة	١٢٢	تحقيق حول الحديث الوارد في الكافي
١٠٦	تفريع وهدول		والتهذيب والوسائل
١٠٦	تقابل الابهام	١٢٣	المراد من توضيح الخبر
١٠٧	المراد من اول أزمة الفساد	١٢٤	المراد من دخول الغم
١٠٨	ما افاده العلامة في التذكرة والقواعد	١٢٥	تحقيق حول حديث لا يصلح هذا
١٠٩	يظهر من عبارات الفقهاء أن الاختلاف	١٢٧	بعده ووجه كونه بعيدا
	في ثلاث جهات	١٢٧	تحقيق حول الأبعدية ووجه الأبعدية
١١٠	نص الجهات الثلاث	١٢٨	تحقيق حول تعبير بعض الفقهاء وما
١١٢	الأقوال الواردة في تعيين المبدء		افاده العلامة في التذكرة حول
	والمنتهى في خيار ما يفسد ابومه		الأوصاف المعبرة في البيع الخلمي
١١٣	ذكر بيان صحيح للتعبيرات المختلفة	١٣٣	إشكال منه على ما افاده العلامة
	هند المتأخرين .	١٣٣	لعليل وخلاصته
١١٤	استدراك وبيانه	١٣٤	ذكر تعليين
	بيان أن خيار ما يفسد ابومه مختص	١٣٤	تحقيق حول كلمة من الحيوان المذكورة
	بالمبيع الشخصي		في التذكرة
١١٨	ما افاده المحقق الايرواني في الفرق	١٣٥	تحقيق حول رفع التنافي بين التعرييلين
	بين الفساد والتلف	١٣٧	إشكال منه على ما افاده صاحب
١١٩	المراد من خيار الرؤية		جامع المقاصد

ص	فهرس التعاليق	ص	فهرس التعاليق
١٢٧	وهم ودلعه	١٦٠	تحقيق حول الجنس الرومي والزنجي
١٢٨	تأيد منه وخلاصته		في كونها حقيقيين مختلفين
١٣٩	إشكال وخلاصته	١٦١	تحقيق حول الأمثلة التي جاء بها
١٤٢	إشكال ثالث وخلاصته		للشيخ .
١٤٣	الجواب عن الإشكال الثالث .	١٦١	مثال لتغاير الحقيقتين والماهيتين
١٤٤	تأيد منه وخلاصته د	١٦٢	مثال ثان لتغاير الحقيقتين
١٤٤	جواب آخر عن الإشكال الثالث .	١٦٢	إشارة الى وجه التأمل
١٤٦	الأقوال الأربعة .	١٦٨	دليل فساد الشرط
١٥٠	استدراك وخلاصته .	١٦٨	دليل هدم فساد الشرط
١٥٠	لوجه كلام المحقق الاردبيلي وخلاصته	١٦٩	تعلييل وخلاصتها
١٥١	حل هارة غامضة ومشكلة جداً	١٦٩	وهم
١٥٤	إشكال منه على ما افاده المحقق للشيخ	١٧٠	الجواب عن الهم
	على كاشف للغطاء ،	١٧١	تعلييل وخلاصته
١٥٦	وهم ودفعه د	١٧٢	تعلييل وخلاصته
١٥٧	ما افاده الفقهاء حول معنى المقد	١٧٥	تحقيق حول الانحلال
	على المعيب اذا كان المبيع مُصْتَرَاة	١٧٥	تعلييل وخلاصته
١٥٨	الاستدلال بالنص :	١٧٥	المراد مما تقدم
١٥٩	الاستدلال بالفتوى	١٧٦	تحقيق حول لزوم التنافي
١٥٩	إشارة الى وجه التأمل	١٧٨	استدراك وخلاصته
١٦٠	تعلييل وخلاصته .	١٧٨	تنظير للمنافاة
١٦٠	تحقيق حول الوصف الداخلي	١٨٢	لص الحديث
	والخارجي .	١٨٤	وهم والجواب عنه

ص	فهرس التعاليق	ص	فهرس التعاليق
٢٠٨	جواب الوهم	١٨٥	إشكال منه على ما افاده صاحب الجواهر
٢٠٩	إشارة الى وجه التأمل	١٨٧	اعتراض من المحدث البحراني على ما افاده الشهيد
٢٠٩	وهم وجوابه	١٨٨	من متمات كلام المحدث البحراني
٢٠٩	تفريع	١٨٩	رأي صاحب الحدائق وخلاصته
٢١٠	تنظيم	١٩٣	في الحاشية على ما افاده العلامة
٢١٢	بيان ضعف ما ذكره الشهيد الثاني	١٩٣	تنظيم
٢١٣	دعوى وانها مكابرة	١٩٤	تحقيق حول كبلية الدفع
٢١٣	دعوى ثانية ومكابرتها	١٩٥	نتيجة ما قلناه .
٢١٤	استدراك وخلاصته	١٩٥	رأيه قدس سره .
٢١٥	تحقيق حول الحديث المذكور في الجواهر وكلام مع المعلق	١٩٦	ما يظهر من الدفاع .
٢١٦	رأيه حول الحديث المذكور في الفقه الرضوي	١٩٧	كبلية استدلال العلامة في التذكرة
٢١٧	تحقيق حول الحديث المذكور من الكافي والوسائل وكلام مع المعلق على الجواهر	١٩٨	ما افاده بعض الفقهاء .
٢١٧	بيان وجه الصعوبة	١٩٩	الصورة الأولى
٢١٨	بيان وجه الأصحية .	١٩٩	الصورة الثانية
٢١٩	إشكال منه وخلاصته	٢٠٠	الصورة الثالثة
٢١٩	تنظيم وخلاصته	٢٠٥	ما يظهر من الانصراف
٢٢٠	تحقيق حول الجريب	٢٠٦	الإشكال الاول .
٢٢١	المراد من قوله : فالهم	٢٠٦	الإشكال الثاني
		٢٠٦	الإشكال الثالث
		٢٠٧	تحقيق حول كلمة (دُفِيعَ)
		٢٠٧	وهم

ص	فهرس المتعاليق	ص	فهرس المتعاليق
٢٢٤	تعلييل وخلاصته	٢٢٥	نص الحديث المروي عن زرارة
٢٢٩	تعلييل وخلاصته	٢٣٠	تحقيق حول المبيع المهب
٢٣٠	تحقيق حول الاستشهاد بالمرسلة	٢٣١	رأيه حول الصحبة
٢٣٢	استثناء	٢٣٣	وهدانية الحديث في المقامين
٢٣٦	كلام في الاستشهادات	٢٤١	النظير الاول والثاني
٢٤٢	رأيه حول التصرف في المبيع	٢٤٧	نص الحديث الأول
٢٤٧	إشكال منه وخلاصته	٢٤٨	تحقيق حول ما افاده الشيخ
٢٥٠	نص الحديث	٢٥٤	في الرد على الفرق السلي افاده الشيخان
٢٥٤	إشكال وخلاصته	٢٥٥	رد آخر وخلاصته
٢٥٦	إشكال في التعميم ووجه الإشكال	٢٥٧	تعلييل وخلاصته
٢٥٨	إشكال ووجهه	٢٦٠	خلاصة ما اورده المحقق الابرواني
٢٦٢	تحقيق حول الرواية المروية عن محمد بن مسلم رضوان الله عليه	٢٦٤	تحقيق حول كلام الامام امير المؤمنين عليه الصلاة والسلام
٢٦٥	تحقيق حول جملة (والله العالم)	٢٧٢	بيان مراده قدس سره
٢٧٤	تحقيق حول ما نقله عن الرميطة	٢٧٥	بيان تأييده لما ذهب اليه الاسكافي
٢٧٧	تعلييل وخلاصته	٢٧٨	تحقيق حول الظهور الاول والثاني
٢٧٩	تحقيق حول الوجه الثالث وخلاصته	٢٨٠	تعلييل وخلاصته
٢٨١	وهم والجواب عنه	٢٨٢	بيان توجيهه لمدعي التقييد
٢٨٢	استدراك وخلاصته	٢٨٣	تحقيق حول العموم والخصوص من وجه
٢٨٧	حدول عما افاده وخلاصته	٢٨٧	استدراك وخلاصته
٢٨٨	امتناء وخلاصته		

ص	فهرس التعاليق	ص	فهرس التعاليق
	نص الحديث الثامن	٢٨٩	هو القسم الثالث
٢٨٩	نص الحديث التاسع	٣١١	تحقيق حول النقص المضموري والمادي
٢٩٣	تحقيق حول لفظة (الكسوة)	٣١٤	اعتراض
٢٩٥	مرسلة ابن أبي عمير وصحيفة ابن سنان	٣١٥	الجواب عن الاعتراض
٢٩٥	استدراك وخلاصته	٣١٧	بيان لتركب استدلال العلامة من
٢٩٦	تفصيل وخلاصته	أمرين	
٢٩٩	معنى ضمان العيب الحادث في زمن الجبار	٣١٨	تعليق وخلاصته
٣٠٠	تحقيق حول الاستثناء	٣١٨	وهم والجواب عنه
٣٠١	تحقيق حول لو فرض المبيع صلجاً	٣١٩	في الرد صلى استدلال العلامة
٣٠١	بيان اختلاف رأي الشهيد في اللعة	بالامر الاول	
	مع ما افاده في الدروس	٣٢٠	في الرد على استدلال العلامة بالامر الثاني
٣٠٤	تعليق وخلاصته	٣٢١	بيان ما لا يوجب ارشاً
٣٠٥	تحقيق حول جملة (كالتجارات الثلاثة)	٣٢٢	وهم والجواب عنه
٣٠٦	تحقيق حول جملة (كان مانعاً)	٣٢٣	استدراك منه وخلاصته
٣٠٧	بيان ما اشكله الشهيد على الحق	٣٢٣	الجواب عن التعليق وخلاصته
٣٠٨	إشكال على ما افاده الحق	٣٢٤	رأيه حول المعيب بالعيب السابق .
٣٠٩	تضعيف الشيخ صاحب الجواهر	٣٢٥	استدراك وبيانه
	لما افاده ابن نما	٣٢٧	المراد من الاصل
٣٠٩	إبراد منه على ما ضمه صاحب الجواهر	٣٢٨	ما افاده الحق الايرواني والشهيد بن
٣١٠	تحقيق منا على ما اورده الشيخ	٣٣٠	وهم والجواب عنه
	الأنصاري على صاحب الجواهر	٣٣٢	في المراد من الارش الذي يفرمه الهائم
٣١١	في أن محل النزاع في الأقسام الثلاثة	٣٣٤	المراد من الارش الذي يفرمه المشتري

(فهرس الآيات الكريمة)

١٩٨	وَأَحْلُفْ أَفَّهَ الْبَيْعَ
١٩٨	أَوْفُوا بِالْعُقُودِ
١٩٨	يَجَارَةٌ عَنْ لَرَاظِ

فهرس الأحاديث الشريفة

الالف

- ١٠ الاجل بينهما ثلاثة أيام
- ٧٣ الاجل فيما بينهما ثلاثة أيام ، فان قبض بهمه
- ٢٥٠ الخيار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري
- ١٢ إن جاء فيما بينه وبين ثلاثة أيام
- ١٠٤ إن جاء فيما بينه وبين الليل بالثمن
- ١٢٠ إله لو قلب منها ونظر الى سمع وتسعين
- ٢٢٨ إن كان الشيء قائما بعينه رده واخذ الثمن
- ٢٦٦ إن وجد فيها حياء فليس له أن يردّها
- ٢٦٨ إن البيع لازم وله ارض العيب
- ٢٤٩ إن كان مثلها نحض ولم يكن ذلك من كبر
- ٢٢٥ أهما رجل اشترى شيئا وبه عيب أو حوار
- ٢٦٩ إن كانت بكرة فمُشّر لئمنها
- ٢٩١ إن كانت بكرة فمُشّر لئمتها
- ٧١ إن جاء بالثمن فيما بينه وبين شهر
- ١٠٤ المهدة فيما يلسد من يومه مثل القول
- (التاء)
- ٢٧٠ تُردُّ ويُردُّ معها شيئا
- ٢٤٧ تُقوّم وهي صحيحة ، وتُقوّم وبها الداء

(الجهم)

٢٥٠

الجنون ، والجذام ، والبرص

(العين)

١٨٢

عليه الثمن

(النساء)

٧٣

فان جاء بالثمن بينه وبين الثلاثة أيام

١٢٢

فان اشترى شيئاً فهو بالخيار اذا خرج

١٣

فان جاء في هذه الثلاثة كان البيع له

١٩

فان قبض بيعه

٧١

فان جاء بالثمن فيما بينه وبين شهر

٢٤٣

فان احدث المشتري فيما اشترى حدثاً

٢٥٠

فمن اشترى فحدث فيه هذه الأحداث

٢٥٠

فالحكم أن يرد على صاحبه الى تمام السنة

١٦

فلا بيع بينهما

(القاف)

٢٤٧

قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل

(الكاف)

٢٦٧

كان القضاء الأول في الرجل

٩١ - ٩٢

كل يوم تلف قبل قبضه فهو من مال البائع

٢٦٢

كان على عليه السلام لأ يرد الجارية بعيب

(اللام)

٢٦٩ - ٢٤٧

لا تُردُّ التي امست بجمل اذا وطأها صاحبها

- لا يردّها على صاحبها ٢٧٧
لا ضرر ولا ضرار ١٤٦ - ٣٣١
لا يجوز بيع ما ليس بمالك ١٥٩
لا يصلح هذا إنا يصلح السهام اذا عدلت القسمة ١٢٤
لا يردّها على صاحبها ، لكن تقوم ما بين العيب ٢٦٢
لا بأس ١٧٩
لا بشري شيئاً حتى يعلم من أين يخرج السهم ١٢٢
ليس لك أن تردّها ، ولك أن تأخذ ٢٥
قال : لا ، أما انت فلا تبعه حتى تكمله ١٧٩

(الميم)

- من مال صاحب المنافع الذي هو في بيته ٩٨
معاذ الله أن جعل لها أجراً ٢٦٢
معاذ الله أن يجعل لها أجراً ٢٦٢
معاذ الله أن أحمل لها أجراً ٢٦٢
معاذ الله أن يجعل لها أجراً ٢٦٧
معاذ الله أن اجعل لها أجراً ٢٦٧

(الواو)

- وأحداث الضنة ترد بعد الضنة ٢٥٠
ولكن يرجع بقيمة العيب ٢٦٢
وكان علي عليه السلام يقول : معاذ الله ٢٦٢
ونرد الحبلى ، ويُردّ معها نصف عُشر قيمتها ٢٦٩

٢٦٩	ويوضع عنه من ثمنها بقدر عيب إن كان فيها
١٥٩	وقد ذهب الشراء من البائع على ما يملك
١٢	وإلا فلا بيع له
١٣	وإن لم يرجع بطل البيع
٢٢٨	وإن كان الثوب قد قُطِع ، أو خِط